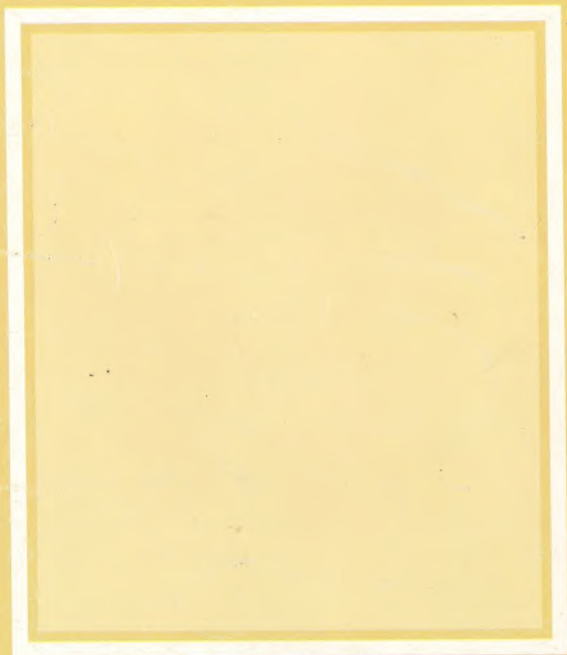


مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الاول - السنة الثامنة - نيسان / ابريل ١٩٨٠



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الاول - السنة الثامنة - نيسان / ابريل ١٩٨٠

فصلية أكاديمية علمية تهتم بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف علوم الاجتماع وتشرعها بالقرينة ولا يغير في

رئيس التحرير : الدكتور أسعد عبد الرحمن

سكرتير التحرير : عبد الرحمن فايز المصري

هيئة التحرير

د. حسن البراهيم الرئيس

د. هشام شرابي

د. خالدون النقيب

د. اسمعيل الزابري

د. عبد الوهاب الأمين

د. سليم بشاي

د. إيليا زريق

د. أسعد عبد الرحمن

توجه جميع المراسلات والأبحاث باليتم رئيس التحرير علماً العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - الكويت

ص.ب. ٥٤٨٦ - الكويت - ت : ٥٠١٨٨ / ٢٢٢ - ٢٥٠

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

• ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتييا أو مايعادلها في الخارج.

• الاشتراكات :

للفرد س٦٠٠ دينار في الكويت، ديناران كويتييان أو ما يعادلها في الوطن العربي (باليريد الجوي)، ثلاثة دنائير أو مايعادلها في سائر أنحاء العالم (باليريد الجوي)، وللمطلبة أسعار خاصة مخفضة أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحددها الأقصى، ولا تقل عن عشرة دنائير في حدها الأدنى.

المحتوى

- كلمة العدد
- أبحاث بالعربية
- رئيس التحرير ٥
- عبد الغفار رشاد ٦
- ١- تفرط العملية السياسية
- ٢- الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني
- د. سلطان ناجي ٣٥
- ٣- دراسة للتفاعل الاسري كاحد الابعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين
- د. فتحي عبد الرحيم ٧٥
- ٤- الاعلام وظاهرة «الصورة المنطبعة»
- د. سهير بركات ١٠٣
- ندوة العدد
- التنمية الشاملة... ما هي ومن اين تبدأ
- د. عامر الكبيلسي ١٢١
- مراجعات بالعربية:
- ١- السلام في الشرق الاوسط
- ٢- ندوة المضمون السياسي للحوار العربي الاوروبي
- د. اسماء عبد الحي ١٥٣
- د. اسماعيل صبري مقلد ١٥٦
- د. عبد الوهاب الامين ١٦٦
- ٣- الاقتصاد الكويتي
- تقارير
- ١- ندوة دور المواطن والبلدية في خدمة المدينة
- د. عبد الاله ابو عياش ١٧٩
- ٢- منظمة العمل الدولية: ملاحظات عامة حول الدورة الخامسة والسنتين لمؤتمر العمل الدولي (جنيف/ سويسرا)
- د. محمد يوسف علوان ١٨٣
- د. محمود ابوزيد ١٩٤
- ٣- حول التأثير الاجتماعي لوظيفة القانون

● دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا
جامعة قار يونس في الجماهيرية الليبية

٢٠٢

● بيبليوغرافيا

التنمية الادراية

٢٠٩ حسن الداوود

٢١٥

٢٢٤

٢٢٩

● ملخصات

● قواعد النشر بالمجلة

● فهرس المجلة

○ ابحاث بالانجليزية.

١ - السوق المالية في الاردن .

٢ - الاغتراب وتفسيراته المتعددة الابعاد

د. احمد عيسى

د. نوال الصايغ



كلمة العدد

بعد أن كانت السبعينات سنوات تأسيس وانتظام صدور «مجلة العلوم الاجتماعية» وتثبيت صورتها الخارجية والداخلية على النحو الذي هي عليه، وقفت هيئة التحرير - في اجتماعها الأخير - وقفة تأمل مسؤول أمام التجربة الماضية ووضعت خطة متكاملة لما ستكون عليه المجلة في العقد الجديد.

ولعل أبرز الاهداف القديمة - الجديدة التي حرصت هيئة التحرير على استكمالها هو موضوع استمرار الارتقاء بمستوى المجلة نوعيا. وعلى الرغم من كل ما تم انجازه في هذا المجال طوال السنوات الأربع الماضية، حرصت هيئة التحرير على رفع سقف طموحها السابق نحو مستويات أعلى، واتخذت القرارات المالية وغيرها اللازمة لتحقيق ذلك. ومما لا شك فيه، ان القرارات الأخيرة هذه ما كانت لتكون ممكنة لولا تراكم النجاحات السابقة التي كان الفضل الأول فيها لأصدقاء وانصار المجلة من الباحثين والقراء. ذلك انه من المستحيل تطوير اية مجلة - او اي مؤسسة بالمطلق - في غياب تأييد والتفاف وانتقاد وحماس جمهورها لها ولسألة تطويرها. وما كان بإمكان رئاسة وسكرتارية التحرير، او اي من هيئات التحرير المتعاقبة، الارتقاء بالمجلة - نوعا وشكلا - لولا الانتصار في معركة تحويل المجلة الى «مؤسسة» لها جذورها واصولها العلمية غير الشخصية. وما كانت المجلة لتسير على درب تحولها الى «مؤسسة» لولا حرص هيئاتها القيادية المتعاقبة، ولولا تجاوب (بل وحماية) الاساتذة الباحثين والمشاركين والقراء. ولهؤلاء جميعا عميق امتناننا.

وليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحرير

تَبْقُرُ لِعَمَلِيَّةِ لِسِيَّاسِيَّةِ

عبد الغفار رشاد *

أصبحت ظاهرة التَبْقُرُ تحتل مكانة خاصة في عالم اليوم، حتى أن طغيان الطابع البيروقراطي - لدى كثير من الكتاب والباحثين (١) - أضحي هو مصير المجتمع المعاصر بكل مجالاته: الأعمال والمشروعات، الأحزاب السياسية، النقابات والاتحادات المهنية، الحكومة والمؤسسات الهيئات المختلفة، الحياة السياسية.. ويتفق ليبست مع كل من فيبر ومشلز على أن مشكلة السياسة المعاصرة ليست في العلاقة بين الرأسمالية والاشتراكية، وإنما في العلاقة بين البيروقراطية والديمقراطية. (٢).

إن الحاجة إلى البيروقراطية في المجتمع المعاصر لم تعد موضع مناقشة، وأصبح وجود الإنسان في ذاته يفرض وجود البيروقراطية (٣)، ليس فقط لأن الإنسان في حاجة إلى التوجيه والإشراف الذي توفره البيروقراطية بمؤسساتها وخبراتها، وإنما لأن الإنسان أخذ يعتمد عليها بصورة مضطربة في مختلف مجالات نشاطه. وقد أدى نمو البيروقراطية وهيمنة الطابع البيروقراطي إلى تطور المخاوف مبكراً حول سيطرة البيروقراطية، وأشار الفكر السياسي ضرورة وكيفية الربط والمواءمة بين رجل الخبرة البيروقراطية وبين رجل السياسة، أي بين الكفائية الإدارية والرقابية السياسية (٤). ويؤكد الموند وبويل أنه ليس من قبيل المبالغة في شيء أن تحدث فردريك عن البيروقراطية باعتبارها تمثل لب وجوهر الحكومة المعاصرة رغم أنه استخدم هذا اللفظ استخداماً افتراضياً وليس تفسيرياً (٥).

تكتسب ظاهرة التَبْقُرُ والأجهزة الإدارية، أهمية خاصة في الدول النامية حيث تحاول هذه الدول - بدون استثناء في الواقع - رفع شعارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحاول اتخاذ خطوات فعلية نحو التصنيع ونشر التعليم وتوسيع المناطق الحضرية، مما يستلزم وجود وتطور الأجهزة الإدارية وظهور فئات جديدة من الموظفين والإداريين والعمال والمثقفين (٦).

تطرح هذه الدراسة افتراضاً رئيسياً مؤداه أن ظاهرة التَبْقُرُ تفرض نفسها - وأن كان بدرجات متفاوتة - على مختلف النظم السياسية المعاصرة بصرف النظر عن درجة التطور أو النضج الذي تمثله العملية السياسية في هذه النظم، وأن ظروف التغيير السريع وما يطرأه من ضغوط وتأثيرات على المجتمعات النامية بوجه خاص

* قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة .

يوأكبها تزايد في دور وحجم البيروقراطية، وتفرض عملية التحديث والتنمية السياسية - و يستخدم اللفظان هنا بمعنى مترادف - ترشيد البيروقراطية ومواجهة أثارها السلبية بما يحقق التماثل والموازنة بين نمطي النمو: السياسي والبيروقراطي، فيسيران معاً جنباً إلى جنب. وهذا يفترض في الواقع وجود علاقة متبادلة بين أجهزة الإدارة والبيروقراطية، والنظام السياسي بل والنظام الاجتماعي بوجه عام، فنضج البيروقراطية وتطورها - وأيضاً حياتها - يوفر بدرجة أو أخرى العناصر والمطلوبات الأساسية لنظام سياسي، واجتماعي، على درجة من الرقي والتعقيد.

قد يكون ملائماً استخدام المنهج النظامي، لكن دون إهمال الجوانب غير الرسمية للعملية السياسية في المجتمع، سواء تمثلت هذه الجوانب في المؤسسات غير الرسمية، أو المحددات غير السياسية للسلوك السياسي، أو البيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة بالنسق السياسي والمؤثرة في عملية التخصيص السلطوي للقيم. والنظم السياسية جميعها تتميز بسمات عامة مشتركة، فهي تجمع بين عناصر بدائية تقليدية قديمة تتميز بالبساطة، وأخرى عصرية حديثة تتميز بالتعقيد، وهذه النظم كلها ذات أبنية، وهي تقوم بوظائف متشابهة، ولعل الاختلافات والفروق بين النظم السياسية في الدول الغربية والنظم السياسية في الدول الأخرى كانت موضع مبالغه كبيرة في كثير من الدراسات (٧). ولا يقصد بالنظام السياسي هنا الاطار الذي يحدده الدستور، وإنما ينظر اليه باعتباره تفاعلاً ديناميكياً مستمراً للأدوار والأبنية أو المؤسسات أو الأنظمة الفرعية والقيم والاتجاهات والميول السيكولوجية التي تؤثر في هذا التفاعل (٨)، وتشير هذه العملية إلى أربعة عناصر: أولها ما يعرف بالمدخلات بما تشمله من مطالب وتأييد والتي تصدر عن البيئة أو النظام السياسي ذاته، وثانيها ما يطلق عليه عملية التحويل حيث يجرى تحويل هذه المدخلات داخل النظام، وثالثها يشير إلى المخرجات وهي التي تنتج من عملية التحويل - وتتمثل في القرارات السلطوية - أما العنصر الرابع فهو ما يعرف بالتغذية الاسترجاعية والتي تشير إلى تأثير المخرجات - في اطار البيئة المحيطة بالنظام - على المدخلات. ومن ثم يبدو النظام السياسي كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين جانبي المدخلات والمخرجات (٩). وقد عمد الموند إلى تطوير هذا المفهوم إلى ما أسماه بالوظائف المدخلات، والتي تشمل التنشئة السياسية والتجنيد السياسي وبلورة وتجميع وتحديد المصالح والاتصال السياسي، والوظائف المخرجات، والتي تشمل وضع القاعدة القانونية ثم تطبيقها والفصل في الخصومات.

تشهد المجتمعات النامية تغيرات واسعة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، الأمر ينعكس على عمليات النظام السياسي حيث تتضاعف المطالب السياسية، وتبرز الحاجة الى توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية (١٠)، ويحتاج الناس في التحليل الأخير الى خدمات جديدة متنوعة واسعة المدى (١١)، ويكون مصدر التحدى الأعظم رجال البيروقراطية المدنية، والعسكرية، والشباب والقوى الجديدة في المجتمع (١٢). كما تفرض عملية التحديث اعادة تنظيم المؤسسات والأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٣) بما يتلاءم وهذه التغيرات والضغط ويحقق المشاركة ويكفل تمثيل القوى الجديدة في العملية السياسية. وهذه التغيرات قد تكون غير متوازنة، ولا تجرى بنفس المعدل أو الايقاع، ويتضح عدم التوازن بوجه خاص بين المركز والمحيط (١٤)، وقد تصبح العملية السياسية في المجتمع النامي في حالة تشرذم وعدم استقرار، فيكون من الصعوبة بمكان الربط بين متغيرات الثقافة السياسية، ومتغيرات الاداء السياسي، ويصبح عدم التبلور والوضوح سمة مقابلة في هذه العملية.

ومع ذلك قد يكون من الممكن دراسة ظاهرة تقربط العملية السياسية، وقد ارتبطت بالدول النامية بوجه خاص، في اطار تقسيم ثلاثي يتضمن:-

أولاً: الثقافة السياسية أو الاطار السيكلوجي والبيئة المعنوية التي تجري فيها العملية السياسية بما تضمه من قيم واتجاهات ومعايير لضبط السلوك السياسي.

ثانياً: الأبنية والمؤسسات السياسية المرتبطة بجانب المداخلات - الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة - والتي تعد من مؤشرات المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

ثالثاً: الأبنية والمؤسسات المرتبطة بجانب المخرجات - البيروقراطية المدنية والمؤسسة العسكرية - والتي تلعب دوراً مسيطراً في العملية السياسية في الدول النامية بوجه خاص.

أولاً: الثقافة السياسية:

تتعدد وتتنوع تعريفات الثقافة السياسية بصورة واسعة، فيعرفها روى مكر يدس بأنها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق عام واسع في المجتمع، وتتكون عند صموليل بير من قيم ومعتقدات واتجاهات ونظرة الأفراد الى الحكومة وتقييمهم لتصرفاتها ولما يجب أن تكون عليه، أما روبرت داهل فيرى أن الثقافة السياسية تشير الى توجهات الأفراد بشأن المشاكل التي يواجهونها: وهل تتسم بالرشادة وطابع التفاصيل النظري أم بالطابع العملي البراجماتي الواقعي؟ وبسبب الحركية الجماعية: وهل تأخذ طابع التعاون أم طابعاً يفكر الى التعاون، وبسبب النظام السياسي: وهل ثمة انسحاب واغتراب عنه أم ولاء وارتباط به،

وبشأن المواطنين الآخرين في المجتمع: وهل تتوافر بينهم الثقة أم تسود عوامل التشكك. ويأتي لوشيان بأى ليقرر أن الثقافة السياسية تشير إلى: كيف يتم الربط بين الوسائل والغايات في العملية السياسية، وما هي المعايير التي تحكم تطور ومسار الحركة السياسية، وما القيم البارزة في الحركة السياسية. أما فاينز فيركز في تعريفه للثقافة السياسية على شرعية القواعد والجراءات والمؤسسات السياسية. ويؤكد كافاناج أن الثقافة السياسية ليست سوى البيئة المحيطة بالنظام السياسي والمكونة بوجه خاص من التوجهات واتجاهات وجهات نظر الأفراد (١٥)

ثمة عناصر ثلاثة تتضمنها القيم والاتجاهات الثقافية من وجهة نظر ظاهرة التبقرط أولهما: يشير الى مجموعة الأفكار والمهارات والمعرفة الفنية والوسائل والكفائية الادارية والتكنولوجية التي يتعلمها أفراد المجتمع - خلال عملية التنشئة بوجه خاص - والتي تمكنهم من الحفاظ على مستوى معين من التقدم الفني والعمل، وهذه العناصر تختلف من مجتمع الى آخر تبعاً لاختلاف المستوى التكنولوجي والفني لكل مجتمع، وأن كان يلاحظ أن كثيراً من الدول النامية تعاني من صعوبات حقيقية عندما تفشل عملية التنشئة في امداد المجتمع بالمهارات الكافية والملائمة لادارة وتسيير الأشكال المعاصرة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويصبح النقص في الأفراد الأكفاء والمهرة من مديريين ومهندسين وأطباء وفنيين ومتخصصين بمثابة عقبة خطيرة تهدد جهود تلك الدول في عملية التنمية (١٦). ولثانيها: يتضمن الأهداف الدافعة لدى الأفراد والتي تستطيع تحريك طاقاتهم وتركيزها في اتجاه تحقيق الأهداف التنموية، وهذه الأهداف تشير الى ماتطرحه عملية التنشئة من دوافع نفسية مستمرة لدى الأفراد نحو التغيير والانجاز، وخلق دوافع قوية وتركيز طاقات الفرد تعد من وظائف بناء وتنمية الشخصية وتدخل في اطار عملية التعلم المقصودة والمخططة، وهنا تصبح سنوات العمر الأولى للمواطن ذات أهمية بالغة. والدول النامية في حاجة الى ايدولوجية أو عقيدة اجتماعية سياسية دافعة تمكن المجتمع من مواجهة الأوضاع القائمة المتخلفة بإصرار وإخلاص، وتقدر أهمية التنمية، وتعمل على تجنب المجتمع مساوئ التبقرط هذه العقيدة يجب أن تدعم الابتكار (١٧) وتكرس الأسلوب والمنهج العملي، وتعمل على ايجاد أرساء معنى للانتماء القومي والهوية المشتركة بما يتجاوز القواقع المحلية والطائفية أو القبلية في المجتمع. وهذه الأيدولوجية يجب أن تتقبل الأفكار الحديثة، ففي كثير من الحالات يعاني المجتمع النامي من جمود ايدولوجي ويتبنى عقيدة تبقى عناصر الثقافة التقليدية التي قد تكون معوقة من منظور عملية التنمية، خاصة وأنه في فترات التغيير السريع قد يتحصن الأفراد خلف الأفكار وأنماط السلوك التقليدية الجامدة ويتمسكون بها باسم الأصالة. ويؤكد نفيد أهمية الأيدولوجية في الدول الذائنية في تكريس قيم العمل

الجاد والتضحية، وتدعيم اتجاهات الأفراد لكي يعملون معا و يكتشفون الروابط التي تجمعهم، وتطويع الأبنية والمؤسسات واكتساب الشرعية. وتتطلب الأيديولوجية قيادة واعية تستطيع أن تطرح أمام أفراد المجتمع القيم والاتجاهات الجديدة الضرورية لعملية التنمية وتغنمهم بها (١٩)، كما تتطلب وجود تنظيم ملتزم بها وكوادر مؤمنة وموالية لها وقادرة على تقديم القدوة السياسية الحقيقية بما يمهّد لتحقيق الضبط الاجتماعي بصورة غير شكلية أو رسمية (٢٠). وثالثها: القيم والاستعدادات والمعايير التي تثير الحركة الجماعية والعمل المشترك بين أفراد المجتمع من خلال تنظيمات ومؤسسات فعالة وملائمة، وهذه القيم هي التي تجعل الشعب قادرا على تحقيق الترابط بما يسهل الحركة الجماعية، وخلق وتكوين جماعات وتنظيمات ومؤسسات مشتركة، وهو ما يجعل تحقيق مستويات عليا من التقدم والديمقراطية أمرا ممكناً. إن عملية التعبئة وما تتضمنه من تغيير قيم واتجاهات وانماط السلوك لدى الأفراد قد تنجح - وقد تفشل - في خلق الأطار السيكولوجي الذي يجعل من الممكن قيام أشكال معقدة وراقية من التنظيم، والاختبار النهائي لعملية التنمية يكمن في توافر المناخ الملائم لجعل الشعب قادرا على إقامة واستمرارية أشكال من التنظيمات على درجة من الفاعلية والمرونة والتعقيد، وهذه التنظيمات لا يمكن أقامتها طلالاً ظل هناك اعتماد مفرط على الأنماط الرسمية والمعلنة للعلاقات وقنوات الاتصال في المجتمع. إن أعضاء أي جماعة أو تنظيم أو مؤسسة يجب أن يعملوا - وفق أساليبهم الخاصة ودون ضوابط علنية بالضرورة - على إقامة علاقات وروابط مشتركة كل منهم مع الآخر، حينئذ فإن حركتهم تساهم في فاعلية المؤسسة أو التنظيم. والمؤسسات أو التنظيمات الفعالة المعقدة لا يمكن قيامها في المجتمع إذا كان على المؤسسة أو التنظيم أن ينهض بنفسه بأعباء أعداد وتدريب الأفراد وغرس قيم واتجاهات العمل الجماعي المشترك، أو إذا اكتفى المجتمع بالعلاقات الرسمية الشكلية - وهي ذات طابع بيروقراطي - بين الأفراد.

يحدد نمط الثقافة السياسية السائد في المجتمع - على الأقل جزئياً - شكل العملية السياسية، فتعقيدات الحياة السياسية والاجتماعية بوجه عام تعد جزءاً لا يتجزأ من القيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع للعاصر، ولعل هذا يزيد من صعوبة فهم وإدراك تلك التعقيدات، وتزداد هذه الصعوبة بوجه خاص عندما يستند النظام القائم ويرفع شعارات ورموز غامضة وعلمة لا تعبر عن واقع العملية السياسية كشعارات الديمقراطية والعدالة والتمثيل الشعبي (٢١). إن شدة صعوبات كبيرة بشأن محاولة إيجاد علاقات سببية بين الثقافة السائدة وبين نمط علاقات السلطة في المجتمع وشكل نظام السلطة، ومع ذلك فقد حاول الموند وفيربا في الفصل الأخير من كتابهما الثقافة المدنية توضيح انماط الاتجاهات والقيم التي

تشكل الثقافة المدنية السائدة في المجتمع الأمريكي والمجتمع البريطاني، باعتبارها أنماط ترتبط بالاستقرار الديمقراطي في كلا المجتمعين (٢٢). أما المجتمعات النامية فإن من الصعوبة بمكان تحديد السمات الرئيسية للعملية السياسية نظراً للتغيرات السريعة التي تتعرض لها تلك المجتمعات ولما تشهده من عدم استقرار، خصوصاً وأن النواحي السياسية في هذه المجتمعات لا تتميز تميزاً واضحاً عن النواحي الاجتماعية والعلاقات الشخصية، ولهذا يشير لوشيان باي إلى أن محاولة فهم العملية السياسية يفرض ضرورة تحليل طبيعة التفاعلات بين الجماعات الصغيرة والأجنحة والشلل والعلاقات الشخصية في هذه الدول (٢٣)؛

وتحدد الثقافة السياسية درجة الضبط الاجتماعي، فالقيم والمعايير هي التي تحدد أنماط السلوك بصورة غير رسمية، على عكس القانون مثلاً والذي يعد وسيلة رسمية لممارسة الضبط الاجتماعي، من خلال الالتزام المترتب على مخالفة جزء قانوني، وتستطيع الدولة أن تستخدم الرموز لتكريس ونشر قيم وأنماط سلوكية واتجاهات جديدة ملائمة، كالأحتفالات بأعياد أو بالمناسبات القومية والوطنية، كما تستطيع أن تؤكد للأفراد من خلال أدوات الاتصال والاعلام الجماهيرية على أهمية النظرة العلمية الرشيدة وضرورة تطبيق المفاهيم الحديثة على أنماط الحياة (٢٤). ويصبح من الضرورة تقبل هذه الأفكار الحديثة، فبناء المجتمع الجديد يتطلب الاعتماد على العلم الحديث والتكنولوجيا والتنظيمات الحديثة، والمعايير المعاصرة للأداء الحكومي (٢٥).

أن المجتمعات النامية تعيش في مرحلة انتقال وتتطلع إلى بناء مجتمع جديد، وهنا لامناص من تغيير الثقافة، وتغيير الشخصية، وهذا التغيير يتم من خلال عملية التعليم أساساً مما يفرض ضرورة تخطيط هذه العملية على أسس علمية تكفل التناسق ومواءمة التطورات المعاصرة الحديثة (٢٦). ودراسة الثقافة السياسية في الدول النامية تقتضي الحذر من إطلاق التعميمات، ذلك أن الاختلافات التي تبدو للوهلة الأولى هائلة وجسيمة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة قد تكون نتيجة المبالغة في التعميم، ويؤكد لوشيان باي أن كثيراً من العناصر المنفصلة للثقافة السياسية في النظم الانتقالية قد تشبه على وجه الدقة تلك الموجودة في النظم المتقدمة (٢٧). أن الاختلافات بين دول العالم لم يعد يلائمها في الواقع التقسيم التقليدي بين دول صناعية وغير صناعية، أو غربية وغير غربية، فقد أصبحت الثقافات المختلفة «محلية» من منظور عالمي، وأصبح كل مجتمع يشهد مزيجاً من ثقافته التقليدية القديمة والثقافة الحديثة القائمة على معايير العلم، والانجاز والعقلانية أو ما يطلق عليه لوشيان باي الثقافة العالمية، فهذه الثقافة العالمية أصبحت تنتشر في كافة المجتمعات بعد الثورة التي شهدتها العالم في وسائل

للمواصلات والاتصال، ومع ذلك لكل مجتمع سماته المحلية الخاصة المرتبطة به، فهناك دول مرت بخبرات مؤلمة كهزيمة في حرب أو احتلال العدول لجزء من أراضيها أو معاناتها من نزاعات طائفية وحروب أهلية، أو تعرضها لفترات من التسلط والديكتاتورية أو محاولات لعزلها وحجبها عما يشهده العالم من تطورات. كما أن الدول النامية بوجه علم تعاني من تقطع وسائل الاتصال بها، خصوصاً بين العاصمة والأقاليم، وبين الحضر والريف، ومن ثم تظل القرى تمثل معازل الثقافة التقليدية، وتظل قيم واتجاهات ومعايير الثقافة الحديثة محصورة داخل المدن، وتصبح العملية السياسية في الريف منفصلة ومعزولة عن العملية السياسية في مستواها القومي، ومعالجة ذلك يكون رهن بنقريب الهوية بين الريف والحضر، وتوثيق الروابط وقنوات الاتصال بينهما. كما تتميز الدولة النامية بوجود ثقافات متميزة لدى فئات مهنية أو لغوية أو دينية أو إثنية، فقط ترتبط النخبة الحاكمة بثقافة متميزة، بمعنى اتجاهات ومشاعر وأنماط سلوك أولئك الذين يمارسون تأثيراً مباشراً على عملية التخصيص الكراهي للقيم في المجتمع تختلف عن تلك المتعلقة ببقية أفراد المجتمع. كما أن رجال الإدارة قد يتميزون بثقافة متميزة، كذلك يمثل رجال القانون والطب والهندسة وغيرها من المهن والتخصصات ثقافات فرعية متميزة.

تشارك المؤسسات السياسية والأجهزة البيروقراطية وتلتزم -درجة أو أخرى- بنفس القيم والمعايير والضوابط السائدة في المجتمع، ومن ثم يكون تأثير هذه المؤسسات والأجهزة في الحدود التي تفرضها -جزئياً- الثقافة السائدة في المجتمع -وتغيير الأنظمة الاقتصادية والقانونية والسياسية قد يكون أسرع وأسهل من تغيير الثقافة بما تتضمنه من قيم ومعتقدات واتجاهات تنسجم بالثبات النسبي، فيكون تغيير هذه الثقافة بطيئاً وتدرجياً حيث تظل بعض العناصر المتغلغلة تمارس تأثيراً قوياً على الأفراد.

أن العملية السياسية في كثير من المجتمعات النامية قد تجري في جو عام يسوده التخوف المتأصل من السلطات والرئاسات، وقد يولكب ذلك اغتراب الجماهير وعزوفها عن المشاركة الإيجابية، وانتشار مشاعر اللامبالاة والاحباط وضعف الثقة بالنفس والتخصل من المسئولية، والرشوة والمحسوبية، كما قد يصاحبة تعالى الموظفين العموميين وعدم الولاء للعمل والالتجاء إلى التعقيدات والاحتمالات بالقررتين والاجراءات والاتجاه إلى النقل دون الإبداع، وقد ينعكس هذا في شكل عدم احترام ادمية المترددين على المكاتب الحكومية، وشيوع الطائفية والفئوية وأهتمام الموظفين بتأدية الخدمات للفئات المتميزة وإهمال المواطن العادي (٢٨)،

وبإيجاز تبرز مساوئ العقلية البيروقراطية، تلك العقلية التي أصبحت تتخلل وتصبط كافة مجالات الحياة المعاصرة (٢٩).

ويمكن دراسة الثقافة السياسية من خلال ستة أبعاد، يمثل كل منها خطأ متصلًا بين نهائيتين متطرفتين. وهذه الأبعاد تشمل: الحرية والاكراه، الشك والثقة، الانعان والمقاومة، المساواة والتدرج، الدين والعلمانية، الولاء المحلي والولاء القومي. وتفترض عملية التحديث والتنمية السياسية أن تسود الثقافة السياسية قيم ومعايير الاكراه، وأن تغلب الثقة على نظرة الافراد وعلاقاتهم بعضهم وبعض، وبالسلطات الحاكمة في بلدهم، وأن تتغلب حرية الرأي الاخر والمعارضة على الليل للخضوع والاستكانة وأن يترجم الواقع مفهوم المساواة عملياً، وأن تتجاوز هذه المساواة الانتماءات القبلية أو الدينية بين الافراد، وأن يحل الولاء القومي بمفهومه الواسع محل الولاءات المحلية. وتعيش كثير من المجتمعات النامية في ظروف لا تتفق والمتطلبات التي تفرضها عملية التنمية السياسية في هذه الأبعاد: حيث يسود هذه المجتمعات ميلاً عاماً للاكراه ولا تتاح للأفراد حرية اختيار حقيقة بين البدائل السياسية، وقبل كثير من أفراد المجتمع هذا الوضع لأنه لا يشكل تحدياً لتوقعاتهم ومعتقداتهم الخاصة، كما تسود مشاعر عدم الثقة بين الافراد والنخبة الحاكمة وماتطرحه من رموز أو تقوم به من مشروعات، بل وأحياناً ماتسود مشاعر الشك في قيمة الانسان ذاته، ويكاد يؤدي الخضوع لفترات طويلة للسلطات الأوتوقراطية الاستعمارية المحلية الى قتل روح المبادرة والمقاومة لدى الافراد، وتشهد كثير من هذه المجتمعات تدرجاً جامداً الى حد بعيد في البناء الاجتماعي، كما تسود مظاهر التمييز الاجتماعي استناداً الى اختلاف المهنة أو الجنس أو الاصل، كما أن البيروقراطيين، وكذلك بعض المثقفين والهيئتين، قد يحتفظون في أنفسهم بنوع من التميز عن الفرجين (٣٠)، وقد تتجه هذه الفئات - تملقاً منها ومحاباة للنخبة الحاكمة - الى تشجيع عوامل الفساد وعدم الاستناد الى معايير الكفاءة والانجاز. وكثيراً ما تتركس عملية التنشئة التي يمر بها الافراد من هذه المظاهر على حساب المساواة. وتشهد هذه المجتمعات ميلاً عاماً الى التعصب العقائدي والديني، وتزدهر الولاءات المحلية الطائفية والقبلية على حساب الولاء القومي خصوصاً مع غياب قنوات الاتصال بين اقاليم ومناطق الدولة الريفية وبين العاصمة والمناطق الحضرية. وتمثل هذه الظروف بيئة مثالية لانبثاق وتبلور مساوئ التبقرط.

يتفق الكتاب والباحثون على أن ثمة شواهد تؤكد أن الثقافة السائدة يمكن تغييرها في الواقع (٣١)، و يصبح المطلوب في مثل هذه البيئة: العمل الجاد والمتصل لنكريس قيم واتجاهات المساواة والحرية والثقة والولاء القومي، والتجرد التام من

أنواع التعصب العقائدي أو الديني والطائفي أو المحلي وذلك بما يكفل تجنب مساوئ التبقرط وتجاوز سلبيات الأجهزة الإدارية في المجتمع المتخلف. وهذا يعني ضرورة التخلص من الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع برمتها، ذلك أن هذه الثقافة تضم العديد من العناصر الملائمة -من منظور معين- لعملية التحديث، وهي عناصر قد تصلح لأن تكون منطلقاً لخلق أيديولوجية أو عقيدة سياسية تحظى بالقبول الواسع، وتقدم للمجتمع فلسفة ملائمة للتأريخ وتحدد نظرة الأفراد وقد ارتبطت بالزمان والمكان الحاضر الذي يعيشونه، ونظرتهم بشأن تقدير الخطوط المحتملة للمستقبل وما يحمله من تطور، وتقدم للمجتمع من القواعد المتعلقة بكيفية تحديد اتجاه التطور ومسار التنمية، ومجموعة القواعد التي تتميز بدرجة من الانسجام والتوافق المرتبطة بنماذج معينة للحركة (٣٢) لانجاز المستقبل أو الحفاظ على الأوضاع الراهنة في المجتمع. وقد تصبح هذه الأيديولوجية أساساً لحركة إصلاح وأحياء تستقطب مختلف القوى السياسية والاجتماعية وتحقق الإجماع في المجتمع. وعملية التحديث في إنجلترا، وأيضاً في اليابان، قد تمت من خلال إدخال قيم الإبداع والانجاز جنباً إلى جنب مع وجود القيم التقليدية (٣٣). فقيم الهرمية (الهيراركية) على سبيل المثال واحترام السلطة الحكومية المتأصل لدى أفراد المجتمع امكانيات كبيرة لما يمكن انجازه من خلال الحكومة المركزية (٣٤). وفي اليابان أمكن الاستفادة من قيم الهرمية (الهيراركية) في خدمة البيروقراطية اليابانية، ولم تمنع هذه الهيراركية من قيام ومد علاقات بين البيروقراطية وكافة الوحدات المحلية، وهي علاقات استندت إلى حد أدنى من الموافقة والإجماع (٣٥).

أن عملية التحديث قد تتم في إطار يغيب فيه الوعي السياسي ويسود الاعترا ب وعدم الاستجابة للمنبهات السياسية، وبناء دولة حديثة يتطلب في النهاية القيام بوظائف تتميز نسبياً بدرجة عالية من الرشادة والمركزية، ويبدو هذا غير ممكن إلا من خلال بيروقراطية حديثة على درجة عالية من التنظيم، فالقرارات الإدارية لا تغنى عنها في عملية التحديث وفي ممارسة الوظائف التي تستلزمها هذه العملية (٣٦)، على أن يكون ذلك بطريقة تضمن ولاء وارتباط أفراد المجتمع ومشاركتهم في عملية البناء من خلال أبنية ومؤسسات فعالة وملائمة يجري بناؤها لهذا الغرض.

ثانياً : مؤسسات المدخلات:

هناك اتجاه في الفقه السياسي الأمريكي بوجه خاص -ينظر إلى القوى الفاعلة في العملية السياسية في الدول النامية باعتبارها كيانات تنظيمية متميزة ومستقلة عن بعضها البعض، كالأحزاب السياسية وجماعات المصلحة أيضاً

المبيروقراطية المدنية والعسكرية، وهكذا فإن التطورات والحركة التي تطرأ على العملية السياسية يمكن ارجاعها الى الأبنية والمؤسسات القائمة في المجتمع وما تمثله من قوة تنظيمية، فالمبيروقراطية المدنية تعتبر عنصراً مسيطراً في النظام السياسي بسبب تنظيمها الجيد، والمؤسسة العسكرية تتدخل في السياسة بسبب عدم تنظيم المؤسسات المدنية ككل أو بسبب ضعف المؤسسات وتعرضها لاحتمالات الانهيار (٢٧). إلا أن هذا الاتجاه يبلغ في التمييز بين المؤسسات والتنظيمات المختلفة في الدول النامية. فالمؤسسات والوارد السياسية في هذه الدول ليست منفصلة عن بعضها، وبصفة خاصة فإن هذه الدول لا تتوافر لديها الظروف والمطلبات الأساسية اللازمة لقيام مؤسسات المدخلات - وتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة - بشكل فعال ومستقر، وتفتقر هذه الدول الى الخبرة والتجربة، وتعاني من الأمية والفقر مما لا يوفر الموارد الكافية لاقامة مؤسسات متميزة ومستقلة عن بعضها البعض (٢٨). كما تتميز هذه الدول بوجود عدد قليل من الأفراد يضطلع بالأوضاع الحساسة في المركز، ومؤسسات النظام تتطور استجابة لقرارات هذا العدد القليل، وهكذا فإن العملية السياسية في الدول النامية لا تدور حول جماعات منظمة أو مؤسسات يؤدي كل منها دوره ويبرهنها لخدمة الآخرين، وإنما تدور حول علاقات شخصية وتحالفات وشكل أو لجهة، ومن ثم فإنه رغم وجود سلطة مركزية ومؤسسات وأبنية عديدة، فإن العملية السياسية كما تتم في أرض الواقع تتميز بالغموض والتشرد، وإن كان هذا الغموض لا يجلب الطابع الشخصي وطابع العلاقات والتحالفات الشخصية الذي يميز هذه العملية ويجعلها تنسم بعدم الاستقرار.

تخلط كثير من الدراسات بين مشكلة خلق نظام سياسي جديد، ومشكلة تكيف النظام السياسي القائم مع الضغوط والتعقيدات التي تفرضها عملية التحديث. والحقيقة أن المشكلتين قد فرضتا معاً في وقت واحد على الدول النامية مما أدى الى النظر اليهما باعتبارهما مشكلتين لا يمكن الفصل بينهما. ونتجه كثير من المجتمعات النامية الى استيراد ونقل مؤسسات معينة عن الدول التي سبقتها في طريق التنمية السياسية مما يخلق مشكلة حادة في هذه الدول تتعلق بشرعية تلك المؤسسات وإعادة صياغة هذه المؤسسات لتكتسب الشرعية، الفاعلية (٢٩) في بيئتها الجديدة. والمؤسسات الضعيفة أو التابعة تعمق عملية التنمية السياسية، بل وتفقد صفة المؤسسة أصلاً خصوصاً عندما تفقد هذه المؤسسات المرونة والاستقلال والقدرة على التكيف والتماثل (٤٠) وقد أشار نور الدين الى أنه يلزم توفر معدل سريع لعملية اخفاء الطابع المؤسسي على الحكومة يسبق تكون الأحزاب السياسية ومنح حق التصويت العام، وأكد أهمية ذلك خصوصاً في حالات تضاعد المطالب (٤١)، ويؤكد لوسيان باي أن مشكلات التنمية والتحديث السياسي ترجع في جذورها الى

الحاجة لاقامة مؤسسات اكثر عقلانية، اكثر تكيفاً واستجابة، واكثر فاعلية(٤٢)، كما يركز لاسويل على أهمية قيام المؤسسات بدور فعال في عملية صنع القرار وبحيث تسير العملية الاجتماعية ككل بأقصى قدر من الفاعلية والكمال وفقاً لتصورات ابناء المجتمع وذلك من خلال الأبنية والمؤسسات.(٤٣) أن المؤسسات الفعالة تستطيع أن تقوم بدور محتمل في تحويل التعبيرات الشرعية للإرادة الشعبية الى حركات وقرارات يمكن التنبؤ بها في وضوح، وذلك بصورة مستمرة وفي توافق مع عملية البناء الشاملة والمنسقة للدولة ككل. وهذا الدور المحتمل أن تقوم به المؤسسات لايتلاءم وقدرات المؤسسات كما هي قائمة اليوم في كثير من الدول النامية، وخلال فترة إعادة بناء المؤسسات بشكل جديد يكفل لها الفاعلية والمواهمة، فإن السلوك السياسي والعملية السياسية يجب أن يتم تنظيمها وتكييفها من خلال مواقع التأثير السياسي في المجتمع. ولأنك أن علماء السياسة يتحملون جانباً أساسياً من عبء التخطيط لعملية بناء المؤسسات فاعالة السياسية يجب أن ينظر اليه باعتباره خبيراً في شؤون المؤسسات وفي السلوك، ويلزم أن يتوافر لدى هذا العالم القدرة على الألمام والتنبؤ بكافة الجوانب اللازمة لتحسين كفاءة المؤسسات ورفع قدراتها في ظل الظروف المتغيرة (٤٤). أن الأبنية السياسية والحكومية سواء الرسمية أو غير الرسمية، وساء تضافرت وأندمجت في الهيكل القانوني للدولة أم لا، فإن من الضرورة أن تأخذ تلك الأبنية شكلاً مؤسسياً، ونقد وعملية إخفاء الطابع المؤسسي جزءاً لايتجزأ من التنمية السياسية، وعندما تصبح أشكال معينة من الإجراءات والأبنية طرقاً مقبولة لإدارة الأشياء، فإنها تعبير أدوات فعالة لتحقيق الاستقرار وإخفاء الشرعية(٤٥)

يعرف لاسويل وكما بلان المؤسسة باعتبارها نموذج مكون من سمات وخصائص لثقافة معينة تميز جماعة من الجماعات، وتحدد هذه السمات والخصائص توزيع وتكوين قيمة أو مجموعة قيم، وعموماً فإن المؤسسات هي أنماط لأفعال متواترة تم إرسالها، من ناحية لتحديد سلوك أعضاء تلك المؤسسة، سواء داخل المؤسسة أو في علاقاتها بالوحدات الأخرى في النظام الاجتماعي، ومن ناحية أخرى لإبراز القوة في النظام الاجتماعي في شكل حركة أو في شكل يتلاءم وروح الجماعة ومشاعرها المتدفقة(٤٦). وهذا التعريف يجعل البيروقراطية المدنية والعسكرية، الى جانب الهيئات والاتحادات والنقابات والحزب السياسية والمجالي التشريعية والهيئات الدينية تمثل المؤسسات الرئيسية في الدولة. وثمة من يميز بين المؤسسات السياسية والأبنية على أساس أن البناء يمثل كيان فرعي سابق من حيث الزمان والمكان على المؤسسة، وهو يرتبط بحرية نسبية كقيمة في توزيع المسؤوليات وفي مواقع صنع القرار وفي الأضطلاع بالأدوار وتنفيذ تلك المسؤوليات وفي تنظيم

العمل، والأبنية قد توجد خارج المؤسسات لكن المؤسسات لا يمكن أن توجد دون أن يوجد بداخلها بناء واحد أو أكثر(٤٧).

تعتبر السلطات الحكومية في الدول النامية هي محور عملية بناء المؤسسات، فهذه السلطات تمتلك من القوة والسيطرة، ومن وسائل الاكران والتحكم في توزيع القيم والمغانم مايمكنها من بناء مؤسسات سياسية فعالة اذا شاءت هذه السلطات، لكنها أيضاً تستطيع احباط عملية بناء المؤسسات السياسية لصالح البيروقراطية، في صورتها المدنية أو العسكرية، وهنا تبرز أنانية العناصر الحاكمة حيث تقوم بينها تحالفات شخصية تقوم في الواقع لتحل محل المؤسسات السياسية في العملية السياسية، وهذه التحالفات ذات طبيعة مؤقتة تماماً. ومن ثم تنقسم العملية السياسية بعدم الاستقرار، ويتم دون قواعد محددة للعبة السياسية، يصبح الهدف الأساسي لكل جناح أو تحالف هو جذب التأييد وتأمين وضعه النسبي في مواجهة الأجنحة والتحالفات الأخرى. وهكذا تعاني الدولة النامية من ضعف مزمن في المؤسسات السياسية يولكه علاقات هشة بين النخب السياسية في المركز وبين المحيط وهي علاقات قد لا تستند الى أسس واضحة قوي - طبقة اجتماعية متميزة أو أيديولوجية واضحة - وإنما تستند الى علاقات القرابة أو علاقات التبعية الشخصية بين الأفراد، أي أن الدولة النامية تتميز بالتشردم الاجتماعي وطغيان دور السلطات الحاكمة في الحياة السياسية بما تمثله من انقسامات وتفاعلات، وهذا من شأنه أن يجعل العملية السياسية لايمكن تحديدها بسهولة كعملية يغيب عنها طابع المؤسسات حيث كل جماعة في مواجهة جماعة أخرى مضادة لها. أن المسألة ليست وجود أو عدم وجود المؤسسات في العملية السياسية، وإنما الشكل الخاص الذي يأخذه وجود أو عدم وجود المؤسسات(٤٨). و يصبح على السلطات في دمج الشرائع والأجنحة والتحالفات، وهي قدرة تتطلب تدعيم الموارد السياسية في المركز، والاستخدام الأمثل لهذه الموارد بما يكفل قيام مؤسسات المدخلات - من أحزاب وجماعات مصلحة - تحقيق التوازن مع مؤسسات المخرجات - من بيروقراطية مدنية وعسكرية.

الأحزاب السياسية:-

تتطلب بعض النظم السياسية إلى الأحزاب السياسية باعتبارها إدارة لادخال عوامل الصراع والتفكك في العملية السياسية، وتكتفي مثل هذه النظم بالاعتماد على البيروقراطية فحسب(٤٩)، إلا أن عملية التنمية السياسية تفرض عدم الاعتماد المفرط على البيروقراطية، وضرورة بناء مؤسسات سياسية جديدة، وتأتي الأحزاب السياسية في مقدمة هذه المؤسسات. ومع ذلك قد تصبح التنظيمات

الحزبية اسلحة تنظيمية للبيروقراطية (٥٠)، مما يفرض استقلال وفاعلية هذه الأحزاب.

الحزب السياسي هو تنظيم محدد، معلن عنه عادة، ويعبر عن قاسم مشترك يميز جماعته أو أكثر عن الجماعات الأخرى في المجتمع من خلال برنامج محدد، ويهتم أساساً بالنشاط السياسي في المجتمع وبإمكانية الوصول إلى كراسي الحكم ويتنافس من أجل ذلك للحصول على تأييد متزايد من الجماعات المختلفة في المجتمع (٥١)، وهو يعمل على بلورة المصالح وتجميعها -كجزء من مدخلات النسق (٥٢) -وعليه فإن أحزاب المعارضة ترتبط عادة بتمثيل المصالح والجماعات التي لا يمثلها الحزب، أو الأحزاب الحاكمة يمثل إطار للحركة والمشاركة المنظمه، وأداة للتعبئة خصوصاً في النموذج الذي تقدمه كوبا والصين حيث استخدم الحزب السياسي كأداة لتحطيم نسق القيم التقليدي وتكريس نسق جديد (٥٣). وتكون الأحزاب يفترض مبدئياً مناخاً ديمقراطياً، ومن ثم فإن النظم الدكتاتورية لا تشهد أحزاباً حقيقية، بل أن ما يعرف بنظام الحزب الواحد يعد مناقضاً لمفهوم الحزب لأنه لا بد على الأقل من تعاليش حزبيين متنافسين ليصبح إطلاق لفظ الحزب صحيحاً (٥٤). وبعض النظم التي تشهد حزباً واحداً قد تستخدم اصطلاح قوى الشعب للتعبير عن مضمون للمشاركة والابتعاد صفة الحزب الواحد التي ترتبط في الأذهان بالحزب الشيوعي أو الفاشي (٥٥)، ويمثل الحزب الواحد - منذ أن دعا لينين إلى إسباغ الطابع البيروقراطي على الحركة الثورية (٥٦) - أقصى صور التقيط.

إن قيام الأحزاب السياسية يرتبط بتوسيع الحريات العامة في المجتمع، حيث تتلح العضوية المفتوحة أمام جميع أولئك الذين لهم حق التصويت العام ويميلون إلى الاتفاق مع أهداف الحزب وبرنامجهم، ومع ذلك فإن بناء القوة الداخلي للحزب يظل يمثل أهمية خاصة، فالتنظيم الداخلي للحزب - ودرجة التقيط داخله - هي التي تحدد - جزئياً - دور الحزب في العملية السياسية (٥٧)، فالحزب السياسي لكي يصل إلى السلطة يحتاج إلى إدارة الحملة الانتخابية وتنظيم صفوفه وجذب المؤيدين، وإلى فيض من الأخبار والمعلومات التي يزود بها متحدثيه، كما يحتاج إلى تنظيم مصادر التمويل والاعتمادات المالية والأوضاع القانونية للحزب، مما يفرض طابعاً بيروقراطياً على أنشطة الحزب وبنيتهم، ويؤكد من أهمية البيروقراطية داخل الحزب بما تمثله من اهتمام بالخبرة والأساليب الفنية أكثر من الاهتمام بالمبادئ الحزبية (٥٨). إن هناك مجموعتين من العوامل ترتبطان بظاهرة التقيط في الأحزاب السياسية أولها عوامل تنظيمية، والأخرى عوامل سيكلوجية، إلا أن العوامل التنظيمية أكثر وضوحاً وتأثيراً، فالحزب ملزم في النهاية

لأن يتبنى هرمية (هراركية) تعكس بناءه القوة الهرمي في النظام السياسي ككل، مع وزراء الظل الذين تؤيدهم الأجهزة البيروقراطية من ذوى الكفاءة. يضاف إلى ذلك أن أفراد المجتمع بوجه عام يتميزون باللامبالاه وعدم الاهتمام بالشئون السياسية - على عكس ما يفترض بعض الباحثين من ذوى النزعة الاشتراكية من أنه غالباً ما توجد درجة عالية من الاهتمام السياسي والعمل التطوعى أو التلقائى من جانب أغلبية الجماهيرية - وهذه اللامبالاه تمثل العامل السيكلوجي في ظاهرة تبقرط الأحزاب السياسية لأنها السيلسية لأنها تمتد لتتطبق على أعضاء التنظيمات الحزبية حيث لا يوجد سوى عدد ضئيل من أعضاء الحزب فقط يمثلون درجة عالية من الاهتمام السياسي، وهم الذين يجعلون الحزب القائم وفعال، ثم يلى هذه المجموعة القليلة أولئك الذين يقومون بتمثيل مصالح الحزب ونشاطه ونفوذ، وفترة أوسع تظل كمجرد أعضاء مسجلين، وفي النهاية وبصورة أكثر اتساعاً يوجد الأفراد غير الأعضاء لكنهم يصوتون لصالح الحزب فقط وهكذا فإن الأغلبية لا تبالي إلى حد تفتقر معه إلى التنظيم الذاتى، وتشعر هذه الأغلبية بحاجة سيكلوجية إلى الإرشاد والهداية مما يخلق ظروفاً مثالية لانبثاق هيمنة تمثلية قلة منظمة، وهكذا فإن طبيعة التنظيم تعطى القوة والامتيازات لمجموعة من القادة تمارس النشاط والتأثير من خلال بناء القوة الداخلي للحزب. ويؤكد ابتر أن الطابع البيروقراطي، سواء في صورة قوية محكمة أو في صورة ضعيفة وهنة، وأيضاً الطابع الشخصى، يمثلان الأنماط الرئيسية لقيادات الأحزاب السياسية (٥٩).

تخطر كثير من الدول النامية إلى تعدد الأحزاب السياسية على أنه رفاهية لا يمكن لها أن تتحملها خصوصاً وأنها ترفع شعارات الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وتحاول هذه الدول إبراز هذه التعدد باعتباره يؤدي إلى تهديد وتقويض وحدتها واستقرارها، ومن ثم يقوم حزب أو تنظيم سياسي واحد، وفي غياب الأحزاب المتنافسة، فإن هذا الحزب أو التنظيم الواحد يمارس أدواراً عديدة بها في نظم أخرى مؤسسات عديدة.

أكد ليبست أن تعدد الأحزاب والجماعات، وما يستتبعه ذلك من تنافس وصراع في العملية السياسية هو قوام الحياة للديمقراطية المستقرة، فإذا لم تكن نتيجة العملية السياسية مكافأة إحدى القوى أو الجماعات بتوليها السلطة بطريقة دورية، ففي هذه الحالة لا تقوم ديمقراطية وإنما تقوم حكومة غير مستقرة وغير مسئولة (٦٠). إلا أنه يؤكد ضرورة وجود حدود لهذا التنافس والصراع بحيث لا يصل إلى الحد الذي يهدد تكامل المجتمع، ومن ثم فإن الحدود التي تؤدي إلى تلطيف حدة هذا التنافس والصراع يعد من المتطلبات الأساسية للديمقراطية، وهذا الاعتدال السياسية الذي يميز العملية السياسية يسهل قدرة النظام على حل المشكلات

الرئيسية التي تهدده بالانقسلام (٦١)، و يؤكد ليبست في الوقت ذاته أن الدول النامية وما تعانيه في غالبيتها من مشكلات مزمنة مثل الفقر البالغ لجماهير واسعة، وانخفاض مستويات التعليم، مع ضغوط التغيير يجعل من غير المحتمل بالنسبة لهذه الدول أن تؤيد النظام الحزبي المفتوح الذي أساسه التنافس بين قوى متعددة (٦٢). و يرى أن هذا النظام الحزبي وما يفترضه من سلوك تصويتي سوى يفترض تلبية الحاجات الأساسية للفرد وأهمها الحاجة الى ضمان الدخل لما يليه رغبة الفرد في دخل يتجاوز تأثيرات البطالة وتقلبات الأسعار، والحاجة الى عمل يرضى صاحبه ويتيح له إمكانية التعبير عن ذاته، عمل لا يخضع لتعسف أو اكراه، والحاجة الى المركز الذي يضمن للفرد اعتراف المجتمع بقيمته كفرد ولا يحطم من شأن الفرد في المجتمع أو يضعه موضعاً مهيناً في علاقاته الاجتماعية (٦٣).

والتنافس الحزبي يرتبط بوظيفة الحزب السياسي كوسيط بين الحاكم والمحكوم، وهنا فإن السلطة يجب أن يكون مصدرها الشعب، وتكون الانتخابات هي الوسيلة لتأكيد ذلك، على عكس الأحزاب الشمولية التي تمثل المصلحة الشاملة لطبقة أو جماعه معينة، ويكون مصدر السلطة الأهداف التي يعمل الحزب على تحقيقها باسم الشعب في الحالة الأولى فإن الدستور والاطر النيابي هو الذي يتحكم في سلوك الأحزاب وفي مسار العملية السياسية، وفي الحالة الثانية فإن برنامج الحزب هو الذي يؤدي هذا الدور. وبينما يستند التعدد الحزبي الى تقرير الاراء المختلفة، والى حركة الأحزاب السياسية وقواعد الانتخاب والدستور، فإن الأحزاب الشمولية تعتمد الى احتكار العمل السياسي والغاء الأحزاب، وإذا كانت خارج السلطة فإنها تتجه الى بلورة المظالم والتمهيد لقب النظام القائم، أما اذا كانت في السلطة فإنها تعمل على دمج المجتمع نحو الأهداف التي يحددها الحزب.

و يعمل الحزب الشمولي على اخضاع الحكومه والدستور لغاياته، وتوجيه كافة عناصر المجتمع من خلال فرض سيطرة الحزب عليها وتحكمه فيها (٦٤). وفي الدول النامية يتأرجح وضع الأحزاب السياسية بين النمطين التعددي والشمولي.

وكثيراً ما أدى تفرط الأحزاب السياسية، وما قد تمثله من طابع تصاعدي هيراركي، ووضوح خصائصها التنظيمية - وأحياناً التلقين المذهبي واحتكار وسائل الرقابة وأدراتها الفنية في الكيانات التابعة للحزب - الى توجيه الانتقادات للأحزاب السياسية على اختلاف انماطها، وقد تستخدم بعض الدول هذه الانتقادات لتبرير رفض النظام الحزبي أصلاً.

جماعة المصلحة:

تتضمن العملية السياسية توزيع القيم من جانب السلطة السياسية القائمة عن طريق ما تتخذه من قرارات بمجالات الحياة والمصالح المختلفة والمتنوعة في المجتمع. ودراسات شومبيتر-والتي بنيت عليها أغلب النظريات المعاصرة للديمقراطية - لا تعطي أهمية تذكر لدور هذه الجماعات في العملية السياسية (٦٥)، بينما يعطي وليم كورنهورز أهمية بالغة لدور هذه الجماعات لما تؤدي إليه من تلطيف حدة التوتر وتوفير خيرة العمل التوفيق في العملية السياسية. ومع ذلك فإن العملية السياسية في الدول النامية تعمل دون أن تستفيد على نطاق واسع بهذه الجماعات - أو ما أسماه لوشيان باي الوسيطاء السياسيين (٦٦) - ففي أغلب هذه الدول تغيب عملية تحديد وتوزيع المطالب والمصالح وما يفرضه ذلك من مساومة ضرورة لاشباع وتلبية هذه المطالب والأفراد في المجتمع النامي في حاجة إلى أن يتعلموا كيف أن مصالحهم الخاصة تكمن في السياسة القومية، ومن ثم فإن قيام جماعات المصلحة يمثل أهمية خاصة ليس فقط لأنها ضرورية لكي يعمل النظام السياسي في كفاءة ويسر، وإنما لأنها أيضاً ومن خلال انشغلتها تضرب المثل الحي للجماهير على أن مشاكل السياسة والإدارة العامة إنما ترتبط بمصالحهم الخاصة. إلا أن العملية السياسية في الدولة النامية قد تشهد جماعات مصلحة شكلية تقوم بدور هامش في توصيل ورفع مطالب الجماهير إلى النخبة السياسية. أن الجماعات - كالنقابات واتحادات التجار أو جمعيات الفلاحين - قد تبدو رسمياً على أنها تمثل مصالح معينة، لكنها لا تكون في حقيقتها سوى أدوات للحكومة أو الحزب الحاكم، وقد يسهم قادة الجماعات للوسيطه - بصرف النظر عن أهدافهم الخاصة - في دعم نظام السلطة، لأن سلطتهم تكون جزء لا يتفصم عنه (٦٧)، وتصبح وظيفة هذه الجماعات مجرد تعبئة التأييد للجماعة وليس تمثيل المصالح. وعندما تتمتع باستقلال نسبي، فإن هذه الجماعات لا تمارس ضغطاً أو تأثيراً على الحكومة، وإنما تصبح جماعات واقية تحمي أعضائها من نتائج وأثار القرارات الحكومية ومن التأثير السياسي للآخرين.

لا تشهد الدولة النامية سوى القليل من جماعات المصلحة المنظمة والتي تؤدي وظيفياً أدواراً محددة، ومن شأن ذلك أن يجعل العملية السياسية لا تمثل كل المصالح التي يجب التعبير عنها مما يحرم القيادة القومية من أية وسائل متاحة لتقدير توزيع القيم والاتجاهات في المجتمع، ومن ثم التنبؤ بالقوى المؤيدة والمعارضة للقرارات التي هي بصدد اتخاذها.

إن مساهمة جماعات المصلحة ومشاركتها في العملية السياسية يفتح عهداً جديداً للديمقراطية أطلق عليه بعض الباحثين «لفظ التنظيم» (٦٨)، ويتيح ذلك

أفاقاً جديدة أمام ظاهرة التبرقظ، ذلك لأن البيروقراطية قد طغت تأثيراتها الى مختلف مجالات الأعمال والمهن والصناعة والاقتصاد التي تمثلها هذه الجماعات (٦٩)، هذا فضلاً عن الروابط الوثيقة والأخذ في التزايد بين هذه الجماعات وبين الأجهزة الادارية والبيروقراطية. وهذه الأجهزة قد تشكلت في الدول النامية في فترات مبكرة، وتاريخ البيروقراطية المدنية والمؤسسة العسكرية في هذه الدول أطول كثيراً من تاريخ جماعات المصلحة والأحزاب السياسية، ومن ثم فقد تعود الأفراد عليها، ويقبلون على عضويتها، ويقفهمون دورها الحقيقي بعكس جماعات المصلحة التي تمثل عضويتها ووظائفها انماطاً جديدة على الأفراد لاعداد لهم بها. وقد يكون من الأسير على أعضاء المؤسسات القديمة التأكد من أنهم يخدمون مجتمعهم ويسهمون في البناء والتنمية من خلال أدائهم في اطار العضوية في هذه المؤسسات التي رسخت وتبلورت أبنيتها وأدوارها خلال فترة ممتدة من الزمان (٧٠). ومع ذلك فإن عملية التحديث وما تجلبه معها من تطورات من شأنها أن تطرح فئات جديدة في المجتمع باستمرار، مثل رجال الأعمال والفنيين والمهنيين والمثقفين، ويكون تمثيل هذه الفئات في العملية السياسية القومية من خلال جماعات المصلحة وما تمثله من قنوات تنظيمية لعملية المشاركة والتمثيل. إلا أن الديمقراطية لا تتحقق إلا إذا استطاعت القوى الجديدة، وأيضاً القديمة، ذات المصالح المختلفة أن تحقق التوازن كل منها في مواجهة الأخرى بدرجة تكفي لمنع أي من هذه الجماعات من فرض سيطرتها النهائية والتخلص من الجماعات أو القوى الأخرى والغاء المشاركة المفتوحة على حلبة العملية السياسية (٧١).

إن عملية التنمية السياسية وتخفيف حدة ظاهرة التبرقظ تقتضي توسيع قاعدة المشاركة في المجتمع وانتشار السلطة الى محيط النظام الاجتماعي بما يؤدي الى تعزيز مظاهر الحريات العامة لدى المواطنين، وتوسيع خبرة الأفراد وبدائل الاختيار الحر أمامهم. ومحاولة كبح أو تسكين أو تأجيل عملية انتشار السلطة قد يولد ضغوطاً إضافية لا يمكن معها استمرار التوازن القائم في المجتمع. والدول النامية لا تملك في الغالب مؤسسات على المستوى الذي يلزم توافره من أجل تحويل المطالب الى سياسات أو قرارات أو حركة، كما أن هذه الدول قد لا يكون لديها المعايير التي تنتشر على نطاق واسع في المجتمع وتجعله قادراً على أن يندفع قدماً الى الأمام في عملية بناء المؤسسات، وهذا يعد من أسباب انهيار الأبنية والنظم الجديدة ليس بسبب الفساد أو بسبب تداخل تلك النظم أو ضعف البناء المؤسسي لها، وإنما بسبب تجاهل نمط انتشار السلطة، وبسبب القيود المفروضة على المؤسسات الأقوى مما يعوقها عن النهوض بالمؤسسات الضعيفة. وانتشار السلطة الى محيط النسيج الاجتماعي من شأنه أن يغير من كمية ونوع المطالب، مما يفرض قيوداً متزايدة على قدرة المؤسسات على تحويل تلك المطالب الى حركة حكومية فعالة، وقد يؤدي

هذا العيب الى نشوء أزمات عديدة، مما يؤكد أهمية التوقيت والتتابع في عملية انتشار السلطة وبناء المؤسسات (٧٢).

ان الجماعات الوسيطة تساهم في اصفاء طابع تنظيمي على قنوات المشاركة في المجتمع بمستواه القومي، وفي غياب تلك الجماعات تلجأ الجماهير الى المشاركة المباشرة دون توجيه من المراكز الحيوية في المجتمع ودون أن تقيد مصالح وقيم الجماعات المختلفة (٧٣).

ثالثاً : مؤسسات المخرجات:

تلمب البيروقراطية المدنية والمؤسسة العسكرية في أغلب الدول النامية دوراً مسيطراً بسبب دور كل منها في حفظ القانون والنظام، وتحقيق الاستقرار، وفي ابقاء النمط الأولي جاري من الحكم (٧٤).

البيروقراطية المدنية:

تمثل البيروقراطية المدنية رمزاً للاستمرارية في السياسة في المجتمع النامي، وتسهم فـس ضمان بقاء النظام السياسي واستمراره (٧٥)، هذا فضلاً عن أنه في النظم الشمولية قد لا يستطيع المواطن التعبير عن مطالبه ورفع شكاواه الا من خلال البيروقراطية والموظفين المحليين (٧٦)، وتكاد البيروقراطية ان تحتكر مخرجات النظام السياسي. فقط البيروقراطيون هم الذين ينفذون السياسات والقرارات، بل وقد يمارس هؤلاء تأثيراً واسعاً في صنع واعداد السياسات والقرارات والقوانين (٧٧)، ويؤكد بعض الباحثين أن البيروقراطية أصبحت المصدر الجديد للنفوذ والتأثير السياسي، وأنها تمثل القوة الحقيقية الكامنة وراء الواجهة الشكلية التي تمثل السلطة السياسية المعترف بها في المجتمع (٧٨).

لقد أكدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة الحاجة الى سلطة مركزية قوية، وأصبح على الحكومة أن تتدخل أكثر فأكثر للتأثير، بل للسيطرة في أغلب الأحيان على قوى ومسار التطور، وفي ذات الوقت فإن تقدم العلم والتكنولوجيا -وخصوصاً في مجال الاتصال والمواصلات - جعل مهمة قيام سلطة مركزية قوية أمراً سهلاً عن ذي قبل، وأن كان اتساع هذه السلطة قد أثار المخاوف حول تهديدها لعملية المشاركة المفتوحة (٧٩).

لقد امتد نفوذ الدولة ومجال تأثير سلطانها الى مجالات المجتمع التي كان الاهتمام بها ضئيلاً لعهود خلت فأخذت الدولة تتدخل في ظروف العمل والتعليم ضد العجز والبطالة. ولتحقيق ذلك كان على سلطة الحكومة التنفيذية أن تكون

أقوى وأكثر فاعلية، وقد تطور هذا الاتجاه نحو سلطة تنفيذية أكثر قوة منذ القرن السابع عشر - وإن بصورة متقطعة - ومع أواخر القرن التاسع عشر أخذ هذا الاتجاه يتبلور في كثير من الدول الديمقراطية، ونظمت الخدمة المدنية على أسس أكثر بيروقراطية، ورأى الكثيرون أن البيروقراطية الحديثة تعد جزءاً من التقدم نحو مجتمع أكثر ديمقراطية، وقدمت البيروقراطية فرصاً للترقي الوظيفي أمام ذوي اللواهب والنبوغ، وأسهمت في إرساء حكم القانون من خلال ما تتضمنه من العمل وفق قواعد عامة تضع تسلسلاً هيراركيًا للإدارات والمكاتب، وتحدد ما يجب على هذه الإدارات عمله بطريقة موضوعية محضة. وأصبحت البيروقراطية - كما يتضح من تحليلها وتشريحها - تتكون من هيئات وإدارات تنقسم على أساس التخصص الوظيفي، وتقوم على أساس سلطة هيراركية محددة جيداً ونظام من الإجراءات والقواعد التي تنظم الأنشطة المحتمل حدوثها، وعلاقات غير شخصية بين الأشخاص - إلا أن ثمة اتجاه جديد لمفهوم القيم التنظيمية يستند إلى النماذج الديمقراطية الإنسانية ويحل محل النظام الميكانيكي غير الشخصي للبيروقراطية (٨٠).

لقد سمحت البيروقراطية بتنظيم أكثر فاعلية للقوة والسلطة، فالتنظيم الهرمي (الهيراركي) الواضح، وارتباط المسئوليات سمح بانسياب الأوامر والتعليمات في كفاءة من القمة حيث وزراء الحكومة للركزية وكبار الموظفين إلى القاعدة حيث الموظفين على المستوى المحلي ومن يقومون بتطبيق القرارات على أرض الواقع. وهكذا فإن البيروقراطية تجعل قوة الدولة أكثر تنظيماً وفاعلية بصورة لم يعرفها التاريخ من قبل (٨١)، ويثير هذا التساؤل بشأن ما إذا كانت البيروقراطية تمثل أداة خدمة حقاً أم أداة سيطرة في المجتمع المعاصر.

أكد جيمس بيرنهام أن النظام الرأسمالي أخذ في الانهيار ليحل محله مجتمع تسيطر عليه سياسياً واقتصادياً نخبة إدارية، ورأى أن اخفاق الثورة البلشفية في روسيا السوفيتية في إرساء مجتمع المساواة اللاتقني يثبت أن طبقة جديده من الحكام سوف تبرز بصورة لامناص منها، وأن الحكومة ستنتج بصورة متزايدة نحو الحركة التنفيذية أكثر منها نحو التشريع، وستدار بواسطة البيروقراطيين سواء كان هؤلاء موظفي الخدمة المدنية في بريطانيا أو مخططي الدولة في الاتحاد السوفيتي أو رؤساء المكاتب التنفيذية في الولايات المتحدة (٨٢). وأكد أن الانقسام بين الدولة والاقتصاد سوف يتوقف كلما أصبحت الصناعة الاتجاه الرئيسي للدولة بصورة متزايدة، ولكما أصبح من الممكن تبادل الشخصية الإدارية، وبيروقراطية الدولة كل منهما مكان الآخر بعد تزايد التشابه والتقارب في وظائفها والطرق التي يسلكنها. ورأى بيرنهام أن السيطرة البيروقراطية هي

الوجه المعبر للسيطرة الادارية (٨٣)، وأشار الى ان الرقابة الادارية على الدولة ورقابة الدولة على الاقتصاد سوف تعزز وتقوى بصورة نهائية سيطرة النخبة الادارية الجديدة. وأتى رايت ملينز ليؤكد الأهمية البالغة التي تمثلها المؤسسات الهيراركية الضخمة في المجتمع. في دول العالم الثالث تأخذ البيروقراطية أشكالاً تتلاءم وظروف ومتطلبات هذه الدول (٨٤)، وتميل البيروقراطية الى ان تتركز في المدن الرئيسية والعواصم. ونظراً لعدم الاستقرار السياسي وتقلب الحكومات المدنية في كثير من هذه الدول فإن دور البيروقراطية يبدو أكثر أهمية في تسيير شئون الدولة وفي حياة الناس اليومية (٨٥).

تشهد العملية السياسية في الدول النامية خمسة أنماط من البيروقراطية: بيروقراطيات تمارس الحكم بنفسها، بيروقراطيات يهيمن عليها الحاكم، بيروقراطيات تهيمن عليها المؤسسة العسكرية، بيروقراطيات الحزب الواحد، وبيروقراطيات تمثيلية (٨٦)، وقد يشهد المجتمع الواحد أكثر من نمط للبيروقراطيات خصوصاً وأن ظروف المجتمع المختلف قد تدفع الى الاعتماد المكثف على الجهاز الاداري في عملية التنمية، فيصبح الجهاز الاداري الحكومي بالغ النمو والتعقيد، وطبيعة عمل الجهاز الاداري قد تفرض تضيق نطاق المشاركة مما يعوق عملية التنمية ذاتها و يقوى النزعة البيروقراطية على حساب الكفاءة الادارية والفاعلية السياسية، وتصبح الادارة غاية في ذاتها، بينما يجب أن تعتبر الادارة دائماً وسيلة، وسيلة لتحقيق الخدمة العامة على أساس الرضاء العام، والأفان البيروقراطية تصبح معبره عن القهر والاكراه، وعن الاغتراب والانسحاب من العملية السياسية (٨٧).

ان الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة لا تزال في بدايتها الأولى في كثير من الدول النامية، ومن ثم العملية السياسية تتم من خلال البيروقراطية، وهذه البيروقراطية لا تقيم علاقات سياسية على أساس واضح أو موضوعية، وإنما على أساس مصالح أسرية ودينية وطبقية ومهنية (٨٨)، وتفكر الى الكفاءة بسبب اعتمادها للفرط على العلاقات الرسمية القانونية والشكلية.

في أغلب الدول النامية فإن البرلمان ومعظم المؤسسات قد نقلت بطريقة تعسفيه عن أنماط الخارج، وتفكر القوى السياسية في هذه الدول الى التنظيم الجيد مما يهبط بمستوى تأثير تلك القوى في نطاق العملية السياسية، وهكذا تفشل المؤسسات السياسية في القيام بوظائف بلورة المصالح وتجميعها مما ينعكس على البيروقراطية حيث تضعف قدرتها على الادارة المسؤولة المحايدة، فتميل البيروقراطية لأن تصبح متعددة الوظائف، وتقوم هي ذاتها ببلورة وتجميع المصالح، وتتحول من جهاز خدمة الى جهاز حكم. وقد تعاني البيروقراطية من مظاهر الفساد

والخلل في الدولة النامية حيث تتميز عادة بالجمود والانحراف والعجز والمحابة، وتميل الى التراخي والاستخدام الضمني للاكراه والبعد عن العقلانية. فالعقلانية والرشادة لا وجود لها في المجتمع المتخلف، وان وجدت فبدرجة ضعيفة (٨٩)، ولعل مما يدعم الفساد الانخفاض العلم في مستويات المعيشة والتعليم حيث يعمل أصحاب هذه المستويات المنخفضة الى التسامح مع الفساد (٩٠). ومحاولة الاصلاح الادارى تتطلب أن يولكبها في الوقاع تنمية سياسية بما يكفل فاعلية المؤسسات السياسية بحيث تصبح قادرة على مراقبة الجهاز الادارى، كما أن عملية الاصلاح الادارى ذاتها ليست عملية منفصلة مستقلة، وانما هي عملية لها تأثيرات على الابنية والمؤسسات الأخرى، وهي تعمل كعملل مساعد لنمو هذه الابنية والمؤسسات (٩١). ان مبادئ التنظيم التي تفرضها الاجهزة الادارية تتضمنها عملية التحديث، ومن ناحية أخرى فان وسائل وأدوات الادارة الفعالة المحايدة تسمح في الواقع بلانجاز وتحقيق السياسات المعقدة التي تتطلبها عملية التحديث (٩٢)، وتؤدي هذه العلاقة المتبادلة بين الاصلاح الادارى والتحديث السياسي الى ضرورة تزامن العمليتين والتخطيطلها معاً في أن واحد بما يضمن تخفيف حدة ومساوئ التقيرط، و ينمى قدرة الشعب على السلوك العقلاني الرشيد وعلى التنبؤ بحيث يشعر أفرادها بأنهم يسيطرون على أقدارهم، و يصبح في إمكانهم ممارسة الضبط والتنظيم الذاتي بدلاً من أن تفرض القيود فرضاً على المشاركين في العملية السياسية (٩٣). أن المجتمع الديناميكي هو الذي يشجع العقلانية والرشادة حيث يأخذ نمطسلوك الأفراد -وتوزع القيم -شكل حساب البدائل والاختيار بينها، وتصبح الكفاءة وليس الولاء، والاختبارات الموضوعية وليس المحسوبية، والابتكار وليس النقل والتقليد المعايير الاساسية في العملية السياسية وفي السلوك العملي (٩٤). ان حكم للقانون قد يسجل في الدستور، لكن قد يظل هذا ذودلاله محدوده اذا لم يشهد النظام السياسي ككل، والنظام الادارى بوجه خاص، حكم القانون مطبقاً في أرض الواقع (٩٥).

البيروقراطية - رغم أنها ليست سوى واحده من المؤسسات العديده والمتباينة -تتحمل مسئولية رئيسية في عملية التغيير التي تحتاجها الدول النامية والتي تفترض الابتكار والابداع (٩٦)، ويفترض ذلك وجود قيادة فعالة نشطة، ولن تتخذ الوسائل الكفيلة لاستيعاب الكفاءات التكنولوجية المتفوقة. واذا كان على البيروقراطية أن تحقق استقلالاً نسبياً في البناء وفي روح الجماعة بها، فانها يجب أن تحافظ في ذات الوقت على روابط وعلاقات توافق واتساق مستمر مع النظام الاجتماعي ككل. و يلزم تحقيق توازن دقيق بين ماتتمتع به البيروقراطية من سلطه ومكانة وثقة، وبين ماقد يؤدي اليه اقامة مواقع للسلطة أو القوة السباسبية لموازنة سلطة وقوة البيروقراطية في العملية السياسية من توتر، وتحقيق هذا التوازن

يعد مسألة صعبه ومعقدة و يتطلب مهارة فائقة لأنه يفترض الحفاظ على حالة التوتر واستمرارها دون الانزلاق والتورط في تجاوز حدود حالة التوتر هذه الى حالة عدم الاستقرار، كما قد يلزم اقامة سلسلة من الاجراءات والقوانين التي لا تستطيع الهيئات البيروقراطية أن تتخطاها أو تتهرب منها.

المؤسسة العسكرية:

تشهد الدول النامية ما يناقض النظرية الكلاسيكية للديمقراطية التي ترى أن الحياد السياسي العسكري هو ضرورة يفرضها النظام السياسي الديمقراطي الذي لا يمكن اقامته الا من خلال انبعاد الجيش عن العملية السياسية وترسيخ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية. وقد تحاول هذه الدول ابراز الحياد السياسي للمؤسسة العسكرية - وأيضاً للبيروقراطية المدنية - على أنه يعنى عزل الجيش والبيروقراطية عن المشاعر الوطنية وعن كل التزام من أجل الحرية (٩٧)، وأن العسكريين يعتبرون مواطنين قبل أن يكونوا جنوداً، ومن ثم يجب الا يقتصر دورهم على الدفاع والأمن. وأصبح تدخل العسكر بين في العملية السياسية أمراً مألوفاً في الدول النامية، بل أصبحت الانقلابات العسكرية وسيلة تقليدية لتغيير القيادة في هذه الدول (٩٨). وعوامل تدخل العسكر بين في العملية السياسية في المجتمع النامي عديدة ومتباينة، فقد شهدت دولاً عديدة تتميز بظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة ومتنوعة مثل هذا التدخل مما يجعل من وقوع هذه الانقلابات عملية عشوائية مستقلة عن أية متغيرات يمكن افتراضها (٩٩).

تشير المحصلة النهائية لتدخل العسكر بين في العملية السياسية في الدول النامية الى ضالة ومحدودية الدول الذي استطاعوا القيام به (١٠٠). و يواجه العسكريون بعد توليهم السلطة عملية سياسية تتسم بالتشردم وعدم وضوح قواعد محددة لها، و يمارسون السلطة ليس كقادة لمؤسسات منظمة فعاله، بقدر ما يكون هدفهم اثبات الهيمنة والتفوق على الآخرين، وهكذا يحاول العسكر بين احتكار العمل السياسي، وعندما يقوم تحالف - وهو ما يحدث غالباً - بينهم وبين البيروقراطية المدنية فإن هذا التحالف يكون غير متكافئ ولصالح العسكر بين رغم أنماط القيم والسلوك المشتركة بينهما ورغم حاجة العسكر بين الى مؤسسات ورجال الخدمة المدنية خصوصاً في الأيام الأولى بعد الانقلاب.

تأخذ العملية السياسية بعد سيطرة العسكر بين - شكلاً متشابهاً، حيث يبدأ العسكريون عداء للمشاركة الشعبية وعدم ثقة في السياسة، وعموماً يميلون الى محاولة خلق «هدوء سياسي» و ينشدون عدم الازعاج الذي تسببه الحركات أو

المؤسسات السياسية. وتحمل العملية السياسية في تطورها نوعاً من التناقض، فرغم الاهتمام الذي يبديه العسكريون بمركزية السلطة وتماسكها، فإن سلوكهم يؤدي غالباً إلى تفتت السلطة (١٠١). أنهم ينظرون إلى ضرورة فرض نمط واحد على المجتمع يخلو من كافة مظاهر الصراع أو التناقض، ومن ثم فإنهم يعدون المسار الطبيعي للعملية السياسية والتي تفترض التعدد والتنافس، و يلجأ العسكريون إلى تقليص الأنشطة السياسية بصورة حادة، وقد يحرمون الأحزاب السياسية، ويفرضون القيود على السياسيين وعلى عمليات المساومة السياسية العلنية بين الجماعات المختلفة. وعادة ما يواكب ذلك توسيع كبير في حجم ودور الجهاز الإداري. والتمسك السياسي ينظر إليه على أنه نتيجة حتمية لإعادة تنظيم الجهاز الإداري أكثر منه نتيجة للعلاقات المتبادلة داخل المركز، وبين المركز والمحيط.

تلجأ المؤسسة العسكرية بعد توليها السلطة إلى تحقيق التماسك السياسي من خلال وسيلتين: الأولى تخليص النظام السياسي من طابعه بالزيادة المطردة في حجم المؤسسات الإدارية وتحويل المؤسسات والأدوار السياسية إلى مؤسسات وأدوار إدارية، والثانية مد وانتشار سيطرة شخصيته على الجهاز الإداري للحد من استقلاله وللمقابلة البيروقراطية المتضخمة (١٠٢)، والعمل على تجنيد الوظائف العليا للجهاز الإداري من خارج الخدمة المدنية حيث يبدأ أفراد جدد ليس لديهم سوى القليل من الخبرة في العمل القيادي للسيطرة على أجهزة الإدارة، ويربط هؤلاء عادة بروابط شخصية ويستندون في وضعهم بالجهاز الإداري و يدينون به إلى روابطهم بالعسكريين.

يؤدي انتزاع الطابع السياسي للعملية السياسية، وما يصحبه ذلك من نمو متزايد في عدد الأدوار الإدارية، إلى تضخم ظاهرة التقيط وامتدادها لتشمل كافة مظاهر الحياة السياسية بصورة تتجاوز إمكانيات ومحاولات التغلب عليها طالما لا تسمح النخبة الحاكمة بإقامة المؤسسات السياسية الفعالة التي تستطيع أن تحقق التوازن، وتخفف من ظاهرة التقيط (١٠٣). وفي الأمثلة التي حاول العسكريون فيها إقامة علاقات مع المحيط من خلال أحزاب أو مؤسسات سياسية، أخفقوا منذ البداية (١٠٤)، فهذه الأحزاب أو المؤسسات تميل عادة إلى أن تكون معزولة عن عملية صنع القرار، ويترتب على ذلك تدهور قيمها كقنوات اتصال وكأداة للوصول إلى مراكز صنع القرار من جانب المحيط، كما تكون أهميتها محدودة كأدوات سياسية لأنها تركز لجذب التأييد للجماعة الحاكمة بل ولا انتزاعه بالأكراه إذا لزم الأمر. وبعد الحصول على التأييد طوعاً أو كرهاً - فإن الأحزاب والمؤسسات تتحول إلى العمل الإداري، وتبدأ عملية توزيع قنوات الاتصال بين

المركز والمحيط .كعلاقات التبعية الشخصية .في التركز داخل البيروقراطية المدنية، وتحدد في الواقع من خلال أولئك الذين يتولون مراكز البيروقراطية الرئيسية وحلفائهم واتباعهم الشخصيين، وهذا من شأنه أن يزد من حدة تشرد العملية السياسية وابعادها عن أن تكون سياسية.

تواجه الدول النامية مشكلة بناء مجتمع جديد، وهي مشكلة سياسية أساسا، ومعالجتها يمكن أن تتم من خلال العملية السياسية في المجتمع النامي. إلا أن العملية السياسية قد تعنى -من منظور معين -مأساة التنافس والصراع وإثارة الخلافات ومحاولة إثبات تفوق البعض على الآخرين، ويرتبط التشكيك في جدوى السياسة بتمجيد الإدارة وتكريس ظاهرة التقيط أن السياسة يمكن أن تعطى الشرعية لقيم العداء والصراع الهدام في المجتمع، لكنها أيضا يمكن أن تثير الإبداع، والعمل التعاوني الخلاق والاحساس بالانتماء والترابط بين أفراد المجتمع المنعزلين(١٠٥). أن طغيان الطابع البيروقراطي على العملية السياسية واحتمالات الحكم الشمولى المرتبط بسلطة الحاكم الفرد هي سمة لمجتمعات مجال السياسة فيه محدود ودرجة المشاركة السياسية ضيقة، وفي هذه الظروف لا يمكن أن توجد طريقة عقلانية رشيدة للربط بين حاجات الفرد الخاصة والبرامج العامة للمجتمع.

أن مهمة السياسة هي إتاحة الفرصة للأفراد لكي يطورو مصطلحاتهم، ويعمل الجميع على تأمين مصالحه في المجتمع والسعى نحو وضع يتعاون فيه الأفراد جميعاً وهم على اقتناع بأنهم يؤدون من خلال ذلك مصالحهم الذاتية ومصالح مجتمعهم. أن منطق السياسة هو مساهمة الجميع في بلورة وتلبية المصالح الحقيقية للأفراد، والمصالح المشتركة التي تربط بينهم دون التضحية بهذه أو تلك، ودون هذا لا يمكن للذات الفردية أن ترتبط بالآخرين، وبالتالي لا يمكن تحقيق التكامل والترابط بين السياسة، والشخصية، وعملية بناء المجتمع الجديد.

ثمة قليل من المجتمعات في حاجة ماسة إلى تطبيق رشيد لبرامج إدارية، لكن لا يوجد مجتمع يمكنه الاستغناء -عن رغبة واختيار حر -عن السياسة والطابع السياسي الذي يتعارض مع ظاهرة التقيط وما تفرضه من طابع روتيني، مما يؤكد أهمية وضرورة السياسة، واستخدام أساليب وروح السياسة لحل المشكلات العامة للمجتمع، وحتى إذا ما استطاع المجتمع أن يحل هذه المشكلات، فستكون هناك حاجة إلى السياسة بسبب قوة تأثيرها السيكلوجي.

وإذا كان كثير من أفراد المجتمع على دراية بكيف تعمل البيروقراطية وأساليبها وأهدافها(١٠٦). فإن المعرفة السياسية يجب توسيعها وتنظيمها بحيث يفهم الفرد كيف تجرى العملية السياسية وكيف تمارس القوى السياسية تأثيرها،

وكيف يتفاعل كل منها مع الآخر، وكيف تتم عملية صنع القرار، وما هي المسالك والقنوات الشرعية للتأثير في هذه العملية، وكيف يمكن تحويل الموارد السياسية إلى نفوذ أو تأثير سياسي، وكيف يحدد النفوذ أو التأثير السياسي - والتأثير المضاد - نتائج العملية السياسية ونتائج عملية التوزيع بين جماعات وأفراد المجتمع.

المحاشي

- S. Neumann, "Toward A Comparative Study of Parties" in: H. Eckstein & David E. Apter (eds) *Comparative Politics* (New York: The Free Press of Glencoe Inc., 1963) P. 359.
- Seymour, Martin Lipset. *Political Man* (London: Mercury Books, 1964) PP. 28-29
- Henry Jacoby. *The Bureaucratization of the World* (California: University of California Press, 1973) P.1
- S. Neumann. *op. cit.*, P. 363.
- Gabriel A. Almond & I. Bingham Powell. *Comparative Politics: A Developmental Approach* (Boston: Little, Brown and Company Inc., 1960) P. 155
- John H. Kautsky. "An Essay in the Politics of Development" in: John H. Kautsky (eds) *Political Change in Underdeveloped Countries* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1965) P. 24
- G.A. Almond. "Introduction: A Functional Approach to Comparative Politics", in: Gabriel A. Almond & James S. Coleman, *The Politics of Developing Areas* (Princeton: Princeton University Press, 1970) PP. 17-64.
- G.A. Almond & I.B. Powell, *op. cit.*, P. 25.
- David Easton, "An Approach to the Analysis of Political Systems" *World Politics* Vol. I (1957) PP. 383-400
- Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968) P.5.
- Karl W. Deutsch "Social Mobilization and Political Development" *American Political Science Review* LV, 3(1961) P. 498.
- Gerald A. Heeger, *The Politics of Underdevelopment* (New York: St. Martin's Press, Inc., 1974) P. 76
- Manfred Halpern "Toward Further Modernization" *World Politics* XVII, 1(1964) P. 173
- تستخدم فكرة المركز المحيط لتحليل وتوضيح أبعاد العملية السياسية باعتبارها تجرى في دائرة يمثل مركزها السلطة السياسية المركزية في العاصمة وما تمثله من مؤسسات ورموز، بينما يشير المحيط إلى الأقاليم والمناطق، والجماهير والجماعات البعيدة.
- Lucian W. Pye & Sidney Verba, *Political Culture and Political Development* (Princeton: Princeton University Press, 1965) P. 7.
- Dennis Kavanagh, *Political Culture* (London: The Macmillan Press Ltd., 1972) PP. 10-11.

- Lucian W. pye, *Politics, Personality and Nation Building-Burma's Search for Identity* (New Haven: Yale University Press, 1962) PP. 48-51. - ١٦
- D. Kavanagh *op. cit.*, P. 44 - ١٧
- Paul E. Sigmund *The Ideologies of the Developing Nations* (New York: Frederick A. Praeger, Inc., 1964) P. 31. - ١٨
- L.W. Pye. *Politics, Personality and Nation Building op. cit.*, P. 288. - ١٩
- Geraint Parry *Political Elites* (London: George Allen & Unwin Ltd., 1971) P. 56 - ٢٠
- Ralph Braibanti et.al. *Political and Administrative Development* (N.C.: Duke University Press, 1969) P. 82 - ٢١
- G. A. Almond & Sidney Verba *The Civic Culture* (Boston: Little, Brown and Company Inc., 1965) - ٢٢
- L.W. Pye, "Politics, Personalitiy and Nation Building" *op. cit.*, PP. 15-19 - ٢٣
- L.W. Pye, Introduction in: Lucian W. Pye (ed.) *Communication and Political Development* (Princeton: Princeton University Press, 1967) P 19. - ٢٤
- L.W. Pye, "Politics, Personality and Nation Building" *op. cit.*, PP. 10-13 - ٢٥
- D. Kavanagh *op. cit.*, P. 40, 48 - ٢٦
- L.W. Pye, "Politics, Personality and Nation Building" *op. cit.*, PP - ٢٧
- انظر: د. احمد رشيد، ادارة التنمية والاصلاح الزراعي. (القاهرة: دارالمعارف ١٩٧٤) ص ص ٢٤-٢٨ - ٢٨
- Henry Jacoby, *op. cit.* P. 153. - ٢٩
- Everett E. Hagen *On the Theory of Social Change* (London: Tavistock Publication, 1964) P. 77. - ٣٠
- Everett E. Hagen "A Framework for Analyzing Economic and Political Change" in: Robert A. Dahl & Deane E. Newbauer (eds) *Readings in Modern Political Analysis* (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, Inc., 1968) P. 203 - ٣١
- Joseph La Palombara "Decline of Ideology: A Dissent and an Interpretation" *American Political Science Review* LX (1966) PP.5-18, at P. 7. - ٣٢
- D. Kavanagh *op. cit.*, P 39 - ٣٣
- C.H. Dodd *Political Development* (London: The Macmilan Press, 1972) P. 36 - ٣٤
- Kiyoaki Tsuji "Decision-making in the Japanese government: A Study of Ringisei" in: Robert E. Ward *Political Development in Modern Japan* (Princeton: Princeton University Press, 1968) P. 466, 472 - ٣٥
- C.E. Black *The Dynamics of Modernization - A Study in Comparative History* (Princeton: Princeton University Press, 1966) P. 14 - ٣٦
- Gerald Heeger *op. cit.*, PP. 9-10 - ٣٧
- S. M. Lipset "Party System and the Representation of Social Groups" in: R. Dahl *op. cit.*, P. 112 - ٣٨
- G. Heeger *op cit* P. 134 - ٣٩
- يعرف البعض الشرعية بأنها الفاعلية. انظر مثلاً: - ٣٩
- Samuel Huntington *Political Development and Political Decay* in: Claude E. Welch (ed.) *Political Modernization* (California: Wadsworth Publishing Company Inc., 1967) PP. 207-246 - ٤٠
- Eric A. Nordlinger "Political Development: Sequences and Rates of Change" *World Politics*, XXX (1968) PP. 507-510. - ٤١
- L.W. Pye *Politics, Personality and Nation Building op cit.*, P. 38 - ٤٢
- Helio Jaquaribe *Political Development: A General Theory and a Latin*

- American Case Study* (New York: Harper & Row Publishers, 1973) PP. 197-198.
- R. Braibanti *op. cit.*, P. 35 - ٤٣
- Bertrand de Jouvenel "Political Science and Prevision" *American Political Science Review* LIX (1965) P. 29, 32 - ٤٤
- J. Roland Pennock "Political Development, Political Systems and Political Goods" *World Politics* XVII (1968) P. 418 - ٤٥
- R. Braibanti *op. cit.*, PP. 54-56
- Ibid.*, PP. 57-58. - ٤٦
- G. Heeger *op. cit.*, PP. 7-10 - ٤٧
- C. H. Dodd *op. cit.*, P. 48 - ٤٨
- G. Heeger *op. cit.*, P. 11 - ٤٩
- S. Neumann *op. cit.*, P. 352 - ٥٠
- G. Heeger *op. cit.*, PP. 86-87 - ٥١
- D. Kavanagh *op. cit.*, P. 44 - ٥٢
- S. Neumann *op. cit.*, P. 351 - ٥٤
- وانظر كذلك: د. حورية مجاهد ، نظام الحزب الواحد في افريقيا
- (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٧) ص ٣٥
- د. حورية مجاهد ، المرجع السابق ، ص ٣٨ - ٥٥
- G. Parry *op. cit.*, PP. 18-19 - ٥٦
- Ibid.*, P. 43 - ٥٧
- Ibid.*, PP. 41-44 يعقد هذا الرأي الى مثلث، انظر: - ٥٨
- D.E. Apter A Comparative Method for the Study of Politics, in: H. Eckstein & David E. Apter *op. cit.*, P. 86 - ٥٩
- S.M. Lipset Political Man *op. cit.*, PP. 45-46 - ٦٠
- Ibid.*, - ٦١
- Ibid.* - ٦٢
- Idem.* - ٦٣
- David E. Apter *op. cit.*, PP 329-330 - ٦٤
- Harry Eckstein "Groups Theory and the Comparative Study of Pressure groups" in: H. Eckstein & D. Apter *op. cit.*, P. 391 - ٦٥
- G. Parry *op. cit.*, P. 145 وانظر كذلك
- L.W.Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, PP. 30-31 - ٦٦
- William Kornhauser "The Politics of Mass Society" in: H. Eckstein & D. Apter *op. cit.*, P. 228 - ٦٧
- G. Parry *op. cit.*, P 20 - ٦٨
- Henry Jacoby *op. cit.*, PP 61-84 - ٦٩
- L.W. Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, PP 99-103 - ٧٠
- John H. Kautsky *op. cit.*, PP. 114-115 - ٧١
- R. Braibanti *op. cit.*, PP 47-51 - ٧٢
- W. Kornhauser *op. cit.*, P. 228 - ٧٣
- J.S. Coleman "Conclusion" in: G.A. Almond & J.S. Coleman *op. cit.*, P. 548 - ٧٤
- S.N. Eisenstadt "Initial Institutional Patterns of Political Modernization" in: C. Welch (ed.) *op. cit.*, PP. 246-266 - ٧٥
- James H. Olivar "Citizen Demands and the Soviet Political System". *American Political Science Review* vol. 63 (1969) P. 445 - ٧٦
- G. A. Almond & G. B. Powell *op. cit.*, PP 153-154 - ٧٧
- G. Parry *op. cit.*, P. 17 - ٧٨
- C. H. Dodd *op. cit.*, PP. 26-27 - ٧٩
- Warren G. Bennis "Changing Organization" in: Warren G. Bennis et al - ٨٠

The Planning of Change (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1969) P. 570

٨١ - عن التطور التاريخي للبيروقراطية الغربية انظر: H. Jacoby *op. cit.*, PP 13-48

وعن البيروقراطية اليابانية: Masamichi Inoki "Civil Bureaucracy: Japan" in:

R. E. Ward & Dankwart A. Rustow (eds.) *Political Modernization in Japan and Turkey* (Princeton: Princeton University Press, 1964) PP. 283-300

G. Parry *op. cit.*, PP. 50-53

- ٨٢

Ibid., P 80

- ٨٣

H Jacoby *op. cit.*, PP. 166-167

- ٨٤

٨٥ - انظر: حمزة علوى « الجيش والبيروقراطية في سياسة باكستان » في: انور

عبدالمك، الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار ابن خلدون

١٩٧٣) ص ص ١٥١ - ١٥٢

G. A. Almond & G. B. Powell *op. cit.*, P 149

٨٦ - انظر

H. Jacoby *op. cit.*, P 160

٨٧ - انظر

G. A. Almond & G. B. Powell *op. cit.*, P 406

- ٨٨

L. W. Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, P 294

- ٨٩

S. M. Lipawr Political Man *op. cit.*, P 200

- ٩٠

R. Braibanti *op. cit.*, P 79

- ٩١

C. E. Black *op. cit.*, P 15

- ٩٢

L.W. Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, P 293

- ٩٣

Daniel Lerner "Moderizing Style of Life: A Theory in: Harvey G.

Kebschull (ed.) *Politics in transitional Societies* (New York: Meredith

Corporation, 1973) PP. 79-86

- ٩٤

R. Braibanti *op. cit.*, P. 47

- ٩٥

Ibid., PP 68-77

- ٩٦

٩٧ - حمزة علوى ، مرجع سابق، ص ١٦٧.

٩٨ - Samuel P. Huntington "Patterns of Violence in World Politics" in: S.P.

Huntington (ed.) *Changing Patterns of Military Politics* (New York: The

Free Press, 1962) P. 33

G. Heeger *op. cit.*, P 95

- ٩٩

L.W. Pye "Armies in the Process of Political Modernization" in: C Welch

- ١٠٠

(ed) *op. cit.*, P. 305

M. D. Feld "Professionalism, Nationalism and the Alienation of the

- ١٠١

Military" in: Jacques van Doorn (ed.) *Armed Forces and Society* (The

Hague: Mouton & Co, 1966) P. 68

- ١٠٢

G. Heeger *op. cit.*, P 118

- ١٠٣

Edward Shils "The Military in the Political Development of the New

States", in: John J. Johnson (ed.) *The Role of the Military in*

Underdeveloped Countries (Princeton: Princeton University Press, 1962)

P. 56

- ١٠٤

G. Heeger *op. cit.*, PP. 125-127

- ١٠٥

L.W. Pye Politics, Personality and Nation Building *op. cit.*, P. 301

- ١٠٦

Louis A. Forman, Jr. "Politics in Everyday Life" in: R. Dahl & D.

Neubauer *op. cit.*, PP. 31-42

- ١٠٧

صدر حديثاً من منشورات جامعة الكويت ١٩٧٩ :

التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي

الأبحاث التي قدمت في الندوة المنعقدة بالكويت ٢٩ ابريل - ٢ مايو ١٩٧٨
بدعوة من جامعة الكويت - الجمعية الاقتصادية الكويتية - المعهد
العربي للتخطيط

٥٤٢ صفحة في القطع الكبير / الثمن ثلاثة دنانير
يطلب من : قسم التزويد العربي بإدارة المكتبات بجامعة الكويت
ص . ب ٥٩٦٩ الكويت

المحتويات :

- (١) د . محمد الرميحي : الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل في الخليج العربي.
- (٢) السيد / غفار عباس كاظم : حول التكامل الاقتصادي الانمائي في أقطار الخليج.
- (٣) د . محمد هشام خواجكية : التكامل الاقتصادي في الخليج العربي : انماطه وشبيل تحقيقه.
- (٤) السيد / نزيه البرقاوي : التعاون الاقتصادي الخليج.. نظرة عامة.
- (٥) د . حميد الفيسي : نحو سياسة بترولية عربية مشتركة .
- (٦) د . علي لطفي : نحو سياسة خليجية مشتركة.
- (٧) د . عبد الهادي المعوضي ود . عبدالفتاح ناصف : تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي.
- (٨) السيدان جاسم السعدون ومحمد حيدر : آراء حول مبررات وامكانيات قيام اتحاد نقدي في دول الخليج.
- (٩) د . خميس عبد المجيد : تنسيق السياسات النقدية بين دول الخليج.
- (١٠) د . علي الكواري : النفط وعائداته : خيار بين الاستهلاك والاستثمار.
- (١١) د . عرفان شالعي : التنسيق الصناعي بين الدول العربية بالخليج.
- (١٢) د . محمد سلطان ابو علي : مراكز النمو كاستراتيجية لتصنيع بعض دول الخليج.
- (١٣) د . صقر احمد صقر : سياسات التكنولوجيا ومجالات التعاون في الخليج.
- (١٤) السيد / شحاده حسين : التعاون الخليجي في مجال الصناعات البتروكيمياوية.
- (١٥) د . محمود سلامة : الصناعة البتروكيمياوية الكويتية وارتباطها في الصناعة البتروكيمياوية في دول الخليج.
- (١٦) د . احمد الصفتي : نسق نماذج التنمية الاقليمية.
- (١٧) د . انطونيوس كرم : التبعية الاقتصادية في دول الخليج العربي.
- (١٨) د . فهد الراشد : الشركات المتعددة الجنسية كاداة للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج.

الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للرأة في المجتمع اليمني

د. سلطان ناجي *

سيحاول هذا البحث مناقشة ثلاث قضايا أساسية هي: -

أولاً: وضع المرأة في اليمن الطبيعية منذ القديم وحتى قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صنعاء و١٤ أكتوبر ١٩٦٢م في عدن وذلك من خلال النصوص التي حصلت عليها من مصادر يمنية مختلفة، وسيتبين لنا بأن أوضاع المرأة اليمنية في كثير من الأحيان تختلف باختلاف الأوضاع الجغرافية للمنطقة. فإوضاعها في تهامة تختلف عن أوضاع أختها في الهضاب والمرتفعات، كما أن أوضاعها في المدن تختلف عن أوضاعها في البوادي والأودية، وقس على ذلك الاختلافات الناتجة عن المحيطات الطبقيّة أو المذهبية والطائفيّة والسياسية التي كانت سائدة في المجتمع اليمني الى وقت قريب.

وثانياً: وضع المرأة في اليمن بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمن وتأسيس «الجمهورية العربية اليمنية» وكذلك بعد قيام ثورة أكتوبر في جنوب اليمن ١٩٦٣م واستقلال هذا الجزء عن الاستعمار البريطاني ثم تأسيس «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» وبالذات بعد صدور الدستور عام ١٩٧٠م الذي ضمنت بالذات مادته رقم (٣٦) الحقوق المتساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوفير بشكل تقديمي الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة

وثالثاً: النتائج العملية المترتبة عن هذه التشرّيعات والتجربة الجديدة في هذا الجزء من جنوب الجزيرة العربية بهدف أن يأتي هذا البحث مكملاً أو موضوعاً للمقارنة مع الأبحاث الأخرى التي تبحث في وضعية المرأة في المجتمع العربي.

١

على العموم لعبت المرأة اليمنية دوراً بارزاً في التاريخ اليمني، فقد برز الكثير منهم على المسرح السياسي قبل الإسلام وبعده، كما ظهرت أخريات في عالم الفكر والثقافة وكانت لهن إسهامات المبدعة في هذا المجال. و يكفي القول بأن منهن من كانت أعظم ملكة عربية قبل الإسلام وبعده كبلقيس وأروى. فملكة سبا مذكورة في القرآن الكريم وكذلك في العهد القديم من الكتاب المقدس، ورغم أن

• عضو مجلس الشعب الأعلى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

القصة في كلا الكتابين مختصرة، الا انها تشير الى مكانة تلك الملكة الرفيعة والى عظمتها ملكها وبسط سلطانها وممارستها الشورى مع قومها. ومعظم الملكات المسلمات اللواتي جئن بالذات بعد القرن الرابع الهجرى عند بداية نشوء الدويلات اليمنية المستقلة عن دار الخلافة قد أصبح يطلق عليهن «حفيدات بلقيس».

وهذه هي أسماء بعض مشاهير النساء اليمنيات خلال الفترة ما بين القرنين الرابع والثالث عشر الهجريين. فمثلا عند بداية تدهور سلطة الدولة الزيادية في أواخر القرن الرابع نجد أن هند بنت أبي الجيش بن زياد تصبح هي الكافلة لابن أخيها الأمير القاصر وصاحبة الكلمة الأولى والسلطة الحقيقية للدولة خلال أربعين سنة كاملة. وبفنها حية من قبل أحد عبيدها الأحباش انتهت الدولة الزيادية في اليمن وقامت على أنقاضها الدولة الحبشية النجاشية. وحتى الدولة الحبشية هذه عرفت أيضا بعض النساء الشهيرات (كالحررة أم فانك) التي كانت في زمانها الملكة الفعلية وكان وزراءها إذا حضروا بين يديها يصعرون خدودهم بالأرض إكراما لها.

أما الدولة الصليحية (٤٣٩ - ٥٣٣هـ) وكانت أشهر الدول الفاطمية في اليمن، فالحقيقة أن تاريخها هو تاريخ المراتين العظيمتين فيها وهما (أسماء بنت شهاب)، زوجة مؤسس تلك الدولة الداعي على الصليحي والمشاركة له في الحكم (أروى بنت أحمد) زوجة ابنهما المكرم والتي حكمت اليمن أكثر من خمسين عاما. وقد بلغ علو شأن السيدة (أسماء) ومكانتها في دولة زوجها أنه كان يخطب لها على المنابر، فيخطب أولا للمستنصر، الخليفة الفاطمي في مصر، ثم لعلي الصليحي ثم لزوجته أسماء فيقال: اللهم وأنم أيام الحرية الكاملة السيدة كافلة المؤمنين. وكانت إذا حضرت مجلسا لا تستر وجهها عن الحاضرين، وفيها قال أحد شعراء زمانها.

رسمت في السماح سنة جود لم تدع من معالم البخل رسما
قلت اذ عظموا لبليقيس عرشا دست أسماء من نرى النجم أسمى

وأما أروى بنت أحمد (٤٤٠ - ٥٣٢هـ) فقد وصفها المؤرخون بأنها «أعظم ملكات العرب في الإسلام» وقال آخرون بأنه كان يقال لها بلقيس الصغرى لرجاحة عقلها وحسن تدبيرها. ومن أوصاف المؤرخ اليمني عمارة لها بأنها كانت «قارئة، تحفظ الأخبار والأشعار والتواريخ» وقد شاركت الملكة الحرة أروى زوجها في أمور الدولة ولما استروح إلى السماع والشراب فوض الأمر لها. ويقول عمارة بأنها «استعفت في نفسها وقالت له أن امرأة تراءى للغراش لا تصلح لتدبير فدعني وما أنا بصدده فلم يفعل». وبعد موت زوجها وصراعها مع الأمراء الصليحيين المنافسين،

عينها الخليفة المستنصر ملكة بدون منازع على اليمن ومارست السلطة الكاملة على كل من شئون الدولة والدعوة الفاطمية حوالي خمسين عاما. وقد رفعها الخليفة المستنصر الى مقام الحجج في سلسلة الدعوة الفاطمية وهي مرتبة فوق الدعاة، فقام من يعترض على رفع أنثى الى مرتبة الحججة، وناهض هؤلاء أنصارا لها قاموا يدافعون عن كرامة الاناث، وان لهن فضلا لا ينكر اذا تميزن بالصفات الحميدة المرغوبة (١). ومن أعمال هذه الملكة العظيمة بناء الطرقات، واهتمامها بالزراعة، وتحصين نسل الأبقار، ونقل العاصمة من صنعاء الى ذى جبلة، حيث كان هناك الاهتمام بالعمل والانتاج والزراعة، بدلا من الحرب ولع السيوف. كما أن أوقافها الزراعية على العلم والمدارس لا تزال تعرف الى الآن.

وكما أفرز المناخ السياسي والاجتماعي في العهد الصليحي الفرصة لظهور النساء البارزات في الحياة العلمية فقد أوجد المناخ السياسي أيضا في عهد الدولة الرسولية (٦٢٧ - ٨٥٨هـ) والتي تعتبر أشهر الدول اليمنية في العصور الوسطى الفرصة لقيام امرأتين شهيرتين في حياة تلك الدولة. فبعد قتل مؤسس تلك الدولة من قبل مماليكه وادخال الملكة في صراع مرير من أجل السلطة تصدت للموقف ابنة السلطان المقتول المعروفة بكنيتها (دار الشمس) وقامت تجمع الرجال وتحصن العاصمة حتى تم الانتصار لها ونصبت أخاها الصغير سلطانا. وقد قدر لهذا السلطان وهو الملك المظفر أن يكون من أعظم ملوك بني رسول وملك ٤٧ سنة، وكان لأخته مقام كبير في دولته، كما كان لها مشاركة في الحكم والتدبير ولما ماتت في نهاية القرن السابع الهجري قال امام الزيدية في اليمن وقتذاك «ماتت بلقيس الصغرى».

والمرأة الرسولية الأخرى هي ام الملك المجاهد الذي تولى الحكم وعمره أربع عشرة سنة، وكان التدبير في ملكه لأمه المعروفة كناية (بجبهة صلاح) وعندما قبض أمير الركب المصري على المجاهد أثناء حجه علم ٧٥١هـ وأخذه أسيرا الى مصر، سارت هذه الأميرة مع رجالها وجنودها الى مكة واسترجعت كثيرا من أموال ابنها المنهوبة، ثم عادت الى اليمن والقت القبض على ابني ابنها خشية أن يخطر لأحدهما القيام على أبيه الغائب والاستيلاء على الملك. وبقيت تسوس البلاد وتسير الجند لتقاتل الخارجيين وتنتشر الأمن في البلاد حتى عاد السلطان المجاهد الى اليمن. و يقول الخزرجي مؤرخ الدولة الرسولية بأن حكمها كان فترة عدل واحسان وخصب وأمان وان لها أثارا حسنة في الدين، وكانت تحب العلماء والصحاء وتكرمهم وتجلهم وتعظمهم. وكانت تزور بيوت الناس تتقدم بالعطايا الوافرة.

وإذا استعرضنا بعض أسماء النساء اليمنيات الشهيرات في مجال العلم والثقافة فسنجد أيضا أسماء لامعة تنافس الرجال في هذا المضمار. فهذه صفية بنت المرتضى (ت ٧٧١هـ) تصدرت للتدريس والفتوى في الأمور العلمية ولها كتابات جيدة

منها رسالة (الوجيز علي صاحب التجويز) ودهما بنت يحيى (ب ٧٣٧هـ) لها مؤلفات كثيرة منها كتاب (الانوار في شرح كتاب الزمار) و (شرح منطوقة الكوفي في الموارد) و (كتاب شرح ابن الحجاب في الاصول) و (كتاب الجواهرى في علم الكلام) أما فاطمة بنت أحمد بن يحيى (ت ٨٤٠هـ) فقد شهدوا لها بأنها كانت ترجع الى نفسها في استنباط الأحكام الفقهية. وقد أشار لها والدها بقوله:

نساؤنا فاقت أئمتنا في الفضل والتدريس والأخلاق (٢)

وكما اشتهرت هؤلاء النسوة في شمال اليمن فقد اشتهرت مثيلات لهن في شرق اليمن أو حضرموت في القرن التاسع الهجرى أيضا. فممن اشتهرن بالصلاح والتقوى والمعة أمثال العارفة بالله (سلطانة بنت علي الزبيدي) و (السيدة وزيرة بنت الشيخ عبد الرحيم بن سعيد باوزير). (٢) أما في مجال الحكم والسياسة فكانت هناك (بنت معاشر) والدة السلطان المهرى (ابو دجانة) الذى قام في أواخر القرن التاسع الهجرى بغزو عدن في حملة بحرية. الا أن حملته باءت بالفشل ووقع أسيرا بأيدي الطاهريين. وقد بقى ابو دجانة مقيدا بمدينة عدن الى أن وصلت والدته (بنت معاشر) وكانت «امراة كاملة ذات حزم وعزم» وهي التي ضبطلت الشحر في غيبته. وقد سعت عند السلطان الطاهرى في فكاكه أن تسلم للطاهريين الشحر مقابل ذلك. وبعد تسليم الشحر انتقلت الى مينائها الآخر (حيريج). كما أن جزيرة سقطرى كانت تحكمها امرأة في بداية القرن السادس عشر عندما مازارها فاسكودا جاما.

ويمكننا أن ننهي هذه الحالة المستقرة من التاريخ اليمني حول الوضع العام للمرأة اليمنية بنموذجين متأخرين من النساء الشاعرات احدهن في الشعر الفصيح والآخرى في الشعر الشعبي وبالذات شعر الاحكام منه. فمن شعر زينب بنت محمد الشهاري (ت ١١١٤هـ) هذه الأبيات عن مدينتها شهارة:

يامن يفضل صنعا غير محتشم

على شهارة ذاك الفضل عن كمل

شهارة الرأس لاشيء يماثلها

في الارتفاع وصنعا الرجل في السفلى

اليس صنعاء تحت الظهر مع ضلع

اما شهارة فوق النحر والمقل

ومن شعرها التي تستعطف به زوجها قولها:

ان الكرام اذا ما استعطفوا عطفوا

والحر يفضي ويهفو وهو معترف

والصفح خير وفي الأغضاء مكرمة
وفي الوفاء لأخلاق الفتى شرف
والعفو يعد اقتدار فعلة كرم
والهجر بعد اعتراف فعلة سرف
عاقب بما شئت غير الهجر أرضى به
فالهجر منك لا خوان الهوى تلف (٤)

أما الشاعرة الأخرى فهي غزالة المقدشية من شعراء الاحكام ويرجح أنها من مواليد النصف الأول من القرن التاسع عشر في المنطقة الوسطى من اليمن «وكانت شاعرة تنتمي الى أسرة ريفية متوسطة الحال و يبدو وأن أمها كانت تنحدر من فئة متواضعة اجتماعيا تدعى في عرف التقاليد اليمنية بأهل الخمس وتقع في نهاية التركيب الطبقي أو الفئوي لليمنيين. وتضم هذه الطبقة أو الفئة بالأصح الحلاقين والجزارين والدواشين، وقد شنت غزالة المقدشية حربا شعواء ضد الوان التفرقة عندما قالت:

قالوا غزال وامها سرعة بنات الخمس
مايه خمس ياعباد الله مايه سدس
من قد ترفع لواراسه وعد البقش
وقال لاياس كم يحبس؟ ومايحتبس
سواء سواء ياعبدالله متساوية
ماحد ولد حر والثاني ولد جارية
عيال تسعة وقالوا بعضنا بيت ناس
وبعضنا بيت ثاني عينه ثانية

٣

هناك من الدلائل بأن المرأة في بعض المناطق اليمنية كانت تتمتع بحريات خاصة عبر تاريخها الطويل ففي مؤتمر الاستشراق الذي عقد في باريس في أواخر أغسطس ١٩٧٣م ظهرت بعض الآراء الجديدة حول العلاقات الاجتماعية في اليمن قبل الاسلام. ومن ضمن الذين حضروا هذا المؤتمر - كما يقول ذلك مكسيم رودنسون لرئيس تحرير مجلة الحكمة اليمنية - المؤرخ الألماني الغربي أوستن. فقد جاء بوجهة نظر جديدة تقول أن تعدد الأزواج في اليمن ظل قائما في ظل الحضارات اليمنية. وقد سأل رئيس تحرير الحكمة المستشرق مكسيم رودنسون هل يقصد تعدد الزوجات؟ فأجاب رودنسون لا، يقصد أن من حق المرأة أن تتزوج في وقت واحد أكثر من رجل (٥).

كما وأن الكاتبة البريطانية نو كس ماور تخبرنا بأن سلطان لحج السابق علي عبد الكريم كان قد أخبرها في أواخر الخمسينات وهما يسيران معا خارج العاصمة اللحبجية عندما قابلا بعض النساء الراعيات في طر يقهما وهن يحملن العصى، لقد أخبرها السلطان بأن تلك النسوة يضربن أزواجهن أيضا بنفس تلك العصى (٦).

وبين قبائل القرا وبعض قبائل ظفار فإن المرأة تتمتع بقسط وافر من الحرية فالرجل «يستطيع أن يطلق امرأته بعد أن يعطيها هدية مغادرة كذلك فيمكن للمرأة أن تطلق زوجها على أن تعيد له هدية الزواج.. وفي حالة الزواج بثانية على الزوج أن يهدى من خاطر زوجته الأولى باعطائها هدية موازية لهدية الزوجة الجديدة.. ونتيجة لمثل هذه الحرية التي تتمتع بها المرأة فإن العلاقات غير الشرعية تكاد تكون مجهولة. وفي حالة حدوث مثل ذلك فإن البنت تطرد فقط من قبيلتها ولكنها لا تقتل من قبل أقاربها كما هي العادة في داخلية عمان» (٧)

ومثل هذه العادة في اعطاء المرأة حرية الطلاق موجودة أيضا في بادية المهرة، أما في الساحل فإن الحرية أو تكريم المرأة تأخذ شكل تدليعها الى حد كبير بحيث أن الزوج هو نفسه الذى يقوم بخدمتها. ولذا فهناك مثل يقول بأن اسعد اثنين هما زوجة المهري وبقرة البانيان.

وبالنسبة لجزيرة سقطرى يقول مساعد المستشار البريطاني المستر براون في تقرير رسمي له حول الجزيرة بأن (كثيرا من نساء البادية ينزلن الى السهل و يصبحن محضيات للرجال هناك بمهريتراوح بين ٥ - ١٥ ريالاً. ثم يوفر لهن الحد الأدنى من الملابس والأكل لتقنين مثل هذه الخنيمات. ولا تعتبر هذه الاتصالات كنوع من الزواج، فالمرأة تستطيع أن تتروك الرجل متى أرادت، كما أنه لا يلجأ الى أى نوع من الطلاق عندما يقرر الزوج انتهاء الارتباط و يعتبر هذا النظام عادة متبعة ولا توصم المرأة المعنية بأى عار من جرائه. ان التزاوج الفعلي يكاد يكون معدوما وهكذا هي طريقة حياتهم. أما ماسيكون مصير الاولاد، أن وجدوا، نتيجة هذه العملية فلم أستطع أن اكتشف ذلك) (٨)

وقد يبدو غريبا أن يوجد الأبناء غير الشرعيين في المجتمع القبلي في الجنوب اليمني. ففي بعض أجزاء المجتمعات القبلية، كان التوريث، أو مسألة تزويد الضيف بامرأة معمولاً به. ولأشك أن السلوك الجنسي كان هناك جاهليا أكثر منه اسلاميا. فمثلا كانت الاجراءات المتبعة وسط القبائل الواقعة شرق شقرة بالنسبة للفتاة غير المتزوجة التي تصبح حاملا مثيرة للغاية. فأولا تسأل عن من هو الرجل الذى ذهب معها وعندما يعرف اسمه يطلب منه أن يتزوج بها فاذا (يعجز بالحرمة) على الرغم

من أنه حبلها فما عليه انن الا ان (يكسرها) بمعنى أن يعطيها (كسيرة) وهي عبارة عن عدد معلوم من (الجلية) أو الأغنام. ولا يسمى الولد بأمه وانما يعرف مثلاً (بصالح الزنو) ولا يفقد أطفل اعتباره ولربما يكون الولد (الدلل) عند جده أكثر من أحفاده الشرعيين. و ينتسب الطفل الى قبيلة أمه، وفي حالة الحرب مع قبيلة أبيه. يحارب ضده حتى لو أدى ذلك الى قتل أبيه. وهناك فرع من قبيلة (الجعادنة) معروفون ب (أهل الزنو) وفي حالة زواج العشيقي بالفتاة يبقى الطفل أولاً مع أمه، الا أنه في فترة لاحقة تأخذه عائلة الفتاة، فإذا تزوجت الفتاة يبقى (الزنو) مع جده لأمه. و يسمى الطفل (ابن السلفة) أى (الفراش) أو (ابن الحرمة).

وفي الحالة العادية عندما يأتي الطفل خارج نطاق الزوجية، و يتوفى أبوه فيما بعد، ينشأ الطفل من قبل أمه و يسمى باسمها كما حدث مثلاً لأسلاف (هل مريم) من قبيلة النخعي في منطقة الفضلي (المحافظة الثالثة) حالياً، وهذا يمكن أن يفسر وجود أسماء النساء في سلسلة الانساب مما يدل على بقايا نظام المرحلة الامومية السابقة، ان مثل هذه النظريات، اذ ما أخذت في اطارها العربي، دائماً ماتتري لي مستعبدة للغاية (٩)

ومن العادات الهامة المتبعة هو أنه من أجل المحافظة على (شرف) العائلتين المرتبطتين بالزواج فان الرجل اذا ما تزوج بفتاة حامل من غير علمه فسيبقىها معه مدة عام ثم يطلقها وذلك حتى لا يجلب العار لا بيها. أما اذا أعجبت الفتاة فلربما يبقياها هي وطفلها.

أما أولئك الناس الذين يعيشون في بيوت في أبين فهم لا يتبعون عادة القبائل الموجودة في شرق شقرة، ولكنهم يعطون الفتاة الحامل دواء مجهضاً و يبقون الموضوع مكتوماً. ثم يحاولون تزويجها بالشخص المعني أو شخص آخر قبل أن يتكشف أمر حملها. و يظهر ان الناس الموجودين في غرب شقرة، وكذلك العوائل، يتبعون نفس هذه الاجراءات. أما قبائل ربيز الكازمي فيعملون مثل ماتعمل قبائل الفضلي. ان وجود مثل هذه الاعراف وسط هذه القبائل، التي هي بعيدة عن التأثيرات الخارجية والتي تعتبر الطفل يتبع فراش أبيه، تجعل الانسان يفترض بنوع من الثقة بأنها عادة جاهلية. (١٠)

وعلى أية حال فان التسامح في قضية الاولاد غير الشرعيين في هذه المناطق وعدم تعريض الفتاة الى العقاب الصارم، يعكس نفسه من خلال الزيادة السنوية التي كانت تقام في (الكثيب الابيض) في منطقة أبين حيث كان يوجد الى عهد قريب ما يسمى (بحجر الزنوان) أو حجر البراءة. فكل من كان يستطيع أن يحبو تحت ذلك الحجر الذي كام موضوعاً فوق أحجار أخرى -و يخرج من الجانب الآخر، كان يعتبر

ولدا شرعيا، أما من لم يستطع ذلك فيعتبر أنه قد جاء من خارج نطاق الزوجية. إلا أن الموضوع برمته كان في الأساس يؤخذ من باب الممازحة. فإذا حدث أن توقف الشخص عن الحبو تحت الحجر -مما يدل على أنه ولد غير شرعي - يطلق شخص آخر بندقيته لكي يمكنه الخروج من الجانب الآخر من الحجر ولا شك أن صوت البندقية المفاجيء يساعد الجسم على التحرك والخروج من ورطته. (١١)

ومن مظاهر حرية المرأة في بعض المناطق اليمنية قبول المجتمع أن تشارك الرجل في الرقص والاختلاط فيوشك السفور أن يكون علما في القرى وفي البادية. ففي عسير مثلا يقول أحد الرحالة الذين زاروا المنطقة بأن من (الأمور الجديرة بانعام النظر في أهل هذه البلاد سفور نساءها واختلاطهن بالرجال، ولا فرق بين أن يكون الرجال من الأقارب أبناء البلاد أو الغرباء والاجانب وتشتبك النساء في أحاديث الرجال في مجالسهم، مهما كان نوعها سواء كن ابكارا أم ثيبات) (١٢) ثم يضيف هذه الرحالة قائلا: (عجبت بادىء الأمر من هذا الاختلاط ومن رفع الكلفة بين الجنسين، ولكنني أدركت أن نساء هذه البلاد قد اعتدن عدم الاحتراز من مخالطة الغرباء بفضل الزمن والعادات المتوارثة ولا يرى في ذلك بأسا. (١٣)

وقد لاحظت أيضا طيبة نساء المانية زرات كلا من شمال اليمن وجنوبه في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات بأن المرأة مثلا في حضرموت (تتمتع باحترام يفوق ماتتمتع به شقيقاتها في اليمن المتوكلية. وقد تبينت هذه الحقيقة فور وصولي، إذ عرفت أن النساء لايعشن في طبقات تقع دون الطبقات من المنازل التي يعيش فيها الرجال، بل في طبقات أعلى منها، وكان في وسعي أن أتحدث الى الرجل عن زوجته أو بناته، وأن أنكر حتى أسماءهن، ولم يكن هنا مجهولات كل الجهل في الحياة العامة، وكان الرجال يسمحون لنسائهم بأن يلعبن دورا أكثر في حياتهم مما أدى الى أن افكار المرأة هنا كانت أكثر اتساعا وأن أفقهن أوسع شمولا (١٤).

كما لاحظت فيه العظم في الثلاثينات أن النساء في تهامة كن يتمتعن بحرية شبيهة بحرية الرجل في الملبس (فبعض الرجال كانوا عارين من الثياب خلا ممزرج في وسطهم.. وبعضهن كن كالرجال عاريات الا من ممزرج بسيط، وبعضهن لايسات أكماما قصيرة... وبعضهن وضعن على رؤسهن قبعة مصنوعة من قش القمح والشعير لتزد شمس تهامة المحرقة، وهي من صنعهن. وقد علمتهن الحاجة التي هي ام الاختراع أن لا يتقين بعادة أوقانون بل يلبسن ماياوافق محيطهن واحتياجهن. ثم يضيف العظم قائلا (ومن الطف مأسمت عن نساء اليمن في جهة نجران أنهن يرقصن مع الرجال أزواجا على نغمات الزباب وضرب الدفوف. وقد ألفن هذه العادة من أجيال عديدة وتشارك بعض نساء اليمن رجالهن في شرب القشر وتخزين الفات) (١٥)

وتمارس حرية الرقص سوية أيضا في مناطق أخرى من اليمن. ففي يافع، خاصة أثناء مواسم الأعياد والزواج والزيارات العامة، يرقص الرجال والنساء معا ويتبارى الشعراء بأشعارهم المرتجلة لتردها النساء داخل الحلبة بأصواتهن المنغمة الجماعية. وكذلك في جزيرة سقطرى فإن كثيرا من الليالي تصرف في الرقص بين الرجال والنساء وقد شاهدت ذلك بنفسها إحدى زوجات القضاة الانجليز في مستعمرة عدن التي زارت منطقة لحج في أواخر الخمسينات. وكانت تلك الرقصات المختلطة أثناء الاحتفال السنوي لعمال ملحج القطن هناك. (عندما وصلنا الى

الملحج وجدنا أن المحتشدين قد قسموا أنفسهم الى حوالي ست مجموعات، وكل مجموعة كانت تحيط برقصة مختلفة. وفي وسط مجموعة من الناس قريبة منا كان رجل وامرأة يرقصان سوية. وهذا شيء لا يمكن رؤيته في المستعمرة حيث نظام الحجاب يطبق بصرامة. أن النساء والرجال هنا يعملون جنبا الى جنب في المزارع ولا تحتجب الان نساء الطبقات العليا. (١٦)

الا أنه يجب الا يغرب عن البال بأن هذه الحريات التي قد تسمح بها بعض المناطق للمرأة فان عوائق كثيرة أخرى بالمقابل، قد قيدت حريات المرأة نتيجة لأسباب كثيرة منها المغالاة في الحجاب خاصة في المدن وبين نساء المجتمعات الطبقيّة الحادة كالعلو بين في حضرموت والسادة عموما في اليمن. وهناك الكثير من الأشعار والأمثال التي كانت تعبر عن النظرة الفوقية للمجتمع تجاه المرأة وهذه هي بعض أبيات أحد شعراء الاحكام في حضرموت:

يقول ابو عامر:

ولا تآمن من النسوان رأس

لا تآمن العذراء ولا الفارق ولا حتى النفاس

يقول ابو عام:

ومرثاتي لمن نسله بنات

يُدعي لهن بالموت لو حتى عرائس مسندات. (١٧)

فظاهرة الحجاب مازالت تنتشر في اليمن وخاصة في المدن. والى عهد قريب مثلا في المدن الشمالية كان لا يسمح أن تخرج البنت من البيت الا في صحبة أمها وذلك لزيارة الأقارب فقط أو شراء بعض الحاجيات. (١٨)

وكثير من النساء يشبن داخل الجدران و يحجبن ليس عن أزواجهن فقط وانما أيضا في بعض الحالات عن غيرهن من البنات. وبالطبع فان درجة الحجاب

تختلف كثيرا باختلاف المناطق والتركيبات الاجتماعية. ففي كثير من القبائل فإن المرأة تتحرك بحرية تامة وتمشي وهي سافرة وتتكلم مع الرجل. وهذا لا ينطبق على نساء البدو فقط وإنما أيضا على نساء الطبقات الفقيرة في المجتمعات الزراعية، أما الحجاب الصارم فيطبق بوجه خاص وسط العائلات الموسرة. وفي بعض الحالات قد لايسمح للرجل أن يظهر على زوجة أخيه على الرغم من أنهما قد يكونان تربيا معا كأطفال. فحالما تحجب الفتاة فلا يظهر عليها إلا أقرب أقربائها من النساء والبنات، كما لايسمح لها بمخالطة قريناتها من البنات غير المتزوجات وذلك خوفا من أن يكشفن عن عيوبها وبذلك يعرضن فرص زواجهن للخطر. وفي مخمية عدن الغربية قد يزوجون الفتاة وعمرها لايزال بين ٩/١٠ سنوات وذلك دأ لأن تتعرض فرصة زواجهن للتقلبات (١٩)

(وفي أوساط الطبقات العليا المرفهة في تريم في حضرموت، عندما تدخل العذراء في السن) حسب تعبيرهم، تصبح محجوبة). ولا يسمح لها لعدة سنوات أن تخرج من المنزل، وتبقى في الطابق العلوي منه معظم وقتها متجنبنة معاشرة النساء المتزوجات. وهذه العادات تنطبق أيضا على الساحل. ومن ناحية أخرى فإن نساء الطبقات الدنيا في تريم يمشين سافرات، ولكن لا أستطيع أن أقول أين يكمن الخط الفاصل، إلا أنه يجب أن نتذكر بأن الحجاب هو علامة مرتبة اجتماعية ولا يكون مضيقا للكثير من النساء العربيات كما قد تتخيل ذلك النساء الغربيات). (٢٠)

ونتيجة لحياة النساء بين الجدران وحجبهن عن الأنظار، فإن الكثير من الرجال كانوا يتخرجون عن نطاق أسماء زوجاتهم أمام الآخرين. وهذه دكتورة نساء أجنبية تصف تجاربها في هذا المجال فتقول: (من النادر أن بعث لي أحدهم بخادمة لاستدعائي، إذ كان يجيئني دائما الزوج نفسه إلى رؤية (بيته) أو يوفد إلي أحد خدمه من الرجال. ولو كنت قد تحدثت إليه عن (زوجته) بدلا عن (بيته) لكان هذا الحديث خطيئة اجتماعية كبرى. وفي حالة وجود أكثر من زوجتين له يرد علي قائلًا: (بيتي القديم) أو (بيتي البدين) أو (بيتي الصغير) وإذا كان لابد من إعطاء اسم معين فإن الاسم الأول لقریب المرأة الذكر هو الذي يعطي دائما. وحتى النساء أنفسهن ولا سيما في عائلات السادة، يلقبن بعضهن بعضا باسم الرجال كقولهن (السيد أحمد) و (السيد محمد). (٢١)

وعندما ترسل الأمهات في القرى الرسائل إلى أبنائهن المهاجرين في المدن اليمنية أو في الخارج فإنهن يتخرجن عن ذكر أسمائهن وإنما عادةً فتمهر الام باسم والدها قائلة المخلص / أبوك فلان بن فلان.

كما فرض الحجاب والحياة المنعزلة على النساء قبول الطاعة العمياء من

أزواجهن أو أقاربهن وقد نقلت إلينا زوجة المستشار البريطاني تساؤل إحدى نساء حضرموت حول طاعة الأوربيات لأزواجهن (هل تطيعين زوجك أو هو الذى يطيعك؟) وقبل أن أتمكن من الإجابة عليها ذهبت تحدثني عن الطاعة. فكأرملة تستطيع أن تعمل مانتشاء، ولكن كل هؤلاء النسوة لابد أن يستأنن من أزواجهن إذا ما أردن الخروج من المنزل فإن قال الزوج لا يجب عليهن البقاء في البيت. (٢٢)

الآن بعض الأوربيات اللواتي اختلطن كثيرا بالنساء اليمنيات يعتقدن بأن العزلة المفروضة عليهن قد تؤدي إلى اهتمامهن ببنات جنسهن بدلا من أزواجهن وفي بعض الأحيان إلى العلاقات العاطفية والجنسية خاصة في الأماكن التي تكثر منها هجرة الأزواج إلى الخارج.

فمن تجار بها في صنعاء تقول الدكتور الفرنسية كلودى فايان: (وهكذا تقضي النساء أوقات فراغهن بعيدا عن الرجال في الصباح وأثناء الغذاء وبعد الظهر. والمدمش المحير أن هؤلاء النسوة لسن في الديار. انهن أنقيات مخضبات يرقصن و يعرضن مجوهراتهن ولكن لا لاسعاد الرجال... فالرجال لا يشاهدون أبدا هذا البهاء... وكثيرا ما سألت احداهن (ولكن هل سيرك زوجك بهذا الجمال وهذه الزينة هذا المساء، هل رآك ترقصين؟ فتودمشة مستغربة كلا). (٢٣)

أما السيدة انجرامز - وكانت ساحة تجربتها حضرموت فتقول: (إن هذا التسلط من قبل الرجال قد جعل النساء خاليات البال وليس لهن مشاكل كبيرة تذكر فبالأزواج قد أوجدوا لهن ولم يكن ملزمات بالخروج والعمل أو منافسة الرجل بطريق أو بأخر. وعلى الرغم من أن حياتهن محصورة فهي على نمط واحد وهن يعرفن تماما ماذا يستطعن أو لا يستطعن عمله دون موافقة الرجل. ولم يكن يبدو على وجوههن مثل ذلك القلق الذى دائما ما يظهر على وجوه النساء في البلدان الأكثر تطورا وعلى العكس فقد كن أشبه بالراهبات ويبدو عليهن هدوء البال والسكينة والصفاء كما هو الحال بالنسبة لحياة الديار. ولكن بسبب عزلتهن عن مجتمع الرجال فإن ذلك يقود في بعض الأحيان إلى علاقة - بل إلى علاقة عاطفية - مع النساء الأخريات). (٢٤)

و يرتبط بقضية عزل المرأة عن المجتمع الرجالي استماتة الرجال في عدم تمكن المرأة من التعليم وذلك خوفا من أن تستغل معرفتها بالقراءة والكتابة في الاتصال بالرجل من وراء الحجاب. ومن الطريف أن نجد نظرة الرجل في اليمن لا تختلف عن نظرة شقيقة في العراق (في القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالي) تجاه هذه المسألة. فقد كتب الأستاذ عبد الرزاق الهلالي مايلي:

(إن مشكلة تعليم البنات (في العراق) كانت أشق وأصعب لأن نظرة المجتمع

أنداك لم تكن تقبل للبنات أن يتعلمن القراءة والكتابة. ومن طريف الآراء في هذا الخصوص الرأي الذى أبداه المرحوم خير الدين الألبوسي في كتابة الموسم بـ (الاصابة في منع البنات عن الكتابة) الذى كتبه سنة ١٨٩٧ قال: (فأما تعليم النساء القراءة والكتابة فأعوذ بالله، إذ لا أرى شيئاً أضر بهن، لأنهن لما كن مجبولات على الغدر، كان حصولهن على هذه الملكة من أعظم وسائل الشر والفساد وأما الكتابة فأول ما تقتدر المرأة على كلام بها، فإنه يكون رسالة الى زيد، ورقعة الى عمرو، وبيتاً من الشعر الى عذب، وشيئاً آخر الى رجل آخر.

فمثل النساء والكتب والكتابة، كمثل شر يرسفيه، تهدى اليه سيفاً، أو سكير تعطي له زجاجة خمر. فالليبيب من الرجال هو من ترك زوجته في حالة من الجهل والعلمى، فهذا هو أصلح لهن وانفع. (٢٥)

وعلى نفس المنوال أعلاه تقر بيا سجلت لنا السيدة انجرامز هذا الحوار مع أحد أصدقائها بشأن قضية تعليم المرأة القراءة والكتابة. وكان حوارها هذا بعد زيارتها الى مقصورة نساء بيته. (قال لي أن النساء العربيات ليست لديهن أخلاق، عليك أن تخبريهم كيف يجب أن يسلكن انهن يحتجن الى تعليم) فأجبت: من المؤسف بأنهن لا يستطعن القراءة والكتابة. فقال أنا لا أقصد ذلك. انهن في حاجة لتعليم الأخلاق. فإذا تعلمن القراءة والكتابة فسيبدأن في الحال بمراسلة الرجال. (٢٦)

الا أن الأسباب الحقيقية لعدم تعليم المرأة أعمق وأشمل (لقد سمعت الرجال مراراً يرددون قائلين انهن لسن أفضل من الاغنام. ولكن ذنب من ذلك؟ ان الرجال يخافون في أنه اذا تعلمت المرأة القراءة والكتابة فستطالب بحرية أكثر وبمز يد من الحرية ستنتهي الأخلاق. أن أفكارهم عن الفساد الاخلاقي هي دائماً انعكاس لما يعتقدونه عن سلوك المرأة الغربية التي تقبل أمام الأنظار وتلبس الملابس غير المحتشمة، وعموماً تسلك بطريقة لا يريد الرجل المسلم أن تقلدها ابنته). (٢٧)

٤

وقد عرف المجتمع اليمني كغيره من المجتمعات الأخرى وجود الجوارى في العصور الوسيطة والحديثة ولكن ليس بالشكل الحاد كبقية مناطق الجزيرة والخليج العربي. وتصف لنا كلودى فايان تجربتها في هذا المضمار في صنعاء في أوائل الخمسينات فتقول:

(نزل سفير للمملكة العربية السعودية في دار الضيافة في صنعاء وأراد أن يشتري جارياً بيضاء من أحد أمراء صنعاء ليقدّمها هدية الى سيده ابن سعود

وجاءني واحد من خدم دار الضيافة ونقل الي الخبر في تكتم شديد، بل وأحضر معه العقد الذى وقعوه، والضمن الذى اتفقوا عليه وهو الف وثمانمائة ريال (٧٠٠ د) ولكن الصفقة كانت متوقفة على الفحص الطبي الذى سأقوم به.

وإذا كانت الفتاة تكلف هذا المبلغ الكبير فلأنها من الجنس الأبيض، أما الحوارى الأخريات اللاتي أعرفهن فانهن من أصل أفر يقي.. وطلبوا مني أن أفحصها فحصا باطنيا دقيقا (وكان عمرها ١٥ سنة) حتى يتأكدوا من أنها خالية من كل الأمراض التناسلية.. وفي زعر واحساس بالعار هاجت وحاولت التخلص ولكن الأمير كان يخضعها بالقوة. لقد كان مشهدا جارحا مؤلما.. وإذا تحدثت عنه اليوم خارقة بذلك قسم هيبو قراط فما ذلك الا بفعل نظرتها في تلك اللحظات الرهيبة. وقد تعمدت أن أذكر لهم تفاصيل شنيعة عن أعراض المرض الجلدى المعدى المستعصي.. وغادر الأمير السعودى المطار ولم يأخذ معه جسما محجبا صغيرا بعيدا عن وطنه.

ان على أصدقائي اليمنيين أن يدركوا أن الانسان ليس حيوانا يباع. (٢٨) وفي كتاب ابن الجاورى الدمشقي (ت. ٢٩٩م) الذى كان رحالة طوافا زار الهند وبلاد فارس والحجاز واليمن، وصف فر يد لعادات الناس في المساكن والزواج والأخلاق العامة، ولو كانت قبيحة قد يتحرج غيره من ذكرها ولكنها على أية حال من جوانب الحضارة الانسانية تستحق أن تعرف. و يظهر من وصفه لأخلاق بعض نساء ميناء عدن — ومعظمهن أجنبيات — أولبيع الجوارى فيه، أن وضع المرأة آنذاك قد بلغ دركه الأسفل.

والحقيقة أن لم يقتصر على ميناء عدن وحده وإنما على بقية الموانئ اليمنية، فمثلا هناك اشارة الى أنه عند غزو البرتغاليين لميناء الشحر في مطلع القرن السادس عشر كان في الميناء عدد من حانات الشراب الذى يعصر محليا. وفي المدينة مآخورد ومرقص يديرهما أحد الهنود بالاشتراك مع بعض أهالي الشحر والراقصات يجلبن من الهند ومن لامو ثم يعدن الى موطنهن الأصلي، والبيض منهن يوالين السفر الى عدن والحجاز. والربان باسباع يطلق على المآخورد والمرقص اسم (محلات الغرام والهيام والمدام). (٢٩)

أما وصف ابن الجاورى لعملية بيع الجوارى في عدن فكان كالتالي:
(تبخر الجارية وتطيب وتعديل ويشد وسطها بمئزر و يأخذ المنادي بيدها ويدور بها في السوق وينادى عليها، ويحضر التجار الفجار يقلبون يدها ورجلها وساقها وأفخاذها وسرتها وصدرها ونهداها. ويقلب ظهرها ويشبر عجزها ويقلب لسانها وأسنانها وشعرها ويبذل المجهود وان كان عليها ثياب خلعها وقلب وأبصر (ثم يذكر

أشياء فاحشة لا نريد نكرها) فإذا قلب ورضى واشترى الجارية تبقى عنده مدة عشرة أيام زائد وناقص. فإذا رعى وشبع ومل وتعب وقضى وطره قال زيد المشتري لعمره البائع: بسم الله يا خواجه بيني وبينك شرع محمد بن عبد الله فيحضر عند الحاكم، فيدعي عليه العيب. (٣٠)

وفي حالة أخرى يقول ابن المجاور: (حدثني قال اني بعث جارية هندية بعدن على رجل اسكندراني بقيت عنده سبعة أيام. فلما شبع استعيب فيها واحضرني الى الحاكم وادعى عليها بالعيب. فقال الحاكم. وما عيبها؟ (ثم يذكر عيبا فاحشا. (٣١) لانود أن نذكره هنا)

أما وصف ابن المجاور لوقاحة بعض النساء الأجنبية في شوارع ميناء عدن آنذاك فهو يقول. (إذا تخاصم بعض النساء البرابر مع أخرى تخلع ماعليها من الثياب وتلطم صدرها، وتصفق وتقفز وتسلق عيناها في وجه صاحبها، وتغذو كل واحدة منهما تارة تنام وتارة تتحني وتارة تضحك وتبكي وتارة تعبس وتارة تلطم (ثم يذكر تصرفات مشينة لا نريد نكرها) ثم ينهي ابن المجاور كلامه: وايش ماعملت احداهن عملت الأخرى مثل الأولى. فما رأيت أوقع ولا أوسخ ولا أقل حياء من البرابر لا جزاهم الله عن الاسلام خيرا). (٣٢)

وفي كثير من الأحيان كانت المرأة تعامل وكأنها سلعة لا غير. فهما أحد سيوف الاسلام في اليمن المتوكلية يعامل زوجها الشرعيات وكأنهن سلعة جنسية قابلة للتبادل. وهذا وصف لما لمسته كلودي فايان في صنعاء. تقول الدكتورة فايان: (ودعنا الأمير (ع) بعد الغذاء للانتقال الى المفرج ولكنه قبل هذا تركني وحدي مع الأمير (ب) وأخذ معه المهندس (صديق فايان) الى مقر الحریم، أجل الى الحریم. مسكين المهندس. أنه شارد الفكر، تائه بوضوح وصف لي مارأى فيما بعد فقال: ساقني الأمير الى الحجرة المجاورة وفيها ثلاثة سرر كبيرة. وكنا أمام الزوجات الشرعيات وهن في أجمل ثيابهن وكامل زينتهن، وقد زاغتن عيونهن. كن مستعدات لكل شيء.. عدا أصغرهن... فقد خانتها شجاعتها أمام هذا الرجل الغريب ففرت واختفت تحت السرير.

ثم شرح لي صديقي ما حدث. قال له الأمير. دبر لنا (الحكيمة) - يعني فايان - وتستطيع أن تختار من تشاء من حریمنا. (٣٣)

كذلك تعطينا الطبيبة الفرنسية لقطة أخرى فتقول: (وهانحن للمرة الثانية في الطابق العلوى، في البيت الكبير. كانت نساء الأمير في غليان وفوران وقد رقدت سيدة فـمـسـوق احدى السرر الثلاثة، والقت أخرى بنفسها في أحضان وتعلقت برقبتي وهمست في أذني (كونياك).. طبعاً كونياك.. هكذا دائما وطلب الأمير أن

أفحص المريضة ودعا المهندس للدخول الى الغرفة، بل وطلب من المهندس أن يفحص المريضة بعدى، ولم تكن مصابة بشيء على الاطلاق). (٢٤)

و يشير فؤاد حمزة الى ظاهرة معاملة المرأة كسلعة في عسير فيقول. (وقد لاحظت أنواعا من الزواج كانت المساومة فيه أساسا له وكان المال سببا لا تماه. ولم يستكف أهل هذه البلاد عن تزويج بناتهم من الجنود برغم علمهم بقصر مدة اقامتهم بين ظهرانيهم. وهذا التساهل في اختيار الأزواج أو بالأحرى في بيع النساء للرجال بثمن بخس و بدراهم معدودة قد لغت نظرى الى هذه الظاهرة الاجتماعية الخطرة). (٢٥)

وبالطبع فإن معاملة المرأة بهذا الشكل قد جعل النساء وليس لهن الا مشاغل تافهة صغيرة (عواطف سفلية وضيفة. فالرجال يستخدمونهن هنا كسلعة، سلعة للذة والتسلية أو آلات لانتاج الأطفال، والشيء الذي يعامل كسلعة يصبح شيئا وضيعا). (٣٦)

كذلك بسبب تلك الأوضاع التي كانت تعيشها المرأة، تجد زوجة أحد قضاة المحكمة العليا في عدن ابان الحكم البريطاني، والذي كان مسئولاً عن البت في قضايا الزواج والطلاق، بموجب (المنهاج) بأن الحقيقة التي لا تصدق تبقى بأن في كل (١٠) حالات زواج في المستعمرة كانت (٧-٨) حالات طلاق يتم تسجيلها في سجل الطلاق في المحكمة. وأن هذه النسبة العالية تجعل حالات الزواج والطلاق في هوليد لا شيء يذكر أمامها. ثم تمضي الكاتبة قائلة بأن نسبة الطلاق قد بلغت ذروتها في منتصف الخمسينات عندما جاء فريد الأطرش لحياء الحفلات الغنائية في عدن. فقد استطاع ذلك الحدث أن يجمع النساء كما لم يستطع أى شعار آخر، في طريق تحرير المرأة فقد تدافعن بالمئات لحضور حفلات الأطرش دون رضى أزواجهن أو أقاربهن. وكانت النتيجة ارتفاع نسبة الطلاق آنذاك في المستعمرة. (٣٧)

■

بالنسبة لاجراء الخطبة واختيار الزوجة فتختلف العادة من مكان لاخر ففي البعض تتم الخطبة بموافقة الفتاة، وفي البعض الآخر يتم اختيار العروس بواسطة الأهل. الا أنه في الكثير من المناطق اليمنية هناك حق الأفضلية لأبن العم في الزواج. من ابنة عمه. (ان حقوق بني العم شيء ثابت بموجب الأعراف. فالفتاة يجب أن تتزوج بأقرب أبناء عموماتها كابن عمها. واذا لم يطلب ابن عمها الزواج بها، فإن موافقته على زواجها بأخر لابد من الحصول عليها. ولا يسقط حقه الا في حالة تزويج أبيها لها مقابل زوجة جديدة له. واذا ماتوا في أبوها وطالب بها ابن

عمها فيمكن للفتاة أن تستعطفه لكي يتركها حرة لتختار الزوج الذي تريده إلا أنه لا يمكن أن يفرض عليه إعطاؤها حريتها في الاختيار. فإذا رفض فما عليها والرجل التي اختارته إلا أن يهربا و يطلبها حماية رئيس قبيلة قوية أخرى، ولكنهما سيعيشان في خوف مستمر من أن يثار بهما. فإذا قتلها ابن عمها فلن يكون ملزما بدفع ديتهما، أما إذا قتل الرجل نفسه فعليه أن يدفع نصف الدية فقط). (٢٨)

وفي عسير السراة أيضا تجد أن أبناء عم العروس (أولى بها من الغرباء، ولهم عليها حق الأفضلية، ولذا يجب التثبت من عدم معارضتهم في الزواج أو ارضائهم للتخلص عنه قبل اتمامه). (٢٩)

وعلى أية حال فإن الخطبة - كأي ظاهرة اجتماعية أخرى - ترتبط بظروف المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه ونجد ذلك واضحا في ظاهرة الخطبة في المجتمع اليمني، فهي ترتبط بالعلاقات الدينية ممثلة في ظاهرة الحجاب وعدم السماح باختلاط الجنسين وخاصة في المدن الرئيسية وترتبط بالتمرتب الاجتماعي والعلاقات الطبقية، وكذلك ترتبط بالعلاقات الاقتصادية والحاجة إلى أيد عاملة. (٤٠)

فالأب في الظاهر هو الذي يقرر في شئون الزواج ولكن الحقيقة أن النساء هن اللاتي يقمن بعقد الزواج، فالشاب يعلق أهمية كبرى على رأى أمه وأخته لأنهن يعرفن الزوجة المقترحة.. وهكذا يتوقف الزواج على مدى حكمة نساء الأسرة (٤١)

وهذا وصف أحد الشباب العدنيين المتعلمين لكاتبة أجنبية، عن كيفية اختيار عروسه بواسطة قربياته من النساء.

(وفي الأخير تجمعت لدي قائمة بتسع مرشحات مع كل تفاصيل وجوهن وهيئاتهن وأصواتهن وشخصياتهن الخ. وبدأت في عملية الاختيار ولك أن تتصورى صعوبة الاختيار طالما أن عيني لم تقع مطلقا على أحد منهن. وعلى كل حال فبغيباب الصور، لأن ذلك كان ممنوعا تماما، كان علي أن أمتد على فراشي في الظلام وأبدأ تخيل هيئة كل واحدة منهن حسب الأوصاف التي أعطيت لي. اني أعرف أن هذا قد يبدو غير معقول. إلا أن كل واحدة منهن مع الوقت قد صارت في ذهني شخصا حقيقيا وواضحا) وفي الأخير ينهي هذا الشاب حديثه حول الزواج فيقول (أنه أشبه بالقمار. وما على الانسان إلا أن يتقبل مصيره). (٤٢)

الإ أنه في أماكن أخرى من اليمن فإن حرية اختيار الزوجة تتم بموافقة الجانبيين. فاختيار العروس في عسير السراة، لاسيما القرويات والبدويات، يقع كما يقول أحد الرحالة، في (أحد مكانين السوق أو البئر. وعلى الراغب في الزواج أن

يرتدى أحسن ثيابه يوم السوق و يشرع في زرعه ذهابا وجيئة الى أن يقع نظره على فتاة تعجبه، فيتقدم اليها خاطبا باللغة المعلومة (أنا ميدك) و (أنا ميد) و (أنا ليس ميد) و يستدل على ولي الفتاة، وتتم الخطبة في نهار واحد. وهاك المهر، وهاك الضيفة، وهاك الشرهة، وهاك الأستاذ مأذون الزواج، بسم الله من حال النكاح وحرم السفاح مبارك يا عريس). (٤٣)

وفي بعض الأحيان وعوضا عن استعراض الفتيات في السوق فإن الراغبين يتصيدون الفتيات من بعيد في طر يقهن الى السوق قبل وصولهن اليه حتى لا يزاحمهم مزاحم أو ينافسهم منافس. أو أنهم يذهبون الى البئر الذي يجمع فتيات الحي والقرية حيث هناك الفرصة الحسنة للحديث معهن فيحصل التعارف والاتفاق الضمني على البئر، ثم يعقب ذلك اجراءات الخطبة الرسمية في البيت. (٤٤)

و يشير ابن المجاور الى وجود عادة شبيهة لذلك في منطقة نمار، في أواسط اليمن، في القرن السابع الهجري. ففي الفصل الموسوم (صفة نكاح أهل هذه الأعمال) يقول ابن المجاور:

(إذا خطب ز يد بنت عمرو وأنعم له بذلك يقول ز يد لعمرو. أر يد أن أشاهد جمال كرميتك. فيقول عمرو: أقدم الى السوق الغلاني فإنها تتودع به. شاهدها في بيعها وجمالها. فيقدم ز يد الى السوق الذي دله عمرو فيقع على قارعة الطريق فتقبل خطيبته، وعلى ظهرها كارة قدر شيلها تحط في السوق فتبيع مامعها وتشتري حوائجها، وترفع كارتها على ظهرها. ويرجع خطيبها ورأما تقطع الجبال والأودية والشعاب والسهل والجبل واللين والوعر. وهذا كله ولم تحط الكارة من ظهرها ولم تسترح. فإذا أعجب الرجل حالها وجمالها وشيلها وبيعها وشرها وقوة صبرها على شيك الثقيل فعند ذلك يملك بها ويدخل عليها وتبقى على شغلها ذلك الى المات). (٤٥) وكما هو واضح من هذا النص فإن الاعتبار بين الأساسين هما جمال الفتاة وقدرتها على العمل، بمعنى قيمتها الاقتصادية.

وفي وسط قبائل القرا في الجنوب فإن أبا الفتى الذي ينوي الزواج لأول مرة (لا يتكلم فقط مع ابي الفتاة وإنما عادة مع الفتاة ذاتها وأما مطر يا صفاة ابنه في نفس الوقت وفي بعض أقسام قبائل المهرة فإن الرجل يسمى باسم أمه كأن نقول محمد بن مريم. وفي قبائل المناهيل والحموم وبعض القبائل الجنوبية الأخرى فإن الرجل لا يتزوج الا بزوجة واحدة و يقوم الرجل بخطبة الفتاة مباشرة). (٤٦) ومن الجدير بالذكر أن الأعراف في قبائل الحموم كانت تسمح بما يسمى (التفريخ) وهو أن تحمل الفتاة من غير زوجها. ولا ترى القبيلة في ذلك ضيرا خاصة اذا كان ذاك الرجل معروفا بالشجاعة، لأن القبائل دائما تريد الفتيان الشجعان.

وكما أن هناك قيود الخطبة التي تحد من عملية اختيار الزوجة، فإن قيود الكفاءة في الزواج لها أشد وأقسى ففي بعض المناطق اليمنية كحضرموت التي كان يمارس فيها إلى وقت قريب نظام الطبقات. فعموما بينما يمكن للرجل أن يتزوج من أية طبقة اجتماعية إلا أنه لا يمكن للمرأة أن تتزوج من طبقة أدنى من طبقتها. (٤٧)

وكل العلويين في حضرموت متفقون على موضوع الكفاءة في الزواج، بمعنى أنهم لن يسمحوا بتزويج بناتهم إلا لسيد أو شريف. وهم في هذه القضية أكثر صرامة من أبناء عموماتهم زيود شمال اليمن. وقد نتج عن قضية الكفاءة هذه أن انقسم المجتمع الحضرمي إلى فرقتين في بداية هذا القرن، أو بما عرف فيما بعد بالصراع العلوي/ الارشادي. وتعود جذور الصراع حول هذه المسألة إلى سنة الصراع ١٩٠٥ عندما وقف السادة العلويون باصرار في وجه زواج هندي مسلم في سنغفورة بسيادة علوية. وقد أصر العلويون بعدم الكفاءة في الزواج على الرغم من أن رشيد رضا صاحب مجلة المنار المشهورة أفتى بوجوبه لسبب بسيط وهو أن الاسلام يؤمن بالمساواة. وقد نتجت عن هذه القضية المظاهرات في جاوة وهاجم الارشاديون دور السادة في نظام الطبقات وأنهم يتسخدمون الدين ليحافظوا على مكانتهم العالية في المجتمع ليبرروا. عدم المساواة المناقضة لروح الاسلام. ثم أضاف الارشاديون بأن (السادة ليس لديهم الحق في أن يمارسوا سياسة الزواج التمييزية لأن جميع المسلمين متساوون ويستطيعون الزواج بحرية). (٤٨)

ويعتقد البرفيسور سارجنت أن الكفاءة في الزواج، كما تطبق في حضرموت مبنية على المبادئ الجاهلية لطبقة الاشراف قبل الاسلام، كما أنها - أي قضية الكفاءة - في الاسلام تطبق تطبيقات مختلفة. ثم يضيف سارجنت قائلا: (وفيما بينهم أخبرت بأن السادة يعتبرون عارا إذا ماتزوج أحدهم بفتاة من طبقة أدنى من طبقته على الرغم من أن ذلك مسموح به من ناحية الشرع. وقد عرفت حالة في تريم حيث كانت الام المسكينة تتكلم عن ابنتها الشريفة) (٤٩) أما الام المسكينة المتزوجة فلن يرتفع مركزها الاجتماعي كبقية النساء من السادة وإنما أطفالها فقط هم الذين ينتقل اليهم دم السادة العلويين. (٥٠)

إن إطار النسب في حضرموت يقسم الناس إلى ثلاث طبقات. فكل شخص يرث نسبه من أبيه ولا يمكن المحافظة على مثل هذا النظام إلا عن طريق نمط من الزواج معروف. وقضية الزواج في حضرموت تعتمد على الكفاءة، بمعنى أن الرجل لا يجوز له أن يتزوج إلا من تساويه في النسب، فإن لم يتمكن من ذلك يجوز له عندئذ

أن يتزوج من هي أقل منه نسبا. وتبقى الأفضلية دائما للزواج الأفقي من نفس الطبقة. (٥١)

والحقيقة أن تفسير الكفاءة في الزواج في حضرموت بالمفهوم العلوي (أصبح أمرا واقعا وذلك بسبب قوة السادة وراثتهم. فهم لم يرضوا أن يزوجوا بناتهم إلى المساكين) كما أن نظام الكفاءة في الزواج (لا يعني أن العرائس داخل الطبقة الواحدة متساويات. فهناك تقسيمات داخلية بحيث تكون الأفضلية للأهل قبل الطبقة لأنهم يفضلون الزواج من العائلات صاحبة الثروة الماثلة، وهدفهم من هذا هو من أجل إبقاء الثروة داخل العائلة ومن أجل تدعيم وحدة العائلة). (٥٢)

وتتكون الطبقة الدنيا في حضرموت من الحرثان والأخدام والصبيان. فمن ناحية نظرية، كل طبقة المساكين لهم مركز واحد، إلا أنماط زواجهم تعارض هذا النظام المثالي القاضي بأن جميع الأشخاص ذوي النسب الواحد يمكنهم أن يتزوجوا فيما بينهم. فالواقع يدحض ذلك، فمثلا زواج الحرثان بأمراة خادمة عمليا يعتبر زواجا راسيا بين مسكين أدنى (المرأة الخانسة) وبين مسكين أعلى (الزوج المسكين) والسبب في ذلك هو أن كل جماعة من المساكين تحاول أن تدعم مركزها الوظيفي بالمقارنة مع جماعة مساكين أخرى. وتعتبر عن هذا (النسب) الجديد بواسطة الزواج.

وبما أن الحرثان كانوا هم الوحيديين من المساكين الذين كان باستطاعتهم امتلاك الأرض في الماضي فقد كانوا لا يزوجون نساءهم إلى بقية طبقة المساكين خوفا من تحويل الوريثة فيما لو تم الزواج. وقد توصل الدكتور البجرة من دراسته الميدانية هذه إلى (أن أنماط الزواج تبين أن كلا من مركز النسب والعوامل الأخرى تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار الزوجة، وما هو إلا إعادة بيان للهيكل الاجتماعي ودعمًا للفروق في الثروة وذلك خوفا من أن تنتقل نتيجة الزواج. كما أن الزواج الأفقي قد حافظ على مر الأجيال في أن تنفرد كل جماعة وتحافظ على كيائها داخل الهيكل الاجتماعي. وفي الحالات التي تم فيها الزواج من أدنى إلى أعلى فقد أبقي على التأكيد الرمزي للمركز. فأولاد الزواج في مثل تلك الحالات يأخذون نسب أبيهم. وأما الزوجة فتستمر تعتبر في مركزها الواطيء، وكيفية كان الأمر فإن الزواج الراسي غير المتساوي لا يساعد بأي حال على الحراك الاجتماعي). (٥٣)

كذلك في شمال اليمن فإن طبقة السادة لم تكن تسمح بأن تزوج بناتها من أبناء الطبقات الأخرى، وكذلك لم تكن تسمح بزواج أبنائهم من هذه الطبقات وإن كانت تتساهل فيما يتعلق ببنات المشائخ والعقال ورجال القبائل. ويزداد التمسك بهذه التقاليد في شمال اليمن و يقل في وسطه.

وبالنسبة للقبائل فإن (هذه الطبقة لا تسمح لغتياتها بالزواج من غير قبيلي، وقد تزوج فتياتها من هاشميين انما يرون ذلك فلا يمكن أن تتزوج الفتاة القبلية من أبناء الأسر التي يمارس أفرادها بعض الأعمال الصناعية كأن يكون الفرد حلاقاً أو صفيهاً أو صاحب مقهى أو صانع أحذية أو دباغ جلود — بنو الخمس الذين سبق أن ذكرناهم — أما الأخدام فهم طائفة منبوذة لا يمكن أن يتزوج أى فرد من الطبقات الأخرى من بناتها أو يتزوج أى فرد من فتيات الطبقات الأخرى). (٥٤)

أما في عسير فلا يهتم أهلها بالكفاءة في النسب فيما عدا عائلات الأفراد والأعيان التي لا تتزوج بناتها لغير الكفاء و يقول فؤاد حمزة بأنه قد شاهد حوادث كثيرة قد أغفلت فيها شروط النسب والكفاءة. (٥٥)

وبالطبع فإن نتائج تطبيق الكفاءة في الزواج بمثل تلك الصرامة كثيرة وأهمها أن بنات العلويين قد يفوتهن قطار الزواج بسبب عدم توفر الرجال من طبقتهم و يصبحن أرامل أو عوانس. وفي دراسته للتركيب الطبقي في مدينة حريضة في حضرموت يسجل لنا الدكتور البجرة بروز الصراع بين طبقتي السادة والمساكين الى السطح بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صنعاء. وهذا تسجيل لما شاهده.

(وسرعان ما اتصلت المواقف أكثر في حريضة. فمثلاً أصبحت مواقف بعض شباب الأخدام أكثر عدوانية، وبدأو ينددون بالمكشوف بسيطرة الفريق الأول وغلب على نكاتهم الطابع السياسي والاستهزاء الواضح. ومما قيل أن بعض أراملهم يسمعون وهن يتمتعن مرحبات بالثورة لأن الثورة عندما تأتي الى حريضة ستحضر معها حرية الزواج). (٥٦)

٧

ومن الظواهر التي كانت سائدة في المجتمع اليمني هو زواج الفتيات في سن مبكرة وهذا بدوره يعكس اهتمام المرأة بالنواحي الجنسية وذلك (ثمرة نشوئهن في بلاد ألف أهلها تزوج بناتهم في سن تتراوح بين العاشرة والرابعة عشرة ولم يكن من غير المألوف على أى حال في اليمن أن عجوزاً في السبعين من عمره أو يزيد، يبني بفتاة في العاشرة لتحول كما يقولون بينه وبين الشيخوخة بما تحمله من نظرة الشباب و يفاعته. ولا تكون الفتاة في هذه البلاد وهي في العاشرة او حتى الرابعة عشرة من عمرها أكثر نمواً بدنياً وعقلياً من مثيلاتها في هذا السن في أوروبا ولكنها تكون أكثر ثقافة من الناحية الجنسية إذ أنها نشأت على التطلع الى الزواج المبكر.. وذلك لأن الرجال والنساء على حد سواء كثيراً الصراحة في الأحاديث الجنسية ولا يتورعون مطلقاً على التحدث بجميع دقائق الحياة الجنسية). (٥٧)

وترى طبيبة أجنبية أخرى أنه لا يوجد ضرر كما يظن من الزواج المبكر وانما

ضرره يمكن في تأثيره على اعاقه النمو العقلي المتكامل لدى الفتاة فيما بعد وكذلك على اهتمامها المتزايد بالجوانب الجنسية. (لقد عرفت الكثيرات من صغيرات السن مزوجات ومخطوبات ولم أتبين لذلك ضرر، و ينذر أن تحمل الفتاة خلال المرحلة الأولى لبلوغها. وعسر الولادة ينتج عن سوء التغذية أكثر مما ينتج على النمو الجنسي غير الكامل للأم الشابة.. وفي نظام الحريم تعد الفتيات الصغيرات اعدادا نفسيا ممتازا. و يعرف الأزواج كيف يحصلون على مايريدونه من متع ولذات) (٥٨) ثم تضيف الطيبية في مكان أخر قائلة: (وزواج الفتاة الصغيرة ليس فيه خطر من الناحية الجسمية، بل أنه جانب فتان في غالب الأحوال. الا أن هناك أمرا في غاية الأهمية، وذلك أن وضع الفتيات تحت رعاية الرجال وهن في سن مبكرة.. يحول بينهن وبين النمو العقلي المتكامل).

وظاهرة تعدد الزوجات في اليمن تختلف من منطقة الى أخرى. فالعظم الذي زار شمال اليمن في العشرينات والثلاثينات قد لاحظ تعدد الزواج فقال (و يكثر الرجال في اليمن من الزواج وقلما يجد الانسان رجلا متزوجا بأقل من زوجين أو ثلاثة، وكثيرا ما يطلق الزوج زوجاته و يتزوج غيرهن، وربما بلغ عدد زوجات بعضهم من مطلقات وغير مطلقات الثمانية أو العشرة أو أكثر. وقد روى لي أحدهم عن نفسه أنه تزوج من تسع زوجات طلق منهن ستا وبقي عنده ثلاث. وقد رزقه الله من جميع زوجاته (٢٥) ولدا مات منهم (١٦) وبقي عنده تسعة. فسألته وكيف كان بإمكانه أن يعدل بينهن فقال «ان الأمر سهل جدا لأن النساء في اليمن قد ألفن تعدد الزوجات فلا تجد الغيرة اليهن سبيلا ولا يؤاخذن رجالهن على الزواج ولا يلمنهم وتعيش غالبية زوجات الرجل في منزل واحد دون أن يحدث بينهن شجار أو خصام». (٥٩)

أما ملاحظته كلودي فايان حول هذا الموضوع في بداية الخمسينات فكان بدرجة أقل ولكنها أيدت العظم في استنتاجه حول تأثير تعدد الزوجات فقالت: (واذا توفرت الامكانيات فان واحدا من كل رجل تتعدد زوجاته، اذ أن أرجح الأزواج عقلا وحكمة يشعرون وهم في سن الأربعين بحنين ورغبة الى جسد بض جديد، وزوجاتهم يعرفن كل هذا و يتقبلنه كما لا تتقبله المرأة في أى بلد آخر وذلك لأن الاسلام يقره أولا ولأن كرامة الزوجة لن تمس بهذا الزواج تماما كزواجها وهي ليس نتيجة للحب. انها لا تخشى العواصف التي تقلب الحياة العائلية رأسا على عقب في البلاد التي يتعارف فيها الرجال بالنساء. وهي أخيرا ستجد صديقة أجنبية تساعدوا وتأخذ عنها جزءا من العمل المنزلي). (٦٠)

كما أكدت هذه الطيبية الفرنسية في مكان آخر بأن (تعدد الزوجات يحمي الى حد كبير استقرار البيوت التي يوجد بها أطفال. فلا وجود هنا للبيوت المنهارة مثل

الغرب. ولعل المرأة الغربية التي هجرها زوجها والتي تبحث عبثاً عن نفقتها من زوج هارب وليس عندها ماتعيش به، لعل مثل هذه المرأة تكون أقل تعاسة في مجتمع فيه تعدد الزوجات ولا سيما والأب هو الذي يتكفل دائماً بنفقة الأولاد وتنشئتهم). (٦١)

وفي تريم في حضرموت لاحظ البرفسور سارجنت بأن العلوي إذا ما تزوج بأكثر من واحدة فإنه يضع كلا منهن في بيت مستقل تجنباً لنشؤ أية متاعب وأنه حتى بالنسبة لطبقة المساكين إذا تزوج أحدهم بأخرى فسيحاول أيضاً توفيرها ببيت آخر. ثم يضيف سارجنت قائلاً. (أعرف حالة في مدينة أخرى حيث كانت الزوجتان تعيشان في منزل واحد، إلا أن الرأي العام كان ضد ذلك. كما أعرف علويًا ثريًا كان متزوجاً على الأقل بسبع زوجات. وكان كالتالي. الأولى شريفة ولها عدة أطفال، والثانية قروية، والثالثة شريفة من آل بافضل، والرابعة سيدة شريفة، والخامسة قروية من عائلة المشائخ، والسادسة شريفة، والسابعة صينية، وعلى العموم فإن الزوجة الأولى في العائلة يكون لها المركز الأول، إلا أنه في حالة زواج العلوي بشريفة أولاً ثم بشريفة بعد ذلك فإن الشريفة سيكون لها المركز الأول وتكون الأسبقية لابنها). (٦٢)

٨

ولاشك أن تعدد الزوجات في اليمن قد قل الآن نتيجة للتطور الاجتماعي الذي نتج بعد قيام ثورتيه في بداية الستينات، وفي كتاب أخير تعرض لهذه الظاهرة في شمال اليمن يقول مؤلفه (ولا نستطيع الآن، تحديد مدى انتشار ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع اليمني، لأننا في الدراسة الحالية لم نأخذ سوى عينات قليلة في أماكن محدودة لا تصلح للتعميم، ومن هذه الدراسة الجزئية أستطيع القول أن تعدد الزوجات غير شائع في المجتمع اليمني بحيث نطلق عليها كلمة (ظاهرة اجتماعية) تسود المجتمع، كما يمكن القول أيضاً أن التعدد يوجد في الحضرة بأكبر مما يوجد في الريف ويرجع ذلك لزيادة الدخل في المدن عنه في القرى). (٦٣)

و بسبب تكرار ظاهرة الطلاق فقد كان ينتج عنها الكثير من المآسي وأهمها رمي الأطفال إلى الشارع ودخول النساء المطلقات، خاصة في الموانئ، عالم البغاء. وتقول جون نوكس ماور أن حوالي ٧٠٪ من المطلقات في عدن يضطرن إلى ممارسة البغاء وذلك لأنهن لم يكن قادرات بأن يتزوجن ثانية كما أنهن لم يكن صالحات للقيام بأي عمل ولذلك كانت ممارستهن للبغاء سبيلاً لكسب الرزق. (٦٤) وبالطبع فما كان يساعد على سهولة ممارسة البغاء في الموانئ والمدن الساحلية السماح بممارسته أبان الاستعمار البريطاني في أحياء معروفة من المستعمرة.

وفي أول كتاب رسمي عن مستعمرة عدن، ألفه مساعد المقيم السياسي البريطاني قبل حوالي مئة عام، يتعرض الكاتب إلى أخلاق سكان المستعمرة - وكان معظمهم من الأجانب المستوردين - فيقول - (وفي الختام فمن الجدير ملاحظته أن أخلاق السكان ليست من المستوى العالي. وهذا نتيجة الغياب المستمر للأزواج المهاجرين كالصوماليين في رحلات تجارية خارج المستعمرة. وعادة لا يحضر الهنود معهم زوجاتهم عندما يأتون إلى عدن، كما أنهم لا يستطيعون الزواج بالفتيات العذارى، وإنما بالمطلقات فقط ومثل هذه التغييرات المستمرة في الأزواج بالإضافة إلى ما جلبن عليه النساء الصوماليات من حوك الدسائس، كان يؤدي دائماً إلى ممارسة الزنا من جانب الجنس اللطيف). (٦٥)

كذلك فقد كان من نتائج طلاق الأمهات رمي أطفالهن إلى الشارع، فقد كان عادة من الرجال المهاجرين في المواسم أن يطلقوا زوجاتهم بعد عودتهم إلى بلدانهم الأصلية مما يضطر الزوجات المطلقات إلى الزواج ثانية ولكنهن عموماً كن يتركن أطفالهن وهم في سن ٤ - ٥ سنوات فيضطر أولئك الأطفال إلى أن يقيتوا أنفسهم أما عن طريق الاستجداء أو السرقة أو الخدمة. (٦٦)

٩

ومن المشاكل التي كانت تعترض عملية الزواج المبالغ في المهور وتكاليف الزواج. وبسبب بروز المشكلة فقد كانت هناك محاولات كثيرة للحد منها. فمثلاً عقدت اتفاقية في تريم في حضرموت عام ١٨٩٥ بين السادة والمشايخ وأهل الجوف حول ماذا يجب أن يصرف للزواج العادة. كما وقعت اتفاقية مشابهة لذلك في شبام في بداية الخمسينات.

وفي الدولة القيعيطية صدر منشور رقم (١٠) لعام ١٩٥٩ من أجل معالجة تكاليف الزواج. وقد جاء في مقدمة ذلك المنشور الديباجة التالية:

(أما بعد نظراً لما هو واقع من الضرر دينياً واقتصادياً وخلقياً بسبب التنافس في مؤن وشئون الأعراس وتقاليدها من لباس وجهاز وغيرهما من العوائد التقليدية الخارج كل ذلك عن حدود الاعتدال إلى حد الاسراف، قرر مولانا صاحب العظمة السلطان في المجلس مايلي وذلك كقرار مجلس الدولة رقم ١ تاريخ ١٠ شوال الموافق ١٨ أبريل ١٩٥٩) وقد حدد المنشور العادات المتبعة من بداية الخطبة حتى ليلة الزواج بعشرين مرحلة، وحدد لها القواعد والضوابط).

وفي السلطنة العونلية قننت تكاليف وشروط الزواج عام ١٩٦١، كذلك حدثت ترتيبات مماثلة في دثينة. أما في عدن فقد تعرضت الجرائد للمشكلة منذ بداية الخمسينات وهاجمت «مغلاة أهل الفتاة في المهور والجهاز»، كما هاجم

الشيخ محمد سالم البيحاني في كتابه «أستاذ المرأة» الصادر في عدن عام ١٩٥٠
أزمة المساكين وأزمة الآثاء وارتفاع المعيشة وارتفاع المهور. وفي عددها رقم ٢٢
بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٦١ نشرت جريدة صوت الجنوب العدنية «أوبريت
الدفع» (٦٨)

١٠

وترتبط الخطبة والزواج في كثير من المناطق اليمنية بالقيمة الاقتصادية
للمرأة. فكلما زادت مهارة الفتاة في الریف زاد مهرها. فالمرأة في هذه المناطق تخطب
لنشاطها ومهارتها في العمل وليس لجمالها أو حسبها أو نسبها. أن الدافع الأساسي
لديهم في تزويج أبنائهم هو الحصول على أيد عاملة فالأسرة تريد شابة تتقاسم مع
ربة البيت الأعباء المشاقة التي تضطلع بها.. بل كثيرا ما يتزوج الشاب ثم يسافر
للعمل أو الدراسة في المدينة و يترك زوجته تخدم أبويه. (٦٩)

أن الحياة في الریف اليمني في شمال اليمن بالذات قاسية شديدة القسوة
فأغلب الزراعة تكون على مدرجات الجبال أو قاع الوديان بوسائل بدائية، الأمر
الذي يتطلب جهودا جبارة في الزراعة والعناية بالمزروعات، ويقع على عاتق المرأة
جزء كبير من هذا العمل. وهي بالإضافة الى القيام بأعمال المنزل العادية تساعد
زوجها في الحرث والبذر وخدمة المحاصيل، وكذلك تقوم برعي مختلف أنواع الماشية
والعناية بتربية الدواجن وأيضا تذهب الى السوق في عمليات البيع والشراء وإذا
فرغت من أعمال زوجها فقد تعمل بالأجر في حقول الآخرين، و يصدق ذلك بوجه
خاص على الأسر الفقيرة.. كما أنها تزاوّل مهنة الخياطة وغزل الكوفيات والطواقي
وأیضا بعض الصناعات التي تقوم على الخامات المحلية.. و يختلف مدى مشاركة
المرأة اليمنية من منطقة الى أخرى، ويرجع ذلك أكثر مايرجع الى طبيعة هذه
المناطق، فهي تقوم بنقل المحاصيل عند تعذر استخدام الدواب، وكثيرا ما تهبط المرأة
جبالا عدة جبال أحيانا لجلب الماء ثم ترجع تصعد هذا الجبل أو هذه الجبال وهي
تحمل المياه وكذلك لجمع الحطب. (٧٠)

ان المرأة في الطبقات الدنيا هي مكسب اقتصادى وليست ترفا ماديا فالنساء
الفقيرات عادة مايزدن من دخل العائلة عندما يعملن في المزارع، أو يجمعن و يبعن
الأحطاب والماء أو يصنعن الحصر والسلال والأدوات الأخرى. وبعضهن قد يعملن
في الببوت و يكن العائد الرئيسي لأفراد الأسرة «أما زوجات البدو في جنوب الجزيرة
فهن اللواتي يرعين الماشية و يغزلن و يحكن الأصواف، وهن في أحيان كثيرة
لايكلفن أية مصاريف منزلية، لأنهن يبقين متجولات في البرار مع بقية أفراد الأسرة
وراء الكلا والمراعى». (٧١) وبالنسبة لرجال القبائل في الماضي فقد حلوا انتقال
الميراث الى خارج القبيلة عن طريق تجريد المتزوجات الى الخارج من الميراث وذلك

بحكم الأعراف أو حكم الطاغوت من القبائل. وكما هو معروف فقد شن الامام يحيى حروبه على القبائل القوية كحاشد وكيكل بحجة عدم تورئهم النساء بسبب اتباعهم حكم الطاغوت بدلا من الشريعة الاسلامية.

١١

وهناك اشارات الى بعض العادات الوحشية التي كانت تلحق بالمرأة ليلة عرسها في بعض المدن اليمنية كزبيد وحرض وعدن. واذا كانت هذه الممارسات تعكس شيئا فهي النظرة الاحتقارية التي كان يكنها المجتمع للمرأة. ففي زبيد وحرض يقول ابن المجاور مانصه «من يوم تدرك البنت الى يوم تعرس لم يمكنوها من الخنف وتربيها الى أن تضفرها دبوقه. ويقال أنه يدهن ويسرح ويغسل بالسدر والطين فاذا كان ليلة عرسها ظفرت دبوقتان وتشد كل دبوقه منها في احدى فخذيها وتجلى على زوجها. فاذا خلا بها وقعد منها مقعد الرجل مع المرأة فيحنذ يمسك الرجل تلك الدبوقتين ولا يزال يمددهما الى أن يقلعهما من الأصل فاذا قلعهما استفضها بعد ذلك، فاذا أصبحت من الغد يزننها قرابتها ومع كل واحدة منهن صحن زبد وتداوى الموضع بالذبد ليجرد عنها الألم لأنه يقلع الشعر من الجلد». (٧٢) (لم تثبت من النص التعابير النابية جدا).

أما في عدن فحتى الستينات من هذا القرن كانت هناك عادة قبيحة بدائية تمارس ليلة العرس خاصة بين أفراد الطبقات غير المتعلمة.. ففي ليلة دخول الزوج بزوجته تجلس تحت سرير العروسين (المعروف بالناموسية والمرتفع عن الأرض كثيرا) امرأة تكون عادة مسنة تعرف بالمكدية، ويكون عملها اعطاء الاشارات للعروسة العذراء كيف تتصرف أثناء العملية. ثم تأخذ المنشفة المبلطة ببقع الدم الناتجة عن عملية الافتضاخ وتذهب بها الى أقرباء العروسة الذين يكونون مجتمعين في بيت العروسة. ثم تقوم المكدية تغتطف (أي تزغرد) بصوتها كي يسمعها الجيران ويعرفوا أن العريس قد قضى وطره وأن العروسة كانت بكرًا بالفعل. وفي الصباح يأتي الجيران للتهنئة. ويعلق البروفسور سارجنت على هذه العادة بأنها لا شك أن تكون جاهلية وأن الاسلام يمتقتها. (٧٣)

١٢

والحق أنه منذ بداية الثلاثينات وظهور حركة الاصلاح الاجتماعي في عدن قام الكثيرون بالدعوة الى تعليم البنات والى اصلاح أحوالهن الاجتماعية والثقافية ويدعو أول كتاب فكري صدر في عدن في العصر الحديث الى المطالبة بمثل هذه الحقوق. وبما أن الحركة التبشيرية المسيحية كانت أول من فتح المدارس للبنات الأجنيبات، كما أن نساء بعض المسؤولين البريطانيين كن هن اللواتي حاولن

تشجيع النساء العربيات على الانخراط في النوادي النسائية، فقد طلب المصلحون العدنونيون في ترقية شؤون المرأة ولكن ليس عن طريق المبادرات الأجنبية ففي كتاب (نصيب عدن من الحركة الفكرية الحديثة) يقول مؤلفه الأستاذ الأصنع، والذي كان في الوقت نفسه رئيساً لنادي الإصلاح، مانصه: «لا توجد في عدن مدرسة للبنات يعلمن فيها القراءة والكتابة والدين، كما يتعلمن الخياطة والتطريز والنسيج. ولهذه المناسبة انتهزت الفرصة جمعية التبشير بالدين المسيحي وفتحت مدرسة لبنات المسلمين يتعلمن فيها الخياطة والتطريز، وهناك يتشربن المبادئ المسيحية شيئاً فشيئاً و يثقفن في التمدن المعكوس على الطراز الأوروبي وهو التبرج والذهاب الى المنتزهات والتطلع على لوحة السينما». (٧٤)

وفي مكانين آخرين من نفس الكتاب يشير الى تعليم البنات والى ضرورة الالتزام بالحقوق الزوجية من كلا الجانبين (٧٥). وفي عام ١٩٤٢ هاجم بعض الكتاب العدنانيين الطريقة التي يتم بها الزواج وهذه المجموعة ومعظمهم من الصحفيين والأدباء تكلمت عن الإصلاح الاجتماعي. وفي جمعية مخيم ابي الطيب الأدبية أدان الأستاذ محمد علي لقمان، تعدد الزوجات، كما اتهم عبد الرزاق فكرى العدنيين لعدم معرفتهم الحقيقة لمعنى الزواج. (٧٦)

وفي عام ١٩٥٠ أصدر الشيخ محمد سالم البيحاني أحد رجال الدين المشهورين، كتاباً أسماه (أستاذ المرأة) وضع فيه القواعد السلوكية للمرأة المسلمة بما يتناسب مع الظروف السائدة آنذاك ولكن على ضوء المبادئ الإسلامية. فمثلاً استنكر عادة عدم ظهور الخطيب على المخطوبة، بل وعدم معرفته لها، الاليلة العرس واعتماده الكلي في معلوماته عنها على أمه أو الماشطة (أو المكديّة التي سبق أن تكلمنا عنها) والتي لا يهتمها الا المسحة والعطايا التي تحصل عليها من أهل العروسة.

وفي عام ١٩٦٠ أصدر الصحفي محمد شفيق كتيباً بعنوان (ثورة المرأة على الحجاب). والحقيقة أنه نتيجة لتعليم البنات في الداخل والخارج والى الحملات الصحفية التي كانت تشن ضد الحجاب في أواخر الخمسينات وضرره على الجسم والعقل معاً، فقد شارجدل عام حول الموضوع بين الداعين له من الشباب والمتنورين، وبين خصومه من رجال الدين كالشيخ باحميش. وقد أدى الأمر في النهاية الى أن سارت ست فتيات بقيادة رضية احسان في مظاهرة في شوارع عدن وهن سافرات في ملابس غربية وكان أقاربهن من الرجال يرافقوهن في مسيرتهن. وقد زين دور الصحف العدنية وأعلن عن رمي الحجاب نهائياً. (٧٧) وتعتقد كاتبة بريطانية أن حكومة المستعمرة كانت تود منذ مدة الغاء الحجاب وادخال السفور ولكنها لم تتجرأ أن تفعل ذلك لخوفها من أن تنتهم بهجومها على الشريعة

الاسلامية. (٧٨) ولهذا كانت المرأة العدنية الى قبيل الاستقلال تسافر في جواز بدون صورة لها.

وبالمقارنة مع بقية المناطق اليمنية فإن المرأة في عدن قد دخلت المدارس في تاريخ مبكر. ففي منتصف الثلاثينيات كانت هناك مدرسة مزدهرة للبنات، كما بدء وقتذاك في انشاء مدرسة ثانوية. مدرسة تشيرية فيها عدد لا بأس به من البنات اليمنيات، الا أنه على الرغم من ذلك - كما تقول المسز انجرامز - «فلم تتجراً على الخروج الى الشارع بدون حجاب في منتصف الثلاثينات سوى واحدة أو اثنتين وحتى اولئك لم يتجرأن على اسقاط الخمار الأسود كله وانما ذاك الجزء فقط الذي كان على وجوههن» ثم تضيف السيدة انجرامز قائلة:

«أن النساء المحتررات في المستعمرة كن آل حسنعلي وبنات عمومتهن من آل جعفر وهؤلاء أنفسهن كن ذوات أصول فارسية. وواحدة منهن بالذات هي نبيهة كانت أول النساء الرائدات في العمل الاجتماعي في عدن. فقد التحقت بعدة جمعيات خيرية، واستطاعت مع رحيمة جعفر وأخواتها بأن تساعدني في تجميع عدد لا بأس به من النساء لصنع الضمادات للمرضى الجرحى. كما أن المجلس البريطاني فتح ناديا للنساء العربيات بهدف زيادة مشاركتهن في الأعمال الاجتماعية الا أن المشروع أثبت فشله لأن القليل من الرجال كانوا يسمعون لنسائهم بمثل تلك الحرية كالالتحاق بالنوادي». (٧٩) وبمساعدة رحيمة جعفر أيضا حاولت زوجة المستشار البريطاني تشجيع نساء المكلا لتكوين ناد للنساء والمساهمة في عمل الضمادات لجرحى الحرب العالمية الثانية أو فتحت صفوف لتعليم الكبار. وكانت أول مدرسة للبنات تفتتح في المكلا يديرها الشيخ عبدالله الناهبي الذي استطاع أن يقنع عددا من الآباء بأن يرسلوا بناتهم ليقوم هو وزوجته وابنته بتعليمهن. (٨٠)

١٣

وعلى خلاف أختها المرأة في الخليج العربي والجزيرة العربية، فإن المرأة اليمنية تقاسي باستمرار فراغا نفسيا وعاطفيا من جراء هجرة زوجها الى مختلف بقاع العالم جريا وراء الرزق منذ أمد طويل. وفيما عدا المنطقة الشمالية من صنعاء فتكاد تكون الهجرة عامة في كل المناطق. وكل ما في الأمر أن اتجاهات الهجرات اليمنية هي التي تغيرت وهي الآن مركزة أكثر في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي بدلا من بلدان الشرق الاقصى والهند وشرق أفريقيا وأمريكا وبريطانيا كما كانت عليه فيه السابق.

وفي الماضي كان الزوج المهاجر قد يبقى بعيدا عن زوجته أو أطفاله في بعض

الأحيان مابين ١٥ - ٢٠ سنة، وبعضهم كانوا يضطرون للزواج في مهاجرهم ثم يعودون الى زوجاتهم الأصلية بعد كل تلك المدة. ومثل هذا الفراق بين الزوجة وزوجها لاشك وأنه كان يولد الفراغ العاطفي عند كليهما وبالذات عند الزوجة. ولقد لاحظت ذلك الأنسة فر ياستارك في منتصف الثلاثينيات في وادي دوعن في حضرموت «جاءت الينا امرأة جميلة اسمها عطية من القرية السفلى وكان زوجها، الذى تزوجته قريبا، قد غادرها الى بلاد الصومال.. وبدأت تغني لنا قصيدة من تأليفها تتمنى لزوجها أن يعود لها بالسلامة. وفيها تقول عد فابنة عمك وحيدة كل ليلة وضحكت البنات اللواتي كن جالسات حوالينا. فمدت عطية يديها وقالت وعيناها تلمعان برقة. هل ماقلته خطأ؟ أليس هو زوجي؟ الا يجوز لي أن أدعوله بالعودة ولكن كم سيبقى بعيدا عنك؟ فأجابت أه من يدري ربما عشر سنوات اذا أراد الله ثم تنهدن جميعا. وهذا هو حزن جميع من يعيش في هذه الأودية». (٨١)

و يزخر الشعر اليمني بالقصائد المؤثرة حول الهجرة ومردوداتها النفسية بل وهناك من القصائد حول هذا الموضوع ماتعتبر من روائع الشعر العربي والانساني كقصائد الشاعر اليمني محمد أنعم غالب وبالذات قصائد (الغريب) و (الطريق) و (قطرة بن). (٨٢) وهذه بعض الابيات الشعرية في اللغة العامية من اليمن الاسفل والتي لا يعرف قائلها ولكنها جميعا تعبر عما يختلج في صدور زوجات المهاجرين من حزن وأسى وتشوق. وهذه الأبيات مما ترددها النساء ويغنينها أثناء عملهن في الحقول أو البيوت:

ليلي أهيم أحصى النجوم وحدى
والدمع تشوي مهجتي وحدى

○*○

العيد أتى كل من حزب وعيد
وانا بحبسك واحبيب مقيد

○*○

خرجت نص الليل ولا معك صوت
فرق الأحبة مثل نزع الموت

○*○

خلي سرح مدينة خلف مدينة
شارزم علي قلبي حجر وطنينة

○*○

ليتك ترى حبيبي بحالي
شتبكي النهار وشتقه الليالي

○*○

بالله عليك يا شمس لا تغيبني
توقعي حيناً شمل حبيبي

○*○

الا أنه نتيجة لهذا الفراغ العاطفي من جراء افتراق الزوج عن الزوجة في المهجر لمدة طويلة فقد وجدت زوجة مستشار بر يطاني سابق، كانت لها علاقات وطيدة مع بعض النساء في منطقة حضرموت، لقد وجدت هذه الزوجة أن الفراغ يؤدي عادة الى انشاء علاقات جنسية بين النساء ذاتهن كتعويض لما فقدنه بسبب عدم وجود الأزواج

«في حضرموت يعتقد الرجل أنه مادام ليست هناك فرص للنساء في أن يقابلن الرجال فإنهن سيحيين حياة عفاف. ولكن عندما تثار عواطف البنات عن طريق الزواج المبكر وبعدها يصدمن نتيجة الطلاق أو هجرة أزواجهن، فليس من المستغرب، مادام ليس أمامهن أى مخرج حتى ولو كان غزلاً بسيطاً مع الرجال، إلا أن يتجهن نحو بنات جنسهن. (٨٣)»

وفي مكان آخر من كتابها، تصف لنا هذه الكاتبة أن ذلك ماكان يحدث لاثنتين تعرفهما تماماً فهذه الأولى «ذات النظرات التي تخب الألباب كأنها نجمة سينمائية والتي كان يمكنها أن تكون كذلك فيما لو نشأت وترعرعت في بيئة أخرى. لقد كنت أشاهدها وأنا مشدوهة بجمالها وصفاء قسماتها والتي كانت تخفي تحت طياتها نكاء واهتماماً بالعالم الذي حولها لربما كان بلا شك قادها الى حياة غنية ترضى بها أكثر فيما لو كانت تعلمت وتحررت. ولكنها كانت تضع مواهبها، غير المشكوك فيها، في المزاح مع الحريم. لقد كانت مثل الأخرى تعزي نفسها بسبب فقدانها لزوجها الذي ذهب الى المهجر، في عشق النساء الأخريات. (٨٤)

١٤

الا أن الهجرة من ناحية ايجابية قد ساعدت المرأة اليمنية على أن تأخذ على عاتقها بعض المسؤوليات التي كانت من مهام الرجل. فالهجرة الكبيرة للرجال قد جعلت المرأة الممثل البالغ الوحيد للأسرة. فرحيل رب الأسرة وغيره من رجالها البالغين يلقي على عاتق الزوجة أيضاً مسؤوليات جديدة، فكونها رب الأسرة المؤقت يجعلها تلتزم بمهام جديدة تخلق عنها رب الأسرة المهاجر. وتنطوي إحدى هذه المهام على قدر كبير من مسؤولية اتخاذ القرارات التي كانت وفقاً على الرجل. وهكذا فإن الدور الذي تلعبه المرأة في اقتصاد الأسرة قد توسع بشكل جوهري.. وبهذا الشكل تصبح الزوجة أثناء غياب زوجها في مرتبة اجتماعية مساوية على الأقل

لمرتبة الابن الأكبر في الأسرة اذا كان دون سن الزواج من حيث السلطة ضمن العائلة. (٨٥)

ومما ساعد المرأة على القيام بالواجبات التي كانت أساسا من مهام الرجل كالزراعة، هو أنه بفضل ادخال بعض المكتشفات الحديثة من الآلات كمكائن طحن الحبوب والقوارير الخوائية، ومكائن الخياطة والسيارات قد قلص كثيرا من وقتها الذي كانت تصرفه يوميا لانجاز تلك المهام التقليدية اليومية الواجب عليها انجازها.

وبالمقارنة مع ما أحدثته الهجرة بالنسبة للمرأة في الريف العماني في هذا المجال فاننا نجد أن دورها لم يتغير كثيرا هناك كدور شقيقتها في اليمن وذلك بسبب أن الهجرة في اليمن أقدم وأشمل، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن أي تغيير يحدث في عمان يكون بخطوات رتيبة بسبب المذهب الاباضي المتزمت هناك نوعا ما. ففي دراسة ميدانية أخيرة أجريت في عمان عن أثر الهجرة في تغيير دور المرأة في الريف هناك، يخلص الباحثان إلى أنه على الرغم من اتساع أفاق النشاطات التي تشارك فيها المرأة فما زالت هناك قيود واضحة أمامها.

«أن دور المرأة في المجتمع العماني في الريف مازال محدوداً للغاية، ومع ذلك فإن هناك اتجاهات تدريجية نحو تخطي القيود التي تأخذ المرأة على عاتقها الآن وبشكل متزايد، بعض المسؤوليات المنزلية، الخاصة برب الأسرة الغائب عن المنزل وهذا بالضرورة لا يعني توقف المرأة عن أداء مهامها التقليدية لكي تقوم بالمهام الجديدة بل يعني احتواء هذه المسؤوليات الجديدة. غير أن هذا التوسع في دور المرأة لم يؤد إلى ارتفاع مكانتها، وذلك لأن القبول العربي بالمكانة الاجتماعية المتدنية مازال سائداً، وهو يمثل عقبة رئيسية في وجه توسيع دور المرأة في حياة المجتمع ومساهمتها الفعلية في الحياة الاقتصادية للمناطق الريفية. ومن غير المستطاع التغلب على هذه العقبة خلال جيل واحد. ومالم يقتنع المجتمع بأن باستطاعة النساء المشاركة في الحياة العامة بشكل كامل، فلن يتسطن تقديم المساهمة التي بمقدورهن». (٨٦)

أما في اليمن فإن دور المرأة في العمل بارز للعيان وهو ناتج عن أسباب نوعية كثيرة منها الهجرة ذاتها. وهذه ملاحظة أحد الرحالين العرب الذين زاروا أواسط اليمن قبل حوالي أربعين عاماً بشأن مشاركة المرأة الفعالة في أعمال الرجال:

«وفي أثناء الطريق كان يمر بنا كثير من النساء القرويات ذاهبات بمفردهن

أو مع رجالهن الى الحقول والجبال لقضاء الأعمال المختلفة. والنساء القرويات في اليمن يقمن بمعظم أعمال الرجال من زراعة وحراثة ونقل وذهاب الى الأسواق لبيع الحاصلات وجلب البن وتقشيره الى غير ذلك من الأعمال الخشنة. وعلاوة على مشاركتهن في هذه الأعمال فانهن يقمن بأعمال منزلهن خير قيام و يعنين بتربية أطفالهن. وقد لاحظت أنهن نشيطات جدا على العمل و يشتغلن ليل ونهار دون كلل أو ملل ولا يتناولن من الراحة الا قسطا يسيرا». (٨٧)

١٥

لقد قامت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمن واطاحت بالنظام الامامي الكهنوتي الذي استمر حوالي الالف عام واقامت على انقاضه حكما جمهوريا أعلن عن أهدافه العصرية كأي نظام جمهوري آخر في الوطن العربي، ويهمننا في هذا المجال أن نذكر أن الفتاة والمرأة في شمال اليمن بدأت منذ قيام الثورة تعرف طريقها الى المدرسة والمصنع. فقد أصبحت مدارس البنات تغطي الآن كل مراحل التعليم. والفتاة اليوم تلتحق بالجامعات خارج اليمن وفي جامعة صنعاء ذاتها جنبا الى جنب مع زميلها الطالب اليمني. فقد بدأت ظاهرة الحجاب تختفي أيضا في المدن اليمنية ذاتها، كما أن برامج محو الأمية قد قطعت أشواطا لا بأس بها في طريق تحرير المرأة من الجهل. أما في مجال العمل فإن معظم عمال مصنع الغزل والنسيج في صنعاء هم من النساء العاملات. فالمرأة تعمل الآن في التدريس والتمريض والأعمال الكتابية وفي الإذاعة والتلفزيون. وفي حكومة المقدم ابراهيم الحمدي بدى التفكير في معالجة قضايا الزواج والمهور بما يتناسب ووضع المرأة الجديد بعد قيام الثورة. إلا أن التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للمرأة في شمال اليمن ليس بنفس الدرجة الذي هو عليه في جنوب اليمن كما سنرى. وذلك لأسباب كثيرة منها أن تعليم المرأة واطلالها على المدينة الحديثة كان أسبق في الجنوب منه في الشمال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهناك اختلاف بين النظامين السياسيين في شمال اليمن وجنوبه، ونظرة كل منهما الى الدور الحقيقي للمرأة اليمنية في المجتمع الجديد.

أما في جنوب اليمن فعندما قامت ثورة الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٢م بكفاحها المسلح ضد الوجود البريطاني فإن شوطا لا بأس به من تعليم المرأة كان قد قطع في هذا المضمار. ففي أواخر الخمسينات كان التعليم الثانوي للبنات قد ترسخ نوعا ما، كما أن عددا من النساء كن يعملن في التدريس والتمريض. وقد شاركت أعداد منهم في الحركة الوطنية في ذلك الوقت وأرسلت بعضهم للدراسة في الخارج. ولم يقتصر تعليم البنات على فتيات مستعمرة عدن وإنما شمل أيضا بعض مدن محمية عدن الشرقية في حضرموت.

وقد سبق أن رأينا أن المندادة في اصلاح المرأة والبنات في عدن قد بدأ في الثلاثينات، وأن الحركة انتقلت الى المندادة الصريحة للمسفور في أواخر الخمسينات وخروج بعض الفتيات بالفعل في مظاهرة لذلك الغرض.

وعند قيام حركة الكفاح المسلح نجد أن بعض النساء يشاركن مشاركة فعالة في المظاهرات، وتهرب الأسلحة، وإيواء الثوار، بعد قيامهم بعملياتهم الفدائية، في البيوت في عدن.. وحتى في جبال ردفان حيث كانت بداية الثورة المسلحة نجد أن المرأة تشارك أخاها في حمل البندقية لمحاربة جنود الانجليز، ومن أشهر الاضرابات التي قامت بها الفتاة اليمنية اضراب طالبات كلية البنات في عدن والذي أدى الى انتشار الاضرابات الطلابية التي استمرت منتشرة الى أن خرج الانجليز من عدن واستقل الجزء الجنوبي من اليمن.

وبعد الاستقلال مباشرة لم تحدث أية تطورات جذرية في وضع المرأة وإنما ازدادت مشاركتها بشكل ملحوظ في الأعمال المكتبية والطباعية وذلك بسبب أن كثيرا من تلك الوظائف كانت تشغل من قبل الأجنييات قليل الاستقلال. و بسفر تلك الأجنييات، ثم ادخال اللغة العربية بدلا من الانجليزية في تلك الأعمال، أصبح المجال مفتوحا لاستيعاب عدد كبير من النساء والفتيات في هذه الوظائف. كما أن الفرص للدراسة الجامعية في الخارج بعد الاستقلال أصبحت متوفرة فذهبت أعداد منهن للتحصيل العلمي.

(١٦)

أن التطورات الجذرية لحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد حدثت بعد حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م التصحيحية، وبالذات بعد صدور برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، والدستور الوطني الصادر في نوفمبر ١٩٧٠م حول المساواة بين الرجل والمرأة. فقد جاء في البرنامج مايلي:

«ان التغيير الجذري لطبيعة الحياة المختلفة التي تعيشها المرأة اليمنية ومساواتها بالرجل، والدفع بها لأن تأخذ مكانها الطبيعي في الحياة العامة والسياسية والاجتماعية الجديدة، وكذلك مشاركتها في عملية الانتاج ودعم وتشجيع منظمة الاتحاد العام لنساء اليمن وحركة المرأة اليمنية في الاقليم وماتطرحه في نشاطاتها الاجتماعية من برامج ومخططات تهدف الى تطوير المرأة والاسرة اليمينية، سوف يضيف قوى جديدة عاملة الى صفوف الثورة تساهم بإمكانيات كبيرة في خدمة الثورة وتطورها».

كما أن المادة (٣٦) من الدستور قد نصت بأن «تضمن الدولة حقوقا

متساوية للرجال والنساء وتوفر بشكل تقدمي الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة » (٨٨) ومنذ عام ١٩٧١م وضعت مسودة قانون الأسرة للمناقشة بين صفوف التنظيم واللجان الشعبية والمستشارين القانونيين وفي الصحافة. ثم شكلت وزارة العدل لجنة مهمتها أن تحمل مشروع قانون الأسرة وتطوف به على الناس في مختلف أرجاء البلاد. وقد ضمت اللجنة مائتين شرعيين وائمة مساجد ومسؤولين من وزارة العدل، ثم انضم الى هذه اللجنة ممثلات عن اتحاد نساء اليمن. واشترك في مناقشة القانون المحافظون ونقابات العمل والطلاب وبقية المؤسسات الجماهيرية. وكانت هذه المناقشات تتم في اجتماعات جماهيرية مفتوحة مع اللجنة.

ومن الجدير بالذكر أنه قبل مناقشة مسودة الدستور وأصداره في عام ١٩٧٤م قام المسؤولون في المحافظة الثالثة في منطقة زنجبار بإصدار منشور قبل حوالي ثلاثة اعوام.

الحواشي

- (١) أنظر الدكتور محمود الخول. حفيدات بلقيس. مجلة العربي، العدد ٦٢، ١٩٦٤، ص ٢٤ - ٣١.
- (٢) أنظر/عبدالله الحبشي. دراسات في التراث اليمني، دار العودة، بيروت ١٩٧٧، ص ٧٣ - ٨٢.
- (٣) سعيد عوض باوزير. الفكر والثقافة في التاريخ الحضري. ١٩٦١ ص ٩٩.
- (٤) محمد بن محمد زبارة. نشر العرف لنبلأ اليمن بعد الالف، القاهرة، ١٣٥٩ هـ القسم الأول، ص ٧٠٩ - ٧١٩.
- (*) د. عبد العزيز المقالح. شعر العامية في اليمن. دار العودة، بيروت ١٩٧٨، ص ٤٠١ - ٤٠٢.
- (٥) عمر الحاوي، حديث مع المستشرق التقدمي مكسيم رودنسون، مجلة انحية، عدن، العدد (٢٥) ديسمبر ١٩٧٣م، ص ٩.
- (٦) Knox-Mawer. *The Sultans Came to Tea*. John Murray, 1961. P. 56.
- (٧) Naval Intelligence Div. *Western Arabia and the Red Sea*. (for official use only). London, 1946. P. 436.
- (٨) G. H. Brown. *Social and Economic Conditions and Possible Development in Socatra* (in stencil) 1966. Beduin p.2
- (٩) R. b. Serjeant. *The White Dune at Abyan. An Ancient Place of Pilgrimage in Southern Arabia*. J.S.S. 1971, Vol. 16, pp. 80-1
- (١٠) *Ibid* p. 82.
- (١١) *Ibid*. pp. 76-80.
- (١٢) فؤاد حمزه. في بلاد عسير، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١، ص ٨٠ - ٨١.

- (١٣) المصدر ذاته. ص ١٣١
- (١٤) الدكتور ايفاهو يك. سنوات في اليمن وحضرموت. ترجمة خيرى حماد، دار الطليعة، ١٩٦٢ ص ١٥٧.
- (١٥) نزيه مؤيد العظم. رحلة في بلاد العرب السعيدة. ج ١، مطبعة عيسى البابي ص ١٩٣٧، ص ٤٧، ٩١.
- (١٦) Knox-Mawer. *op. cit.*, p. 140.
- (١٧) د. عبد العزيز المقالح. شعر العامية في اليمن (رسالة دكتوراه) دار الودعة، ١٩٧٨، ص ٣٩٩.
- (١٨) د. محمد مصطفى الشعيبي، اليمن: الدولة والمجتمع. النهضة، ١٩٧٥ ص ٨٠
- (١٩) *Western Arabia and the Red Sea. pp. 436-7.*
- (٢٠) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation from Mukalla with Notes on Marriage Customs.* 1962. pp. 493-4
- (٢١) دكتور ايفاهو يك. سنوات في اليمن حضرموت. ص ٣٦.
- (٢٢) Doreen Ingrams. *A Time in Arabia.* John Murray, 1970. p.24.
- (٢٣) دكتور كلودي فايان. كنت طييبة في اليمن. دار الطليعة، ١٩٦٠، ص ١٤١.
- (٢٤) Doreen Ingrams. *op. cit.* pp. 28-29.
- (٢٥) عبد الرزاق الهلالي. حقائق وطرائف من تاريخ التعليم في العراق. مجلة أفاق عربية، العدد ١١ تموز ١٩٧٨، ص ٩٨ - ١٠٥.
- (٢٦) Doreen Ingrams. *op. cit.*, p. 26.
- (٢٧) *Ibid.* p. 62

- (٢٨) كلودى فايان. كنت طيبة في اليمن. ص ١٧١ - ١٧٢.
- (٢٩) محمد عبد القادر بامطرف. الشهداء السبعة. بغداد ١٩٧٤، ٣٣
- (٣٠) ابن المجاور. صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز. تحقيق اوسكر لوفغر بين
ليدن، ١٩٥١، ج ١، ١٤٥
- (٣١) ابن المجاور. المصدر ذاته. ج ١، ص ١٤٦
- (٣٢) ابن المجاور. المصدر ذاته. ج ١، ص ١٣٤ - ٥
- (٣٣) د. كلودى فايان. كنت طيبة في اليمن. ص ١٨٧.
- (٣٤) المصدر ذاته. ص ١٧٩.
- (٣٥) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ١٣١
- (٣٦) فايان. المصدر ذاته. ص ١٩٥ - ١٩٦
- (٣٧) Knox-Mawer, *op. cit.*, p. 92.
- (٣٨) *Western Arabia and the Red Sea*, p. 434.
- (٣٩) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ١٣٣ - ١٣٤.
- (٤٠) الشعيبي. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٨٠.
- (٤١) كلودى فايان. كنت طيبة في اليمن. ص ١٩٠.

(٤٣) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ١٢٢.

(٤٤) المصدر ذاته. ص ١٣٣.

(٤٥) ابن الجاور. صفة بلاد اليمن. ج ٢. ص ١٩١ - ١٩٢.

(٤٦) *Western Arabia and the Red Sea*. p. 436.

(٤٧) *Ibid*, p. 431.

(٤٨) A.S. Bujra. *The Politics of Stratification*. (Ph.d thesis) Oxford, 1971, p. 131.

(٤٩) R.B. Serjeant. *The Saiyids of Hadhramawt*. London, 1957, pp. 21-22.

(٥٠) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation....* p. 494.

(٥١) A.S. Bujra *op. cit.*, p. 93

(٥٢) *Ibid* p. 95

(٥٣) *Ibid* p. 104

(٥٤) محمد الشعيني. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٨١.

(٥٥) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ٨١.

(٥٦) A.S. Bujra. *op. cit.*, p. 181.

(٥٧) دكتوراه ايفاهويك. سنوات في اليمن وحضرموت. ص ٢٥.

(٥٨) دكتوراه كلودي فايان. كنت طيبية في اليمن. ص ١٩.

(٥٩) نزيه العظم. رحلة في العربية السعودية. ص ٩٠.

(٦٠) د. كلودي فايان. كنت طيبية في اليمن. ص ١٩٢.

- (٦١) المصدر ذاته. ص ١٩٥.
- (٦٢) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation*.... pp. 496-7.
- (٦٣) د. محمد الشعيبي. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٧٤.
- (٦٤) Knox-Mawer. *op. cit.* pp. 92-3.
- (٦٥) F. M. Hunter. *An Account of the Settlement of Aden*. London, 1877, p. 43.
- (٦٦) *Ibid.* p. 42
- (٦٧) See text in Serjeant's. *Recent Marriage Legislation*.... pp. 472-98.
- (٦٨) *Ibid.*
- (٦٩) الشعيبي. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٨١.
- (٧٠) المصدر ذاته: ص ٧٩.
- (٧١) *Western Arabia and the Red Sea*. p. 433.
- (٧٢) ابن الجاور. صفة بلاد اليمن ج ١، ص ٥٦.
- (٧٣) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation*.... p. 495.
- (٧٤) أحمد محمد سعيد الأصنع. نصيب عدن من الحركة الفكرية الحديثة. ١٩٣٤ مطبعة الثوري بمصر ص ٢٨-٢٩.
- (٧٥) المصدر ذاته. انظر ص ٩، ١٤، ٨٣-٨٩.
- (٧٦) Serjaent. *op. cit.*, pp. 490-8.
- (٧٧) Faroul Lugman. *Local Customs*. in "Welcome to Aden. 1963 p. 208
- (٧٨) Knox-Mawer *op. cit.*, p. 92.

- (٧٩) Doreen Ingrams. *op. cit.*, p. 126.
(٨٠) *Ibid.* pp. 127/8.
(٨١) Frya Stark. *The Southern Gates of Arabia*. 1957, p. 120.
- (٨٢) محمد أنعم غالب. غريب على الطريق. (ليوان شعر). مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٤، عدن.
- (٨٣) Doreen Ingrams, *op. cit.*, pp. 62/63
(٨٤) *Ibid.* p. 26.
- (٨٥) س. ليتس، د بيركس. دور المرأة في الريف العماني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٠، أبريل ١٩٧٧، ص ١٠٥-١٠٦.
- (٨٦) الانسة س. ليتس ود. بيركس. دور المرأة في الريف العماني. مجلة دراسات الخليج العربي ص ١١١.
- (٨٧) نزيه مؤيد العظم. رحلة في بلاد العربية السعيدة. ص ٨٩.
- (٨٨) في الدستور المعدل الصادر في ١٢/١٩٧٨م، أضيفت الى المادة «وتعمل الدولة كذلك على خلق الظروف التي تمكن المرأة من الجمع بين المشاركة في العمل الانتاجي ودورها في نطاق الحياة العائلية وتعطي للمرأة العاملة رعاية خاصة للتأهيل المهني».
- (٨٩) انظر سليم زبال. تحقيق حول دلتا أبين. مجلة العربي، العدد ١٦٢، مايو ١٩٧٢م، ص ١٠٨ - ١٣٠.
- (٩٠) د. أنيس فوزي قاسم. تقرير. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٨، أكتوبر ١٩٧٦م، ص ١٩٨.
- (٩١) المصدر ذاته. ص ١٩٩ تعتبر هذه المادة «انعطافاً جذرياً في مجال التشريع في الأحوال الشخصية».
- حيث يقول عن هذه المادة ما ترجمته بأن لها نكهة اشتراكية مميزة لان النفقة في التشريع الاسلامي محتمة على الزوج

See. I. Ghanem. A note on Law No 1 or 1974. *Arabian Studies*. III. 1976. p. (٩٢)
195.

(٩٣) حول بعض مايكتب ومايقال عن تحرير المرأة. صحيفة ١٤ أكتوبر، عدن ص
٥٠٤ يناير ١٩٧٩م.

(٩٤) برنامج الحزب الاشتراكي اليمني. المؤتمر الأول ١١ - ١٣ أكتوبر ١٩٧٨م،
ص ٣٤.



دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج لتقويم إيسيكولوجي للمعوقين

د. فتحي السيد عبد الرحيم *

مقدمة:

عند مراجعة الكتابات العديدة في مجال التفاعل الأسري وردود الأفعال المختلفة من جانب أفراد الأسرة تجاه الطفل المعوق، وتأثير البيئة الأسرية على مظاهر نمو مثل هذا الطفل، وأثر وجود الطفل المعوق على العلاقات بين الوالدين والاختوة، يجد القاريء نفسه أمام صورة بالغة التعقيد من أشكال التفاعل والعلاقات بين أعضاء الأسرة بعضهم بعضاً.

ولعل اللام بوجهات النظر المتعددة في هذا المجال تستغرق عدداً كبيراً من الصفحات. لذلك يحاول الباحث في هذه المقدمة أن يعرض باختصار لأهم وجهات النظر محاولاً تنظيمها حول بعض المحاور المنطقية التي تتعلق بالطبيعة الانسانية وسلوك الأفراد البشر بين.

المحور الأول: ان أفراد البشر يدركون الحاضر في اطرار تذكرهم للماضي وتوقعهم للمستقبل. في هذا المجال نجد أن قدرة الانسان على الحدس بالمستقبل في اطار توقعات تعكس الماضي تسمح للألم أثناء الحمل أن تبني وتطور صورة عن الطفل الذي يوشك على الميلاد. هذه الصورة — بطبيعة الحال — عبارة عن مزيج من مدركات الذات والأشخاص المهمين في الحياة السابقة للوالدين. وتتضمن هذه التوقعات النموذج الثقافي عن «الطفل المثالي»، أي ذلك الطفل الذي يمتلك من الخصائص والقدرات ما يمكنه من المنافسة الناجحة، والقيام بالأدوار التي يسندها المجتمع الى أفرادها.

وعلى الرغم من ان القيم الأسرية قد تختلف من أسرة الى أخرى الا أن التوقعات الوالدية تتضمن أن يكون الطفل قادراً على تجاوز مستوى الوالدين من الانجازات الثقافية والاجتماعية او على الأقل تحقيق هذا المستوى.

مثل هذه التوقعات تبدو متناقضة تماماً مع الواقع عندما يصل الطفل بناحية من نواحي العجز او القصور. سواء حدث ذلك بعد الميلاد مباشرة — عندما تكون

* استاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب في جامعة الكويت .

جوانب القصور الجسمي واضحة - أو في وقت متأخر - عندما يتم تمييز القصور في الأداء - فإن التباعد بين التوقع وبين الواقع يمثل تحدياً أساسياً لقدرات الوالدين على مساييرة الموقف. والأم - بصفة خاصة - تقر فراسة سهلة لمثل هذا التناقض. فدور الأم البيولوجي المباشر في عملية الوضع يعطي التباعد بين التوقع وبين الواقع مغزى سيكولوجي بالنسبة لها أكبر مما يمثله بالنسبة لزوجها.

ليست التوقعات بالنسبة للطفل قاصرة على الفترة السابقة للميلاد، ففي كل مرحلة من مراحل النمو يتوقع الوالدان الخطوة التالية و يضعون خططا لحياتهم بناء على تلك التوقعات. فمن الخبرات المألوفة ان ننتظر ظهور الأسنان الأولى للطفل، وننتظر الكلمة الأولى التي ينطق بها، وننتظر اليوم الذي يتم فيه عامه الأول. نحن نتوقع اليوم الذي سوف يذهب فيه الطفل الى المدرسة، واليوم الذي سوف يتخرج فيه، والعمل الذي سوف يلتحق به، كما اننا ننتظر الحفيد الأول. هذه العلامات المميزة في الحياة تعتبر من الخبرات التي تحمل الاثابة طالما اننا نصل الى تحقيقها. على أن المعرفة التقربية للأوقات التي تحدث فيها هذه الخبرات، والصورة التي سوف تكون عليها يسمح للوالدين بترتيب حياتهما والتخطيط لمستقبلهما.

هذه الأشكال من الاثابة للأبوة والأمومة والتي تتمثل في السعادة المتوقعة كلما تقدم الطفل في مراحل النمو، تصبح التوقعات غير مؤكدة ومحدودة بل وربما مستحيلة تماما عندما يكون الطفل - بشكل او بأخر - مصابا بعجز أو قصور. بالنسبة لمثل هذا الطفل لا تكون العلامات المميزة في الحياة واضحة او معروفة تماما على اساس من الأطوار العادية للنمو التي وضعت بصفة أساسية على معايير مستمدة من الأطفال العاديين كذلك فإن ذكريات الفرد في هذه الحالة لا تعتبر دليلا موجهها عندما يكون طفله استثناء من كل القواعد والنظم، أي عندما يكون هذا انطفل عاجزا أو معوقا.

المحور الثاني: أن أفراد البشر - نتيجة لخبراتهم - يبحثون عن تفسيرات لمذكراتهم في اطار السبب والنتيجة.

على أساس من هذا للبدأ من مبادئ السلوك الانساني ليس من المستغرب أن الوالدين اللذين يواجهان خيبة الأمل في توقعاتهما، واللذين يساورهما الشك ويمتثلشان بالخوف والقلق نتيجة حصولهما على طفل معوق، سوف يتساءلان ان عاجلا ام آجلا: «لماذا؟» لماذا حدث ذلك بالنسبة لنا بالذات؟ وما السبب في حالة الطفل هذه؟

مثل هذا البحث عن الأسباب والنتائج يزداد تعقيدا الى حد بعيد نظرا

لحقيقة انه بالنسبة لكثير من الحالات التي يطلق عليها «اعاقات» تكون الأسباب غير معروفة تماما. وربما كان الأكثر من ذلك سوءا من وجهة نظر الوالدين أن هذه الأسباب تكون عرضة للحوار والجدل بين أولئك الذين يفترض فيهم أنهم خبراء ومتخصصون.

نظرا لعدم توفر الاجابات المحددة على مثل هذه الأسئلة السببية، كثيرا ما يضطر الوالدان الى البحث عن حلول واجابات من واقع خبراتهم السابقة. يعتقد الوالدان بأن شيئا ما اقترفاه، او شيئا ما فشلوا في القيام به هو السبب في حالة الطفل. يفترض الوالدان أن الطفل الذي أصيب بالعجز او القصور هو نتيجة عقاب لفعل ما قاما به، فعل كثيرا ما يرتبط في مخيلة الوالدين بظروف تحيط بالأخصاب والحمل ومن ثم يرتبط بالخبرات الجنسية. مثل هذه المشاعر تولد انفعالات القلق والشعور بالذنب.

تعتبر حالات القلق والشعور بالذنب مواقف ضاغطة بقوة وتؤدي في معظم الأحيان الى البحث عن أشكال السلوك التي تعمل على تخفيفها. التخفيف عن حالة عدم الارتياح يعمل بعدئذ على تدعيم مثل هذا السلوك والابقاء عليه وهو ما يطلق عليه «الأساليب الدفاعية».

وكثيرا ما يؤدي السلوك الدفاعي الى تشويه مدركات الواقع، ومن ثم يؤدي الى تعقيد عملية البحث عن التفسيرات السببية. والأكثر من ذلك أهمية هو أن هذه الأساليب الدفاعية تؤثر تأثيرا سلبيا - في معظم الأحيان - على العلاقة بين الوالدين وبين الطفل المعوق.

لعل من أكثر الأساليب الدفاعية المبذوبة ما يعرف بأسلوب الإنكار. في مثل هذه الظروف يظل ادراك وتمييز التباعد بين الصورة المتوقعة للوليد السليم وبين حقيقة الطفل المصاب بالعجز او القصور غير مصدق مما يؤدي بالوالدين الى أن يعيشا خرافة أنه لا يوجد شيء خاطيء في طفليهما. ولما كان هذا النوع من الخداع الذاتي يؤدي الى تخفيف حدة القلق، يتم التمسك به والابقاء عليه من جانب الوالدين مهما كانت النتائج. وعندما يرفض الوالدان ادراك وتمييز جوانب القصور الحقيقية عند الطفل، يصران على أنه قادر على أن يفعل كل الأشياء التي يستطيع الأطفال الآخرون القيام بها، ومن ثم يضعون طفلهم المعوق في مواقف ضغط وتوتر لا ضرورة لها ويعرضونه لمواقف احتباط لا يمكن تجنبها.

والإنكار - كأسلوب دفاعي - يمكن الابقاء عليه طالما أن الطفل صغير السن ويمكن ابعاده عن مواقف المقارنة بينه وبين الآخرين. لكن كلما تقدم الطفل في السن فإن الحقيقة تصبح ضاغطة بقوة الى الحد الذي يجعل الابقاء على الإنكار

امرا متزايدة الصعوبة بشكل مستمر. في مثل هذه الحالة كثيرا ما ينغمس الوالدان في مناورات سيكولوجية تؤدي الى المحافظة على خداع الذات.

عندما تكون توقعات الانجاز اكبر من طاقة الطفل، فان الضغوط التي تمارس عليه والاحباطات التي يمر بها كل من الوالدين والطفل عند عجز الطفل على مواجهة تلك المستويات، ينتج عنها تهيج مرتفع وعدوانية مفرطة وشعور بالفشل وعدم الكفاءة.

على أن التوقع بأكثر مما يستطيع الطفل أن يقوم به يعتبر طرفا واحدا للاتجاهات الوالدية غير الواقعية. أما الطرف الأخر فيتمثل في الحماية الزائدة الناتجة عن التوقعات المنخفضة لما يستطيع الطفل القيام به. في مثل هذه الحالة، بدلا من مساعدة الطفل على أن يقوم بكل ما يستطيع القيام به لنفسه بنفسه، فإن الآباء والأمهات يستشعرون حاجات الطفل و يساعدونه على القيام بواجبات من المفروض أن يكون الطفل قادراً على القيام بها بنفسه.

المحور الثالث: أن جميع الأفعال الانسانية تتغير وتتعدل من خلال نتائج هذه الأفعال، وبمعنى آخر فإن السلوك هو وظيفة لآثاره ونتائجه. يجد علماء النفس ممن يعتقدون المدرسة السلوكية أن مبادئ التدعيم التي وضعها «سكينر» Skinner مقبولة نظريا، كما أنها مفيدة من الناحية العملية. من ثم يمكن النظر الى جميع أشكال سلوك الوالدين على أنها تبقى وتستمر من خلال آثارها ونتائجها. وكما سبقت الإشارة، فإن خداع الذات بانكار الواقع، ولوم الآخرين من خلال الاسقاط والحماية الزائدة للطفل، كل هذه الأشكال من السلوك لها آثارها ونتائجها في تخفيف حالة عدم الارتياح من الاستثارة الانفعالية التي يميزها الوالدان على أنها القلق والشعور بالذنب. وتخفيف حدة هذه الاستثارة هو الذي يبقى على أشكال السلوك الدفاعي.

عندما يكون لدى الوالدين طفل معوق، فإن أشكال الاثابة المعادية للأمومة والأبوة كثيرا ما تكون محدودة بدرجة كبيرة. عندئذ فإن الآثار والنتائج الأخرى تلعب دورا رئيسيا في الإبقاء على سلوك الوالدين.

أما المحور الرابع لطبيعة السلوك الانساني فهو أن جميع العلاقات الانسانية بين الأفراد ذات طبيعة متبادلة، وبمعنى آخر أنه لا يوجد فعل يمر بين اثنين أو أكثر من الأفراد دون أن يكون لهذا الفعل رد فعل.

نتيجة للتبسيط الزائد المفروض من خلال الطبيعة الخطية لاستخدام اللغة،

يبدو في بعض الاحيان كما لو ان شخصا يفعل شيئاً ما لشخص آخر وان هذا الشخص الآخر يستجيب لهذا الفعل. نحن نقول مثلاً ان الأم تثيب طفلها وأن الطفل بالتالي يتعلم السلوك المثاب. عندما نقوم بتجزئة السلوك الى مثيرات واستجاباته فإن هذا الادراك ذو الاتجاه الواحد للعلاقات الانسانية يميل الى اكتساب اهتمام غير ملائم. ان أي سلوك بشري معقد، أي أن الطفل يؤثر على الأم، وأن الأم تؤثر على الطفل، وأن الطفل يؤثر بدوره على الأم مرة أخرى، وأن كل ذلك يحدث في نفس الوقت تقريباً.

لعل هذه الطبيعة التبادلية للعلاقات الانسانية تؤدي بنا الى محاولة البحث عن تأثير الطفل المعوق على حياة أسرته. في هذا المجال أشار «فاربير» Farber (١٩٥٩) الى أن الأسرة، لا تختلف عن أي عضو فيها، في أنها تنمو وتتطور من خلال دورة حياة تتضمن مراحل مختلفة. تبدأ دورة حياة الأسرة في اللحظة التي يتم فيها الزواج بين شخصين، وتبدأ الخطوة التالية في الدائرة مع ميلاد الطفل الأول، وتستمر طالما أن الطفل الأصغر يظل في سن ما قبل المدرسة بعدئذ تأتي المرحلة التي يكون فيها الطفل الأصغر في سن ما قبل المراهقة، ثم تأتي المرحلة التي تتميز بأن يكون الطفل الأصغر مراهقاً. وتستمر الدورة الى المرحلة التي يكون فيها جميع الأبناء راشدين، وتختتم الدائرة عندما يصبحون جميعاً متزوجين أو مستقلين.

لعل هذا المفهوم عن دورة حياة الأسرة ملائم لمناقشة موقف الأطفال المعوقين، ذلك لأن مثل هؤلاء الأطفال يساهمون في نوع من التوقف أو الكبح لدورات حياة أسرهم. فبالنسبة للطفل المتخلف عقلياً — على سبيل المثال — فإن أدوار الوالدين تتغير الى حد ما، ذلك أنه بغض النظر عن ترتيب ميلاد مثل هذا الطفل فإنه يحتل دائماً مركز الطفل الأصغر، أو الطفل في مرحلة ما قبل المراهقة وطالما بقي هذا الطفل في المنزل فإن الأسرة لا تنتقل من مرحلة ما قبل المراهقة في دورة حياتها الى المراحل الأخرى.

عندما يستمر احد اطفال الأسرة على أنه الطفل الأصغر — بغض النظر عن عمره الزمني — و يكون من الواجب معاملته على هذا النحو، فإن تأثير ذلك على حياة اخوته يصبح امراً له أهميته فمن المتوقع — غالباً — العناية بالأخ المعوق، وعلى الأخوة ان يخططوا لحياتهم المستقبلية واضعين هذا الأخ المعوق في اعتبارهم. بذلك يجدون ان دورة حياتهم الخاصة قد تأثرت وقد يستجيبون لهذا الوضع بالغضب وطرق متعددة للتعبير عن هذا الغضب.

مشكلة البحث وأهدافه

أحد الافتراضات الأساسية للعلم وجود نظام يحكم الظواهر في العالم الذي نعيش فيه. فالعلاقات وأوجه التشابه والاختلاف تنتظم عن طريق قوانين أكثر منها أمور تحدث عشوائياً. بناء على هذا الافتراض من ناحية، ولأسباب عملية تطبيقية من الناحية الأخرى، تمثل أحد الأنشطة الرئيسية لكل العلوم في المحاولات المستمرة لتصنيف الأشياء والأحداث. وعند تبني نظام للتصنيف تصبح عمليات الاتصال والبحث العلمي سريعة ومنظمة.

لعل عددا كبيرا من العلوم والمهن المختلفة أثرت تأثيرا بالغا على المسميات والمصطلحات التي استخدمت لتمييز وتصنيف الأطفال ممن لديهم حاجات نفسية وتربوية خاصة. كان من أبرز هذه العلوم الطب، والطب النفسي وعلم النفس النمائي، والقياس النفسي، وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم. وطبيعي أن لجميع هذه الفروع من العلم أصولها واهتماماتها الخاصة لهذا العلم أو ذاك.

تعكس المسميات التقليدية لفئات المعوقين الاستغراق في وجهات النظر الطبية والطب نفسية وجميعها في أحسن الأحوال لا ترتبط إلا ارتباطا ضعيفا باتخاذ قرارات مفيدة وظيفيا لتحسين وضع الطفل. يضاف إلى ذلك عائق إضافي ناتج عن الطبيعة الأرجاعية للمسميات، أو طبيعة البحث عن الأسباب. هذا النموذج المكون من العرض - السبب والذي يرجع إلى المدخل الطبي يستعير إلى الظواهر السلوكية لأغراض الشرح والتفسير. إلا أن تصنيف الأطفال المعوقين طبقا لمسميات أرجاعية كان سببا في تحويل الانتباه عما يمكن عمله بشكل مباشر لمساعدة الطفل المعوق ووضع خطط ملائمة لبرامج الرعاية والتوجيه. أدت هذه المسميات إلى وصم الأطفال بحالات أو ظروف افتراضية وعاققت تمييز الخصائص ذات الصلة مما يجعل برامج الرعاية والتوجيه والتعلم أكثر فاعلية وفائدة.

تجرى الدراسة الحالية في إطار تصور جديد لتصنيف الأطفال المعوقين وطرق تقييم خصائصهم النفسية والتعليمية. ويعتبر المدخل الجديد تحولاً من تركيز الاهتمام على نوع الإعاقة أو أسبابها، إلى الاهتمام بالخصائص النفسية والتعليمية التي يتميز بها طفل بالذات في وقت بعينه، وتحديد الخصائص الأكثر أهمية من الناحية الوظيفية.

اقترح كل من «اسكو» Iscoe «باين» Payne (١٩٧٢) إطاراً لإجراء التقويم والقياس على الطفل المعوق في ثلاثة جوانب من السلوك. كل قطاع من القطاعات يمثل جانباً هاماً للمتخصصين في دراسة السلوك ممن يهتمون بالأطفال المعوقين. ويعتقد المؤلفان أن الأطفال المعوقين يختلفون عما يمكن أن

نعتبره «عاديا» على مدى ابعاد أساسية هي: الوضع الجسمي، ومكانة التوافق، والمركز التعليمي. كذلك يرون تحليل كل من هذه الأبعاد الأساسية الى ثلاثة مكونات فرعية تسمح باجراء القياس وتفتح الطريق أمام دور فعال للتربية تجاه الأطفال المعوقين. والأبعاد التي يقترحها المؤلفان بمكوناتها الفرعية على النحو التالي:

أولاً: الوضع الجسمي، ويتضمن:

أ- درجة وضوح الانحراف Visibility

ب- الحركة Locomotion

ج- الاتصال Communication

ثانياً: مكانة التوافق، وتتضمن:

أ- تقبل الزملاء Peer Acceptance

ب- التفاعل الاسري Family Interaction

ج- احترام الذات Self-esteem

ثالثاً: المركز التعليمي، وتتضمن:

أ- الدافعية Motivation

ب- المستوى الأكاديمي Academic level

ج- الطاقة التعليمية

من الملاحظ أن النظام المقترح يقوم على تحليل وظيفي لمركز الطفل أكثر من اعتماده على أسباب الإصابة او الانحراف. فالبعد الجسمي يضع التركيز على مهارات الحركة والاتصال وعلى الوضوح الاجتماعي للانحراف الجسمي، وهذا الوضوح الاجتماعي هو الذي تنتج عنه الاعاقة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، فإن بعد التوافق يتضمن مكونات فرعية تغطي مظاهر متعددة لها أهميتها من وجهة النظر النمائية.

أما البعد الثالث وهو مركز الطفل التعليمي فإنه يضم مكونات توضع في الاعتبار بصورة متكررة داخل الاطار التربوي.

نظرا لأهمية النظام المقترح لتصنيف وتقويم خصائص الأطفال المعوقين، ونظرا لحاجة مثل هذا النظام النظري المنطقي الى أدلة امبيريقية على صدق أحد الأبعاد او الآخر في اطار هذا النظام طبقا لقدرته الفارقة على التمييز بين الأطفال العاديين والأطفال المعوقين، لهذه الأسباب قام الباحث باجراء دراسة حول درجة الوضوح الاجتماعي للانحراف وما يترتب من بناء اتجاهات سلبية معمة تجاه فئات مختلفة من المعوقين.

أما الدراسة الحالية فانها تتناول جانباً آخر من النظام المقترح وهو بعد «التفاعل الاسري» والذي يعتبره «اسكو» و «باين» أحد مكونات التوافق في نظام التصنيف الذي يقترعانه.

والسؤال الاساسي الذي يواجه الدراسة الحالية هو:

ما هي ابعاد التفاعل الاسري التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند تقييم هذا البعد من ابعاد التوافق عن الطفل المعوق؟

ولعل محاولة الاجابة على مثل هذا التساؤل العام تطرح بعض الاسئلة التفصيلية منها:

كيف تختلف اسر المعوقين عن اسر العاديين في ابعاد النمو الشخصي في محيط الاسرة.

كيف تختلف اسر المعوقين عن اسر العاديين في ابعاد المحافظة على النظام في البيئة الاسرية؟

هل تختلف صورة التفاعل الاسري باختلاف نوع الاعاقة التي اصابته الطفل؟

ما اثر وجود طفل معوق في محيط الاسرة على درجة التطابق الاسري.

تجربى الدراسة الحالية لمحاولة التوصل الى اجابات عن الاسئلة السابقة.

بعض الدراسات السابقة ونتائجها:

كثير من المشكلات التي يظهرها الاطفال تعتبر انعكاسات للمشكلات التي يواجهونها في حياتهم الاسرية. واذا صح ذلك بالنسبة للاطفال العاديين، فانه يصبح امراً بالغ الاهمية بالنسبة للاطفال المعوقين. يعرض الباحث فيما يلي بعض الدراسات التي اجريت حول الاطفال المعوقين وبعض مشكلاتهم الاسرية.

في مجال التخلف العقلي:

كثير من الدراسات التي اجريت في هذا المجال تفسنت آباء وامهات لاطفال يعانون من حالات التخلف العقلي الشديد، و ينتمون في غالب الاحيان الى الطبقة المتوسطة اجتماعياً واقتصادياً.

الطفل المتخلف عقلياً بدرجة شديدة يمثل حالة من الانحراف من طبيعتها ان يصبح من المستحيل معها ان يحقق الطفل مستوى من الانجاز يتمشى او حتى يقترب من الآمال ومستويات الطموح التي يتوقعها الوالدان.

قام «فاربر Farber بدراسة مشكلة التكامل بين الزوجين ووجد أن درجة التكامل بين الاسر ممن لديها اطفال متخلفين عقليا بدرجة شديدة تعتمد على عدد من العوامل من بينها حدة المشكلة واساليب التنشئة التي يستخدمها الوالدان. وبمعنى آخر فإن نمط التوجيه الاسري Family orientation كان عاملا بالغ الأهمية في التكامل بين الزوجين.

وفيما يتعلق بأثر وجود الطفل المتخلف عقليا على الاخوة والاخوات تبين أن الامهات عبرن عن ان بناتهن اكثر تأثرا من الابناء.

من ناحية أخرى، تمت دراسة مستويات طموح الوالدين وقدراتهم على تقييم اطفالهم المتخلفين عقليا. وجد «جولدشتين» Goldstien في هذا المجال ان مستويات طموح الوالدين غير واقعية في معظم الاحيان، ولكنها كانت تميل الى التحسن (أي تصبح اكثر واقعية) بعد انتظام الابن المتخلف في احد البرامج التعليمية.

في مجال المفكوفين:

قامت «سومرز» Sommers بدراسة موسعة لبعض العوامل المرتبطة بسلوك المراهق الكفيف وشخصيته، وحاولت التعرف على ما اذا كانت توجد علاقة بين هذا السلوك وبين الاتجاهات الوالدية نحو الاعاقة البصرية.

اظهرت المقابلات الشخصية التي اجرتها الباحثة مع الوالدين ان مشاعر الاحباط المستمرة من جانب الوالدين تنبع من الاحساس بعدم الاستحقاق الناتج عن ان ميلاد الطفل مصاب باعاقة واضحة كفقدان البصر يفشل في مواجهة نوع الطفل الذي توقعته الام. وقد اظهرت دراسة الحالات اسبابا متعددة لما يظهر لدى الوالدين من صراع في علاقاتهم مع اطفالهم المعوقين منها:

أ - الخوف من الاشتباه في وجود مرض ما.

ب - الاحساس بالذنب.

ج - اعتبار فقدان بصر الطفل نوعا من الغضب الالهي على الوالدين.

أما الطريقة التي استجاب بها الوالدان لاعاقة الطفل فقد انقسمت الى قطاعات مختلفة منها:

أ - تقبل الطفل وتقبل اعاقته.

ب - استجابة الإنكار.

ج - اتجاه الحماية الزائدة للطفل.

- د - اتجاه الرفض المستتر.
هـ - اتجاه الرفض الصريح.

وقد اعتبرت الباحثة كلامن استجابة تقبل الطفل واستجابة الإنكار على أنها اتجاهات ايجابية حيث أنها تسمح للطفل بالنمو والمشاركة في الحياة الأسرية، في حين أنها اعتبرت الاتجاهات الثلاثة الأخرى اتجاهات سلبية لأنها تعوق نمو الطفل وتحول دون مشاركته ايجابيا في الحياة الأسرية.

في مجال المقعدين:

من الأمور بالغة الأهمية من وجهة نظر «منج» Meng عامل التعويض المفرط الذي أشار الى أنه يحدث بصورة متكررة في حياة الأطفال المعوقين. ويميز «منج» بوضوح بين التعويض المفرط الذي يتحدث عنه وبين التعويض الناتج عن النقص العضوي الذي تحدث عنه أدلر Adler. يعتبر «منج» العلاقات غير المرضية بين الطفل والوالدين، والعلاقات غير المرغوب فيها بين الطفل والاطر الثقافي المحيط به أمورا أساسية بالنسبة للسلوك التعويضي. نتيجة للاهتمام الزائد من جانب الوالدين ونتيجة لاتجاهات المجتمع، يشعر الأطفال المقعدين بالدونية ويقومون لا شعوريا بالتعويض المفرط من أجل تحقيق حالة من الاتزان النفسي.

يرتبط بهذه النقطة ارتباطا مباشرا نقطة أخرى يؤكدها «منج» تمشيا مع مفاهيم «فرويد» بوضع التركيز والاهتمام على العلاقات بين الطفل والديه. ينظر الطفل الى الوالدين على انهما مصدر كل الاشباع ويعتقد انهما الاشخاص الذين تقع عليهم مسؤولية تزويد به باسباع لجميع الحاجات التي يشعر بها كطفل. في نفس الوقت فإن الطفل المقعد ينظر الى الوالدين على انهما:

- أ - مصدر الاعاقة التي اصابته مما يترتب عليه مشاعر العداة والكراهية.
ب - مصدر حل الموقف المعوق او حالة الاعاقة مما ينتج عنه. مشاعر التكافؤ والرضا النفسي.

ومن ثم فإن الانفعالات المرتبطة بكل من الدورين في نفس الموقف متناقضة تماما.

عينة الدراسة:

ضمت العينة التي أجريت عليها الدراسة الحالية المجموعات الآتية:

- ١- مجموعة أسر الأطفال المكفوفين (١٥ أسرة تضم ٤٢ فردا)
- ٢- مجموعة أسر الصم (١٥ أسرة تضم ٤٧ فردا)

- ٢- مجموعة أسر الاطفال المتخلفين عقليا (١٥ أسرة تضم ٤٨ فردا)
٤- مجموعة أسر الأطفال المقعدين (١٥ أسرة تضم ٤٠ فردا)

وجميع الأسر التي تضمنتها الدراسة أسر من المجتمع الكويتي.

وقد راعى الباحث أن تكون كل أسرة من أسر المعوقين التي اشتركت في الدراسة مكونة من الابن المعوق بالإضافة الى الأب أو الأم أو كلاهما، وكذلك من الأخوة والأخوات إن وجدوا طبقا لكل حالة فردية. وقد تم التعرف على هذه الأسر خلال الاتصال بالمعاهد والمؤسسات المختلفة للتربية الخاصة بالكويت.

وتعتبر أسر المعوقين المستخدمة في الدراسة الحالية متنوعة الى حد كبير إذ ضمت آباء وأمهات من مستويات مختلفة من التعليم تراوحت من الأمية الى الدرجة الجامعية. كذلك ضمت تنوعا في المهن من حرفيين وموظفين (حكوميين وقطاع خاص) ومدرسين وتجار وأعمال حرة وغيرها. وقد تراوح مدى السن بين الآباء من ٣٥ الى ٥٤ سنة، وبين الأمهات من ٢٤ الى ٤٦ سنة.

بقصد المقارنة بين أسر المعوقين والأسر العادية استخدم الباحث البيانات الاحصائية التي تم الحصول عليها أثناء اعداد معايير لمقياس العلاقات الأسرية والتطابق بين أعضاء الأسرة في المجتمع الكويتي وهو المقياس المستخدم في الدراسة الحالية كما سيأتي شرحه فيما بعد.

أدوات البحث:

استخدم الباحث لمقياس التفاعل الأسري «مقياس العلاقات الأسرية والتطابق بين أعضاء الأسرة» يهدف هذا المقياس الى التعرف على العلاقات والاتجاهات السائدة بين أعضاء الأسرة وعلى درجة التطابق النفسي بين أعضائها. وتصنف أبعاد هذا المقياس على النحو التالي:

- ١- ثلاثة مقاييس لأبعاد العلاقات الأسرية.
- ٢- خمسة مقاييس لأبعاد النمو الشخصي التي يتيحها جو الأسرة لأفرادها.
- ٣- مقياسان لدرجة التنظيم والضبط فيما يتعلق بشؤون الأسرة وأنشطتها.

تهدف مقاييس المجموعة الأولى الى الكشف عن مدى ما يشعر به أفراد الأسرة نحوها من انتماء واعتزاز وفخر بالانتماء اليها، كما تبين الى أي مدى يعتبر صراع التفاعل بين الأفراد خاصية من خصائص أسرة بعينها وعلى ذلك فإن مقاييس العلاقات الأسرية تضم:

١-

مقياس التماسك: يقيس مدى اهتمام أعضاء الأسرة بها ومدى ارتباطهم ببعض ومدى ما لدى كل منهم من استعداد لمساعدة وتعظيم الأعضاء الآخرين في الأسرة.

٢-

مقياس حرية التعبير عن المشاعر: لقياس مدى الحرية المتاحة لأفراد الأسرة للتعبير عن أحاسيسهم.

٣-

مقاييس صراع التفاعل الأسري: يقيس إلى أي مدى يعتبر التنفيس عن صراع التفاعل وما ينشأ عنه من غضب وعدوان خاصية مميزة للأسرة.

أما المجموعة الثانية من المقاييس الفرعية فإنها تتعلق بقياس أبعاد النمو الشخصي لأعضاء الأسرة ودرجة الاهتمام بنمو شخصية الفرد من خلال الحياة والعلاقات الأسرية، وتضم هذه المجموعة المقاييس الآتية:

٤-

مقياس الاستقلال: لقياس مدى ماتوفره الأسرة من تشجيع لأفرادها على الاستقلال في السلوك واتخاذ القرارات وعمل الاختيارات المختلفة.

٥-

مقياس التوجيه نحو التحصيل والانجاز: يقيس إلى أي مدى توجه الأسرة أنشطتها المختلفة نحو تشجيع التحصيل والانجاز والنجاح في جو من التنافس الإيجابي.

٦-

مقياس التوجيه العقلي الثقافي: يقيس مدى اهتمام الأسرة بالأنشطة العقلية والثقافية والاجتماعية وتشجيع أفرادها على المشاركة في هذه المجالات.

٧-

مقياس التوجيه القرويحي الإيجابي: يقيس مدى ما توليه الأسرة من اهتمام بالقيم الخلقية والدينية، والتأكيد على تمسك الأعضاء بهذه القيم في سلوكهم.

مقياس التوجيه نحو القيم الدينية والخلقية: يقيس مدى ما توليه الأسرة من اهتمام بالقيم الخلقية والدينية، والتأكيد على تمسك الأعضاء بهذه القيم في سلوكهم.

وتهتم المجموعة الثالثة بقياس بعدي المحافظة على النظام والبنية التنظيمية للأسرة ودرجة الضبط التي تمارس عادة من قبل الأسرة تجاه كل فرد من أفرادها، وتضم هذه المجموعة:

مقياس التنظيم: يقيس درجة اهتمام الأسرة بالتنظيم والتخطيط لأنشطتها المختلفة، ومدى وضوح القواعد السلوكية والأدوار والمسؤوليات.

مقياس الضبط: يقيس مدى انتظام الأسرة في ترتيب هرمي ومدى صرامة القواعد المنظمة للسلوك وأساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة، ومدى ما يمثله كل فرد من أفراد الأسرة من ضبط على سلوك الأفراد الآخرين.

ثبات المقياس وصدقه:

حقق الباحث لمقياس العلاقات الأسرية درجة لا بأس بها من الثبات من خلال حساب درجات الثبات الداخلي للمقاييس الفرعية، ومتوسطات ارتباط البنود بمقاييسها الفرعية، ومعاملات الثبات التي تم الحصول عليها بطريقة إعادة الاختبار. واتضح أن معاملات الثبات الداخلي من المستوى المقبول، كما أن الارتباطات بين البنود وبين المقاييس الفرعية تراوحت بين ارتباطات معتدلة وارتباطات مرتفعة نسبياً. كذلك فإن معاملات الثبات بطريقة إعادة الاختبار تعتبر مقبولة إذ تراوحت بين معاملات متخفضة نسبياً تبلغ ٠.٦٨ (المقياس الاستقلال) ومعاملات مرتفعة نسبياً ٠.٨٦ (المقياس التماسك).

أما عن صدق المقياس فقد تحقق من خلال قدرته الفارقة على التمييز بين نمطين من الأسر: أسر العائدين وأسر بعض فئات المعوقين. (انظر التفاصيل بكتاب تعليمات المقياس).

درجة عدم التطابق الأسري:

تم الحصول على درجة لعدم التطابق الأسري من خلال مقارنة الدرجات التي حصل عليها فرد من أفراد الأسرة بدرجات فرد آخر من نفس

الاسرة على المقاييس الفرعية العشرة، وقد تم حساب الفروق بين كل مقياسين ثم جمعت هذه الفروق. توضح الدرجة الناتجة مدى اختلاف هذين الفردين فيما يتعلق بأبعاد التفاعل الاسري.

للحصول على درجة عدم التطابق للأسرة ككل، تم الحصول على الفرق بين كل زوج من افراد الاسرة على كل مقياس من المقاييس العشرة، ويعتبر متوسط درجات عدم التطابق بين افراد الاسرة هو الدرجة الكلية لعدم التطابق الاسري.

قام الباحث بتطبيق المقياس كما تم تصحيحه طبقا للتعليمات الواردة في كتاب التعليمات الخاص بالمقياس. وقد راعى الباحث اثناء التطبيق ان لا يتم تبادل للأراء حول الاجابة على عبارات المقياس بين افراد الاسرة وقد تحقق ذلك في معظم الحالات التي تضمنتها الدراسة.

المنهج الاحصالي:

لجأ الباحث الى اخضاع متوسطات الدرجات لمجموعات اسر المعوقين ومتوسطات الدرجات لاسر العاديين في جميع المقاييس الفرعية لاختيار «النسبة المخرجة» لاختبار مدى الدلالة الاحصائية للفروق بين المجموعتين.

وبقصد دراسة الفروق الاحصائية بين متوسطات درجات المجموعات الفرعية من اسر المعوقين والعلاقات المتبادلة بين هذه المجموعات على جميع الاحتمالات الممكنة، استخدم الباحث اختبار «ت».

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: في محاولة للإجابة عن الاسئلة الثلاثة الاولى التي وضعت للدراسة الحالية والتي تتعلق بدرجة الشبه او الاختلاف بين اسر المعوقين واسر العاديين في ابعاد العلاقات الاسرية وابعاد النمو الشخصي وابعاد النظام والضبط في محيط الاسرة، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية للمجموعة الكلية لاسر المعوقين (تضم ٦٠ أسرة) ثم قورنت هذه الدرجات بدرجات العينة المعيارية للمقياس من اسر العاديين (١١٠ أسرة). وتوضح نتائج هذه المقارنة في الجدول التالي:

جدول رقم (١) يبين المتوسطات والانحرافات
المعيارية
ونتائج اختبار النسبة الحرجة لمجموعتي أسر
المعوقين
وأسر العاديين في أبعاد التفاعل الاسري

الابعاد	مجموعة أسر المعوقين				أسر العاديين				الفرق	النسبة مستوى الحرية الدلالة
	ن ٦٠ أسرة		ن ١١٠ أسرة		ن ٦٠ أسرة		ن ١١٠ أسرة			
	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م		
أولاً: أبعاد العلاقات										
١- التماسك										
		٨,١٩	١,٠٦	٧,٢٩	١,٥١	٩,٠١	١,٠٦	٨,٠٩	١,٠٦	٠,١
٢- حرية التعبير عن المشاعر										
		٤,٣٥	١,٠٢	٥,٣٨	١,٢٩	١,٠٢	١,٠٢	١,٠٢	١,٠٢	٠,١٥٠
٣- صراع التفاعل الاسري										
		٢,٦٤	١,١٩	٢,٦٦	١,٥٣	٠,٢	٠,٢	٠,٨٢	٠,٨٢	غير دالة
ثانياً: أبعاد النمو الشخصي										
٤- الاستقلال										
		٤,٤٩	١,٢٤	٥,٧٨	١,٦٩	١,٢٩	١,٢٩	٥,١٦	٥,١٦	٠,١
٥- التوجيه نحو التحصيل										
		٦,٨٦	١,٢٢	٦,٧١	١,٤٠	٠,١٥	٠,١٥	٠,٦٥	٠,٦٥	غير دالة
٦- التوجيه العقلي الثقافي										
		٤,٦٤	١,٤٨	٤,٨٥	١,٨٢	٠,٢١	٠,٢١	٠,٧٢	٠,٧٢	..
٧- التوجيه الترويحوي الايجابي										
		٣,٢٧	١,٠٨	٣,٩٢	١,٨٥	٠,٦٥	٠,٦٥	٣,٧١	٣,٧١	٠,١
٨- التوجيه نحو القيم الدينية										
		٦,٧٠	١,١٣	٥,٥٨	١,٦٣	١,١٢	١,١٢	٤,٦٧	٤,٦٧	٠,١
ثالثاً: أبعاد النظام										
٩- التنظيم										
		٦,٩٢	١,٤٠	٦,٨٣	١,٧٩	٠,١٠	٠,١٠	٣,٣٦	٣,٣٦	غير دالة
١٠- الضبط										
		٣,٨٣	١,٣٥	٤,٦٣	١,٨٥	٠,٨٠	٠,٨٠	٢,٨٩	٢,٨٩	٠,١

من الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج الاساسية التالية:

١-

أن الفروق بين مجموعتي أسر المعوقين وأسرة العاديين في أبعاد
العلاقات الاسرية اتضحت في بعدين من الثلاثة هما: التماسك
وحرية التعبير عن المشاعر (مستوى دلالة الفروق عند ٠,١).

-٢-

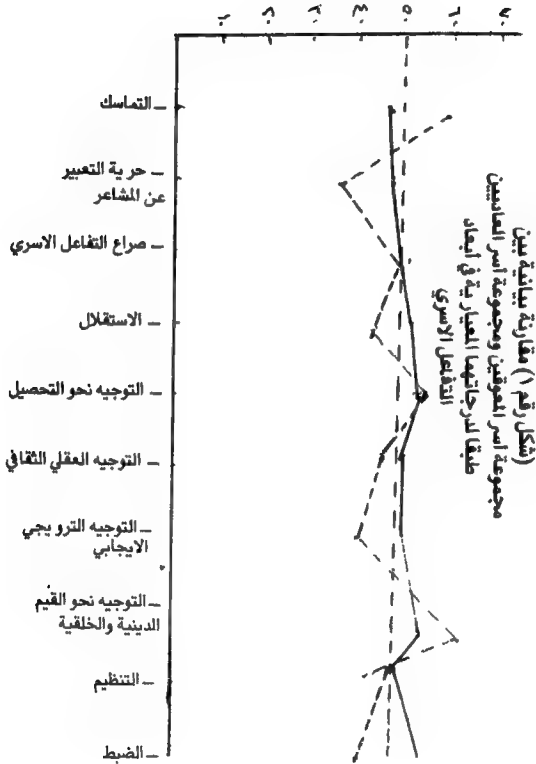
أن الفروق بين مجموعتي أسر المعوقين وأسر العاديين في أبعاد النمو الشخصي اتضحت في ثلاثة أبعاد من خمسة هي: الاستقلال، والتوجيه القوي يحمي الإيجابي، والتوجيه نحو القيم الدينية والخلقية (مستوى دلالة الفروق عند ٠.١)

-٣-

أن الفروق بين مجموعتي أسر المعوقين وأسر العاديين في أبعاد النظام اتضحت في واحد من البعدين وهو مقياس الضبط وكان مستوى دلالة الفروق عند ٠.١

عندما حولت الدرجات الخام لمجموعتي الدراسة (أسر المعوقين وأسر العاديين) إلى الدرجات المعيارية المحولة المقابلة لها (متوسطها ٥٠ وانحرافها المعياري ١٠) اتضحت الصورة المبينة في الشكل التالي:

الدرجات المعيارية



لعل فحص الشكل السابق يوضح لنا:

١-

أنه بالنسبة لابعاد العلاقات الاسرية فان درجة التماسك بين اعضاء الاسرة أعلى في أسر العاديين (الفرق دال احصائياً).

٢-

انه بالنسبة لابعاد النمو الشخصي، فان درجة الاستقلال ودرجة التوجيه التربوي الإيجابي أقل بين أسر المعوقين عنها بين أسر العاديين (الفرق دالة احصائياً)، في حين أن درجة التوجيه نحو القيم الدينية والخلقية أعلى بين أسر المعوقين عنها بين أسر العاديين (الفرق دال احصائياً).

٣-

أما بالنسبة لابعاد النظام فان درجة الضبط أقل بين أسر المعوقين عنها بين أسر العاديين (الفرق دال احصائياً).

لعل كثيراً من النتائج السابقة يجد تفسيراً في ضوء الأطار النظري الذي عرضه الباحث في مقدمة الدراسة الحالية.

من ناحية، فإن انخفاض درجة حرية التعبير عن المشاعر لدى مجموعة أسر المعوقين يمكن أن يرجع إلى اتجاه الإنكار الذي يعتنقه الوالدان تجاه الإعاقة التي أصابت الطفل. وكما سبقت الإشارة، فإن هذا الاتجاه يعتبر من أكثر الأساليب الدفاعية استخداماً من جانب أمهات وآباء الأطفال المعوقين، كما أظهرت ذلك مجموعة كبيرة من الدراسات منها دراسة «سومرز» - سالغة الذكر - وغيرها. في مثل هذه الحالة يظل إدراك التباعد بين الصورة المتوقعة للوليد السليم وحقيقة الطفل المصاب بالإعاقة أمر غير مقبول من جانب الوالدين. ولما كان هذا النوع من خداع الذات يؤدي إلى تخفيف حدة قلق الوالدين، فإنهما يحافظان عليه ويحاولان التمسك به مهما أدى ذلك إلى أضرار بهما وبطفلهما.

لأسوء الحفاظ إنكار الوالدين للإعاقة التي أصابت الطفل قد يجد تعضيداً في بعض الأحيان من جانب بعض المهنيين ممن يتصل بهم الوالدان. ومن خلال التقمص مع الوالدين، والانغماس الزائد في موقفهم، قد يفهم المهنيون بخبرة القلق هم أنفسهم ويقومون بالتالي بالتخفيف منها عن طريق التقليل من شأن حدة الحالة والتمسك بأمال غير

واقعية.

ولحل المدخل الصادق المفيد هو العرض الامين للحقيقة حتى لو كانت هذه الحقيقة مؤلمة في بعض الاحيان. وعلى ذلك يتمثل أحد واجبات المهنيين — مدرسين كانوا أم أطباء أم اخصائيين نفسيين — في مساعدة آباء وأمهات الاطفال المعوقين على تسهيل الادراك الواقعي للظروف كما هي، وأول المباديء في مثل هذه المساعدة يجب ان يكون الامانة المطلقة.

من ناحية ثانية، فإن النتائج المتعلقة بالفروق بين مجموعة أسر المعوقين ومجموعة أسر العاديين في ابعاد النمو الشخصي يمكن تفسيرها على النحو التالي: من أبرز النتائج في هذا المجال انخفاض درجة مقياس الاستقلال عند أسر المعوقين عنه لدى أسر العاديين. من المعروف ان النمو النفسي — الاجتماعي لجميع الاطفال يتضمن انتقالا تدريجيا من حالة الاعتماد التام عند الطفل الرضيع الى حالة الاستقلال النسبي في المراهقة المتأخرة. قد تكون للطفل المعوق حاجة متزايدة للاعتماد الجسمي على الآخرين وقد تمتد هذه الحاجة على مدى فترة زمنية طويلة. الا ان الوالدان — في حالة الطفل المعوق — يبدو أنهما يفشلان في التفرقة بين الاعتماد الجسمي الحقيقي وأشكال الاعتماد المعوقة لنمو الطفل.

بالنسبة للنمو النفسي للطفل العادي يكون التحرر من الاعتماد الجسمي متوازيا مع درجة من الاستقلال الاجتماعي، أو التحول من الالتصاق المبني بالوالدين الى الانغماس في علاقات مع الآخرين. هذا الانجاز المتوازي للاستقلال في كل من المجالين الجسمي والاجتماعي يبدو أنه يصاب بالتعطل عندما تتطلب اعاقا الطفل اعتمادا جسميا مستمرا. هذا يجعل الاهمية مضاعفة بالنسبة للوالدين لان تكون لديهم القدرة على السماح للطفل المعوق بأن ينمي ويطور الاستقلال الاجتماعي من خلال اظهار احترام متزايد لاحكامه وقدرته على اتخاذ قراراته بنفسه. ان شعور الوالدين بحاجة طفلهم المعوق للاعتماد عليهما في بعض الانشطة الجسمية لا يعني انه يجب عليهم ايضا ان يتخذوا له القرارات او ان يقوموا بدلا عنه بترتيب شؤونه الخاصة.

أما النتيجة الأساسية الثانية في مجال ابعاد النمو الشخصي فقد تمثلت في ارتفاع درجة التوجيه نحو القيم الدينية والخلقية عند أسر المعوقين عنها لدى أسر العاديين. ويمكن تفسير هذه النتيجة في اطار المعاني المختلفة ليمالاد الطفل. قد ينظر الى الطفل على أنه «نتاج عمل» أي على انه شيء قامت الام بعمله، فهو اذن نوع من الانجاز الذاتي. وينظر الى الطفل المصاب بالعجز في مثل هذه الحالة على أنه انعكاس لدرجة عدم الملاءمة الشخصية للام.

ومعنى اخر يمكن ان يسند الى ميلاد الطفل هو النظر اليه على انه هدية من السماء وانه علامة من علامات القبول والرضا، هنا ايضا يكون التوقع لطفل سليم. فاذا انحرف الطفل الى طفل «عاجز» فإن التباعد في هذه الحالة يمكن النظر اليه على انه علامة من علامات الخزي أو العار، أي على انه عقاب نتيجة للذنوب والآثام. ان الام التي تستجيب للفشل بمشاعر عدم الاستحقاق قد ترى في الطفل المصاب بقصور دليلا ماديا على تقصيرها الذاتي. وفي نفس الوقت فإن العقيدة القوية والايمان الراسخ تعمل بطبيعة الحال كعوامل تعضيد ومساندة في وقت الازمة. ذلك انه ينظر الى الطفل المصاب في هذه الحالة على انه علامة لرضاء السماء ذلك لان المهمات الأكثر جدارة واستحقاقا هي اللاتي يمكن الثقة بهن للعناية بمثل هذا الطفل المعوق.

أما الختائج المتعلقة بالفروق بين مجموعتي المقارنة فيما يتعلق بأبعاد النظام في البيئة الأسرية فقد تمثلت في انخفاض درجة الضبط عند أسر المعوقين عنها لدى أسر العاديين — ونظرا للاستجابات التي يسهل فهمها — رغم عدم صحتها — كالشعور بالذنب والاحساس بالشفقة تجاه الطفل المعوق، يشعر الوالدان بصورة متكررة بأنهما مقيدان في فرض الحدود التي لو أن كانوا ليغرضوها لو أن الطفل كان عاديا. نتيجة لذلك قد يصبح الطفل من النوع الذي يصعب التعامل معه. واستجابات الوالدين قد تتطور بشكل متزايد تجاه أشكال السلوك التي لا يمكن تبريرها، وبالتالي فإن العلاقات بين الوالدين والطفل تصبح مضطربة تماما.

وكما يحدث مع الطفل العادي، فإن الطفل المعوق يجب ان تكون أمامه حدود معقولة تفرض بصفة دائمة من خلال المعالجة الملائمة والواقعية للآثار والنتائج. ومن الواضح انه يجب الا يعاقب الطفل لافعال أو أخطاء تعتبر مباشرة للإعاقاة. ومما يوجب التأكيد على هذه النقطة هو أن غضب الوالدين غير المعلن تجاه الطفل المعوق قد يعبر عن نفسه في بعض الأحيان في شكل سلوك عقابي أو تأديبي لا مبرر له.

ثانياً؛ للاجابة على السؤال الرابع الذي طرحته الدراسة الحالية والمتعلق بأثر نوع الإعاقة التي أصابت الطفل على أبعاد التفاعل الأسري، أي ما اذا كانت صورة التفاعل الأسري تختلف باختلاف الاعاقة، قام الباحث بمقارنة متوسطات درجات المجموعات الفرعية لأسر المعوقين في الأبعاد المختلفة على جميع الاحتمالات الممكنة. ويوضح الجدول التالي المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجموعات الدراسة في الأبعاد المختلفة.

جدول رقم (٢) يبين المتوسطات والانحرافات
المعيارية لمجموعات أسر المعوقين في ابعاد التفاعل الاسري

مجموعة أسر المعوقين		مجموعة أسر التخلفين عقليا		مجموعة أسر الصم		مجموعة أسر المكفوفين		الابعاد
ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	
أولاً: أبعاد العلاقات								
١٠٣٨	٩٠	٦	٨٣	١٢	١٠٣٨	١٠٣٨	٩٠	١- التماسك
١٠١	٤٠٥	١١	٣٣	١١	٤٠٥	١٠١	٤٦٣	٢- الحرية التعبير عن المشاعر
٢٧٢	٣١	٢٣٢	١٥	٢٣٢	١٥	٢٧٢	٣١	٣- صراع التفاعل الاسري
ثانياً: ابعاد النمو الشخصي								
٧٣	٣٧	١٦	٢٩	١٦	٣٧	٧٣	٣٧	٤- الاستقلال
٧٠٢	٤٢	١٢	٢٢	١٢	٤٢	٧٠٢	٤٢	٥- التوجيه نحو التحصيل
٥٠٢	٥٨	٨٥	٥٥	٨٥	٥٨	٥٠٢	٥٨	٦- التوجيه العقلي الثقافي:
٣٠٧	٤٥	٢٠	١٧	٢٠	٤٥	٣٠٧	٤٥	٧- التوجيه التروحي الايجابي
٧٥	٩٨	٣٦	١١	٣٦	٩٨	٧٥	٩٨	٨- التوجيه نحو القيم الدينية:
ثالثاً: أبعاد التنظيم								
٧٠٨	٣٨	٣١	١٦	٣١	٣٨	٧٠٨	٣٨	٩- التنظيم
٣٦٦	١٤	٩٣	٧٥	٩٣	١٤	٣٦٦	١٤	١٠- الضبط

أخضعت المتوسطات الموضحة في الجدول السابق لاختبار «ت» للمقارنة بينها على جميع الاحتمالات الممكنة وذلك لقياس مدى الدلالة الاحصائية للفروق، وقد أظهرت المقارنة النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (٣) يبين نتائج اختبار «ت» للمقارنة
بين مجموعات أسر المعوقين

الأمراض		أسر المعوقين		أسر المعوقين		أسر المعوقين		أسر المعوقين		أسر المعوقين		أسر المعوقين		أسر المعوقين		أسر المعوقين		أسر المعوقين		أسر المعوقين	
قيمة	مستوى	قيمة	مستوى	قيمة	مستوى	قيمة	مستوى	قيمة	مستوى	قيمة	مستوى	قيمة	مستوى	قيمة	مستوى	قيمة	مستوى	قيمة	مستوى	قيمة	مستوى
الدلالة	ت	الدلالة	ت	الدلالة	ت	الدلالة	ت	الدلالة	ت	الدلالة	ت	الدلالة	ت	الدلالة	ت	الدلالة	ت	الدلالة	ت	الدلالة	ت
أولاً: إحصاء الحسابات																					
١- التمتع																					
٢- حرية التعبير عن المشاعر																					
٣- صراخ الطفل الأسرى																					
ثانياً: إحصاء النمو																					
٤- الاستقلال الشخصي																					
٥- التوجيه نحو التعميم																					
٦- التوجيه العقلي																					
٧- التوجيه القروي																					
٨- التوجيه البدني																					
ثالثاً: إحصاء النظام																					
٩- التنظيم																					
١٠- ضبط																					

جدول رقم (٤) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية
لأسر المعوقين في درجة التطابق الأسري

مجموعة أسر المكفوفين		مجموعة أسر الصم		مجموعة أسر المتخلفين عقليا		مجموعة أسر المقعدين	
ع	م	ع	م	ع	م	ع	م
١٩,٧٧	٤,٧٢	١٧,٦٨	٤,٦٩	٢١,٩٧	٤,٦٣	٢١,٠٧	٧,٨٤

عند تطبيق اختبار «ت» للمقارنة بين المتوسطات المبينة في الجدول السابق
اتضح النتائج الآتية:

المكفوفون	×	الصم	١,١١٢	غير دالة
المكفوفون	×	المتخلفون عقليا	١,١٩٣	»
المكفوفون	×	المقعدين	٠,٤٨٩	»
الصم	×	المتخلفون عقليا	٢,١٨٩	٠,٥
الصم	×	المقعدين	١,٣١٤	غير دالة
المتخلفون	×	المقعدين	٠,٣٧٠	»

تشير نتائج الدراسة الى وجود فرق دال احصائيا بين مجموعة أسر المعوقين
وأسر العاديين في درجة عدم التطابق الأسري. ويشير اتجاه الفرق الى أن أسر
العاديين تنقسم بدرجة أعلى من التطابق عن أسر المعوقين.

و يمكن تفسير هذه النتيجة على ضوء التباين والاختلاف في الاتجاهات التي
يعتنيها أفراد الأسرة تجاه الطفل المعوق، وما يمثله وجود مثل هذا الطفل في محيط
الأسرة بالنسبة لكل فرد من أفرادها.

في اطار تذبذب علم النفس من التطرف تجاه المحددات الوراثية الى التطرف تجاه المؤثرات البيئية على السلوك، يظل الاحتمال قائم بأن الطفل حديث الميلاد يحمل معه الى هذا العالم بعض الدلالات المحدودة التي لها القدرة على ان تثير لدى الام ولدى الكبار الآخرين مجموعة من الانماط السلوكية تظهر في شكل استجابات تحمل قيمة بقائية للطفل. لعل صرخة الطفل الرضيع، وعناقه طلبا للدفع والحب، وابتهامته، كل هذه يبدو ان لها خصائص المطالب التي تؤدي بأي شخص مستجيب راشد لان يخغمس في اشكال مختلفة من سلوك، منح الرعاية والاهتمام. واذا كان هذا التامل صحيحا فانه قد يساعد على تفسير بعض التعقيدات في التفاعل بين الطفل المعوق من ناحية والوالدين والاخوة من الناحية الاخرى. على سبيل المثال، قد يكون ممكنا في الحالات التي تعرف بالتخلف العقلي اما ان يفشل الطفل في اظهار الدلالات والاشارات التي تثير سلوك الامومة، او انه يظهر هذه الدلالات بطريقة مشوهة مما يجعل استجابات الام غير ملائمة. وفي اللحظة التي يحدث فيها ذلك فان استجابة الطفل بدوره تصبح غير عادية مما يؤدي الى دائرة معقدة من التفاعلات الاسرية المشوهة تنتهي بالسلوك المضطرب والمتناقض الذي ظهر في شكل عدم تطابق بين اعضاء اسر المعوقين في هذه الدراسة.

في اطار النتائج التي توصل اليها «فارب» فيما يتعلق بدورة حياة الاسرة، وتأثير هذه الدورة بوجود طفل متخلف عقليا كأحد اعضائها. وعلى ضوء نتائج الدراسة الحالية يمكن القول انه عندما يظل اجد اعضاء الاسرة (الطفل المعوق) ذو الطفل الاصغر - بغض النظر عن عمره الزمني - و يكون ضروريا معاملته كذلك، فان تأثير ذلك على حياة افراد الاسرة يصبح امرا له اهميته. فمن بين اشكال السلوك المتوقعة اجتماعيا العناية بالاخ المعوق و يجب اخذ ذلك بعين الاعتبار عند تخطيط افراد الاسرة لحياتهم المستقبلية. ومن ثم يجد افراد الاسرة ان دورات حياتهم الشخصية قد تأثرت و يستجيبون لهذا الوضع بالغضب وطرق متعددة لمسيرة هذا الغضب. لذلك يبدو افراد الاسرة - في حالة وجود طفل معوق غير متفقين في علاقاتهم الاسرية واتجاهاتهم مما انعكس في الدراسة الحالية في صورة ارتفاع درجة عدم التطابق الاسري.

من ناحية اخرى، لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية في درجة عدم التطابق الاسري عندما قورنت المجموعات الفرعية لاسر المعوقين باستثناء المقارنة بين مجموعة اسر الصم ومجموعة اسر المتخلفين عقليا. ولعل هذا يؤكد مرة اخرى الاثر الثابت والنمطي لوجود طفل معوق في محيط الاسرة على الاشكال المختلفة للتفاعل الاسري.

الخلاصة :

تشير نتائج الدراسة الحالية في معظمها الى ان وجود طفل معوق في المحيط الاسرى يؤثر على الابعاد المختلفة للتفاعل الاسرى. وإذا كان كل من «اسكو» و «باين» قد اعتبرا التفاعل الاسرى احد مكونات بعد مكانة التوافق في اقتراحهما لبرنامج وظيفي لتقويم الخصائص السيكولوجية للأطفال المعوقين على اساس اعتبارات منطقية ونظرية، فان الدراسة الحالية يمكن ان تضيف الى ذلك دليلا امير يقيا على صدق تضمين التفاعل الاسرى في مثل هذا البرنامج.

وربما اضافت نتائج الدراسة الحالية شيئا آخر يتمثل في تحديد التفاعل الاسرى التي يمكن اعتبارها اكثر اهمية عند القيام بمثل هذا التقييم للخصائص السيكولوجية للمعوقين. فقد اشارت الدراسة الى ابعاد التفاعل الاسرى التي تعتبر فارقة ومميزة بين اسر المعوقين واسر العاديين والتي تمثلت فيما يلي:

- ١

بالنسبة لابعاد العلاقات الاسرية تميزت اسر المعوقين بدرجة عالية من التماسك بين اعضائها مما يعني وجود ميل لدى افراد اسرة الطفل للمعوق الى الاهتمام بالاسره وزيادة ارتباطهم بعضهم بعضا والى استعداد كل منهم لمساعدة وتعظيم الاعضاء الآخرين في الاسرة.

ومن ناحية ثانية، تميزت اسر المعوقين بدرجة منخفضة في حرية التعبير عن المشاعر بالمقارنة بأسر العاديين مما يؤكد حاجة اسر المعوقين الى التشجيع على الصراحة في التعبير عن مشاعرهم واحاسيسهم والنظر الى الاعاقة بصورة اكثر واقعية .

- ٢

وبالنسبة لابعاد النمو الشخصي في محيط الاسرة فقد اظهرت الدراسة انخفاض درجة اسر المعوقين فيما توفره الاسرة من تشجيع لافرادها على الاستقلال في السلوك واتخاذ القرارات وعمل الاختيارات المختلفة. هذا يجعل من الضروري اهتمام برامج رعاية وتوجيه المعوقين بتشجيع اسرهم على اتاحة فرصة اكبر لهم للاستقلال في السلوك وخاصة في تلك الجوانب التي لا تتأثر تأثرا مباشرا بالاعاقة.

- ٣

اما بالنسبة لابعاد النظام في محيط الاسرة فان الدراسة تشير الى انخفاض درجة الضبط في اسر المعوقين مما يعني عدم انتظام الاسرة في ترتيب هرمي

تشير النتائج في الجدول السابق الى عدم وجود أية فروق دالة احصائية في أبعاد التفاعل الاسري باختلاف نوع الاعاقة التي أصابت الطفل وذلك بالنسبة للاعاقات التي تضمنتها الدراسة الحالية. ويمكن تفسير هذه النتيجة في اطار الاتجاه الى التعميم. ان معظم المسميات التصنيفية للمعوقين تضع التركيز الاكبر على جوانب الضعف او القصور عند الطفل. بعض هذه المسميات يركز على القصور التكويني (المكفوفون، الصم، للمقعدين) في حين ان مسميات اخرى تهتم بأشكال اضطراب الشخصية (الاضطراب الانفعالي، سوء التوافق الاجتماعي). وواضح ان التأكيد والاهتمام يكون دائماً على قصور حقيقي أو افتراضي. وعندما تفرض تسمية معينة يبدو ان هناك اثراً معماً على ادراكات الآخرين للطفل. فنحن نميل الى افتراض الدونية او الانحراف في المجالات الاخرى للأداء الوظيفي نظراً للقصور في مجال معين حتى مع عدم وجود دلائل تؤيد ما نذهب اليه.

تشير نتائج الدراسة الحالية الى وجود مثل هذا الاتجاه المعمم من جانب اعضاء الاسرة نحو الطفل المعوق اياً كان نوع الاعاقة التي اصيب بها. فرغم الاختلاف في الخصائص والسمات والقدرات ونواحي القصور التي تضمنتها الدراسة ورغم ما تفرضه كل اعاقة من هذه الاعاقات من واجبات للآخرين تجاه الطفل المعوق طبقاً لجوانب القصور الوظيفي المترتبة على كل اعاقة، رغم كل ذلك، فان انعكاس وضع الطفل المعوق على البيئة الاسرية بدا كما هو كما تشير الى ذلك نتائج الدراسة الحالية.

ثالثاً: في محاولة للإجابة على السؤال الخامس من أسئلة الدراسة الحالية تمت المقارنة بين المجموعة الكلية لأسر المعوقين وبين مجموعة أسر العاديين، وأظهرت المقارنة النتائج الآتية.

درجة عدم التطابق الأسري:

أسر المعوقين م ٢٠١٥

أسر العاديين م ١٦٤٢

الفرق بين المتوسطين ٣٧٣

النسبة المئوية ٢٤٥٤

مستوى الدلالة ٠٠٥

ع ٧٢

ع ١٢٨٠

وعندما قورنت درجة عدم التطابق الأسري لدى المجموعات الفرعية لأسر المعوقين اتضح أن النتائج المبينة في الجدول التالي:

وعدم التقيد بالقواعد المنظمة للسلوك واساليب التنشئة الاجتماعية في الاسرة. ولعل هذا يقتضى اهتماما من جانب برامج التوجيه والارشاد في مجال المعوقين بالعمل على تغيير اتجاهات الآباء والامهات تجاه الطفل المعوق وادراك ان اصابة الطفل باعاقة ما ليس مبررا لعدم فرض قيود وضوابط على سلوكه.

واخيرا يجب ان نتذكر ان اي نشاط نقوم به مع الطفل المعوق او من اجله، في اطار علاج او تدريب او تعليم، وان اي نشاط نقوم به مع اسرة هذا الطفل او من اجلها، في اطار ارشاد او توجيه، يجب ان يتم كل ذلك مع الادراك التام بأن الاسرة نظام متبادل ومتفاعل من لافراد البشر بين بحيث ان ما يؤثر على فرد منهم سوف يؤثر بالضرورة على الافراد الآخرين. ومن ثم فان المقابلات الشخصية المدرسية، والاستشارات الطبية، والارشاد النفسي، وغيرها من الانشطة لا يمكن ان تضع التركيز على فرد او آخر من افراد اسرة الطفل المعوق، وان على جميع الانشطة ان تضع الاسرة بأكملها في الاعتبار، ذلك ان المشكلات التي تتضمن طفلا معوقا هي لامحالة مشكلات تتضمن الاسرة بأكملها.

FOOTNOTES

1. Iscoe, I & Payne, S. Development of a Revised Scale for the Functional Classification of Exceptional Children-in E.P. Troop and Himelstein (eds). *Readings on the exceptional Child*, New York. Appleton-Century-Crofts, 1972, pp. 7-29
2. Sommers, V. S., *The Influence for Parental Attitudes and Social Environment on the Personality Development of the Adolescent Blind*, N.Y, American Foundation for the Blind, 1944.
3. William M. Cruickshank, (ed). *Psychology of Exceptional Children and Youth*, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1963 (ch.6).

{٤

راجع كتاب تعليمات الاختبار الذي اعده الباحث بالاشتراك مع الدكتور حامد الغني.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

مدنيوالتحرير
عبد العزيز السليمان

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الفنيني

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
تصل اعدادها الى ايدي نحو ١٠٠.٠٠٠ قاري

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بقلم عدد من كبار
الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة
للمنطقة .

- ابواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - بيبلوجرافيا

- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية
لبن العدد : ٤٠٠ فلسا كويتي او ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للانداء سنويا مئزارا كويتيان في الكويت ، ١٥ دولارا امريكي في الخارج ، بالبريد
الجوي .

الشركات والاسماء والدوائر الرسمية : ١٢ مئزارا كويتي في الكويت ، ٥٠ دولارا امريكي في
الخارج (بالبريد الجوي) .

الضوايا : جامعة الكويت - كلية الاداب والتربية - الفويخ - دولة الكويت
ص.ب. : ١٧٠٧٣ (الخالدية)

هاتف : ٨١٦٨٠٧-٨١٦٧٦٩-٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

الإعلام وظاهرة الصورة المنطبعة

✽ د. سهير بركات

مقدمة:

أدى التقدم الكبير في وسائل الاعلام المعاصرة الى اشراك المواطن العادى في الاحاطة بالاحداث العلمية الجارية ومعاشتها أولا بأول كما أدى ذلك الى اضطراب المواطن في بعض الاحيان الى اتخاذ موقف أو ابداء رأى أو المشاركة في حل مشكلة تتعلق بقضايا معقدة أو شعوب لا يعرفها معرفة تفصيلية دقيقة وذلك بناء على معلومات جزئية غير مكتملة، ومن ثم فإن المرء في مثل هذه الظروف قد يعتمد بالضرورة فيما يديه من آراء أو يصدره من احكام على انطباعاته السابق وجودها في ذهنه والتي قد تكون الى حد ما وليدة تجربة شخصية خاصة به أو قاصره عليه وعلى مجموعة محدوده من قرانه.

وقد شاع في السنوات الاخيرة استخدام تعبير الصورة المنطبعة للإشارة الى مثل هذه الانطباعات . ولكن ليس هناك بعد دراسات وافيه عن هذه الظاهرة وابعادها المتعددة ودلالاتها في مختلف العلوم الاجتماعية، وذلك بالرغم مما لهذه الصور المنطبعة من دور هام ومسيطر في استقبال وتفسير وتقييم الاحداث ومدى ونوعية الاستجابة لها.

ولا شك أن معالجة مكتملة لهذا الموضوع العريض تتطلب القيام بدراسة مركزة على عدة فروع علمية مختلفه حتى يمكن التعرض للنواحي النفسية والاجتماعية والسياسية والاعلامية وغيرها المتعلقة بالموضوع . ولكن محاولتنا الراهنة تهدف الى تحقيق الاغراض التالية المحدودة النطاق نسبيا من منطلق المهتمين بوسائل الاعلام الجماهيرية :

- ١ - عرض لكيفية تكوين الصور المنطبعة بصفة عامة وتحديد لخصائصها الاساسية وتبيان مالها وما عليها في تنقل المعلومات.
- ٢ - القاء بعض الضوء بصفة خاصة على الدور الذى تلعبه وسائل الاعلام الجماهيرية في خلق الصور المنطبعة وتداولها وانتشارها وتغييرها.
- ٣ - مناقشة لدور الصور المنطبعة في الاعلام الدولى وبعض ما يترتب عليها في العلاقات الدولية.

تكوين الصور المنطبعة

نلاحظ بادئ ذي بدء أن تعبير «الصورة المنطبعة» أى الستير يوتايپ مستمد من لغة تكنولوجيا الطباعة . فالستير يوتايپ هو اللوح المعدنى الذى يستخدم فى طبع مئات وآلاف النسخ أو الصور للتطابقة دون حاجة الى تغييره، ومن ثم فإن إحدى الخواص الأساسية فى الصورة المنطبعة انها شئ متكرر على نحو لا يتغير، أو هى صورة متطابقة لأصل ثابت بغض النظر عن ماهية هذا الأصل وبالتالى تعوز الصورة المنطبعة السمات الفردية للمعيزة. (١)

ولقد كان المعلق السياسى الأمر بكى الشهير «والتر ليبمان» أول من أدخل تعبير الستير يوتايپ فى نطق العلوم الاجتماعية فى كتابه الرأى العام عام ١٩٢٢. (٢) وقد عرفها بانها الصورة الذهنية المشتركة التى يحملها مجموعة من الافراد والتى تتكون غالبا من رأى مبسط أو ناقص أو مشوه، أو قد تتمثل فى موقف عاطفى تجاه شخص أو قضية أو حدث ما.

ويمكن القول ان الصورة المنطبعة غالبا ما تكون بعيدة عن الحقيقة، اما نتيجة للحذف والرغبة فى الاختصار، أو للإضافة بالاستنتاج الخاطيء، أو التحيز والتشويه المتعمد، أو للفواصل الزمنى الذى قد يفصل بين وقوع الحدث وبين تدفق المعلومات بشأن تطوراتها. وبالإضافة الى ذلك ثمة عوامل تؤدي أحيانا الى تباعد الصورة الذهنية عن الواقع من أهمها وجود الرقابة الحكومية المتزمتة على وسائل الاعلام فى بعض الدول والعقبات المادية والتعليمية والاجتماعية والنفسية التى قد تحول دون وصول المعلومات الى الجمهور. هذا بالإضافة الى أحيان أخرى كثيرة الى غموض الأحداث نفسها وتعقيد ما مما يؤثر فى القدرة على استيعاب تفصيلاتها وبالتالى لا تصل المعلومات الكافية أو الصحيحة التى يحتاج الفرد اليها لتكوين الأفكار، فتتكون بدلا منها صورة ذهنية وأخيلة هى التى تهيمن على تفكير الفرد وسلوكه.

كيف تتكون الصورة المنطبعة؟

للاجابة على هذا السؤال يلزم أولا الإشارة الى كيفية تكوين الصور الذهنية بوجه عام. فالصورة الذهنية لدى الفرد تتكون فى المقام الاول من خلال تجاربه المباشرة، فالصورة المنطبعة هى نتيجة أو حصيلة جميع خبرات الفرد الماضية. فمنذ الصغر يتعرض الطفل الى سيل من المؤثرات التى يتلقاها على شكل أصوات وأشكال متباعدة، ويبدأ الطفل فى تمييز وتصنيف هذه المدخلات الحسية مع الوقت. وبمرور الزمن يتسع عالم الطفل تدريجيا ويتغير مفهومه لهذا العالم، وتزداد صلات الشاب الشخصية بالآخرين وبالعالم وتزداد تجاربه ويصبح عضوا فى مجموعات أولية وثانوية. وهكذا تتغير الصورة الذهنية لدى الشاب عن العالم كلما مر بتجربة جديدة أو كلما استقبل رسالة أو مؤثرا جديدا، وبالتالى يتغير سلوكه. والجدير بالذكر

ان خلال تعرف الشخص بالعالم يتضح له استحالة جمع التفاصيل عن كل مقومات هذا العالم واستحالة تذكرها ان امكن تجميعها، لذلك يلجأ الى النظر الى العالم على انه مجموعات أو مؤسسات يعمم على اساسها، كما يلجأ ايضا الى استخدام الرموز في تصنيف هذا العالم المعقد، ولا شك ان هذه العملية التجريدية مطلوبة ولا غنى عنها لان النظر الى كل شيء بالتفصيل شأنه ارهاق الفرد واجهاده. ومما يؤثر ايضا بصفة خاصة في تكوين الصور المنطبعة اننا كافراد نعتد في معرفتنا للعالم الذى يحيط بنا على افراد المجتمع الذى نعيش فيه. فالاصدقاء والعائلة والزملاء والمدرسة اى الجماعات المرجعية العلمية التى ننتمى اليها تلعب دورا هاما في تكوين هذه الصور عن العالم (٣). ومن ثم فان هناك نصيبا كبيرا من الصحة في القول باننا لا نرى العالم كما هو في الواقع وانما نراه كما علمنا أبائنا وكتابتنا أن نراه، أى اننا لا نرى العالم والاحداث والشعوب بعيوننا نحن بل بعيون من علمونا. والخلاصة انه بالرغم من ان الانسان لديه عقل يفكر به قبل تقبل اى صورة ذهنية الا انه يجد نفسه مضطرا لتقبل صورة ذهنية قد لا يتفق معها كل الاتفاق لالسبب الا لأنها شائعة في زمانه ومكانه. ولان معظم افراد المجموعات التى ينتمى اليها تحمل هذه الصور الذهنية. فالانسان حيوان اجتماعي ويخضع بلا شك لضغوط اجتماعية لا شعورية كثيرة من بيئته. وبما انه قد يخشى أو قد لا يقدر على مقاومة هذه الضغوط فانه كثيرا ما يتقبل هذه الصور الشائعة لان رفضه لها يجعله محل نقد ونفور من الآخرين.

الصورة المنطبعة والمنهج العلمى فى المعرفة:

ويلزم هنا مضاهاة الصورة المنطبعة بالمنهج العلمى فى المعرفة. فالعلم مستمد من استنتاجات قائمة على الملاحظة المحكمة أو التجربة أو المنطق. وفى احيان كثيرة ينشأ في بعض المجتمعات صراع بين النوعين من المعرفة، تلك القائمة على الصور المنطبعة أو ما قد يسمى بالصور الشعبية المبسطة (الفولكلورية) وبين الصور الذهنية الدقيقة والمتطورة القائمة على المنهج العلمى أو ما يمكن تسميته بالصور العلمية، وقد تتغلب في معظم الحالات الصور العملية على الصور الشعبية، ولكن قد يطول هذا الصراع احيانا اخرى كما قد يتصف بالمرارة. فلقد شهد التاريخ مثالا للصراع بين الصورة الذهنية للارض التى كان يتصورها البعض بساحة منبسطة وبين الصورة العلمية الاخرى التى رأت ان الارض كروية الشكل. ثم تبين مؤخرا للعلماء في عصر الفضاء انها ليست كروية تماما. وبالتالي اصبح ثمة ضرورة للحذر من أن الصور العلمية ليست جميعها صورا صحيحة بالضرورة. ومن امثلة ذلك الاعتقاد العلمى الى زمن غير بعيد بأن الذرة هى اصغر اجزاء المادة وانها غير قابلة للتجزئة. ومن جهة اخرى يجب التأكيد على ان جميع الصور الشعبية ليست بالضرورة خاطئة.

وغالباً ما يؤثر مستوى المعرفة والتعليم والثقافة السائد في مجتمع ما على مدى صدق وبقية الصور الذهنية الجماعية لهذا المجتمع. فمن المعتقد أنه كلما ارتفع مستوى التعليم والثقافة في مجتمع ما كلما كانت الصورة الذهنية أقرب الى الحقيقة والواقع. هذا بعكس المجتمعات التي تنفّس فيها الأمية حيث تسود وتنتشر فيها غالباً الصور الذهنية الناقصة أو غير الصادقة. ومما لا شك فيه أن تفوق الصور العلمية يرجع الى التقدم المطرد في طرق البحث العلمي وأدواته، كما يرجع الى جوهر الطريقة العلمية التي يفترض فيها دراسة الظواهر بأسلوب موضوعي بعيد عن التحيز والمصالح الذاتية.

وإن تحديد ما يمثل الحقيقة والواقع في صورتنا الذهنية مشكلة تتناولها كثيرون من المفكرين والفلاسفة. ومما لا شك فيه أنها مشكلة صعبة ومعقدة كما أنها على قدر كبير من الأهمية وذلك لأننا نتعامل مع هذه الصور ونتفاعل معها على أنها الواقع والحقيقة. ولقد ذهب بعض الفلاسفة الى القول بأن المشكلة لا يمكن حلها لسبب بسيط وهو أن الصور المنطبعة لا يمكن مقارنتها بالواقع ولكن كل ما يمكن عمله هو مقارنتها بصورة منطبعة أخرى.

وتذهب مجموعة أخرى من المفكرين الى رفض هذه النظرة مشيرة الى وجود طرق واساليب تمكننا من التعرف على أوجه الخطأ في صورتنا المنطبعة والتخلص منها بحيث يمكننا أن نقترّب من الحقيقة المراوغة. ويتم ذلك عن طريق ما يسمى «بإختبار الحقيقة». ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختبار توقعاتنا للمستقبل ومدى قربها أو بعدها من الواقع، فلكل إنسان توقعات بالنسبة لأمر عديدة أي أن لديه صورة للمستقبل، وبمرور الوقت يصبح ما كان «مستقبلاً» واقعاً «حالياً» ثم «ماضياً». وعن طريق الأثر المردد Feedback يمكن للفرد أن يقارن توقعاته أي صورته الذهنية بما حدث فعلاً. وبهذه الطريقة يمكننا أن نعدل أولاً بأول من صورتنا على ضوء الواقع وبالتالي يمكننا أن نقترّب من الحقيقة وإن لم يمكن الوصول اليها. (٤) .

كيف تتغير الصورة المنطبعة:

لفهم كيفية تغيير الصور المنطبعة يلزم أن نفرق هنا بين الصورة الذهنية المختزنة من جهة وبين الصورة الوافدة من جهة أخرى. فالصورة المختزنة هي مجموع الخبرات الماضية والأطلاعات للفرد، أما الصورة الوافدة أو الرسالة فهي عبارة عن المعلومات أو المدخلات الجديدة التي تصل الى الصورة المختزنة والتي يمكن أن تؤثر فيها. وتقلّس أهمية الرسالة الوافدة بمدى التغيير التي تحدثه في الصورة الذهنية المختزنة. ويمكن أن نفرق هنا بين ثلاث حالات، ذلك أنه عندما يتلقى الفرد رسالة ما قد ينتج عنها واحد من ردود الفعل التالية (٥) :

أولاً: لا تؤدي الرسالة الوافدة الى أي تأثير في الصورة المنطبعة. أي تظل الصورة الذهنية المخزنة كما هي فلا يحدث فيها أي تغيير. و يصل الفرد كل يوم سيل من هذا النوع من الرسائل عن طريق حواسه كظهور الشمس ومدى حرارة الجو وضجيج الشارع.. الخ ومعظم هذه الرسائل الحسية تكون من صنع الطبيعة وليست من صنع الإنسان ومن ثم فهي رسائل مباشرة «غير مصاغة» لأن فهم الإنسان لها لا يعتمد على لغة رمزية أو تعبيرات لغوية معينة. و بما أن معظم مثل هذه الرسائل الوافدة تتطابق مع صورنا المخزنة وتتفق معها فإنها لا تشكل صعوبة بالنسبة لنا لأن الإنسان غالباً ما يتجاهل هذه الصور بطريقة لا شعورية أو لا يعيرها اهتماماً كبيراً.

ثانياً: قد تؤدي الرسالة الوافدة الى أن يعيد الفرد تقييم صورته المنطبعة وبالتالي موقفه واتجاهاته بقدر محدود. وغالباً ما يتخذ هذا التغيير شكل إضافة معلومات جديدة تزيد من وضوح الصورة وبلورتها. وفي حالات أخرى يؤدي هذا التغيير الى ادخال بعض الغموض أو الشك في الصورة الذهنية كأن يفقد الفرد بعض ثقته في شخص آخر أو يتشكك في نواياه.

ثالثاً: تؤدي الرسالة الوافدة الى تغيير الصورة المنطبعة تغييراً جذرياً وشاملاً فإذا كانت الرسالة الوافدة متناقضة مع الصورة القديمة أو مع بقى صورنا فإن البناء الذهني الخاص بنا يتعرض بالضرورة لعملية مراجعة كاملة. وفي هذه الحالة فإن عدداً كبيراً من الصور قد يعاد فرزة وتصنيفه وتغييره حتى يصل الى تناسب ملائم. وأحياناً فإن مجموعات من البناءات الصورية يتم هدمها وإعادة بنائها. وغالباً ما يحدث ذلك نتيجة لتغير عنيف يهز الفرد كوقوع حادث مثلاً أو كنشوب حرب والذي يحدث هنا هو أن جوهر الصورة الذهنية أي الهيكل الأساسي التي تقوم عليه يصطدم برسالة وافدة قوية تؤدي الى هذا التغيير الجوهري، كما يحدث عند تغيير عقيدة أو مذهب سياسي.

و يمكن القول عموماً أننا نقاوم بطريقة شعورية ولا شعورية الى حد كبير أي تغييرات كبيرة المدى في صورنا المنطبعة، ذلك لأن أي تغيير أو زعزعة في صرحنا الذهني سيؤدي بالضرورة الى إعادة تقييمنا لأنفسنا ومجموعاتنا وحياتنا. لذلك فإنه من ضرورات الصحة النفسية ألا ننظر الى المخزون من الصور المنطبعة على أنه مكتبة ثابتة من الصور ولكن على أنه كيان حي قد نعيد بناءه من يوم لآخر. أما الفرد الذي يحمل في ذهنه فكرة جامدة وصوراً متحجرة لا تتواءم مع الواقع والغير القادر على ادخال تعديلات على هذا الصرح بالمقدر المعقول نتيجة للصور الجديدة الوافدة فإنه غالباً ما يتعرض الى اضطرابات نفسية وعقلية، ذلك لأنه سيضطر الى رفض جميع الرسائل والمعلومات الجديدة مهما تنوعت ومهما كان مدلولها كي يقبل فقط ما

يتمشى مع نظيرته الثابتة للعالم والتي قد تكون بعيدة جدا عن الواقع القائم في لحظة زمنية معينة.

ويتضح مما سبق ان ذهن كل فرد يحتوى من بين ما يحتوى عليه على صور قريية من الحقيقة واخرى مشوهة او غير دقيقة. ولكن من الضروري للانسان حتى يستطيع عيش حياة طبيعية مؤكدا دوره في الحياة، ان يحتفظ بعدد من الصور المطابقة للواقع. وفي هذا الصدد يؤكد جوردن تشايلد «ان اى انطباع عن العالم الخارجى يتم تكوينه واستخدامه كدليل للعمل ... لابد وان يتطابق لدرجة ما مع هذا الواقع. وبدون ذلك لا يستطيع المجتمع ان يحافظ على بقائه. واذا ما تصرف افراده طبقا لافتراضات غير صحيحة فانهم سيعجزون عن صنع ابسط الأدوات اللازمة لحياتهم وبالتالى على توفير الطعام والمأوى الذى يحميهم من العالم الخارجى» (٦)

بعض استخدامات الصورة المنطبعة:

لا يقتصر استخدامات الصورة المنطبعة على مجال واحد من مجالات الحياة او المعرفة. فكما ان لكل انسان صورة ذهنية عن نفسه وعن دوره وهدفه في الحياة فان لرجال السياسة ايضا ولرجال الاعمال وللمؤرخين وللعلماء عموما صورة ذهنية عن عالمهم. كذلك فلدى كل دولة وكل مجتمع ستير يوتايب عن نفسه يحدد على اساسه اهدافه وسياساته ويعمل على ترويجها. كما تشارك المؤسسات التجارية والتعليمية والدولية وغيرها من المجتمعات والافراد في تحديد صورها الذهنية التى تعمل على ترسيخها في اذهان الافراد.

فالصورة المنطبعة لاي مؤسسة تجار يـــــــة على سبيل المثال هي بمثابة الشخصية للانسان، فهي الصورة التى يحملها المستهلك للمؤسسة والتى يتعامل على اساسها معها. ويعتبر رسم الصورة المنطبعة لاي مؤسسة من اهم ركائز السياسة التى تضعها المؤسسة لنفسها كما انها غالبا ما تكون حصيلة سنوات طويلة من التخطيط لذا تحرص المؤسسات على المحافظة على هذه الصورة وتضميقها لان اى تدهور فيها قد يؤثر تأثيرا سلبيا على نشاطاتها. وتعتبر الصورة المنطبعة لبعض المؤسسات من اصولها غير الملموسة التى لا تقدر بمال والتى تعمل المؤسسة على نشرها بجميع الاساليب المتاحة لها (٧) .

كما يعتمد رجال السياسة ايضا الى استخدام الصور المنطبعة وترويجها على الصعيد المحلى او الدولى او كليهما. ويكلف الساسة ورجال الدولة جهودهم في تحديد ملامح هذه الصورة قبل البدء في المفاوضات الدولية مثلا او قبل خوض معارك الانتخابات، فيحدد كل مرشح مثلا الصورة التى يرغب ان يراه بها الناخبون. بل وتتخصص بعض مؤسسات العلاقات العامة والدعاية برسم هذه الصور والقيام بعمل الحملات الدعائية اللازمة لنشرها وترويجها. كما تقوم هذه المؤسسات

بالعمل نفسه لحساب بعض الدول التي ترغب في تطوير أو تغيير صورها المنطبعة سواء في اذهان الجمهور المحلي أو الدولي وتهدف في ذلك الى التأثير في الرأي العام وتكوين رأى عام مناهض لها ولاهدافها. فلقد دعى مثالا الصحافي المعروف حسين هيكل خلال ندوة الصحافة العالمية لعام ١٩٧٩ التي عقدت في لندن الى انشاء مؤسسة اعلامية عربية لتصحيح صورة العرب في اوروبا. (٨)

وسائل الاعلام الجماهيرية والصورة المنطبعة

تعتبر وسائل الاعلام الجماهيرية من المؤسسات الاجتماعية الرئيسية التي تقوم بحد المجتمع بالكثير من صورته الذهنية التي غالبا ما تعلى على الفرد سلوكه واتجاهاته. ويمكن تلخيص دورها في خلق وترويح وتطوير الصور الذهنية على النحو التالي:

اولا: تلعب وسائل الاعلام الجماهيرية دورا رئيسيا في خلق الصور المنطبعة في اذهان جمهورها، فهي النافذة التي تطل من خلالها الجماهير على العالم وعلى الاحداث المحلية والدولية. فهي كما يقول مارشال ماكلوهرن، الامتداد الطبيعي لابصارنا واسماعنا. (٩) ذلك انه من الصعب على اى انسان التعرف الى عدد محدود من الافراد تماما مثلما هو لا يستطيع ان يزور سوى عدد محدود من بقاع العالم ولا يمر الا بعدد محدود من التجارب. لذلك فاننا نستمد معظم معلوماتنا عن شعوب العالم وعن الاحداث من تقارير وسائل الاعلام سواء كانت مكتوبة او مسموعة او مرئية. حقيقة ان بعضنا يطلع على ادب هذه الشعوب ويزورها ويشاهد بعض نواحي الحياة فيها مما يؤدي الى معرفة اعمق لتلك الشعوب ولكننا نبدا بصورة منطبعة معينة غالبا ما نستخلصها من وسائل اعلامنا.

و يصل الفرد يوما بعد يوم سيل متزايد من هذه الرسائل التي تبثها وسائل الاعلام الجماهيرية. فلذا قارنا انسان اليوم بانسان الامس نلاحظ ان انسان اليوم يصله يوميا قدرا من الرسائل المصاغة اضعاف اضعاف ما كان يتلقاه انسان الامس في شكل مسرحيات وافلام سينمائية وبرامج تليفزيونية، كما انه يستمع الى البرامج الاذاعية و يطلع على الصحف اليومية والدوريات. اضعاف الى ذلك انه يقرأ الافا من الكلمات كل يوم في شكل مؤلفات انبية وتاريخية واعلانات وغيرها.

وتختلف الرسائل التي تبثها وسائل الاعلام عن الرسائل التي يتلقاها الفرد من الطبيعة بطريقة مباشرة في ان رسائل وسائل الاعلام «رسائل مصاغة»

اي انها تعتمد في معناها على عرف اجتماعي معين، كاللغة مثلا. وتتميز «الرسائل المصاغة» بانها تنصف بالاحكام والتركيز والبعد عن الاسهاب (١٠) فالعمل الاعلامي كما يقول بعض دارسي الاعلام بمتطلباته وقيوده الزمنية يفرض نوعا من القيود على الراسل الذي يجد نفسه في بعض الاحيان مضطرا مثلا لأن

يفكر بخطوط عريضة وبألوان متباينة دون ان يعطى الخطوط الدقيقة أو التفصيلات القدر الكافي من العناية. فهو مطالب مثلاً بان يكتب قصة لاذعتها في ساعة من الزمن فقط او كتابة تحقيق عن شعب او شخصية في عمود واحد او اقل، وفي هذه الحالة يجد الكاتب نفسه مجبراً على تحديد الشخصيات في خطوط عريضة اى على التبسيط والتجريد والتبسيط (١١). وحتى اذا كان لدى الكاتب او الذاعى متسع من الوقت للكتابة وكان صادقاً اميناً في نقل الواقع وفي تصوير الاحداث والشعوب فقد تصل هذه الرسائل الى جمهورها بطريقة تبعد كل البعد او تختلف عن الطريقة التى عرض بها المؤلف موضوعه. فمن المعروف ان مستقبل الرسالة يفسر هذه الرسالة بطريقة انتقائية اى بطريقة تتفق مع معتقداته ومع اطار الاسناد الخاص به، في حين يتجاهل بعض اجزاء هذه الرسالة لانها لا تتفق مع اطاره او قد يفسرها بطريقة اختيارية لا تتعارض مع خط تفكيره.

ثانياً: ولا يقف دور وسائل الاعلام الجماهيرية عند خلق الصور الذهنية والانماط لدى جماهيرها بل انها قد تقوم بتضخيم هذه الصور بدرجة كبيرة وبتبسيطها بقوة في اذهانهم الى حد ان القارئ او المشاهد او المستمع يشعر في احيان كثيرة انه التقي فعلاً بالشخصيات التى تتناولها وسائل الاعلام على الرغم انه لم يقابلها قط او يشعر انه شاهد فعلاً او شارك في الاحداث المطروحة على الرغم انه لم يشارك فيها قط بل ان الفين توفّر مثلاً يؤكد في كتابه صدمة المستقبل: «اننا ننشئ علاقات مع هؤلاء الاشخاص المعنويين» كما ننشئ علاقات مع اصدقائنا ونجيراننا ومن ثم فان هذه الشخصيات تلعب دوراً هاماً في حياتنا اذ اننا نأخذ عنها انماطاً معينة من السلوك ونستنتج منها دوراً ونقوم بتقليدها سواء كنا نرى ذلك او لا نعيه» (١٢) ولم يفت مغزى ذلك على مروجى السلع التجارية في اعلاناتهم، اذ تلعب وسائل الاعلام الجماهيرية دوراً رئيسياً في ترويج ونشر هذه الصور سواء كان هذا على الصعيد الداخلى او الخارجى. ويستخدم القائمون بالدعاية الدولية مثلاً والدعاية التجارية وغيرهم هذه الوسائل للترويج لافكارهم ومبادئهم ومنتجاتهم، كما معدّون على اساليب مثل التريديد واشباع غرور الفرد لطبع الصور المرادة في اذهان الجمهور.

ثالثاً: كما تلعب وسائل الاعلام الجماهيرية دوراً هاماً في تطوير الصور الذهنية وتغييرها. فثورة المعلومات التى نعيشها اليوم والتى ادت الى زيادة هائلة في قدر ونوع المعلومات المتداولة تضع ضغوطاً مستمرة على الفرد ليجدد ويغير صوره المختزنة ليجعلها على مستوى آخر ما وصلت اليه المعرفة المتاحة في المجتمع لكى يستطيع ان يؤدى دوره فيه. وتقوم وسائل الاعلام بدور هام في هذا المجال، فهى تبسط هذه المعارف الجعيدة وتقدمها للجمهور في جرعات سهلة الهضم. ذلك ان معظم الافراد حتى اكثرهم نكاه ومهارة، لا يمكنهم ان يلاحقوا طوفان المعرفة

الجديدة حتى في اضيق المجالات وابسطها فما بالك بمجالات العلوم المختلفة. ويمكن القول عموما ان معدل تغيير الصور المنطبعة سريع في المجتمعات الحديثة والمتطورة وبطء في المجتمعات التقليدية. لذلك يهدف المسؤولون في المجتمعات النامية الى استخدام وسائل الاعلام الجماهيرية بطريقة مكثفة للاسراع في تطوير المرء ولزيادة قدرته على تصور نفسه في مواقف واماكن جديدة ولزياة تطلعاته مما يؤدي الى تغيير نظرتة لنفسه ولمجتمعه والى الاسراع بعملية التحديث المرغوبة وهى العملية التى تقوم على اساس ما يسمى بالتقمص الوجدانى Empathy

ولقد قامت هيئة اليونسكو بدراسة للوقوف على الطريقة التى ترى بها شعوب العالم بعضها بعضا. وذلك بطرح السؤال التالى على عينة من ثمانى جنسيات مختلفة «ما هى الاوصاف التى تنطبق على الشعب الامر يكمى من بين قائمة الكلمات الموجودة على هذه البطاقة؟» وكانت الكلمات الموجودة فى القائمة هى : مجد فى عمله، ذكى، عملى، مغرور، كريم، قاس، متخلف، شجاع، يتحكم فى ذاته، مسيطر، تقدمى، محب للسلام، من المستحيل وصفه» ثم تم تكرار هذه العملية باحلال الشعب الروسى ثم الشعب الاسترالى ثم البريطانى ثم الالمانى ثم الفرنسى ثم الايطالى ثم الهولندى ثم النرويجى مكان الشعب الامر يكمى. ولقد اتضح من هذه الدراسة ان هناك اختلاف فى تصور كل شعب للشعب الاخر اى فى نظرة الشعوب لبعضها البعض.(١٣)

الصور المنطبعة على الصعيد الدولى

تدور ارتباطات المرء واهتماماته اولا وقبل كل شىء حول نفسه وحول المجتمع الذى ينتمى اليه، وهذا شىء طبيعى نظرا لطبيعة المرء وقدراته المحدودة. كذلك الشعوب والمجتمعات، فان اهتماماتها تدور حول نفسها اولا. لذلك فهى تحمل لنفسها صورة ذهنية خاصة بها. ثم تحمل صورة ذهنية عن شعوب ومجتمعات العالم الاخرى.

وقد يتصور البعض ان كل شعب يتكون من ملايين الافراد وبالتالى فهم يحملون ملايين الصور لشعب آخر. ولكن فى الواقع يتفق معظم افراد مجتمع معين فى تصورهم لمجتمع آخر، اى ان هناك فعلا تشابه وتقارب كبير بين صورهم الذهنية مما يؤدي الى الاعتقاد بان الشعوب لديها صور منطبعة عن بعضها. وتسمى هذه الصور احيانا بالصور العامة، وهى التى تكون فى كثير من الاحيان الرأى العام الذى يعتبر حصيلة هذه الصور، كما انها هى القوة التى تسعى اجهزة الاعلام وجماعات الرأى كالحزب السياسية وجماعات الضغط الى التأثير فيها. وتعتبر قدرة الفرد على الاتصال بالافراد سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة

هى القوة التى تخلق الصور الذهنية الجماعية وتساعد على انتشارها وتداولها وبدون هذا الاتصال تظل الصور الذهنية صورا فردية او صورا خاصة. فقدرة الفرد على الاتصال بالآخرين مثلا عبر الحواجز الثقافية والسياسية وعبر الحدود الجغرافية هى حجر الزاوية او اساس خلق راي عام عالمي.

وعندما يكون شعب او تكون دولة صورة منطبعة عن شعب او دولة اخرى فان العملية نفسها اى عملية التبسيط والتجريد التى تتم على مستوى الفرد تتكرر على مستوى المجموعة. وليس فى ذلك ضرر لان عملية التفكير ما هى الا عملية اختيار وتركيز على الخصائص البارزة وعلى النواحي الهامة، وبذلك تكون عملية التفكير هى اساس عملية التنميط بمعناها الايجابية. (١٤)

وعملية التفكير عن طريق النمط والصورة سواء للفرد او للمجموعة أساسيه لانه كيف يمكن مثلا للألماني أن يفكر في المكسيكي بدون أن يستخدم صورة ذهنية، وكيف يمكن لهذا الأخير أن يفكر في الأول بدون استخدام النمط؟ صحيح أن كلا من الشعبين يتكون من افراد مختلفى الثقافة واللون السياسى والميول والتطلعات ولكن يصعب على أى فرد أن يفكر فى شعب او دولة على اساس الافراد.

غير ان هناك اعتقاد سائد كما يقول جون ميريل، مؤداة ان للمستير يوتايب صورة سلبية. فيرى الناس حسب تفكيره ان الصورة المنطبعة اما سيئة او منحازة او غير مكتملة او ضارة وبذلك نتصور ان الصور المنطبعة عبارة عن حائط يفصل بين الشعوب ويعرفهم عن التفاهم. (١٥) غير ان استخدام هذه الانماط والصور امر ضرورى بشرط الانعامل هذه الصور على انها الحقيقة بل ندرك انها تعميمات ورموز فقط، فالخطأ هو اننا نتحدث فى بعض الاحيان عن مشكلة او فكرة أو مذهب وكأننا نعلم كل شئ عنها كما ان الخطر يكمن فى اننا نعامل هذه الصور على انها الواقع، كان نعمم سلوكا معيناً بدر من فرد أو مجموعة صغيرة على انه سلوك المجموعة بأكملها.

وهناك عدة طرق لدراسة الصورة المنطبعة لاية دولة نذكر منها:

(١) دراسة الدولة كما ترى نفسها

(٢) دراسة الدولة كما يراها الآخرون

(٣) دراسة الدولة كما هى فى الواقع

اما الصورة المنطبعة للدولة لدى الدول الأخرى فانها لا تطابق غالبا صورة الدولة فكل دولة لها صورة ذهنية ذاتية. وتختلف هذه الصورة بطبيعة الحال من زمن لآخر باختلاف ظروف الدولة لنفسها او حتى فى بعض الاحيان لواقع الدولة. وهنا تلعب التحيزات والاحكام المسبقة والانماط دورا رئيسيا فى تحديد تلك الصورة. غير انه قد لا تكون تلك الاحكام خاطئة لانها قد تمثل ناحية من نواحي الحياة او صفة من صفات الشعوب فليست كل الانماط والصور المنطبعة منحازة او غير صحيحة.

وهناك عدد قليل من الدارسين الذين ينادون بما يسمى بمبدأ «نواة الصدق» أو «حبة الصدق Kernal of Truth» الذي يؤكد أن هناك قدر كبير من الصدق في أي نمط من الانماط (١٦) و يبني هؤلاء الباحثون هذا الافتراض على أساس أنه يمكن تحديد مميزات أو صفات الظاهرة المدروسة سواء كانت فكرة أو شعب أو دولة بطريقة موضوعية ودقيقة. بعد ذلك إذا تطابقت آراء عدد من الأفراد والمجموعات عن الظاهرة المدروسة مع تلك المميزات والصفات التي تم تحديدها من قبل، دل ذلك على أن النمط المدروس فيه «نواه أو حبة صدق» كبيرة أي أنه قريب من الواقع. ويعتقد هؤلاء الباحثون أن في كل قالب نمطى قدرا كبيرا من الصدق، اكبر بكثير من قدر الخطأ الذي يمكن أن يحمله.

ومن الواضح أن لهذه الفكرة كثيرا من نواحي الضعف، فعلى سبيل المثال يصعب تحديد صفات ومميزات فئة من الفئات أو فكرة من الأفكار أو ظاهرة من الظواهر بدرجة كبيرة من الثقة والدقة. كما أن للمجموعات التي تدل برأيها في هذه الفكرة أو الفئة أو الظاهرة قد تكون متحيزة ضدها. ففي عدد من الدراسات التي تمت في هذا المجال والذي طالب فيه الباحثون عدة مجموعات من الأفراد من دول مختلفة أن تقوم نفسها كشعب وأن تقوم المجموعات الأخرى على أساس عدد من الصفات المحددة، اتضح أن كل مجموعة نسبت إلى نفسها أفضل الصفات كما نسبت للمجموعات الأخرى الصفات السلبية. (١٧) معنى ذلك أن كل مجموعة تمعدت أن تظهر في صورة ايجابية وأن تظهر للمجموعات الأخرى بصورة أقل برقا وإيجابية خاصة إذا كان بين تلك المجموعات تاريخ حديث من الحروب أو المنافسة أو النزاع. كما أجرى فريق من علماء النفس وعلماء الاجتماع دراسات حول تقدير مجموعات من اجنلس معينة لاجنلس أخرى كتقويم الرجل الاسود للرجل الابيض، وتقييم بعض الفئات الاجتماعية للفئات الأخرى، وتقييم بعض اصحاب المهن والحرف لاصحاب المهن والحرف الأخرى. ولقد اتضح من هذه الدراسات ظن الفرد أن بإمكانه تكوين رأي صائب عن المجموعات على أساس قدر صغير من المعلومات اعتبرها العلماء غير كافية (١٨) كما اتضح أن معظم هذه المعلومات لا تقوم على أساس التجربة الشخصية وإنما معظمها مستمد من وسائل الاعلام. اما النتيجة الأخيرة لهذه الدراسات فكان مؤداها أن هناك بعض الشعوب كالهنود الحمر والامريكيين والالمان يتفق عدد لا بأس به من شعوب الدول الأخرى على رؤيتها بالطريقة نفسها.

وتنعكس الطريقة التي ترى بها شعوب العالم بعضها في الكلمات التي تصف تلك الشعوب بعضها بها أو في الصور التي يحملها شعب لآخر. وتردد الاسطير والفلكلور والفنون كفن الكاريكاتير مثلا تلك الصور. (١٩) فمثلا يعرف قاموس اكسفورد كلمة يهودى بأنه شخص مرابى مخادع وتاجر يبتز أموال الناس. (٢٠)

ولقد ادى ذلك الى ان رفع احد اليهود البريطانيين دعوى قضائية ضد دار كلار يندون للنشر التى تتولى نشر القاموس. ولقد اعتبر القائم بالدعوى ما تضمنه القاموس من تعاريف لكلمة يهوى تشهيرا باليهود. (٢١) ولطالما سميت ايضا بعض شعوب الدول الاسيوية «بالوباء الاصفر» نتيجة لتلخزيبها وتدميرها للحضارات الاخرى، وكما هى تصورات عدد من الشعوب الاوربية عن العرب، و بالذات في الدول الخفطية، ظلمة. وغالبا ما تأتى تلك التسميات والصور نتيجة لظروف تاريخية مثل الحروب والاستعمار، أو قد تكون نتيجة لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية، غير انها قد ترجع في بعض الاحيان الى الجهل بالغير، والى عدم تطور الصور للمنطقة أو اتساق جوانبها مع بعضها البعض. ففى دراسة قام بها أحد المستشارين الاعلاميين الالمان عن الصورة المنطبعة لدى الشعب الالمانى عن الهند اتضح له أن عددا كبيرا منهم يقرنون كلمة «فيلة» وقصر «تاج محل» بكلمة الهند. غير أن الدراسة دلت على أن معظم المستجيبين كانوا ملهمين بنواحى أخرى من تاريخ الهند وحضارتها ولكن محاولة تذكر كل ذلك يتطلب مجهودا ذهنيا وعقلانيا. وحتى اذا قمنا بهذا للمجهود ذهنى فغالبا ما ستكون أراؤنا وافكارنا قديمة لانها لا تتطور بنفس سرعة تطور وتغيير المشكلات والشعوب نفسها فالصور المنطبعة لدينا عن العالم وشعوبه كثيرا ما تصف حالهم في الماضى وليس كما هو اليوم.

ولا يعنى ما سبق أن صور الشعوب عن بعضها غير قابلة للتغيير، فالعكس صحيح. وقد يتم ذلك التغيير نتيجة لاحداث من شأنها أن تهز أفراد الشعب بشدة، مثل الحروب التى تجعل المجتمع يرى العالم فى ضوء جديد أو من زاوية جديدة. مثال ذلك حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ واستخدام العرب لسلح النفط وما تلاهما من تحطيم اسطورة الجيش الاسرائيلى الذى لا يهزم وتغيير نظرة بعض شعوب العالم الى الدول العربية. ففى دراسة لصورة العرب والاسرائيليين فى الصحف الامريكية الصادرة خلال الفترة ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٤ تبين لأحد الباحثين فى مجال الاعلام الدولى حدوث تغيير ايجابى ملموس فى صورة العرب فى صحافة الولايات المتحدة صاحبها تغيير فى نفس الاتجاه فى الرأى العام الامر يكى خلال نفس الفترة. (٢٢)

كما قد يحدث هذا التغيير ايضا عن طريق وسائل الاعلام الدولية التى تلعب دورا اساسيا فى تطوير صور الشعوب عن بعضها وعن الاحداث العالمية عن طريق نقل هذه الاحداث فور وقوعها، وعن طريق تعريف الشعوب ببعضها من خلال البرامج والافلام الوثائقية والصور مستخدمة فى ذلك احدث ما توصل اليه العلم من وسائل الاتصال كالاقمار الصناعية.

ولا شك أن مجال التجربة الشخصية على الصعيد الدولى اضيق بكثير من مجال التجربة فى التعرف على المجتمع للحلى. فعلى الرغم من الطفرة الكبيرة التى حدثت فى السباحة الدولية نتيجة لتطور وسائل الانتقال العالمية، والتى سهلت على

العديد منا السفر والانتقال من مكان الى مكان، الا ان معظم المجتمعات ما تزال تعتمد على وسائل الاعلام لتمدها بصورها الذهنية عن باقي شعوب العالم التي قد تفصلها الحواجز السياسية والمادية والفكرية. والخطر هنا هو اذا كانت هذه المعلومات التي تنشرها وسائل الاعلام مشوهة او ناقصة او متحيزة تكونت بالتالي لدى الشعوب صور منطبعة متحيزة ومشوهة عن شعوب العالم الاخرى.

والوضع بالنسبة لوسائل الاعلام الدولية من حيث صدق او كذب المعلومات والرسائل يختلف بطبيعة الحال عن الوضع بالنسبة لوسائل الاعلام المحلية. ففي حالة حدوث خطأ او تشويه او تلوين لخبر او حدث محلي يكون من السهل نسبيا تصحيح او تعديل الصورة الخاطئة الناتجة عن المعلومات المنشورة اما عن طريق الملاحظة المباشرة او عن طريق الاتصال الشخصي، كسؤال شهود عيان مثلا. اما على الصعيد الدولي فان الشعب او الدولة المتضررة من ترويع الصور الخاطئة عنها قد تكون عاجزة عن عمل التصحيح اللازم في كل مرة. كما ان عدد الوسائل والطرق التي يمكن للفرد التدقق ان يرجع اليها للتأكد من صدق الخبر اقل بكثير من الوسائل المتاحة على الصعيد المحلي.

ولقد كان هذا الموضوع بالذات محل نقاش بين بعض الساسة والمفكرين ورجال الاعلام العرب مع نظرائهم في اوربا. حيث اشتكى الاعلاميون العرب من ان وسائل الاعلام الغربية عموما تميل الى اعطاء صورة مشوهة للانسان العربي، فهي تارة تصوره « في صورة.. الشيخ الثرى الذى يبعثر امواله باسراف في النوادي الليلية وعلى موائد القمار، وتارة تصوره في صورة الفدائي المتعصب.. وتارة ثالثة تصوره في صورة العامل الفقير المتخلف الذى يشتغل بأحط الاعمال التى لا يرضى بها الارور بن المنعم. وقلما نرى صورة المفكر او الفنان او الطبيب او العالم العربى الذى يسهم بجانب كبير في بناء الحضارة الانسانية سواء في بلاده او خارج بلده في المعامل والجامعات التى يفخر بها العالم المتقدم»..(٢٣)

وفي اعتقادنا انه على الرغم من انتشار مفهوم الصورة للمنطقة واستخدامه في الدول الغربية والاستفادة منه في رسم سياساتها الا ان الدول العربية لم تدرك بعد بالدرجة الكافية اهمية هذا المفهوم ولم تأخذ به بالقدر الكافى في وضع سياساتها. هذا على الرغم من ان العالم العربى في حاجة ملحة لتحسين صورته المنطبعة لدى الكثير من شعوب العالم، تلك الصورة التى لعب اعداؤنا بامكانياتهم واجهزتهم الاعلامية الضخمة ومارالوا يلعبون دورا رئيسيا في طمسها واظهارها في قالب سلبي وسىء.. (٢٤)

وتختلف نظرة الحكومات والدول الى الانماط التى تحملها شعوبها عن دول وشعوب العالم الاخرى. ففي الدول ذات السلطة المطلقة وفي المجتمعات المعلقة

عموما تقوم الدولة برسم هذه الصور وتحديد ملامحها وخصائصها تملأها مثلما هي تعمل على «تصحيحها» اذا تضح انها تغيرت او تبدلت. اما في الدول الديمقراطية وفي المجتمعات المفتوحة عامة فيوجد تنوع في صور المواطنين للعالم وللأحداث الخارجية والداخلية، ولا تحاول الدولة على الأقل بطريقة مباشرة ان تفرض على شعوبها نمطا او صور معينة. ففي حالة المجتمعات المغلقة تحد الحكومات من حرية الفرد في الانتقال والسفر والاتصال بالشعوب الاخرى، كما تفرض الرقابة على مضمون وسائل اعلامها المحلية ولا تجيز رقابيا دخول او لانتشار وسائل الاعلام العالمية، كالكتب والصحف والافلام وغيرها. اما في حالة المجتمعات المفتوحة فالوضع يختلف حيث يتوفر للمواطن حرية اختيار المواد الاعلامية العالمية كما تتوفر له فرصة الاحتكاك بشعوب العالم الاخرى عن طريق السياحة وغيرها من وسائل الاتصال.

وتعتبر الصور المنطبعة والانماط التي تحملها الدول لبعضها من العوامل المهمة في علاقات الدول ببعضها. فكل دولة لديها صورة منطبعة عن نفسها وعن وضعها وموقفها بالنسبة للدول الاخرى، مثلما لها صورة عن دورها في العالم. وتعطى الحكومات وزنا كبيرا لهذه الصور عند اتخاذ القرارات السياسية. (٢٥) فقد ترى دولة (أ) مثلا انها مهددة من قبل دولة (ب) لان صورة دولة (ب) لديها هي صورة الدولة المعتدية، لذلك تقرر دولة (أ) ان تتسلح لتكون مستعدة لردع اى هجوم من دولة (ب) ومن ثم تجد الدولة (ب) بدوها ان من الواجب عليها ان تتسلح لردع هجوم دولة (أ) وهكذا يستمر الموقف والسباق على التسلح الى ان ينفجر الموقف.

و يعتقد البعض ان صور الدول ليست من خلق المؤرخين لها بقدر ما هي من خلق اعدائها. فالصورة التي ترسمها الولايات المتحدة مثلا للاتحاد السوفيتي هي صورة الدولة العدائية، بينما يصور الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة على انها دولة امبريالية توسعية. فكل دولة تسعى الى خلق ايجابية لنفسها وتسعى الى نشرها وتثبيتها في اذهان الشعوب الاخرى كما تعلم الدول نفسها على خلق صور سلبية ومشوهة لاعدائها وتسمى بالقوة ذاتها الى نشرها وتثبيتها في اذهان حليفاتها من الدول وفي اذهان الشعوب الاخرى. (٢٦)

و يؤكد بعض المتهمين بدراسة العلاقات الدولية ان اى دولة يمكن تحت شروط معينة ان تغير من صورتها لدى الدول الاخرى وبالتالي يمكنها ان تؤثر في سياسات هذه الدول دون الحاجة الى تغيير سياستها. (٢٧).

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو ما هو الدور الذى تلعبه الصور الذهنية التى تخلقها وسائل الاعلام خاصة على الصعيد العلمى؟ هل ستلعب دورا بناء في الوفاق العلمى للنشود او هل هي ستساهم في خلق واستمرار حالة من القلق

والنزاع؟ هل ستغير هذه الصور من اتجاهاتنا ونظرتنا الى بعضنا والى الامور والاحداث المحيطة بنا؟ وهل ستساهم وسائل الاعلام الدولية في تبديل الانماط الجلمدة التى تحملها الشعوب عن بعضها بواقع اقرب الى الحقيقة؟ انه لمن الخطا الاعتقاد ان وسائل الاعلام تكون في حد ذاتها قوة لتغيير الشعوب والمجتمعات ونظرتهم الى بعضهم بعضا. فهى فقط وسائل لنقل المعلومات وقنوات لتبادل الآراء والافكار عبر المسافات الشاسعة في زمن قصير، اى انها المتطلبات الاولى لتحقيق هذا الهدف. انما الذى لا يمكنه ان يحدث تغييرا في الانسان هو انسان آخر وصور آخر.

وستظل وسائل الاعلام الجماهيرية تلعب دورا رئيسيا في مد الافراد والشعوب بالمعلومات والرسائل التى تتكون منها الصور للنظبة. ومن المتوقع ان يزداد اهمية هذه الدور مع تقدم المعرفة وزيادة المعلومات من ناحية، ومع تقدم تكنولوجيا نقل المعلومات من ناحية اخرى. ومن هنا يقع على عاتق رجل الاعلام مسئوليات متزايدة باعتباره احد صانعي الصور للنظبة. فعليه اولا وقبل كل شيء أن يتوخى الصدق والامانة في عرضه للاحداث وينشره للمعلومات التى تتكون منها الصور للنظبة. كما تقع عليه مسئولية نشر المعلومات الجديد نثى من شأنها تعديل وتصحيح الصور الذهنية القديمة وتغيير الانماط الجلمدة الى الفضل اولا باول

الحواشى

- ١ - Harding, John, "Stereotypes," *International Encyclopedia of Social Sciences* (New York: The Macmillan Company and the Free Press, 1968), Vol. 15, P. 259.
- ٢ - Lippmann, Walter, *Public Opinion* (New York: Macmillan, 1922), pp. 81-90.
- ٣ - احمد بدر، *الاعلام الدولى (القاهرة : مكتبة غريبه ١٩٧٧)* ص. ٣٧٢.
- ٤ - Boulding, Kenneth, *Beyond Economics: Essay on Society, Religion and Ethics* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1970), p. 290-91.
- ٥ - Boulding Kenneth, *The Image: Knowledge in Life and Society* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1961), pp. 7-10
- ٦ - ألفين توفلر، (ترجمة محمد على ناصف) ، *صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد (القاهرة -نيو يورك : مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٧٤)*.
- ٧ - Mauser, Ferdinand, *Modern Marketing Management: An Integrated Approach* (New York: Mc Graw Hill Company, 1961), p. 47.
- ٨ - وكانت محاولة لتصحيح صورة الانسان العربى والنفطى بالذات. في الاعلام الدولى، السياسة، ٨/ ١٠/ ١٩٧٩، ص ٥.

- ٩- Mc Luhan, Marshall, *Understanding Media: The Extensions of Man* (New York: Mc Graw-Hill, 1962), p. 16.
- ١٠- توفلر، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.
- ١١- ابراهيم امام، الاعلام والاتصال بالجماهير (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩)، ص ٢٥١.
- ١٢- توفلر، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.
- ١٣- Buchanan, *How Nations See Each Other* (Urbane: University of Illinois Press, 1953), pp. 46-47, in Badr, Ahmed, *op. cit.*, p. 380-81. Indexing Information
- ١٤- ويتناول كينيث بولدينج نفس الفكر تحت عنوان «تكشيف المعلومات» بولدينج مثلاً أنه لكي نتعرف على النظم الاجتماعية المعقدة يجب أن نجريها من تفاصيلها وأن نركز فقط على خصائصها البارزة. فافضل طريقة للوصول الى المعرفة في رأيه هي عن طريق «فقد المعلومات المنتظم»
 "We gain Knowledge by the orderly loss of information" Boulding, Kenneth, *The Meaning of the 20th Century* (New York: Harper Colophon Books, 1964), P. 71.
- ١٥- Merrill, John, "National Stereotypes and International Understanding" in Fischer, H., and Merrill, J. (eds.) *International Communication: Media, Channels, Functions* (New York: Hasting House Publishers, 1970), p. 193.
- ١٦- Klineberg, Otto, "Tensions Affecting International Understanding: A Survey of Research," Social Science Research Council, Bulletin No. 62, 1950.
- ١٧- Katz, Daniel and Braly, Kenneth "Racial Stereotypes of One Hundred College Students," *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 28: 280-290, 1933-39.
- ١٨- Harding, John, *Op. cit.* p. 260.
- ١٩- Cherry, Colin, *World Communication: Threat or Promise* (London: Wiley Interscience, 1971), p. 170.
- ٢٠- *The Oxford Universal Dictionary* (Oxford: The Clarendon Press, 3d. ed., 1970), p. 1063-64.
- ٢١- «خلاف حول تعريف اليهودي يثيره يهودي بريطاني في قاموس اكسفورد» الاهرام، ٢٩ ابريل ١٩٧٢.
- ٢٢- Belkaoui, Janice Monti "Images of Arabs and Israelis in the Prestige Press, 1966-74," *Journalism Quarterly*, 55: 4 pp. 732-38, Winter 1978.
- ٢٣- بطرس غالي، « الحوار الاعلامي بين العالم العربي والعالم الاوربي» الاهرام ١٣ نوفمبر ١٩٧٤.
- ٢٤- فني دراسة للصحافة العالمية قامت بها صحيفة La Nation الفرنسية

عام ١٩٧١ اتضح مثلاً وجود ١٠٣٦ صحيفة يومية وجريدة عالية خاضعة للنفوذ الصهيوني.

هذا بالطبع الى جانب وسائل الاعلام الاخرى.

٢٥ - اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧١)، ص ٢٤٩-٢٥٢.

Jervis, Robert, *The Logic of Images in International Relations* - ٢٦ (Cambridge: Princeton University Press, 1970), p. 3.

Soleiman, Michael, "National Stereotypes as Weapons in the Arab - ٢٧ Israel Conflict." Paper presented in the East-West Communication Conference, Beirut, 1972, p. 4.

Revue AT - THAKAFA

Paraît tous les 2 mois

Ministère de l'Information
et de la Culture

119, Rue Didouche Mourad
— ALGER —

Rédacteur en Chef :
Benaïssa Hanafi

Abonnement annuel :

Algérie : 10 DA.

Etranger : 10 \$
ou l'équivalent

par virement au CCP
n° 190-442 - Alger
Algérie

الثقافة

تصدرها مرة كل شهرين

وزارة الاسلام والثقافة
الجزائرية

119 ، شارع مراد ديدوش
— الجزائر —

رئيس التحرير :

د . حنفي بن عيسى

الاشتراك السنوي :

في الجزائر 10 د.ج

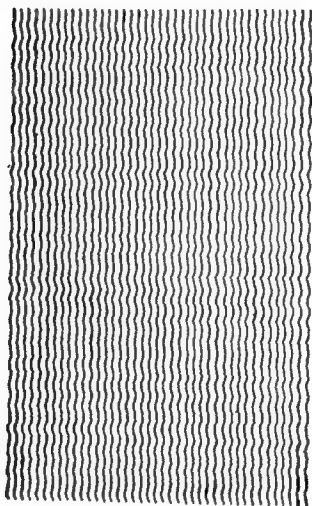
في الخارج : 10 دولارات
أو ما يعادلها

عن طريق التحويل الى

الحساب الجاري البريدي

442 - 190 - الجزائر

ندوة العهد



ندوة الندوة

استمراراً في سياسة المجلة لتطويع مضمون الموضوعات التي تعالجها...
نتابع نشر الندوات المختلفة حول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية.

و يدور النقاش على الصفحات التالية حول التنمية الشاملة : ما هي؟
ومن اين تبدأ .

يدير الندوة الدكتور عامر الكبيسي وكيل كلية العلوم الادارية والسياسية
بجامعة الامارات المتحدة. واشترك فيها كل من د. علي عبدالقادر رئيس قسم
العلوم السياسية، د. خالد الحامض رئيس قسم الاقتصاد، د. خزعل الجاسم،
د. عبدالحافظ الكردي، د. عبدالرحيم حمدان، د. فضل الله فضل الله
والدكتور سيد نميري، والدكتور فاروق الصالح.

التنمية الشاملة: ماهي .. ومن أين تبدأ ؟

تنظيم وتحرير : د. عامر الكبيسي *

الدكتور عامر الكبيسي :

استمدت فكرة عقد مثل هذا اللقاء الفكري من ضرورة الاهتمام بالتنمية الذاتية للزملاء أعضاء هيئة التدريس بالكلية خاصة وأن من بين المنطلقات المتطورة في المجتمعات المختلفة منطلقاً يؤكد على ضرورة تنمية الأستاذ الجامعي وحثه على تنمية ذاته وتوسيع قدراته لكي ينعكس هذا التطوير وهذه التنمية على نشاطه في العملية التربوية داخل قاعات التدريس وعلى نتاجه الفكري، وربما تكون هذه البداية متواضعة جداً ولكن نأمل أن تكون منطلقاً لحوار أوسع وأعمق .

لن نأخذ أسلوب المحاضرة أو العرض التحضيري لموضوع معين سبق وأن اعددنا له مسبقاً والدليل على ذلك أننا لم نجتمع مع بعضنا على الأقل للاتفاق على النقاط التي ستطرح. ولذلك يمكن أن نقول انه حوار فكري تطرح فيه تساؤلات ومساهمة كل واحد منا ستكون مماثلة لمساهمة الاخر كل من منطلق مادي من معلومات أو تجارب.

اخترنا موضوع التنمية ليكون محورا لهذا اللقاء الفكري.. هذه الكلمة التي نسمع عنها الكثير ونقرأ عنها الكثير، ونردها كثيرا سواء كنا سياسيين، اقتصاديين، او اداريين..

هل نستطيع في مثل هذه الامسية ان نعمق الحوار ونعطى تصورا فكريا خلاصا من الذهن حول هذه اللفظة او هذا المصطلح؟

هل هناك تعريف محدد للتنمية؟ أستطيع ان أطرح التساؤلات التالية المتعلقة بالتعريف.

ما هي التنمية؟ هل هي هدف أم وسيلة؟... ان كانت هدفاً فهل من سقف زمني محدد للوصول الى هذا الهدف؟... ام انه هدف متحرك سنظل الى ما لا نهاية نبحث عن التنمية؟ ام انها وسيلة لتحقيق هدف؟ وان كانت كذلك فمن الذي

* وكيل كلية العلوم الادارية والسياسية بجامعة الامارات العربية المتحدة.

يحددها؟ وبمعنى آخر أى نقطة نبحث للوصول إليها أم انها طريق نريد ان نشقه للوصول الى نقطة اخرى.. هذا سؤال نود ان نسمع عنه بعض التصورات والافكار. وسؤال آخر نطرحه فنقول ما هي التنمية، هل هي وضع طبيعي يعبر عن مرحلة نمو تمر فيها كل المجتمعات وكل الشعوب خلال مراحل نموها... ام انها وضع استثنائي تعيشه مجتمعات دون اخرى؟ فإن كانت مرحلة نمو حتمية وطبيعية فهل يتأثر عمر هذه المرحلة الطبيعية من نمو الشعوب بتغيرات معينة؟ ان كان الجواب نعم فما هي هذه المتغيرات؟ وان كانت التنمية وضعاً استثنائياً تعيشه شعوب دون اخرى فلماذا هذا الاستثناء؟ وما الذي ادى بالوصول اليه؟ ... هل التنمية اذن امر واقع قائم في مجتمعات اخرى نريد ان نصل اليه... ام انها تصورات نظرية من صنع اذهاننا نبحث عن الطريق الذي يحققه لنا ويجعله موضوع التطبيق والتحقيق؟

اعتقد انها بداية للدخول في موضوع التنمية لعلنا نستطيع ان نطرح بعض الاجابات الذهنية الفكرية الخالصة بتأمل وبعق وبحوار فكري. وهذا ما قصدناه بهذا اللقاء من خلال تعصير او تثوير الادمغة او المفاهيم ليكن هذا الجو الاسرى وسيلة للتوصل لفكرة أو فكرتين أو ثلاثة يمكن ان نقول انها محصلة هذا اللقاء.... اود ان اسمع من الاخوة الزملاء رأيا حول هذه الاسئلة التي طرحت...

الدكتور خالد الحامض :

في الحقيقة ان الاسئلة التي اثارها الاخ الدكتور عامر حول التنمية من الصعوبة بمكان الاجابة عليها حتى في اكثر من امسية ومع ذلك فهو قد فتح لنا المجال وعسى ان نصل الى بعض الافكار حول هذا الموضوع.

وهنا سأحاول ان اختصر معتصرا ذهني غير المجزأ مسبقاً للاجابة على هذه التساؤلات.

فيما يتعلق بالسؤال المطروح حول ما هي التنمية... هل هي هدف أم وسيلة، المعروف أن هدف أي نشاط يقوم به الإنسان، إنما هو تلبية حاجة يشعر بها هذا الإنسان. وعلى هذا استطيع ان اقول مباشرة بأن التنمية ليست هدفاً وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف. هذا الهدف هو تلبية مطالب الإنسان التي تتزايد باستمرار وتنشعب وتتعدد، فتأتي التنمية كوسيلة لإيجاد الوسائل والاموال الاقتصادية التي تشبع رغبات ومطالب الافراد... هذه هي الاجابة على السؤال الاول بشكل موجز جدا.

اما السؤال المتعلق بسقف زمني محدد للوصول الى التنمية، الجواب مباشرة اقول لا، لأن حاجات الانسان متزايدة باستمرار وهناك عوامل كثيرة تساعد على هذه

الزيادة وأول هذه العوامل هو التقدم العلمى نفسه.. وذلك على الرغم من أن التقدم العلمى هو الوسيلة التى يمكن للفرد من خلالها تلبية حاجاته المتزايدة باستمرار من جهة، لكنه من جهة أخرى يخلق حاجات متزايدة تعجز الوسائل الحالية المتاحة عن تلبيتها.. إذن هو يلبى حاجات من جهة ولكنه يخلق حاجات جديدة متزايدة من جهة أخرى.. وطبعاً تأتى التنمية هنا لكى تبحث عن الوسائل الكفيلة لتلبية الحاجات المتزايدة والمستعدة للانسان إضافة الى رفع سوية تلبية الحاجات التى كانت قائمة قبل أن يأتى التقدم العلمى.. أقول هذا لحد العوامل الأساسية التى تساعد على زيادة الحاجات أى أنه ليس سقف زمنى محدد للوصول الى التنمية.

الدكتور عامر الكيسى :

عفواً دكتور خالد أنت تقول أن التنمية وسيلة هدفاً ومعنى استمرارية هذه الوسيلة أننا سنظل دوماً نبحث عن التنمية كوسيلة للوصول الى هدف آخر.

الدكتور خالد الحامض :

إن الهدف هنا متحرك وليس ثابتاً على اعتبار أن الهدف هو تلبية مطالب الفرد فإذا قلنا بأن مطالب الفرد محدوده وثابته نستطيع القول أن الهدف ثابت ومحدود في لحظة زمنية محدده.. وحيث أننا لا نستطيع إيقاف الزمن لأنه متحرك، أى أن الهدف متحرك.. أى أن التنمية ستبقى الى مالا نهاية طالما وجد انسان على وجه الأرض.. هذا ما أراه من وجهة نظري.

أما في ما يتعلق بالاجابة على التساؤل حول أن التنمية هل هي وضع طبيعى يعبر عن مرحلة نموه كل المجتمعات... فأقول أن كل المجتمعات ستبحث عن وسيلة لتلبية مطالبها لكن هذه المطالب مختلفة من مجتمع الى آخر ومن مرحلة زمنية الى أخرى..

والدول الصناعية المتقدمة التى أصبح فيها مستوى تلبية متطلبات الافراد أعلى بكثير مما هو موجود عليه في البلدان النامية تسعى لبلوغ أهداف أفضل مما وصلت اليه في مرحلة سابقة، كذلك الامر بالنسبة للبلدان النامية أو المتخلفة التى تقع في أسفل السلم بالنسبة لبقية بلدان العالم من حيث درجة تقدمها، أيضاً هذه البلدان تبحث عن وسيلة من أجل تلبية مطالبها... حيث أن الفرق بين متطلبات هذه البلدان وبين متطلبات الدول المتقدمة شاسع وكبير جداً... إذن كل دولة تبحث

عن الوسائل التى تلبى متطلبات شعبها، كلاهما تبحث عن التنمية كلاهما يحاول ان يستخدم التنمية، التى هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والاجراءات المختلفة التى تمكن هذا المجتمع او ذاك من الحصول على الاشياء والوسائل التى تلبى وتغنى بمتطلباته.

الدكتور عامر الكبيسي

هل هذا هو تعريف التنمية اذن؟

الدكتور خالد الحامض :

لا،..... أستطيع القول أن التنمية وسيلة نسبية تستخدم من اجل التوجه الصحيح نحو هدف معين، هذا الهدف يركز في النهاية نحو تحقيق وتلبية احتياجات المجتمع... وهذا هو تعريف عام جدا ويمكن تجزئته الى اجزاء، اذ أن كل مجتمع من المجتمعات لابد له من ان يحدد هدفاً معيناً جزئياً من الهدف العام، ومن اجل الوصول الى هذا الهدف فإن المجتمع يبحث عن وسيلة يحددها في التنمية ذاتها فنقول ان البلد الفلانى يريد ان يصبح بلداً صناعياً، اذن الصناعة بحد ذاتها ليست هدفاً وإنما هي وسيلة للوصول الى الهدف الاستراتيجى البعيد.

الدكتور عامر الكبيسي :

اذن يمكن القول ان اجابتك حول هل ان التنمية هي وضع طبيعى ام انها وضع استثنائى تمر به كل الشعوب هي ان التنمية : وضع طبيعى تمر به كل الشعوب ولكن الفترات الزمنية تختلف من مجتمع الى مجتمع اخر. فمن للمجتمعات ما يستخدم هذه الوسيلة بشكل فعال وبالتالي يستطيع بلوغ هدفه في مرحلة زمنية نسبية اقل من المجتمعات الأخرى.

اذا كانت اذن هي مرحلة طبيعية تمر بها كل الشعوب فهذا يعنى انه لابد وان يأتى وقت تنتهى به هذه المرحلة... كمرحلة الطفولة التى تنتهى لتبدأ مرحلة الشباب ثم مرحلة الشيخوخة، فإذا كانت هي طبيعية وتمر بها كل الشعوب اذن سنأتى الى مرحلة زمنية لم يعد فيها للتنمية مجال.

الدكتور خالد الحامض :

عندما قلت ان التنمية مرحلة تمر بها كل الشعوب قلت بنفس الوقت بأن التنمية هي عبارة عن وسيلة لبلوغ هدف استراتيجي بعيد المدى، هذا الهدف

متحرك لا يمكن بلوغه أصلا، لو كان بالإمكان بلوغ هذا الهدف لقلت أن التنمية ستنتهى، ولكن طالما يوجد إنسان على سطح الأرض فالهدف وأن تكون هناك تنمية حيث أن التنمية جاءت ليضع الإنسان على الطريق الذي يسلكه الهدف المتحرك.

الدكتور عامر الكبيسي :

اعتقد ان الدكتور خالد أعطى تعريف للتنمية فقال هي وسيلة ومرحلة طبيعية وفي التعريفين تناقض، فاما ان تكون التنمية وسيلة او تكون مرحلة طبيعية.

الدكتور خزعل الجاسم :

هناك فرق بين مصطلح التنمية « Growth » وبين « Development » مصطلح

الأول هو هدف كل نظام اقتصادي سواء أكان متخلفا أو متقدما اما كيف يحافظ النظام الاقتصادي المتقدم على النمو المستمر، أو بعبارة أخرى ما هي الوسائل اللازمة لمعالجة المشكلة الاقتصادية بحد ذاتها، أي ماذا تنتج، كيف تنتج، ولن تنتج، كيف نحافظ على استمرارية عملية النمو الاقتصادي بحيث لا نصل الى مرحلة ركود اقتصادي، هذا هو مفهوم النمو والذي ينطبق على كافة الاقتصاديات المقدمة.

اما المصطلح الثاني فيتعلق بمشكلة البلدان اما لماذا بقيت البلدان المتخلفة وذلك على الرغم من ان النظريية الاقتصادية سليمة وصالحة وتتنطبق على كل الاقطار. اذن لماذا تطورت اقطار و بقيت اقطار أخرى متخلفة، فالتنمية اذا كانت تعنى سياسة مقصودة تتبناها الدولة او السلطة لتحقيق اهداف معينة بهذا المفهوم ينطبق على مصطلح (Growth).

وعليه فان التعريف الاقتصادي للتنمية هو تحقيق زيادة مستمرة في معدل دخل الفرد، وهذا يعنى انه يجب ان يكون معدل زيادة دخل الفرد اعلى من معدل زيادة السكان.

الدكتور علي عبدالقادر :

نحن عادة نحاول على قدر الامكان ان نبعد انفسنا عن مصيدة التعريفات حيث ان التعريف لا يكون دائما قاطعا مانعا، وربما كان في الكثير من الاحيان

يؤدى الى حوار لفظى اكثر منه حوار موضوعى، والتعريف التى تفضل بها الزملاء خالد والكبيسي، وخزعل، كلها تدور حول حبس انفسنا في مجال التنمية الاقتصادية مع اضافة عناصر جديدة لها فقد تكلمنا (Westerlizarion Modernization) وهذه كلها عناصر تدخل في موضوع التنمية والتي من المفروض ان نتكلم عنها في البداية وهى النظرة الشاملة للتنمية من الناحية الاقتصادية والسياسية والادارية ومن الناحية الحضارية عموما، اذ ان استخدام كلمة (Growth) متفق مع النمو الطبيعى، اما مصطلح Development فهو يتفق مع لفظ أو كلمة افتعال وصناعة ومن ثم فالتنمية ربما تكون تهدف الى سعادة الانسان عموما سواء اكان هذا يتعلق بنشاطه الاقتصادى او علاقاته الاجتماعية، وهو كل ما يدخل مفهوم السعادة عند الانسان حسبما يتمتع به من مستويات حضارية وهذا هو الذى يدفعنا الى التساؤل فيما اذا كان الانسان سعيداً في ظل التكنولوجيا المعاصرة ان انه كان اكثر سعادة في فترات سابقة كوننا نحن نفرق بين المعايير والمقاييس الغربية المستخدمة في الدول المتقدمة صناعيا.

عند محاولتنا تحديد المعايير التى نهدف من خلالها الى زيادة سعادة افراد مجتمعاتنا.. على الرغم من وجودنا في نظم حضارية لها ارتباطات سياسية ولها نظم حضارية تداهمها بين الحين والحين اثار الغرب وقد نحاول التقليد، وقد نحاول ان نبقى على جزء من حضارتنا السابقة ونحن ضائعون بين هذا وذاك ربما لو اجتهدنا في ان نجد او نتعرف على الطريق الصحيح لان تكون لنا مفاهيمنا الحضارية المنبثقة من اصول تقاليد مجتمعنا آخذين بما يناسبنا من وسائل الحضارة الغربية لتمكننا من ان نخلق اطار التنمية الذى يتناسب مع واقعنا دون ان نرتبط باطار غربي او نبحت عن تعريف للتنمية ولكن نقول ان الانسان هو هدف التنمية وهو وسيلة التنمية ومعايير نموه ومعايير تنميته هي وسيلتنا.

الدكتور عبد الحافظ الكردى :

في الواقع ان موضوع الحوار يتمثل في النظرة الشمولية للتنمية، ومن هذا المنطلق علينا تعريف التنمية من منطلق اقتصادى بحث، او سياسى منفرد او ادارى او اجتماعى بعيدا عن المفاعلات الاخرى عن عملية التغيير الاجتماعى.. وفي تصوري ان هذه العوامل ستتفاعل معا وستشارك في مسيرتها، والتنمية في نظري هي هدف وليس وسيلة، والوسيلة لها هي التخطيط، وهدف التنمية هو التغيير الذى بدأ مع بداية الانسان وسيبقى مع بقاء الانسان و يتطور مع حرص هذا الانسان على اشباع حاجاته ورغباته وسعيه نحو السعادة وعندما يأتي له قدر منها

فهو يسعى نحو المزيد، وفي تصوري اذا كانت التنمية هدفها التغيير وهو هدف وسيلته التخطيط فاننا لانستطيع ان نفصل عملية التنمية عن عملية التخطيط.. وفي الواقع وعلى الرغم من الرابطة الاكيدة بينهما في مسيرة التغيير الاجتماعي، فالوعى بهما حديث نسبيا، أى ان اليقظة نحو عملية التنمية واليقظة نحو عملية التخطيط هي حديثة ولعل من أهم العوامل التى حتمت علينا كأفراد ومؤسسات وجمكاعات ان نعطي للتنمية وأن نعطي للتخطيط اهتمام اساسيا في نشاطنا، حيث ان هناك خمسة عوامل ساهمت في هذه اليقظة، استطيع ان اوجزها كالآتي :

- ١ - التغيير في البنية الاجتماعية، فالتطور الاجتماعي له مظاهره المختلفة نجد تجسيدا لها في الانفجار السكاني، وما صاحب ذلك من مشكلات اليقظة حول قضية حقوق الانسان، حيث هناك تفاوت في منظور المجتمعات، لكن هذا عنصر لاشك انه حصلت حوله تحركات ابرزت أهمية التخطيط له والعمل على تنمية حاجات الانسان المتزايدة نتيجة لتلك المظاهر.
- ٢ - اليقظة حول حقوق الانسان وما صاحب ذلك من مظاهر.
- ٣ - الثورة الصناعية وما أحدثته وخلقته من اتجاهات غيرت كثيرا من التطلعات المجتمعية .
- ٤ - التزايد المستمر في دور الدولة، إذ لم تعد قضية الخدمات المجتمعية متروكة لاهتمام الفرد، فالقضية أصبحت مجموعة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما زاد دور الدولة في هذا التسارع والتفاعل.
- ٥ - الصراع حول مصادر الثروة المدفونة، ربما هذا العامل يلقى اهتماما خاصا لدى الاقتصاديين أكثر من أى من العوامل الأخرى، ومع هذه الثروة برزت قضية اليقظة، ومع الصراع حول هذه المصادر جاءت أهمية التنسيق وبرزت أهمية التخطيط للتنمية.. وعليه فلا اعتقد ان هناك من يستطيع ان يعطي تعريفا شاملا لجامع التنمية... فالتنمية عملية نسبية، عملية اجتهادية نسعى بها ونتحسّن من خلالها التنسيق بين كل هذه المفاعلات والعوامل، مراعين في كافة الاحوال التخطيط المسبق انها عملية التطوير المستمر لمستويات الحياة بكل ابعادها تلبية للحاجات المتزايدة للفرد والجماعة عن طريق الاستفادة المثلى من امكانياتها المتاحة والمتوفرة، أى... السعى نحو تغيير ما هو كائن الى ما يجب ان يكون.

الدكتور عامر الكبيسي :

قلت ان التمر يف الشامل لمعنى التنمية امر صعب، ثم رجعت وقلت ان التنمية هي عملية التطوير في مرحلة اخيرة، بينما اشرت في معرض الحديث ايضا

الى ان التنمية هي هدف، اذن هل ان التنمية هـ ف (goal) ام اجراء (Pro
cess)

الدكتور الكردي :

ان التنمية اجراء (PROCESS)

الدكتور عبدالرحيم حمدان :

انا انظر الى التنمية واحاول ان اعرفها التعريف الذهني الفكري، التنمية هي عمل والعمل يحتاج الى فاعل، الفاعل بالنسبة للتنمية هو الانسان والآلة، العمل لا يتم الا بوسائل وارى الوسائل هنا وسائل اقتصادية وسياسية واجتماعية، لماذا نقوم بهذا العمل، نقوم به استجابة لحاجة، حاجة من، حاجة المجتمع، حاجات المجتمع متنوعة، مادية فكرية، معنوية.. وعليه او اردت ان اعرف التنمية فائنى اعرفها على انها عمل واستجابة لحاجة، وحيث ان حاجات الانسان لا تقف عند حدود فمعنى ذلك ان الاستجابة قائمة الا انها تتفاوت من زمن الى زمن آخر ومن مجتمع الى مجتمع آخر.

الدكتور عامر الكبيسي :

ان ذلك يعنى ان التنمية قديمة قدم الانسان، لان الانسان من اليوم الاول الذى وجد فيه على وجه الارض سعى الى تلبية حاجاته وهذا الامر ينطبق على الانسان الحالي وعلى انسان المستقبل سواء في الدول المتطورة والنامية.

الدكتور عبدالرحيم حمدان :

هذا هو ما أراه، واذا اردتم ان اضرب لكم من الامثلة فأقرب شيء على ذلك هو موضوع الجيولوجيا فمنذ مليون سنة ومنذ وجود الانسان الذى بدأ باصطياد الحيوانات المحيطة به فلم يكن لديه القدرة للتفكير في الزراعة او الصناعة.. كان هدفه هو الاكل والاكل فقط ليقدر على الحركة ففكر في الصيد، فبدأ يبحث عن الوسائل التى يمكن له ان يصيد بها، بحث عن الاحجار أولا لاستخدامها في الصيد ثم تطور وبحث عن المعادن لاستخدامها في الصيد في مرحلة لاحقة، ثم وجد نفسه غير قادر على الجرى وراء الحيوانات ففكر في تربيتها لتبقى قربيه منه وفي تناول

يديه.. ثم فكر في الزراعة فزرع الاراضى والمساحات القرية من بيته ومكان سكناه... ومعها عبر الى الصناعات البدائية وهكذا... فالانسان منذ وجد على الارض وهو يفكر بالتنمية استجابة لحاجاته المختلفة المتزايدة... والله سبحانه وتعالى قبل ان يخلق الانسان على سطح هذه الارض اوجد له ومعه الوسائل فخلق الحيوانات والنباتات وخلق كل مقومات الحياة ثم خلق الانسان واهداه السبيل الى الحياة.

د . فضل الله فضل الله

هناك مجموعة من التعريفات للتنمية وذلك تبعا لتصنيفها تنمية سياسية او اقتصادية او اجتماعية.

فالتنمية سياسيا : تعنى زيادة النضج والوعى السياسى.

والتنمية اقتصاديا : تعنى زيادة معدلات الانتاج، زيادة معدلات الدخل القومى والفردى.

والتنمية الاجتماعية : تعنى زيادة ونشر الرفاه الاجتماعى.

وقد عرف «ليبست باى» التنمية على انها تنمية وتطور الامكانيات الانسانية لمواجهة متطلبات الحياة المتزايدة من خلال وضع اطار سليم للتنمية .

اما من حيث اتجاهات التنمية او الوسائل التى من خلالها يمكن الوصول الى التنمية فهناك عدة اتجاهات.

الاتجاه الاول : الاتجاه الحتمى (مراحل روستو)

الاتجاه الثانى: الاتجاه الاحتمالى (Possibility Model)

الاتجاه الثالث: الاتجاه الاهمالى Penign Neglect theory

اما من حيث بدائل التنمية فلكل دولة ان تختار من البدائل المتاحة للتنمية والتى سبق طرحها وما يتناسب مع ظروفها وامكانياتها المتاحة والمتوفرة، أى ليس بالضرورة ان يكون هناك وسيلة او بديل او نمط محدد للتنمية في كل دولة، او من المفروض على الدولة ان تأخذ به.

الدكتور سيد نميرى :

بعد الحرب العالمية الثانية، قسم العالم الى قسمين، عالم متقدم، وعالم متأخر، وحددت معايير التقدم والتأخر بناء على الدراسات والبحوث التى اعقبت

ذلك... ماهى قضايا تخلف العالم المتخلف.. لماذا البلدان المتخلفة لا تستطيع ان تنمو وتتطور الى ذلك المستوى الذى وصلت اليه البلدان المتقدمة.

وعليه فقد ذهب الاقتصاديون الى تحديد مفهوم التنمية انطلاقا من ذلك التقسيم فالدول المتخلفة اقتصاديا هي تلك الدول التى يكون فيها معدل او مستوى دخل الفرد اقل او ادنى مما هو عليه في الدول المتقدمة.. لذا فقد اصبحت القضية في ذلك الوقت قضية نسبية، وبعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من اثار ونتائج اجريت العديد من الدراسات والبحوث كان من نتائجها ظهور نوعين من النظريات او المفاهيم الاولى المتعلقة بالتنمية في الدول النامية والمتخلفة، والثانية المتعلقة بالنمو في الدول المتقدمة.. اما نظريات التطور الاقتصادي فتتطرق على ظروف كل الدول، وفي كلا الحالتين عامل اساسى مشترك بين نظريات النمو والتنمية وهو وجوب ان ينتج عن ذلك زيادة في معدل دخل الفرد وان تكون هذه الزيادة مستمرة.. وعليه فان هناك فرق بين التنمية الاقتصادية وبين التطور الاقتصادي اذ ان التنمية الاقتصادية، هي عبارة عن زيادة دخل الفرد ز ياداه مستمرة، اما التطور الاقتصادي فعادة يكون شامل يشمل كافة مرافق الحياة.. فمثلا يتوجب تغيير اساليب الانتاج من اساليب بدائية الى اساليب حديثة، يجب ان يتغير هيكل الانتاج من انتاج زراعى الى انتاج صناعى، يجب ان تتغير كل مظاهر التخلف «التعليم عدد المدارس، عدد المعلمين الوعى الصحى، عدد المستشفيات،.... الخ».

اما فيما يتعلق بالاجابة على السؤال حول هل ان التنمية شيء طبيعى يحدث في كل المجتمعات.

فاعتقد انه لا يوجد شخص من الاقتصاديين لايوافق على ان التنمية شيء طبيعى يحدث في كل المجتمعات.. فالواقع انه لا يمكن لاي دولة ان تنام لتجد نفسها تنمو وتتطور تلقائيا.. ذلك لان التنمية ليست مراحل طبيعية.. مجتمع ما اليوم متخلف وغدا نامى، المسألة هي مسألة معايير واسس محدده.. مسألة تخطيط ودراسات ووسائل محدده.. اجتهاد وافكار، مثلا يجب ان تزيد معدلات الادخار، معدلات الاستثمار.. كل هذه الامور لابد وان تحدث لتحقيق التنمية بصورة اسرع وافضل.

الدكتور عامر الكبيسي :

استطيع ان استنتج اولا : ان الناس عموما والمتقنين منهم على وجه الخصوص كثيرا ما يتلقفون مصطلحا ما ويكثرون الحديث عنه ومع ذلك هم غير متقنين على معناه فتظل اللفظة حتى في الاوساط الاكاديمية والعلمية تشيع وتتردد

وهي تعنى اشياء مختلفة بالنسبة لكل منهم والدليل على ذلك هو اننا في هذا اللقاء وفي هذا الحوار البسيط القصير لم نتفق على معنى محدد للتنمية، فقلنا ان التنمية هي مدف، وقلنا انها وسيلة، وقلنا هي هدف ووسيلة في وقت واحد، وقلنا انها عملية، وقلنا انها اسلوب.. وقلنا انها عمل.. ونستطيع ان نقول عنها الكثير الكثير، فهل معنى ذلك ان عدم الاتفاق على تعريف محدد للتنمية يعنى ان كل جهد وكل تدريس وكل نشر وكل برنامج عن التنمية هو عمل غير مجد طالما ان المنطلق الاساسى غير متفق عليه؟ دون شك والدليل هو ان هناك كثيرا من الامور في حياتنا والمصطلحات العزيزة علينا والمهمة في حياتنا لانستطيع الاتفاق على معنى محدد لها.. ولكن نستطيع ان اوجز رأى الشخص نحو موضوع التعريفات على النحو الاتى:-

كل ما طرح من تعريفات يمكن ان يكون نعم في مرحلة، ويمكن ان يكون لا في مرحلة اخرى لاننى ارى التنمية على انها حالة ذهنية (فرجل الشارع هناك حالة في ذهنه عن تنمية ذاته، والمجتمع التخلف لديه صورة في ذهنه عما ينبغي ان يكون عليه، والمجتمع المتقدم في امر يكا او في روسيا لديه حالة في ذهنه.. انها حالة ذهنية، اما في ذهن الفرد او في ذهن الاسره، او في ذهن الشعب، او في ذهن الامه، او في ذهن القائد، او في ذهن الحزب فهم حالة ذهنية يصبو صاحب هذه الحالة او حاملها لان يحققها، لان يصل اليها الفرد على النطاق الشخصى يريد ان يصل الى هذه الحالة الذهنية. الامه لديها عن التنمية حالة تريد ان تصل اليها وهكذا. اذن هي حالة ذهنية.. من اين أتت هذه الحالة؟ هل جاءت من تصورات نظرية فكرية تأملية مجردة على غرار الفكر المثالى الافلاطونى بحيث ان الحزب الفلانى لديه حالة او نظرية عن التنمية. فما هو المجتمع الخامس في ذهن هذا الحزب «هذه حالة ذهنية»؟ فهل اننا في هذه المناطق من العالم كونا هذه الحالة الذهنية من تجارب ومن احتكاك ومن تفاعل مع شعوب سبقتنا في التطور او سبقتنا في الوصول واصبحت حالتنا الذهنية مستمدة من ذلك الشعب او المجتمع؟ هنا ينبغي ان نحسم الامر، هل ان التنمية كحالة ذهنية نريد ان نصل اليها.. هل هي صورة لمجتمع مثالى او ذهنى نريد أن نصل اليه بعيدا عن اى تأثيرا او تقليد لمجتمع شرقى او غربى ام ان هذه الحالة الذهنية متأثرة بصوره مجتمعات متقدمة صناعية.

د . على عبدالقادر :

لقد بدأنا نصل الى الاتجاه الذى اثرت في البداية وهو ان التنمية مفهوم او مدرك يتعلق بمدى ما يتمتع به الفرد في مجتمع معين من سعادته، وكلمة سعادته

كلمة خاصة تعبر عن شعور ومفهوم ومدرك ولا يمكن تحديدها بطرق مادية كمية، مشكلتنا اننا تعلمنا في الغرب او الشرق، في دول اكثر منا تقدما في النواحي التكنولوجية فأتينا بهذه المفاهيم وربطنا بين حاجات مجتمعاتنا وبين ما هو موجود في تلك البلاد من مستويات تقدم حضارى ومادى قائم على استخدام التكنولوجيا الحديثة. فبهرتنا هذه التكنولوجيا حيث اصبحنا نراها على انها هدف بحد ذاتها فإذا ما وصلنا او استطعنا ان نحصل على هذه التكنولوجيا المتقدمة التى لاشك انها تسهل الكثير من سبل الحياة.. نجد في ابتهاجنا هذا قيما اخرى تلح علينا في هذا المجتمع سواء اكانت قيما اجتماعية او دينية، وانكر هنا مثاليين من تجارب قد يفيدنا في هذا التحليل، التجربة التى مرت بها مصر في عهد محمد على فقد رأى وانبهر مما كان في اوروبا من تقدم واعلن هو وابنه ابراهيم باشا انه سيجعل من مصر قطعه من اوروبا فأرسل البعثات لتأتى بالتكنولوجيا الغربية، واتت بهذه التكنولوجيا بقدر ما كان موجودا في بلاد الغرب في ذلك العصر خاصة في مجال تصنيع السلاح، لم تغد هذه التكنولوجيا مصر كثيرا لسبب بسيط وهو انه لم يواكب هذا التغيير او التحديث حركه فكرية قادرة على ان تطور مدركات الشعب ومفاهيمه نحو نظره شاملة للتقدم والتطور في مجالات الادارة والسياسة والاجتماع عموما.. ربما كان هذا ليس سببا في حد ذاته ذلك لان للمجتمع مفاهيمة وقيمة ولم يرى الربط بين مفاهيم وقيم الغرب وبين القيم الاسلامية المتوارثة في المجتمع المصرى.

والمثال الثانى هو مثال حديث الفرق بينه وبين المثال الاول نحو قرن من الزمان وهى المرحلة التى مرت بها مصر اثناء ثورة عبدالناصر وماتلاها، وهى ثورة ودعوة للتحديث واستخدام التكنولوجيا الغربية، ومره اخرى لم يستطيع الفكر ان ينطلق بالحرية التامة و يواكب هذا التحديث في التكنولوجيا المستوردة، لم يستطيع المجتمع المصرى من مواكبة هذه المستحدثات وهذا فى رأى يعود لعدة اسباب من اهمها ان الفكر لم ينطلق بصورة كافية لمواكبة هذا التحديث وحتى هذه اللحظة. اذن عندما نتحدث عن مفهوم او مدرك التنمية يجب ان نتحدث عنه في اطاره الشامل لجميع منطلقات المجتمع ومن اولها قيم ذلك المجتمع وليس التكنولوجيا فقط قد تكون التكنولوجيا اداة او وسيلة ولاشك في ذلك، اذ انها تدخل البهجة والسعادة على نفس الانسان طالما انها تسهل له حياته وطرق عيشه باقل تكفه ممكنه... أى ان العنصر الاول هنا هو حياة الفرد الذى له ان يعيش حياته متمتعا بها دون ان ينجرف وراء المفاهيم الغربية او الشرقية ولا اعتقد اننا وصلنا الى المستويات الغربية ولا نستطيع الوصول اليها مهما حاولنا ذلك لان هناك تفاعلا مستمرا بين التكنولوجيا وبين القيم الاجتماعية والحضارية والدينية عبر سنين وسنين في تلك المجتمعات.

ربما كان من الافضل لنا كمفكرين ان نبحث كيف تكون لنا مدركاتنا ومفاهيمنا في التنمية من منطلقات هذه المنطقة ومن منطلقات حاجات ومتطلبات مجتمعاتنا مستخدمين التقدم العلمى والتقدم التكنولوجى وبما يتفق مع هذه المتطلبات والحاجات غير مفروض علينا بكل كمياته وانواعه.

د . عبد الحافظ الكردى :

ان تعريف التنمية على انها حاله ذهنيه او عقليه هو تعريف محدد كتعريفنا للقومية مثلا، اذ ان القومية ايضا هي مرحلة ذهنية.. ولكن في تصورى انه ليس هناك ادنى شك في ان هذه الحالة الذهنية خصوصا اذا ما ربطناها في النظام القيمى للمجتمع لابد وان تؤثر وتتأثر بالتنمية من حيث تحديد مفهومها ووظائفها، وعليه فاننا لانستطيع ان نهمل تعريف التنمية فالتعريف للتنمية لابد وان يكون محتويا على ذلك الجزء غير المادى من التنمية والتى يقصد بها هنا «القيم» اذ لابد من اخضاع عملية التنمية لمعايير قيمية قياسية تخضع لارادة الانسان، وللاجراءات التى تصاغ بمفهومه القيمي الواقعى، وك مفهوم مادى ومعنوى له مؤشرات اجتماعية ويتم تحديدها في ضوء هذه المؤشرات ومؤشرات سياسية ونعرفها في ضوء هذه المؤشرات، وله معدلات اقتصادية ونعرفها في ضوء هذه المعدلات، ثم انها مرتبطة بنظام، بمعنى انها جزء من عملية بناء النظام نفسه.

الدكتور على عبدالقادر :

هذه المفاهيم التى اوردتها لمفهوم التنمية هي مفاهيم غربية،

رد الدكتور الكردى بقوله ان هذه ليست مفاهيم غربية وانما مفاهيم علمية تعمق فيها الغرب وهذا انه انفرد بها او احتكرها كمفهوم الديمقراطية مثلا هو ليس مفهوم محتكرا على الغرب، بل له تطبيقاته الغربية، اذ ان الديمقراطية كمفهوم له اصول موجودة في نظامنا الاسلامى وغيره من الانظمة.. فانا لا اود ان نرفض المفهوم الغربى للتنمية على اعتبار اننا نعالج موضوع التنمية من حيث المفهوم العلمى لها.. فاذا كان الغرب قد تعمق بها فان ذلك لا يعنى اننا نرفضها..

وعند محاولتنا لتحديد مفهوم التنمية علينا ان نسأل انفسنا ما هو مرد القياس، ما هو معيار القياس.. هل نحن عندما نقيس عملية التنمية او نحدد مفهوم التنمية ومراحلها هل ننطلق من معايير غربية او من اطار غربى، اى عندما نقيس معدلات دخل الفرد فقير، متخلف، غنى، متقدم، سعيد، متعلم، او غير متعلم... هل ان نقطة البداية، هل اطار التعريف، هل هو غربى ام شرقى، هل نخضعه للتطويع بحيث

يكون هذا التطويع أساساً للقيم الأصلية في مجتمعاتنا، ومستمداً من إمكاناته المتاحة والمتوفرة، وعاكساً أو مترجماً لتطلعاته وظروفه الخاصة، فما يعتبر تخلفاً في الولايات المتحدة قد يكون هو بعينه قمة التنمية في مجتمعاتنا أو في مجتمعات أخرى خارج الولايات المتحدة، أي أن نقطة القياس لا بد وأن تختلف من مجتمع إلى الآخر.

الدكتور عامر الكبيسي :

إذا كان هناك حالات وظواهر يمكن أن تعتبر في الولايات المتحدة قمة التخلف وفي مجتمعاتنا قمة التقدم، أو العكس، إذن المراجع لتحديد ما هو تنمية وما هو ليس تنمية؟ إذا كان هناك مفهوم علمي للتنمية أخذ به الغرب ويمكن أن يأخذ به غيره من المجتمعات، فلماذا هذا الاختلاف إذن؟

لقد قلنا إذا كانت التنمية إجراء فلا بد وأن تحدد في إطار هدفها تطويع الإنسان من خلال تلبية حاجاته المستمدة وذلك في حدود إمكانياته المتوقعة والمتاحة حاجات الإنسان لا تأتي من فراغ فهي تحدد في ضوء قيمه وفي ضوء إمكانياته المتاحة علماً أن هذه القيم وهذه الإمكانيات تختلف في الولايات المتحدة عنها في فرنسا، في اليابان، وفي هذه الأخيرة تختلف عنها في مجتمعاتنا.

والآن دعونا ننقل إلى القضية الفكرية الأخرى وهي : هل أن هناك طريق واحد للتنمية، أو من أين تبدأ التنمية وما هي مراحلها، هل هناك طريقاً علمياً واحداً أخذ به الغرب ويمكن أن يأخذ به الشرق، أم أن هناك عدة طرق، كل مجتمع من خلال قيمه وتراثه وإمكانياته يشق طريقه الخاص إلى هذه الحالة الذهنية «التنمية» هذه أسئلة نطرحها للنقاش والحوار.

الدكتور خالد الحامض :

إن هذا السؤال أو هذه التساؤلات نفسها قد وردت في ذهني عندما اثبتت جملة التعريفات حول التنمية بمفهومها الشامل.. من أين ينبغي أن نبدأ بالتنمية على اعتبار أن التنمية لها جوانب متعددة، اقتصادية، سياسية، إدارية، اجتماعية.. الخ فيأتي من أين نبدأ بالتنمية، هذا السؤال يقودنا إلى العلاقة بين المتغيرات المختلفة في المجتمع، ما هو المحرك الأساسي لكل العوامل المتواجدة في المجتمع سواء أكانت قيم، أم عوامل سياسية، أم اجتماعية إلى غير ذلك... ماهو العامل المحرك، قد أكون متحيزاً بحكم المهنة فأقول إن هذا العامل هو العامل الاقتصادي.. في الواقع

لو اننى انطلق هذا المنطلق فلا اكون متحيزاً ذلك لان التجربة القار يخية قد علمتنا ان العامل الاقتصادى فعلا هو العامل المحرك للعوامل الاخرى. فمجتمع ما قبل الثورة الصناعية كانت له قيم، ومجتمع ما بعد الثورة الصناعية له قيم، والمجتمع الاسلامى كان ولم يزل له قيم، والمجتمعات الحالية سواء اكانت متقدمة او متخلفة لها قيم.. اذن ما هو المحدد لهذه القيم، لاشك ان المحدد هو عوامل متعددة، لكن لا بد من ان نبرز ما هو العامل المحدد والمحرك الاساسى لهذه القيم... وعليه رغم اننى اجبت على السؤال المطروح بطريق او اسلوب غير مباشر الا اننى اقر ان هذه وجهة نظر خاصة، ولذا اترك للزملاء الاخرين فرصة تحديد العامل الاول المحرك لهذه القيم كل حسب وجهة نظره الخاصة.

الدكتور خزعل الجاسم :

في البداية كان تعليقى على نقطة محددة؛ لكن وحيث طرحت مجموعة من الاراء هي بحاجة الى تحديد وتوضيح.. منها رأى طرحه الدكتور على عبد القادر وهو اصلا منسوب الى عالم اجتماعى هولندى اسمه «فرويد» عاش في اندونيسيا مايقارب من عشرين عاما واستنتج في الاخير من خلال دراساته وتجارب الخاصة في تلك البلاد... انه خير ما يمكن ان يعمله الغرب من صنيع للدول المتخلفة هو تركها وشأنها ذلك لانه لامجال لها ان تتطور، هذا هو مفهوم «فرويد»... ان اول مفهوم طرحه هو ان التنمية لاتعنى السعادة، وهذا مفهوم خاطئ من اساسه لايقره الاقتصاديون التنمية تعطى الفرد فرصا اكثر ولكن ليست مقرونة بالسعادة فيمكن ان تكون هناك كثيرا من الشعوب الفقيرة لكن هي سعيدة.. المشكلة التى اثيرت بخصوص التقدم والتطور والتنمية هي كما ذكر الدكتور نميرى بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتشرت وسائل الاتصال والمعرفة مما جعل معه شعوب العالم الثالث يعرف ان هناك مجتمعات وشعوب متقدمة ومرفهه، وان مجتمعات اخرى سلكت طرقا اخرى للتطور فطورت، والمثال على ذلك الدول الشرقية، من هنا نجد انه ليس هناك اسلوب او وسيلة واحدة للتنمية، فالوسائل متعددة وكذلك البدايات.

وعليه فأنا لا اتفق مع الدكتور الكردى من حيث ان التنمية هدف... فالتنمية ليست هدفا وانما وسيلة... مثل الانتاج، هل نستطيع ان نقول ان الانتاج هدف، طبعا لا، الانتاج هو وسيلة والهدف هنا الاستهلاك.. الاله، التكنولوجيا العملية كلها وسائل... وفي الواقع هناك اختلاف واتفاق حول معايير التنمية نفسها في ان واحد، فالاقتصاديون واجدوا ان المعيار المادى للموس والقابل للقياس هو معدل دخل الفرد وبعد الخبر العلمية الثانية وما لحق ذلك من دراسات وبحوث

قامت بها هيئة الأمم المتحدة قسم العالم الى قسمين او الى فرقتين وذلك تبعا لمستويات الدخل القومي والفردى، فالدولة التى يصل فيها معدل دخل الفرد الى اكثر من (٥٠٠) دولار سنويا هي دول متقدمة والدول التى لا يصل فيها معدل دخل الفرد الى هذا المستوى هل دول متخلفة او فقيرة... فالفكرة التى طرحها الدكتور على عبدالقادر وهى لماذا مصر لم تتطور في عهد محمد على او عهد عبد الناصر في اعتقادى ان الاسباب وراء ذلك هي عوامل التخلف ذاتها.. فهي التى كبّلت وتكبّل كثيرا من الدول وتعيقها تجاه تحقيق التنمية. وعليه فلا بد من العمل على ازالة هذه العوامل وبكل الوسائل المتاحة بهدف تحقيق التنمية.

ان المتبع لمسيرة التنمية في العالم يجد ان الدول المتقدمة تستحوذ على معظم الامكانيات الصناعية والعسكرية والتكنولوجية المتاحة في العالم.. فالقوة العسكرية وزمام المبادرة هب بيد الدول المتقدمة، التكنولوجيا في يد الدول المتقدمة... الاستهلاك ونسبه العاليه تتمتع به شعوب الدول المتقدمة، فنظرة سريعة الى موازين التجارة الدولية بين شعوب العالم نجد من خلالها ان ٨٠٪ من مجموع ارقام التجارة الخارجية هي بين الدول المتقدمة الغربية، و١٢٪ من هذه الارقام هي بيد الدول الاشتراكية، والباقي وهو ٨٪ فقط هو في يد الدول المتخلفة او دول العالم الثالث.. فهذا كله يعنى ان الانتاج الضخم لاسواق العالم يستهلكه عدد قليل من سكان العالم.

وعليه فلكى يكون بمقدور الدول النامية الدفاع عن نفسها وعن مكتسباتها وعن اهدافها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية لابد من تدبير الوسائل لتحقيق تلك الاهداف، وفي رأى ان من اهم تلك الوسائل هو العمل على زيادة ورفع مستويات الدخل القومي، الناتج القومي، معدلات الادخار، ومن ثم معدلات الاستثمار.

الدكتور عامر الكبيسي :

هل أن الاتحاد السوفيتي عندما بدأ بالتنمية بدأ برأس مال خارجي.

الدكتور خزعل الجاسم :

طبعاً لا ذلك لان هذا يعتمد على وسائل التنمية.. فالاتحاد السوفيتي حفظ الاستهلاك، خلق تراكم، أوجد مدخرات، فحقق تنمية سريعة.
د. عامر. اذن هل أن الفكر هو المحور والمحرك الذى حرك كل عوامل التنمية في الاتحاد السوفيتي، أم انه العامل المادى نفسه فقط

د . خزعل . الاتحاد السوفيتي ركز أولا على التصنيع والانتاج قبل كل شيء ، اى انه بدء في الصناعة انطلاقا من ايمانه واستراتيجيته في أن الدول دون قاعدة صناعية و انتاجية قوية لا يمكن ان تصل الى القوة المطلوبة في كافة المجالات الاخرى العسكرية منها أو السياسية والاقتصادية.

الدكتور/ علي عبدالقادر

بناء على ما طرحه الدكتور خزعل، أسأل وأجيب في وقت واحد، أسأل وأقول من اين اتت الدافعية للتنمية؟ هل أتت من التجربة الروسية.. هل أتت من الفكر... ان الدول النامية عندما استيقظت بعد الحرب العالمية الثانية ووجدت نفسها متخلفة مقارنة مع دول اخرى وحلت مرحلة متقدمة من الرقى والتطور الحضارى والاقتصادى... وجدت نفسها تلك الدول المتخلفة غير قادرة على الانتظار، ومن المنطوق جاءت التنمية في هذه الدول.. هل تنتظر وتتطور حسب مراحل (رستو) بمعدلات لا تفوق ٢٪ سنوياً أم انها لا بد وأن تسرع في اجراءات التنمية.. ان تقرير هيئة الامم المتحدة في ذلك الوقت اوضح انه لو ارادت تركيا أن تنمو وتتطور حسب المعدلات السائدة فانها تحتاج الى (٥٠٠) سنة حتى تصل الى المستوى الموجود في ايطاليا، علماً أن ايطاليا تعتبر دولة متخلفة مقارنة مع دول أوروبا الاخرى، ولو أن دول امريكا اللاتينية ارادت الوصول الى مستوى التنمية السائدة في الولايات المتحدة فانها تحتاج الى (١٥٠٠) سنة نبعاً لمعدلات (رستو) في التنمية .

فالمسألة هنا هو أن الاتحاد السوفيتى اختصر الطريق مرة واحدة، مجتازاً المرحلة الرأسمالية الى المرحلة الاشتراكية.

ان الموضوع هنا هو أن شعوب العالم الثالث وجدت نفسها بالامراض، مكبلية بالتخلف العلمى، التكنولوجي، تدنى مستويات الانتاج، لذا فان خطواتها نحو التنمية اتسمت بالبطء مقارنة مع الدول المتقدمة التى استطاعت ان ترفع وتزيد معدلات الانتاج الزراعى الى ثلاثة اضعاف، الناتج القومى اربعة اضعاف مقارنة مع هذه المعدلات عند بدء التنمية.

فهناك سباق على التنمية، الدول الرأسمالية رغبة منها في منافسة الدول الاشتراكية اتبعت سياسات اقتصادية وتنموية محددة للوصول الى الاهداف المطلوبة... فهى اتبعت وسائل غير مباشرة للتنمية... خلافاً للدولة الاشتراكية التى اتبعت الوسائل والاساليب المباشرة.. وهنا تأتي مشكلة الدول النامية هل تتبع الوسائل المباشرة أن غير المباشرة، أم تجمع بين الاسلوبين وصولاً الى التنمية المطلوبة... هذه وسائل التنمية.

الدكتور عامر الكبيسي :

نذكر د . خزعل أن هناك طرقاً وأساليب للتنمية، طريق رأسمالي، طريق اشتراكي، وقد يكون هناك طرق أخرى بدول العالم الثالث... فهل تؤيد هذا يادكتور خزعل.

الدكتور خزعل الجاسم :

نعم، وإذا رجعنا الى القول ان الانتاجية منخفضة، الدخل منخفض الاستثمار منخفض، مستويات التعليم منخفضة... فالسؤال مرة أخرى من اين نبدأ.. الاقتصاديون متفقون على وجوب أن نبدأ من الاستثمار.. لكن عندما نأتي الى دول العالم الثالث غير النفطية ذات مستويات الدخل المنخفضة، وحيث لا يوجد هناك هامش للدخار أو الاستثمار.. لذلك ولكي نسير على طريق التنمية فلا بد لنا من أن ندخر أو نستثمر ما لا يقل عن ١٢٪ من الدخل القومي.. غير أننا في الدول المتخلفة لانستطيع ادخار واستثمار هذه النسبة لاسباب المذكورة أعلاه وذلك بدون مساعدات أو قروض خارجية أو اتباع اسلوب التنمية السوفيتية من خلال تعبئة الموارد بطرق واساليب جديدة عن طريق الإصلاح الزراعي، التأميم الصناعي، خلق الفائض الاقتصادي، تخفيض الاستهلاك لحين من الزمن.. اي ان الأساس لا بد وأن يكون من الاستثمار والبدأ لا بد وأن تكون من الاستثمار نفسه الموجه نحو الانتاج، والانتاج المستمر بحيث يوجه جزء من فائض الانتاج هذا نحو التنمية... وهكذا تستمر التنمية وترتفع معدلاتها.

الدكتور عامر الكبيسي :

ان هذا يعنى ان العوامل الاقتصادي هو العامل المحرك للتنمية سواء في الدول الاشتراكية أو الرأسمالية أو النامية.. هذا هو ما توصل اليه الدكتور خزعل والدكتور خالد من وجهة النظر الاقتصادية... هذه وجهة نظر سنخضعها للمناقشة الان.

الدكتور فضل الله فضل الله :

في الواقع ان الاخوة الاقتصاديين ير يدون حصرنا في بديل واحد أو بديلين لاثالث لهما للتنمية، أنا في الواقع اعترض على المنهجية الخطية في التنمية، بمعنى

آخر طريق واحد، اسلوب واحد للتنمية.. اعتقد ان عملية التنمية لا تخضع بالضرورة الى اسلوب خطى منهجى للتنمية فكل الافكار والآراء التى وردها الاخوة الزملاء تدور حول المنهجية الحتمية للتنمية.. اذا اردنا أن تنمو فيجب علينا أن نتبع الأسلوب الرأسمالى للتنمية الذى يبدأ بالتراكم الرأسمالى و ينتهى الى مجتمع الاستهلاك... أو نتبع البديل الثانى والمتمثل في منهجية التخطيط المركزى والذى ينتهى الى الدولة الشيوعية.. انا لا أوافق ذلك... حيث أرى ان التنمية على انها عملية أو اجراء احتمالى، عملية التنمية تعتمد على مايسمى بالحالة الذهنية، أى أن لكل دولة مجموعة من الاحتمالات ممكن ان تكتشفها وتختار من بينها ما يتفق مع ظروفها وأوضاعها وامكانياتها... اذ أن كل مجتمع أو كل دولة أو كل شخص معجب ومولع بالاسلوب الذى يتفق مع أخلاقه..

من اين نبدأ نحن، بدأنا فعلا، بدأنا على المنهج الاسلامى العربى سواء أخذت بعض المجتمعات بالاسلوب أو المنهج الرأسمالى أو الاشتراكى. وعليه فإن أهم منطلق لابد من التحرك من خلاله نحو التنمية هو المنطلق الاخلاقى... بمعنى آخر أن ما يصلح للولايات المتحدة من منهج للتنمية هو بالضرورة لا يصلح لدولة الامارات العربية المتحدة.

الدكتور عامر الكبيسى :

هناك رأى بين السياسيين ممثلا برأى «لبست باى» يقول انه مهما كانت موارد الدول وامكانياتها المادية والاقتصادية فلا يمكن لها أن تحقق التنمية المطلوبة دون وجود نوع من الاستقرار والتطور السياسى في تلك الدولة.

وهناك رأى آخر يقول مهما كانت موارد الدول وامكانياتها المادية والاقتصادية فانها لا تستطيع أن تنمو أو تنتج أو تؤدى خدمة لشعبها دون وجود جهاز ادارى فعال يترجم و يرسم و ينفذ خطط وبرامج التنمية.. أى أن هناك منافذ محددة للتنمية. هذه آراء وتساؤلات سنطرحها للمناقشة.

الدكتور علي عبد القادر

في الحقيقية لا يوجد الشئ الكثير لأقوله، بل سأطرح هنا سؤالا للأخوة الاقتصاديين وأنا متفق معهم بأن العوامل الاقتصادية لها الاثر الكبير والفعال على التنمية.. سؤالى هو هل أن الانسان يمكن اعتباره عنصر من عناصر الانتاج اذا كان كذلك فربما يكون منطلقنا للتنمية هو البحث عن امكانيات هذا الانسان.... فهو

محور ومنطلق عملية التنمية.. وهو البداية والنهاية وهو الوسيلة والهدف.

الدكتور عبد الحافظ الكردي :

اذا كان هدف التنمية هو الإنسان وهذا بالطبع هو هدفها وهو أيضاً الوسيلة الرئيسية المحركة لعملية التنمية، فهذا نتحدث عن انسان متكامل، متكامل باحتياجاته وتطلعاته، متكامل بسعيه نحو تنمية نفسه. بمعنى أننا لا نستطيع أننا نفضل الانسان السياسي عن الانسان الاقتصادي عن الانسان الاجتماعي... قضاياها متكاملة.. غير ان القضية تتمثل في أى الجوانب أكثر تأثيراً.. هذا موضوع قابل للقياس رغم أننا نستطيع أن نفضل هذه الجوانب عن بعضها.. التنمية الاقتصادية بغير تنمية سياسية هي تنمية عرجاء لا تأتي أكلها.. والتنمية السياسية بغير تنمية اقتصادية هي تنمية مشلولة... وكذلك الحال بالنسبة للقضية أو التنمية الإدارية والاجتماعية... محركات التنمية تدور حول الانسان بقيمة الداخلية الأصلية جنباً الى جنب مع قضية المكتسبة نتيجة للثورة الثقافية أو التداخل الثقافي أو ثورة الاتصالات والحضارة حيث ساعد على ذلك مدخلات داخلية وخارجية.. وعليه فأننا لا نقبل في الحقيقة أن الاقتصاد هو المنطلق الاساسي والاول للتنمية وإنما التنمية هي قضية شمولية عناصرها وجوانبها لا بد وأن تكون شاملة.. اذا كان هدفها الانسان فقضايا الانسان شاملة ومتكاملة ولا يمكن تجزئتها.. انها قضية أصلية «التنمية» تنطلق من قيم الانسان الاصلية والمكتسبة وهدفها أصيل هو السعادة للإنسان من مظاهرها المختلفة الشاملة المتكاملة التي يمكن تجزئتها بعيداً عن الحرية السياسية، العدل الاجتماعي الرفاه الاقتصادي الى غير ذلك من عوامل.

الدكتور فاروق صالح :

ان النظرة الى التنمية لن تكون شمولية الا باضافة وجهة نظر السوق... فمن وجهة نظر السوق تعرف التنمية على انها الجانب الآخر من النشاط الاقتصادي.. فالتنمية هي تسليم لمستوى معين من المعيشة لمجموعة معينة من المستهلكين في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة.. ما هو المقصود بمستوى المعيشة، هي عبارة عن مجموعة السلع والخدمات التي يتمتع بها الفرد في فترة زمنية معينة... أن الادار بين طبيعتهم بمليون الى قياس النتائج النهائية، بمعنى ان المحاسب يهتم بالربحية والسوق يهتم برقم المبيعات وهذا الرقم بالضرورة بقياس مستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات.. اذا كان الامر كذلك فلأننا نقول أن هناك نظريات حول تطور مستويات معيشة الانسان، فهناك نظرية «فيشر وكلارك» حيث تقوم هذه النظرية على اساس تتبع مراحل النمو الاقتصادي ممثلة بما يستلمه

الأفراد من سلع وخدمات، فالمجتمع المثالي أساسا اعتمد على الموارد الاقتصادية البدائية في بداية تطوره انتقل بعدها في اعتماده على الموارد الأكثر تقدما وتطورا وصولا الى المجتمع الصناعي ثم أعلى مراتب التنمية أى مجتمع الخدمات... بمعنى أن هذا المجتمع قد وصل في مراحل التنمية الى مرحلة خدمات الذات وتقييم الذات، الخدمات الصحية والتربوية الشاملة لكل الناس ولكل أفراد المجتمع. فمجتمع كمجتمع الولايات المتحدة حيث يتمتع افراده بمعدلات عالية من الاستهلاك فيما يتعلق بالخدمات يعتبر هذا المجتمع قد وصل الى أعلى مراحل النمو، إذ أنه كلما زاد نصيب الفرد من الخدمات المقدمة وكلما زادت نسبة هذه الخدمات من مجمل عناصر قيس مستوى معيشة الفرد كلما كان ذلك دليلا على الرقى الاقتصادي لذلك المجتمع الذى يعيش فيه الفرد.

أما من حيث الإجابة على التساؤل المطروح عن الدافع نحو التنمية فإن الدافع في نظر هو رغبة المستهلك في تحقيق مستوى معيشى أفضل.

الدكتور عامر الكبيسي :

مجموعة رغبات شعب معين كيف تكون هى المنطلق للتنمية.. الشعب هنا يرغب في الحصول على سلع وخدمات كثيرة... هل هذا هو المنطلق والبداية والدافع للتنمية؟

الدكتور فاروق صالح:

نظرية كينز تقوم ان الاستهلاك هو دالة الدخل، في محاولة لاثبات ذلك وجد أن العلاقة عكسية بمعنى أن الدخل هو دالة الاستهلاك... بمعنى أن الاسرة أو الفرد في الوقت الحالى يبدأ حياته بالاستدانه، بمعنى أنه يوفر لنفسه مستوى من المعيشة المناسب ولو لم يملك المال الكافى لتوفير مثل هذا المستوى والأبقاء عليه.

أما فيما يتعلق بكيفية قياس التنمية، فمعيار التنمية الحقيقية التى وصل اليها مجتمع ما انما تقاس بما وصل اليه هذا المجتمع من انجازات تربية، اقتصادية، اجتماعية، الى غير ذلك على أن ندخل في معادلة هذا القياس وفي كافة الأحوال والأوقات ظروف البيئة في ذلك المجتمع، بمعنى أن الدراسات المقارنة اياً كانت سوف لن تكون سليمة الا باضافة البيئة... فاذا أردنا قياس مدى نجاح التنمية في بلد ما فمن الطبيعى أن نأخذ أولا المؤشرات الاقتصادية المعروفة ولكن الى جانب هذا لابد وأن تحلل هذه المؤشرات في ضوء ظروف البيئة المحلية.

أما كيف نقيس البيئة، ان قياس البيئة يكون من خلال القيم والعادات السائدة ومن خلال درجة الوعى الثقافى والحضارى في ذلك المجتمع ومن خلال درجة تقبل المجتمع للتكنولوجيا وتفهمه لاستخداماتها... وعليه فإن الاجابة جـول من أين نبدأ... أقول أن البداية يجب أن تكون اساسا من الفرد، وعلى وجه التحديد وإذا ما اردنا أن تكون التنمية حقيقية وذات امداد طويلة لابد من البدء بالفرد، تعليمه وتنقيفه توعيته ذلك لان أفضل شيء ممكن أن نتركه أو نقدمه لمجتمع معين هو مستوى من التعليم العالي المتقدم وتليلا على ذلك ما قاله الدكتور الكبيسى في اللقاء المفتوح مع طلبة الكلية قبل أيام اعتمادا على المثل الصينى القائل «اطعمنى سمكة اليوم وغدا عشره ثم علمنى كيف اصطاد اعطيك مئة سمكة» اى كلما كان الاستثمار موجه نحو التعليم كلما كان خير مؤشر لمستوى النمو الاقتصادى، فالفرد اذا تعلم وأحسن التعليم فانه لابد وأن يعمد الى زيادة الانتاجية وثم الى ارتفاع مستويات المعيشة.. وعليه فان ارتفاع مستوى المعيشة هو الدافع الاساسى وراء عملية التنمية في كل زمان.

الدكتور عبدالرحيم حمدان :

على أى حال ان ما شجعنى على الحديث للمرة الثانية هو ما قاله الدكتور الكبيسى من أن هذا اللقاء هو لقاء ذهنى فكرى موضوعى.. أبدأ بالاجابة على السؤال من أين نبدأ من المعروف كما تعلمت منكم الان هو أن هناك نماذج متعددة للتنمية وهذه النماذج ليست تجريدية نظرية (Abstract) وانما عملية مستمدة من ظروف وحالات كل مجتمع أو مجموعة من المجتمعات على حده... وأشبه هذا الوضع بوضع حقول النفط حيث أن لكل حقل من هذه الحقول نموذج أو اسلوب محدد لاستثمار واستخراج النفط منه وحتى آخر قطره فيه... كل ذلك يتم وفق لمعطيات محدده.... ما هي المعطيات بالنسبة لعملية التنمية، من الملاحظ أن هناك معطيات متعددة، اقتصادية، مادية، اجتماعية، فكرية.. أمامى هذه النماذج، كيف أستطيع الوصول الى التنمية من خلالها وبها ليس بالضرورة أن اختار نموذج واحد محدد بعينه وذلك انطلاقا من أن المعطيات بالنسبة لمجتمع ما تختلف عنها بالنسبة لمجتمع آخر.. هل اختار نمودجا يتماثل و يتشابه في معطياته مع المعطيات المتوفرة والمتاحة في المجتمع المراد تنمية أم اختار نمودجا من عدة نماذج... أو اضع نمودجا جديدا ينسجم مع المعطيات الخاصة بالمجتمع أو الدولة موضوع التنمية.

الدكتور فضل الله فضل الله :

اجابة على ماطرحة من تساؤلات حول من أين نبدأ أو اشير الى شيء مهم

وهو أن التكنولوجيا ليست طاقة ونظم وممكنه فقط انها مجموعة من القيم والاخلاق والافكار الخائبة من تلك الدول المنتجة لهذه التكنولوجيا.. وعليه فأننا عندما نستورد هذه التكنولوجيا فأننا نستوردها ممزوجة مع قيم وأخلاق وافكار مجتمعات مختلفة المنهجية تحدد من خلالها التنمية.. فإذا أخذنا تكنولوجيا معينة فلا بد وأن تقودنا الى تنمية محددة ومعروفة.. فإذا أخذنا تكنولوجيا العمل فإن هذه التكنولوجيا لا بد وأن تؤدي بنا الى توفير في ساعات وأوقات العمل وبالتالي تقودنا الى التنمية على الطريق الراسمالي.. وإذا أخذنا تكنولوجيا أخرى فقد تقودنا الى تنمية من نوع آخر.. وعليه أود أن أشير الى ضرورة أن نكون دقيقين في اختيار التكنولوجيا التي تناسب مجتمعنا وظروفنا مركزين على منهج الاحتمالية في التنمية وفي اختيار البدائل لهذه التنمية، فالتنمية إما أن تكون اختيارية عفوية أو مخططة حيث أن هناك مجموعة من البدائل المتاحة لنا حرية الاختيار من بينها ما نشاء وفقا لظروف مجتمعاتنا... وعلى هذا الاساس يكون منهجنا للتنمية مبنى على اسس سليمة واضحة.

الدكتور سيد نميري :

مع اننى اقتصادى غير اننى لا اوافق زملاى الاقتصاديين في أن العامل الاقتصادي هو العامل الاول أو العامل الوحيد المحدد للتنمية.. حيث أننا اتفقنا على أن عملية التنمية هي عملية شاملة لكافة الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية، وقد يكون تطور الانسان فكريا وثقافيا وتعليميا وسياسيا أصعب من تطوره اقتصاديا... هذا هو تصوّرى للأمر، حيث من السهولة بمكان أن يتطور الانسان ماديا واقتصاديا خلال فترة زمنية محددة أو نتيجة لظروف محددة والدليل على ذلك الكثير من دولنا العربية وخاصة الخليجية منها حيث مصادر الدخل الوفيرة المتمثلة بثروة النفط فهذه الدول تطورت اقتصاديا وماديا بصورة واضحة خلال فترة قصيرة بدليل أن معدل دخل الفرد في هذه الدول أعلى منه في الولايات المتحدة، ولكن في الجانِب الآخر من تطور المجتمع، تطور التعليم، تطور الحضارة، التطور السياسى، نجد أن الامر يختلف حيث أن العملية صعبة وبجاجة الى وقت وجهد كبيرين.. أى أن التنمية الاقتصادية (Growth) في حد ذاتها عملية سهلة مقارنة مع غيرها من أنواع أو جوانب التنمية الاخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قياس التنمية الاقتصادية أمرا سهلا، غير أننا لو أردنا قياس الوعى السياسى في مجتمع من المجتمعات فإن ذلك سيكون صعبا.. التنمية الاقتصادية يمكن قياسها من خلال مؤشرات محددة مثلا مؤشر الدخل الفردى، فنقول اذا زاد معدل الفرد السنوى في مجتمع أو دولة من الدول على (٥٠٠) دولار فإن ذلك يعنى

أن هذه الدول متقدمة اقتصاديا، أما إذا انخفض المعدل عن هذا المستوى فذلك دليلا على أن الدولة فقيرة أو متخلفة اقتصاديا وهذا مما يمكن قياسه بالنسبة للرعى السياسى أو الحضارى.

النقطة الاخيرة التى أود اثارها هنا هى وحتى لو اخذنا موضوع التنمية الاقتصادية فقط وهو جزء أو جانب بسيط من جوانب التنمية الشاملة الا اننا نجد هناك اختلاف في وجهات النظر حول شمولية التنمية الاقتصادية نفسها، هناك ناس يؤمنون بالطريق الشامل للتنمية الاقتصادية، أى لابد وأن نضرب وننمى في كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية «الصناعة، الزراعة، الخدمات» فالتنمية المتوازنة (Balance) تعنى أننا محتاجون لأن ننمى ونطور في كل مجال وفي كل مكان، أى بحاجة الى دفعة قوية من التنمية ذلك لان التخلف موجود في كل مكان وفي كل سمة من سمات المجتمع... قطعاً لو أردنا أن نطور الاقتصاد فأننى بحاجة الى طاقات وموارد بشرية تقوم بمهمة التطوير... غير أنه في الواقع لا توجد هذه الطاقات في المجتمع وعليه لابد من تطوير وتنمية قابليات ومهارات هذه الطاقات قبل البدء بعملية التنمية الاقتصادية لو أخذنا مثالا على ذلك الهند أو السودان، وجنوب السودان بالذات، المجتمع هناك متخلف، الرعى يكاد يكون محدود، العادات والتقاليد السائدة هى ضد كل تقدم.. وعليه أولا وقبل البدء بعملية التنمية لابد من ازالة وتغيير تلك المفاهيم والظواهر من هنا أقول أن الأسلوب أو الطريق الحديث للتنمية هو الأسلوب الذى يقوم على اساس (Balance Approach) حيث نختار منطقة محددة من الدولة أو القطر ونعطيه دفعة قوية من التنمية وذلك بهدف أن نسحب وراءها بقية المناطق.

الدكتور عامر الكبيسي :

لنعد مرة اخرى الى التحليل العلمى والموقف الموضوعى وكما بينا في القضية الاولى ما هى التنمية وقلنا انها حالة ذهنية قد لا يتفق البعض عليها ... لكن في تصورى الشخصى وكما اختلف المفكر والكتاب حول تعريف التنمية فانهم ايضا اختلفوا في الاجابة على السؤال من اين نبدأ بالتنمية.

لنا في رأى انه اذا كانت التنمية حالة ذهنية فان نقطة البدء لابد وان تكون (Stato of Realistic) بحيث احدد اين أنا واين اقف وماذا أملك اذا كنت لا أملك سوى سلاحى لابد وأن أبدأ بهذا السلاح.. اذا كنت لا أملك سوى ثروتى فلا وبدا وأنا أبدأ بهذه الثروة.. اذا كنت لا أملك سوى فكرى فلا بد وأن أبدأ بهذا الفكر.. اذا كنت لا أملك متغيرات بيئية محدودة لا بدأ بالتفاعل منها وهذا ما بدأ به

الانسان الأول، حيث بدأ بالتفاعل مع ما يملكه من امكانيات، من مفاهيم من افكار، ومن طاقات، تتفاعل مع البيئة التي يقف عليها ومع الامكانيات المتاحة لديه.. قد تبدأ دولة الامارات العربية بالبترول وقد تبدأ ايران بالفكر الاسلامى... وقد تبدأ دول اخرى بالفكر الرأسمالى أو الاشتراكى.. كما بدء الاتحاد السوفيتي في الفكر الماركسى... وعليه يمكن أن نجيب على السؤال من أين نبدأ ... قد نبدأ من الاقتصاد، من السياسية، أو من الادارة نستطيع أن نبدأ من كل ذلك وبخطى متوازنة متواضعة.. لكل من هذه البدايات اساليبها ووسائلها، ساليبها وايجابيتها، قد يأخذ الطريق المتوازن وقتاً طويلاً.. وقد يأخذ التغيير والتطوير السياسى مضاعفات ونتائج على انماط وقيم وافكار الانسان.. لذا لا بد وأن تكون البداية دائماً من ما يملكه الانسان، ما يملكه الشعب، مما تملكه الامة.. نحدد أين نقف وعلى ماذا نقف ما نملك من موارد وطاقات... ومن حيث نقف ومن حيث نملك نبدأ بالتنمية على اساس علمية متينة.

الدكتور علي عبدالقادر:

اننا لاشك قد سعدنا في هذه الليلة في تبادل الاراء العملية واستفدنا كثيراً وأنا نيابة عن نفسى أقربأبأننى قد تعلمت الكثير من هذا اللقاء وأرجو أن تتابع مثل هذه اللقاءات التى لاشك انها تغذى وتجدد النشاط وتحفز على مزيد مما يجب أن يكون عليه الاستاذ الجامعى دائماً.

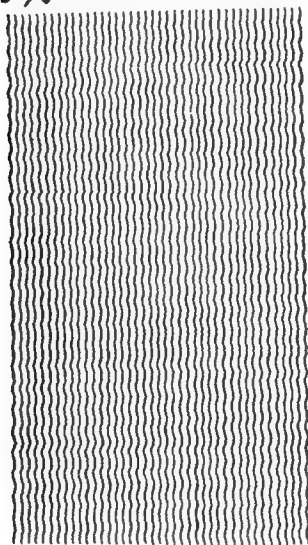
لم يبق امامنا سوى أن نلخص على قدر الامكان ودون تحيز لما ورد في حديثنا، فقد بدأنا بالحديث عن التنمية كهدف، أو كوسيلة أو كليهما.. ثم بحثنا عن المنطق نحو هذه التنمية، وقطعنا لم ولن نصل كرجال فكر الى رأى واحد نتفق عليه.. ولكن استطيع القول أننا فررنا كثيراً من أن نحدد أن الانسان بمفهومه الاجتماعى هو منطلق عملية التنمية بأى صور من صورها شاملة كانت أم جزئية، وأن الدعوة دائماً تكون لاحداث نهضة حضارية أو ثقافية او كما أسمتها الصين يوماً بالثورة الثقافية ومع الدعوة الى الثورة الشاملة ومع الاعتراف بأن الانسان هو المحور والذي هو «الانسان» عبارة عن جماع وتفاعل بين مادة وروح... اذا استطعنا أن ننمى هذه المادة لا بد وأن تعترف بوجود الروح ومتطلباتها.. العالم كله يمر بما يدعى بثورة من التطلعات ولن نستطيع أن نواجه هذه الحالة من التطلعات الا اذا نما في داخلنا وفي

قناعاتنا حالة من الرضا نابعة من اخلاقياتنا ومن ديننا ومن قيمنا... من ديننا
الذى يحرص وبحث دائما على العمل.. ومن قيمنا التواقة الى المشاركة... فالآيات
الكريمة والاحاديث الشريفة لاتقف عند حد في حثها على العمل والتفانى
والاستمرارية فيه...

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».



مراجعات بالعربية



د. استور وفاليري يورك (السلام في الشرق الأوسط) (لندن ١٩٧٨)

David Astor & Valerie Yorke, *Peace in the Middle East*, Acorgi Book, (London 1978)

• أسماء عبد الحي •

يُجمع دارسو العلاقات الدولية على أن الصراع العربي الاسرائيلي يمثل نمطا متميزاً بين انماط الصراع، وانطلاقاً من تميزه هذا تعددت مشروعات حل هذا الصراع، سواء المشروعات التي صاغها اطراف الصراع او غيرهم من الدول او الهيئات العلمية او اساتذة العلاقات الدولية.

وتمثل دراسة ديفيد استور وفاليري يورك منهاجاً جديداً في مجال اعداد مشروع حل للصراع العربي الاسرائيلي، خاصة وأن الكاتبتين يعملان في مراكز متخصصة بالشؤون الدولية والاستراتيجية.

و يعرف الكتاب على غلافه الداخلي شخصية كل من الكاتبتين، ويشير الى ان فاليري يورك عضوة في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وفي المعهد الملكي للشؤون الدولية، كما انها قامت بزيرة لاغلب دول المنطقة. اما ديفيد استور فتعود بداية عهده بالعمل السياسي الى عمله في صحيفة او بزفر حيث عمل فيها من ١٩٤٨ - ١٩٧٥. ثم انشأ المعهد الدولي للشؤون الدولية وله خبرة طويلة بشؤون الصراع العربي - الاسرائيلي.

و يقع الكتاب في مئة واربع وسبعين صفحة اضافة الى المقدمة التي تضم عشر صفحات تمثل الالباس الذي يرتكز عليه الكتاب اذ تضم هذه المقدمة مشروعا لحل الصراع العربي الاسرائيلي. و يقوم الكاتبان بتفصيل كل نقطة في هذه المقدمة في ثنايا الكتاب.

و يشير الكاتبان في بداية البحث الى القاعدة التي يستند اليها المشروع وهي «أن هدف هذه الدراسة اكتشاف الاجراءات التي يجب ان تتخذها دول خارجية لتدعيم الامن على الحدود العربية الاسرائيلية ضمن تسوية سياسية للصراع». اما النقطة الثانية في المشروع فتقوم على اساس «العودة الى حدود ١٩٦٧ طبقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢». وتتمثل النقطة الثالثة في انشاء كيان فلسطيني Palestinian Entity واقامة مناطق منزوعة السلاح على طول حدود اسرائيل واشراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مباشرة في عملية السلام من خلال اشراكهما في مراقبة الوضع بين اسرائيل والكيان الفلسطيني برا وجوا مع نزع سلاح الكيان الفلسطيني الذي يضم الضفة الغربية وقطاع غزة. اما بخصوص القدس فيدعو المشروع الى تجزئتها من السلاح ومرابطة وحدات من قوة

• قسم اللغة الانجليزية بجامعة الكويت •

الحراسة الدولية في مراكز حساسة وتكون خاضعة لسلطة لجنة المراقبة الدولية، ويكون للفلسطينيين سيطرة سياسية وإدارية على أجزاء من القدس واعطاء اسرائيل نفس الحق.

و يدعو المشروع الى وضع قوة دولية في جنوب لبنان تكون هذه القوة خاضعة للجنة المراقبة الدولية، ويركز المشروع في اغلب صفحات الكتاب على ضرورة قيام «فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي» باتفاق فيما بينهما للحد من ارسال السلاح الى المنطقة.

و يتضح من ثنايا الكتاب التركيز الشديد على دور الدول الكبرى، ورغم ذلك يعترف الكتاب في الصفحة الاولى بان «مصالح الدول الصغرى والدول المساندة لها ليست متطابقة بالضرورة ويحذر الكتاب من الاعتماد على دولة واحدة من الدول الكبرى للمساعدة في حل الصراع، و يضرب مثالا على عجز الدول الكبرى على تسوية النزاعات بين «حلفائهما» كما هو الحال في عجز الولايات المتحدة في تسوية النزاع التركي اليوناني في قبرص وعجز الاتحاد السوفيتي عن تسوية خلافات «حلفائهما» في القرن الاخير (ص ٧).

و يناقش الكتاب فكرة قدرة الولايات المتحدة في «اجبار» اسرائيل على قبول الاتفاق الدولي ويشير بهذا الصدد الى اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة و يدلل على ذلك بالقول ان المساعدات الامريكية العسكرية لاسرائيل مثلت عام ١٩٧٦ ٣٥,٣٪ من الميزانية العامة الاسرائيلية (ص ٣٤).

و يقارن الكتاب بين العلاقات الامريكية الاسرائيلية والعلاقات العربية السوفيتية و يؤكد على قوة العلاقة الاولى وضعف العلاقة الثانية، ويشير الى ان العلاقة الاولى للاتحاد السوفيتي في المنطقة (في مجال الصراع) هي العلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية غير ان هذه العلاقة تقتصر على «دعم معنوي وايديولوجي اكثر منها دعما ماديا» (ص ٦٦).

و يصل الكتاب الى خلاصة ان الاتحاد السوفيتي يفضل التسوية على ان يخطر بالحرب عن طريق دعم الطرف الاضعف في الصراع وهي منظمة التحرير الفلسطينية (ص ٦٧). ورغم ذلك يؤكد الكتاب ان الاتحاد السوفيتي بغض النظر عن ضعف مركزه الحالي يستطيع اعاقبة تسوية في منطقة الشرق الاوسط وخاصة في حالة عجز الولايات المتحدة عن اقناع اسرائيل بالانسحاب الى حدود ١٩٦٧ وهو الامر الذي سيجبر الطرف العربي على الاندفاع نحو الاتحاد السوفيتي (ص ٧٧).

وبعد ان يستعرض الكتاب اجراءات اقامة مناطق منزوعة السلاح مركزا ايضا في ذلك على دور الدولتين العظميين ينتقل في صفحة ١٢١ الى مناقشة مسألة مراقبة التسلح في المنطقة و يقول بهذا الصدد «ان الاستقرار في الشرق الاوسط يعتمد على توازن القوى بين الاطراف وعلى العلاقات السياسية بينها وهذا يعني ان التسوية تتطلب منع دول الشرق الاوسط من تقوية نفسها من اجل امنها ولكنها تتطلب توازنا في القوى وهو الأمر الذي تستطيع تحقيقه الدول الكبرى» ويناقش الكتاب بعد ذلك صعوبات تحقيق ذلك فيشير الى ثلاثة مصاعب هي ، اولا : نقل اسلحة الى دول الصراع من قبل دول غير الدول الكبرى ، ثانيا : نقل اسلحة من الدول غير المشتركة في الصراع الى دول الصراع ، ثالثا : انتاج السلاح محليا . (ص ١٤١).

ويحذر الكتاب من احتمالات تفاعل الصراع وتصادمه ليصبح مواجهة بين الدول الكبرى نفسها و يركز على هذه النقطة في مختلف صفحاته «انظر بالذات ص ١٤٩».

والكتاب مزود بخرائط مختلفة لشرح وجهات النظر المتعلقة بشتى المواضيع وخرائط لشروعات التسوية كما يستند الى عدد وافر من المراجع المختلفة اضافة الى ان جزءا من الدراسة له طابع ميداني حيث قابل الكاتبان مسؤولين في اسرائيل والاردن ومصر ولبنان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الى جانب خبراء سياسيين في مختلف هذه الدول.

ورغم ان الكتاب يبدأ بتمييز الصراع العربي الاسرائيلي عن غيره من الصراعات الا ان التمهيد في هذه الدراسة يوضح لنا ان التعامل مع الصراع كان تعاملًا غير متكامل خصوصا اعتبار العلاقة بين الدول الاقليمية والدول الكبرى هي علاقة شبه «تبعية». الى جانب ذلك اغفل الكتاب ربط الحل بطبيعة الصراع من حيث انه صراع يمثل بقايا الظاهرة الاستعمارية وليس صراعا حدوديا، كما اغفل الكاتبان معالجة وضع اكثر من نصف مليون عربي في داخل الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

وخلاصة القول انه اذا كان مشروع بروكينغز المشهور يمثل تصورا امر يكينا لحل الصراع فاننا نستطيع ان نصف هذا الكتاب بأنه يمثل اطارا عاما لرؤية الدبلوماسية الاوروبية للصراع.

ندوة المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي
(معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ٢١٦ ص)
د . اسماعيل صبرى مقلد *

صدر هذا الكتاب عن معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة وهو يضم خلاصة البحوث التي كانت قد قدمت الى الندوة التي انعقدت خصيصا في المعهد لمناقشة المضمون السياسي لعملية الحوار العربي الأوروبي، وكان ذلك في مايو ١٩٧٧.

وينقسم الكتاب الى أربعة أقسام رئيسية هي : منطق الحوار العربي الأوروبي، والحوار العربي الأوروبي والتفاعلات الدولية، والحوار العربي الأوروبي وتطور السياسة الاسرائيلية، ويشتمل القسم الأخير على تلخيص للمناقشات التي دارت حول ما تضمنته مادة الأبحاث التي قدمت الى هذه الندوة.

ويبدأ القسم الأول من الكتاب ببحث عن التصور الأوروبي للمضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، وفي البداية يطرح الباحث عددا من الأفكار والفرضيات الأولية منها على حد اعتقاده أن كل حوار دولي لابد وأن يضم ثلاث دوائر التعامل، اقتصادية، وثقافية وحضارية، وسياسية، وهو يعتبر الدائرة الأخيرة أصعب دوائر التعامل الدولي وأعتقدها جميعا. ونحن من جانبنا لانفهم لماذا الأصرار على أن يبدأ أى حوار دولي من ثلاثة دوائر في نفس الوقت، وليس لكل حوار دولي مضمونه المتميز وطبيعته الخاصة، وأهدافه، ودوافعه، وإمكاناته، خلفياته وملاسماته من ذاتية وإقليمية ودولية الخ: وحتى اذا افترضنا أن بعض الحوارات الدولية لابد وأن تمر عبر هذه الدوائر كلها في النهاية، فهل يضير أن يبدأ الحوار من أسهل تلك الدوائر وأقربها الى شحذ الاتفاق العام بين الأطراف المتحاورين، وأقدرها على تقليص الفجوة المبدئية التي قد تفصل بين تصوراتهم ومستويات ادراكهم لجوهر الحقائق التي يشملها الحوار، ثم الانطلاق منها الى دائرة أخرى أكثر تعقيدا، وبذا تصبح محصلة الحوار ايجابية تراكمية.

ومن الافتراضات الأخرى التي يطرحها الباحث أن ظاهرة الحوار لكي تنتج كأساس لتنظيم العلاقات الجماعية، فإن أطراف الحوار يجب أن يعملوا من منطق التكافؤ والمساواة، وهو يضع عدة معايير اجتهدية لهذا التكافؤ مثل: التوازن بين

* استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت .

الطرفين في نطاق التعامل الدولي، وتوفر ارادة البحث عن طريق مشترك يسمي بالتوفيق بين المصالح دون الاندماج من جانب ودون المراوغة من جانب آخر، وعدم انتصار طرف على الآخر وانما البحث المشترك عن حل للخلاف حول وجهات النظر المرتبطة بمصالح كلا الطرفين. ثم يعرض لبعض المتغيرات والخصائص التي تميز الحوار العربي الأوروبي، ويناقش الفلسفة الأوروبية للحوار ويقول أنه من وجهة النظر الأوروبية فإن هذا الحوار لا يخرج عن كونه مجرد وسيلة لتدعيم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع الطرف العربي، أما المطالبات العربية لأوروبا بتقديم تنازلات أو القبول بارتباطات سياسية تكون وجهتها حل مشكلة الشرق الأوسط أو تطويق اسرائيل، فإنه هدف لا مكان له في التصور الأوروبي ومن هنا، وكما يقول الباحث، فإن المضمون السياسي لاموضع له في أولويات الحوار من الجانب الأوروبي إذ أن الدول الأوروبية لا تسعى الى تحقيق أية أهداف سياسية مباشرة من عملية التعامل مع العالم العربي. و ينتهي الى القول بأن أوروبا لن تستطيع أن تتدخل تدخلا حقيقيا في وضع حد لمشكلة الشرق الأوسط لقيادات الأوروبية وأن كانت تعلم وتذكر أن مصالحها العربية ضد المنطق الصهيوني الا أنه لايمكنها أن تتخلى عن مساندة الوجود الاسرائيلي. وفي مواجهة هذا الواقع المتناقض فهي تسعى الى تحقيق سياسة متوازنة بين الجانبين، وهي ليست فقط سياسة متوازنة من حيث شرعية الحقوق بل وكذلك من حيث المصالح التي تشملها عملية التعامل الاقتصادي.

وفي النهاية يثير الباحث تساؤلا محددا عندما يقول: هل من المصلحة جعل المضمون السياسي في الحوار مقدمة له وشرطا أساسيا لتقدمه، أم أنه يجب أن نتقبل مؤقتا المنطق الأوروبي الذي يقوم في أساسه على جعل الهدف السياسي يتحقق تلقائيا من خلال التعامل الاقتصادي وكنتيجة للترابط المصلحي؟.

وفي بحث آخر حول الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية يحاول الباحث تحليل عناصر الأمن القومي والتوصل الى تعريف عام شامل له، ومنه ينتقل الى محاولة تطبيق هذا المفهوم الشامل على قضية الأمن القومي العربي، وهو يعتقد أن جوهر هذه القضية يتألف من عنصرين رئيسيين:

(١) جعل حوض البحر الأبيض المتوسط بعيدا عن الصراع بين القوى الكبرى (تحييد البحر الأبيض) باعتبار أن انفجار هذه الصراع قد يعرض دول المنطقة بأسرها للتدمير.

(٢) جعل منطقة البحر الأحمر والخليج العربي دوائر تنفرد فيها الارادة العربية.

و يركز الباحث على العنصر الأول و يقول أنه اذا فرض و خضع العالم العربي و حوض البحر الأبيض المتوسط و منه الى أوروبا، وهو ما سيعني امتداد النفوذ الشيوعي الى البحر المتوسط و منه الى أوروبا، و هو ما سيعدم من قوة الحركات اليسارية و يزد من حدة الاضطرابات السياسية مما قد ينتهي بدفع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية الى سدة الحكم و من ناحية ثانية، فإن زيادة قوة السوفيت في منطقة البحر الأبيض سترفع من مستوى التهديد المباشر لدول أوروبا الغربية و ستسهل من إمكانية استيلائهم عليها في النهاية. وعلى الجانب المقابل، فإن تحقيق سيطرة الولايات المتحدة على هذه المنطقة سيؤدي الى تعزيز السيطرة الأمريكية على أوروبا، و تعميق تبعية الأخيرة لها، كما أن مصالح أمريكا في المنطقة ستأتي في الدرجة الأولى من الأهمية حتى ولو تم ذلك على حساب المصالح الأوروبية الحيوية نفسها.

و ينتهي الباحث من التصور الذي قدمه لهذا الارتباط بين الأمن العربي و الأمن الأوروبي الى القول بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تستفيد من الوجود الحشلي للقوة السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط لأن هذا الوجود يزد من فرصها في ابتزازها السلاح و المال من الولايات المتحدة و المعسكر الغربي المنافس للسوفيت. و يطالب الباحث المفاوض العربي بأن يحاول بكل الامكانيات استغلال هذه الجوانب و التركيز على قوة ارتباط أوروبا بالمنطقة العربية، استراتيجياً و اقتصادياً، و على عامل التكامل الأمن بينهما، ليؤثر بذلك على الموقف الأوروبي و التحول به اذا لم يكن الى الجانب المؤيد فعلى الأقل الى الجانب المحايد.. و يقتضي ذلك، و كما يقول أن يتمسك المفاوض العربي بالجوانب السياسية و طرحها في الحوار و ربطها بالجانب الاقتصادي و المضي من ذلك الى جعل الطرف الأوروبي يقبل بتقديم التنازلات السياسية أو دفعه الى قبول بعض الارتباطات ذات الطابع السياسي.

و يضم القسم الاول كذلك بحثاً عن الحوار العربي الأوروبي و منطق تحييد البحر الأبيض المتوسط و البحث لا يضيف جديداً لما هو معروف من حقائق سياسية و قانونية عن مفهوم التحييد، و اذا كان الباحث ينطلق من هذه المقدمة النظرية الى مناقشة بعض التحديات التي يثيرها تحييد البحر المتوسط فإنه يخلص الى استنتاج جوهرى مؤداه أن الأمن الاقليمي في منطقة البحر الأبيض حقيقة واحدة لا تتجزأ، و أن التعاون الاقتصادي و التجاري بين شمال المتوسط و جنوبه يمثل نوعاً من التكامل الذي هو بحاجة الى التدعيم المستمر، و أن الأمن الدولي في حوض البحر المتوسط يفرض نوعاً من التحييد لتلك المنطقة. و يضيف أن وجود الاساطيل الأمريكية و السوفيتية بشكل عامل تهديد مباشر للأمن في حوض المتوسط خاصة و أن كل من القوتين العظميين تبرر وجودها بوجود الأخرى. و من هنا، فإنه يصبح

من حق دول المتوسط وحدها أن تقيم فيه نظاما للأمن، وهذا يتطلب في المقام الأول خروج الأساطيل التي لا تنتمي إلى دول الحوض منه، وهذا هو المغزى الحقيقي الذي يرمز إليه تحييد البحر المتوسط يقول أن هذا كله يكشف عن وجود ثلاثة دوائر تتصانق خيوطها مع بعضها: دائرة الأمن، ودائرة الحوار، ودائرة التحييد، فدائرة الأمن تقود إلى التحييد، والتحييد لا يمكن أن يتم دون حوار، والحوار سوف يقود في النهاية إلى تحقيق الأمن. ويؤكد أنه إذا كان نجاح الحوار العربي الأوروبي يهدف إلى تحييد البحر المتوسط فهذا التحييد لن يتحقق مع بقاء مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي دون حل، فمستقبل التحييد حتى في مفهومه السياسي ولو في أدنى مستوياته يتوقف على طبيعة وامتدادات هذا الصراع، ومن ثم فإن تسويته أو على الأقل تحجيمه وابعاد الكبرى عن التدخل في جزئياته يصير امكانية لازمة لتحييد المتوسط.

وفي بحث آخر عن البترول وأدوات المساومة السياسية في الحوار العربي الأوروبي، يقول الباحث أنه رغم وجود قضايا سياسية كان يمكن للبترول كعنصر أساسي أن يساعد بتواجهده في الحوار على التطرق إليها مباشرة، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث اقتصر الحوار على الجوانب الاقتصادية الفرعية ولم يتناول القضايا السياسية ولا القضايا البترولية، وهو ما جعل الكثيرين يتشككون في جدوى إقامة مثل هذا النوع من الحوار المحدود الأطوار والاهتمامات، ويقول أنه إذا كان الأوروبيون يدعون إلى تنشيط حوار رجال الأعمال، فإن مثل هذه الدعوة تهدد بانهيار الحوار العربي الأوروبي كنتيجة تلقائية لغياب العوامل الجماعية والقومية والسياسية مثل البترول. ويضيف أن التفكير الأوروبي كان يدور منذ بداية الحوار على التعامل مع البترول ليس كسلاح ساخن ولكن كقضية اقتصادية باردة، ويقول أن العرب لم ينتبهوا إلى العلاقة بين إدخال البترول في الحوار وبين ممارسة الأبعاد السياسية له أنهم استغرقوا في التحليل الاقتصادي الجزائي لظاهرة الحوار ولم ينظروا إليها من منظور سياسي شامل. وهو يرى أن استبعاد البترول من الحوار العربي الأوروبي حقق للأوروبيين مكسبا سياسيا قويا ولم يحقق للعرب أي كسب سياسي أو اقتصادي، فأوروبا حققت مكسبا للأمن الأوروبي بعنصرية السياسي والاقتصادي من خلال استبعاد البترول، في حين لم يستخدم العرب بترولهم في سبيل الدفع بقضاياهم واكتفوا بحسن النية في أداء الالتزامات الدولية، ويخلص من ذلك كله إلى القول بأن الإرادة العربية لم تكن حتى بدء الحوار وربما لفترة قادمة واعية بحقيقة امكانياتها حول استخدام البترول وفق استراتيجية عملية، وعليه فإنها عندما قررت استبعاد مناقشة التعامل البترولي عن موضوع الحوار فإنها بهذا الشكل تكون قد خرجت على منطلق الحوار الذي هو نوع من الدبلوماسية الجماعية في ظل الاستخدام الفعال لكل أدوات المساومة السياسية وذلك من منطلق

التنسيق والتخطيط في عملية توزيع الأدوار.

ومن الأبحاث التي يضمها القسم الثاني من أعمال هذه الندوة، بحث بعنوان أنواع التعامل الدولي السياسي وظاهرة الحوار العربي الأوروبي. يقول الباحث أن نجاح القوى الكبرى في التعامل مع المنطقة هو الذي سوف يحدد تأثير أي منها في تشكيل الحوار. فبقدر نجاح الإرادة الأمريكية، سيكون تأثيرها حاسماً في تشكيل الإرادة العربية، وبقدر نجاح الدبلوماسية السوفيتية في دعم الاستقلال الأوروبي، سيكون نجاحها في تمكين القيادة الأوروبية من عدم الخضوع المطلق للمصالح الأمريكية. ويقول أن أول مظهر من مظاهر التناقض الحركي في السياسة الدولية المرتبطة بالمنطقة تبرزه بشكل واضح مواقف الدبلوماسية الأمريكية بخصوص العالم العربي، فعقب مجموعة الأخطاء المتتالية التي انتهت بسقوط المنطقة في مخالب السياسة السوفيتية، ورغم أن ذلك لم يكن إلا نتيجة مجموعة من التصرفات المندفعة وغير الخاضعة لتقييم موضوعي لأوضاع هذه المنطقة، فإن السياسة الأمريكية ما تزال تمارس تعاملها مع المنطقة لا يمكن أن يؤدي في الأمد البعيد إلا لفشل أكثر خطورة وأشد عمقا. فالسياسة الأمريكية تحاول أن توفق بين خطين لا يمكن أن يتقابلا: التعاطف مع الصهيونية ومساندة الوجود الإسرائيلي في المنطقة، ثم جعل السياسة البترولية الأمريكية في المنطقة مستندة إلى الترابط والتحالف مع القوى المحافظة التقليدية في العالم العربي. والولايات المتحدة لا تستند سوى إلى هذه القوى في تحقيق تواجدها في المنطقة وفي توسيع دائرة تحكمها في شعوبها وفي تنفيذ استراتيجيتها البترولية.

أما بالنسبة لأوروبا، فإن السياسة الأوروبية قامت منذ بدايتها على أساس واضح ومحدد وهو عدم الانغماس في مشاكل المنطقة، ويقول أن السياسات القومية التي من مجموعها تتكون الإرادة الأوروبية تتميز بالتنافر فبريطانيا هي أداة الولايات المتحدة في أوروبا ومن ثم فهي تعبير عن المصالح الأمريكية بدرجة أو بأخرى، وألمانيا الغربية تحتفظ بعلاقات وثيقة جداً مع إسرائيل، وفرنسا لا تركز إلا على مصالحها في شمال إفريقيا، الخ.

كما يلاحظ أن هناك صراعا اقتصاديا خفيا بين الولايات المتحدة من جانب واليابان وأوروبا الغربية من جانب آخر، ثم الصراع بين اليابان وأوروبا الغربية من جانب ثالث، وهي صراعات تصل إلى حد التناقض. وأما السياسة السوفيتية في المنطقة فتقوم من ناحيتها على مبدئين متناقضين هما مساندة القضية الفلسطينية ورفض الوحدة العربية.

ومن هذا كله ينتهي الباحث الى القول بأن الولايات المتحدة تقف من الحوار موقف الرفض وعدم التشجيع، وأن السياسة السوفيتية ترى في الحوار وسيلة من وسائل تحييد القارة الأوروبية في مواجهة النفوذ الأمرى، وأن الدبلوماسية الاسرائيلية تقبل الحوار كمسلك من مسلك الاتصال غير المباشر بين القيادة الصهيونية والعالم العربى، وأن القيادة الأوروبية تحاول تركيز الحوار في اطار مشكلات التعامل الداخلى في السوق المشتركة.

و يتساءل هل يملك العالم العربى بدوره تصورا واضحا ومحددا بهذا الخصوص، و يضيف أنه اذا كان مستقبل العالم العربى سيتحدد في ضوء تطور الصراع العربى الاسرائيلى، لذا فإن الهدف الأساسى من اجراء الحوار العربى الأوروبى يجب أن يتركز بالنسبة للعرب حول الكيفية التى يمكن بها توظيف الحوار لخدمة المصالح العربية، وبالذات حل مشكلة الوجود الصهيونى بالمنطقة.

ومن جملة الأبحاث الأخرى التى يضمها هذا القسم البحث الخاص بتطور السياسة السوفيتية في العالم الثالث وأثره على ظاهرة الحوار العربى الأوروبى. وهو يبدأ بتحليل المصالح السوفيتية في الشرق الأوسط من أمن ومصالح اقتصادية التى يقول أنها أقل بكثير من تلك المتعلقة بالأمن، وكذلك يتعرض للمصالح السوفيتية في أوروبا الغربية، و يقول ان التفاعلات الاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية من جانب، وبين أوروبا الغربية من جانب آخر قد وصلت الى مستوى من القوة لا يتصوره البعض لأول وهلة، و يجد هذا تفسيره سواء في المصلحة المتبادلة التى تحققها هذه التفاعلات للطرفين أو لأن كلا من الطرفين يأمل في أن تحدث آثارا سياسية مواتية بالنسبة له.

ثم يتناول البحث بالتحليل الأبعاد الأخرى لهذا الموضوع مثل العلاقة السوفيتية بطرفي الحوار، ومضمون التصور السوفيتى للحوار، وهو يحلل الصورة السوفيتية عن المجموعة الأوروبية، وعن الجامعة العربية، و ينتهي من هذا الى القول بأن الاتحاد السوفيتى من الممكن أن يؤيد الحوار بقدر ما يحقق أهدافه ومن ذلك مثلا المساس بالنفوذ الأمرى فى المنطقة العربية ولو جزئيا أو بطريق غير مباشر. وذلك بالنظر الى الحالة الراهنة للعلاقات العربية السوفيتية، وأيضا تدعيم الاستقلالية العربية على الرغم من أن نفس النتيجة ستحدث آثارها في مواجهته. و يعارضه بقدر تعارضه مع هذه الأهداف (كتحول المنطقة العربية الى تابع للجماعة الأوروبية عضوا، أو نجاح الولايات المتحدة في توجيه الحوار لمصلحتها من خلال ممارسة أقصى قدر من النفوذ على الطرفين)

وفي بحث آخر عن المصالح الأمرى وكيفية الحوار العربى الأوروبى، يتناول

الباحث بالتحليل المصالح والأهداف الأمر يكية في المنطقة العربية، ومشاكل العلاقات العربية الأمر يكية، ومنها ينتقل الى مناقشة العلاقات الأمر يكية الأوروبية، وأوضاع المجابهة الأمر يكية السوفيتية في الشرق الأوسط ومدى تأثيرها أو تأثيرها بالحوار العربي الأوربي، ويقول أن للولايات المتحدة أهدافا ثابتة في المنطقة (الصراع العربي الاسرائيلي - مواجهة النفوذ الشيوعي - البترول)، ولكن تطور علاقات القوى العربية وتطور الأنغماس السوفيتي تؤثر جميعها على أساليب تعامل الولايات المتحدة مع هذه الأهداف، ويضيف أن الولايات المتحدة تلتزم الآن بالتوصل الى تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي مع التزامها بالحفاظ على أمن اسرائيل وتخفيض حجم التواجد السوفيتي بالمنطقة، وفي نطاق تلك الاعتبارات المتداخلة، فإن استمرار التواجد الأمر يكي في البحر المتوسط هو وسيلة لظهور اهتمامها ببقاء اسرائيل وموازنة النفوذ السوفيتي والحيلولة دون اتخاذها كعامل ضغط على اسرائيل، أو لفرض تسوية عليها لا تقبلها.

ثم يناقش الباحث مايسميه بالمواجهة الأوروبية الأمر يكية في المنطقة العربية وأثرها على الحوار العربي الأوربي.

وفي مقدمة الأبحاث التي يتضمنها القسم الثالث من هذا الكتاب، بحث عن الحوار العربي الأوربي وتطور السياسة الاسرائيلية، وهو يركز على البحث في طبيعة العلاقات الفكرية والحركية بين اسرائيل وأوروبا الغربية، والعلاقات الاقتصادية لاسرائيل مع السوق المشتركة، ثم موقف اسرائيل من الحوار العربي الأوربي، ويقول أن هدف السياسة الاسرائيلية يتمحور حول السعى الى خلق رأى عام أوربي معادى للتحالف العربي الأوربي وذلك من خلال بث الدعايات المعادية للعرب وتشويه صورتهم في ذهن الأوربي، يضيف الى ذلك محاولاتها الدائبة لاستثمار مواقف الدولتين العظميين لصالحها. وحول أثر تسييس الحوار العربي الأوربي على الموقف الاسرائيلي، يقول الباحث أن اصرار العرب على تسييس الحوار يعنى شيئين : مطالبة أوروبا بالقيام بدور الطرف الثالث في حل الصراع العربي الاسرائيلي كما يعنى أيضا تفويت الفرصة على اسرائيل لتحقيق مكاسب اقتصادية من وراء الحوار ما لم تقدم تنازلات عسكرية وسياسية في المقابل.

ويقول أنه على الرغم من أنه لم تتوفر بعض المواقف أو التصريحات الاسرائيلية التي تعبر بشكل صريح ومباشر عن معارضة اسرائيل للحوار الأوربي، إلا أنها عمدت الى انتهاز اتجاه يقوم على مجازاة الواقع في سبيل ترويضه مع مزج ذلك بالخموض والمخادعة والتضليل، وهو الأسلوب الذي درجت عليه الدبلوماسية الصهيونية التقليدية.

و يطرح الباحث في نهاية تحليله عددا من التساؤلات مثل: هل يمكن أن تقوم الجماعة الأوروبية بدور أكثر فاعلية في تهيئة الظروف التي تساعد على اقرار تسوية سلمية شاملة في المنطقة، وهل تتأثر السياسة الأمريكية إزاء الحوار بالمصالح الاسرائيلية التي سوف تتأثر ان سلبا أو ايجابا باستمرار الحوار، وإلى أى مدى تتفق المصالح الاسرائيلية أو تتناقض مع نجاح الحوار في كل من الزمن القصير، والمتوسط، والطويل، وهل يتغير التصور الاسرائيلي الذي كان يرى في فكرة الحوار أسلوب يمهّد للاتصال المباشر مع العالم العربي، وهل يتفق الحوار مع السياسة الاسرائيلية التقليدية والتي أساسها عدم تدعيم فكرة السلام في المنطقة، أى الابقاء على حالة التوتر القائم؟

والى جانب هذا البحث فهناك عدة بحوث أخرى، ومنها البحث الذي يتناول النهج الأوروبي تجاه الحوار العربي الأوروبي، وبحث عن القوى الوسيطة والحوار العربي الأوروبي، و يناقش هذا البحث الأخير عددا من المسائل مثل دور العالم العربي كوسيط سياسي واقتصادي بين أوروبا وإفريقيا، والمقدرة التساومية العربية والدور الوسيط مع التركيز على أداة البترول، والأرصدة والعوائد البترولية، وأخيرا متطلبات الدور العربي الوسيط ومستلزماته.

أما القسم الرابع والأخير من الكتاب فهو يضم كما أسلفنا القول خلاصة المناقشات التي دارت حول هذه البحوث، والتي بلورت عددا من الاتجاهات الرئيسية كان من أبرزها: أن ظاهرة الحوار بطبيعتها ظاهرة مركبة من حيث متغيراتها ومن حيث دوائرها، فالمتغيرات عديدة من دولية وإقليمية وقومية، ودوائرها ثقافية واقتصادية وسياسية وهي كلها مترابطة، كذلك فإن إدارة الحوار بنجاح يفرض حدا أدنى من التنسيق والاعداد المسبق من جانب كل من الأطراف المتعاملة، ومن ناحية أخرى فإن نقطة البداية في فهم المضمون السياسي لظاهرة الحوار العربي الأوروبي، هي فهم التصور الأوروبي للحوار والتعرف على الكيفية التي يمكن بها خلق التجانس بين هذا التصور الأوروبي والمصالح العربية.

كما ظهر من المناقشة أن الجانب العربي في مواجهة التصور الغربي يملك منطلقا يسمح بدوره بالتأثير في الإدراك الأوروبي لوظيفة الحوار، ولهذا المنطق ثلاثة أبعاد هي:

- ١ - منطلق تكامل الأمن الاقليمي أى الترابط بين الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية.
- ٢ - منطلق التحييد السياسي لحوض البحر المتوسط كمقدمة نحو تفرغ هذه المنطقة من الصراعات الدولية التي لا تنبع من المصالح الحقيقية للدول الماطلة

على ذلك البحر.

٣ - منطق الحاجة لتأمين الطاقة البترولية بأوسع معانيها بما تتضمن أيضا من الحاجة الى استغلال العوائد البترولية لأغراض الاستثمار المحلي والاقليمي. وقد يكون لاستخدام هذا المنطق العربي واللاحاح عليه، أثره في تغيير بعض جوانب التصور الأوروبي الذي يتكون في مجموعه من العناصر الرئيسية التالية :-

(أ) المطالبة بعدم اللجوء الى السلاح النفطي ككداة من أدوات الصراع المرتبطة بمشكلة الشرق الأوسط.

(ب) تفضيل اتباع سياسة متوازنة بين الجانبين العربي والاسرائيلي.

(ج) تجنب خلق توتر مع أى من القوتين العظميين بسبب الصراع العربي الاسرائيلي، وبالتالي تجنب الانغماس في مشكلة الشرق الأوسط بحساب.

كان هذا بشكل عام عرض لأبرز العناصر التي تضمنتها هذه البحوث والدراسات، ويبقى لنا على هذا العمل عدة ملاحظات :-

أولا : التكرار والتداخل بين موضوعات هذه الأبحاث بصورة لا يمكن غض النظر عنها، ونحن وان كنا نسلم بأن تجنب التداخل قد يكون غير ممكن كلية في عمل كهذا يقوم أساسا على تعدد الاجتهادات الفردية وتشقت الرؤى وتنوع المنطلقات، إلخ، إلا أنه كان من الممكن بأسلوب التنسيق والتوجيه لجهود الباحثين، أن يختزل جانب هام من هذا التداخل الذي أثقل بصورة واضحة على عاتق هذا العمل ككل.

ثانيا : أن معظم الباحثين الذين أسندت اليهم هذه المهمة، مایز اللون مبتدئين وحديثي خبرة في معالجة مثل هذه المشكلات الدولية المعقدة الطبيعة والمضمون والتداخل الأبعاد والتي تتميز بكثرة متغيراتها. ورغم أنهم بذلوا جهدا طيبا لا يمكن انكاره ويستحق أن يشجعوا عليه، إلا أنه كان من الممكن الاستعانة بكوادر أخرى من الباحثين الأكاديميين العرب وغيرهم من العاملين في الحقل الدبلوماسي ممن لهم اتصال وثيق بالمشكلات التي تطرحها فكرة الحوار العربي الأوروبي، ومن الحق أن مثل هذه المشاركة كانت ستثري الندوة بالافكار الناضجة والتحليلات القيمة والآراء النابعة من خبرة المعاشة للظروف التي انبثقت فيها الدعوة الى اجراء مثل هذا الحوار.

ثالثا : اتجاه رئيس مجموعة البحث الى اطلاق الأحكام القطعية والباترة بدون تحفظ، وهو ما يتعارض وأبسط سمات التحليل العلمي، خاصة وأن الكثير من هذه الأحكام يقبل الاختلاف والجدل الشديدين، يضيف الى هذا الانطباع الذي يريد أن يفرضه على القارئ قسرا عن القيمة العلمية الفريدة لهذا العمل - وهو

ادعاء نتحفظ عليه كثيراً - عندما يقول مثلاً في ص ١٧٧ « ان هدفنا من الندوة كان أساساً ادخال مفاهيم جديدة وأساليب غير مطروقة في التحليل السياسي»، هذا في الوقت الذي يعلم فيه أى باحث متخصص في العلاقات الدولية أن هذه الأساليب في التحليل السياسي الدولي أضحت في عداد البديهيات والمسلّمات، ويمتد عمرها الى عشرات السنين، وهي لا تستحق أن تبرر كل هذا الانبهار بها، كما أنها ليست اكتشافاً جديداً يستلزم التتويج به بصورة متكررة على نحو ملغزاه هنا.

على كل حال، وبالرغم من هذه الهنات والعثرات التي قد يصعب التسامح مع بعضها، الا أن الكتاب هو دون شك حصيلة اجتهاد علمي واضح، وهو يسد فراغاً في المكتبة العربية في هذا الموضوع الحيوى من موضوعات السياسة الدولية المعاصرة.



محمد الخجا وبيتر سادلر، الاقتصاد الكويتي، تطوره ودوره في التمويل الدولي لندن، ١٩٧٩، ص. ٢٨٣.

M. W. Khouja and P. G. Sadler, *The Economy of Kuwait, Development and Role in International Finance*, The Macmillan Press Ltd., (London, 1979), PP. 283.

د. عبد الوهاب الامين

لقد ظهرت منذ مطلع الستينات العديد من المؤلفات عن الاقتصاد الكويتي من قبل كتاب عرب واجانب الا ان هذا الكتاب يعتبر اكثرها شمولاً كما يتعرض الى بعض القضايا التي تحتل مكان الصدارة في الكتابات المعاصرة ليس فقط بالنسبة للاقطار المصدرة للنفط عموماً والاقتصاد الكويتي خصوصاً بل كذلك بالنسبة للاقتصاد الدولي، وكما جاء في مقدمة الكتاب، فان الادب الاقتصادي المعاصر في مجال اقتصاديات التنمية يكرس اساساً لمعالجة ظروف تكاد لا تنطبق كلياً على الاقتصاد الكويتي، حيث ان معظم المساهمات في هذا المجال تقوم على اساس افتراض نقص رأس المال بالنسبة للقدرة على الادخار، في حين ان واقع الحال بالنسبة للكويت وبعض الاقطار المصدرة للنفط هو على طرفي نقيض من هذه المشكلة، حيث ان المشكلة بالنسبة للكويت هي ايجاد الطرق التي يمكن بواسطتها استغلال رأس المال لتحقيق اقصى المنافع الممكنة للقطر.

يتألف الكتاب من اربعة عشر فصلاً، يشتمل الفصل الاول على المقدمة اما الفصل الثاني فيستعرض تطور الكويت السياسي والاقتصادي والعلاقة الخاصة التي كانت تربط الكويت مع بريطانيا منذ ان اصبحت الكويت محمية بريطانية بموجب المعاهدة الموقعة في عام ١٨٩٩ التي منحت بريطانيا بعض الامتيازات في الكويت سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي. وقد طرأت بعض التغيرات على علاقة الكويت ببريطانيا في سنوات ما بين الحربين العالميتين، وقد انتهت اتفاقية الحماية باعلان استقلال الكويت في عام ١٩٦١.

ويستعرض هذا الفصل ايضا الاتفاقيات الخاصة بامتيازات النفط ابتداء من اتفاقية عام ١٩٣٤. كما يستعرض الفصل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي كان يقوم بها الكويتيون في فترة ما قبل النفط بما في ذلك التجارة والغوص والنقل البحري مركزين على ماتركته هذه الأنشطة من خصائص هامة في طبيعة

أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الكويت

الكويتيين واسلوب عملهم .

ويتناول الفصل الثالث السمات الرئيسية لتطور الكويت الاقتصادي ابتداءً من تصدير أول شحنة للنفط في عام ١٩٤٦، حيث ابتدا النفط يهيم على الاقتصاد الكويتي واخذت صادرات النفط بالارتفاع بصورة مطردة حتى عام ١٩٧٣. ويعالج الفصل الرابع تطور الكويت الاجتماعي والاقتصادي، فقد ازداد حجم السكان الى ثمانية اضعاف خلال فترة خمسة وعشرين سنة من حوالي (٩٠) الف نسمة في عام ١٩٤٦ الى (٧٥٠) الف نسمة عام ١٩٧١ وبلغ اكثر من مليون نسمة في عام ١٩٧٥. اي ان معدل زيادة السكان كان اكثر من ٨٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٧٥. وتعزى هذه الظاهرة بصورة رئيسية الى تدفق الايدي العاملة والمهارات غير الكويتية التي ارتفعت نسبتها من ٤٥٪ من حجم السكان في عام ١٩٥٧ الى ٥٠٪ في عام ١٩٦٠ والى ٥٣٪ بعد ذلك. والجدير بالملاحظة ان نسبة قوة العمل من السكان الكويتيين بلغت حوالي ٣٠٪ من مجموع قوة العمل حسب تقديرات تعداد ١٩٧٥. ويشير هذا الفصل ايضا الى ظاهرة خطيرة يتسم بها الاقتصاد الكويتي وهي انه بالرغم من اعتماد الاقتصاد الكويتي على قطاع النفط كمصدر للدخل، فإن حصة هذا القطاع في امتصاص قوة العمل لا تتجاوز ١٦٪ من مجموع قوة العمل حسب تقديرات عام ١٩٧٥، حيث يعتبر قطاع الخدمات هو القطاع القائد في الاقتصاد بالنسبة لامتصاص نسبة كبيرة من قوة العمل وقد ارتفعت هذه النسبة من ٦٠٪ إلى ٦٤٪ وإلى ٧٣٪ في ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥ على التوالي. وتبلغ نسبة العاملين في القطاع الحكومي حوالي ٥٢٪ من مجموع العاملين في قطاع الخدمات وتشكل قوة العمل الكويتية حوالي ٥٤٪ من مجموع العاملين في قطاع الخدمات الحكومية.

ويبحث الفصل الرابع مسألة توزيع الثروة من زاوية السياسة الحكومية الخاصة باستملاك الاراضي والعقارات كوسيلة سهلة وسريعة لتحقيق هدف اعادة توزيع الثروة. فقد بلغ مجموع المبالغ التي انفقت لهذا الغرض حوالي مليار دينار خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٥. وتقدر هذه المبالغ بحوالي ٢٥٪ من مجموع الإيرادات النفطية المتحققة خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٧١ وتعادل المبالغ المنفقة لأغراض التنمية الاقتصادية خلال الفترة نفسها. فقد كانت الحكومة تقوم بشراء الاراضي بمبالغ تفوق كثيراً عن قيمتها الحقيقية، كما قامت الحكومة في الستينات باستملاك اراضي بمعدلات تفوق كثيراً عن حاجتها الفعلية في استغلالها لأغراض انشاء المشروعات العامة كالطرق والجسور والمستشفيات والابنية الحكومية. وكمحاوله لتشجيع القطاع الخاص في مجال بناء دور السكن، قامت الحكومة باعادة بيع الاراضي الفائضة للجمهور بأسعار منخفضة جداً بالمقارنة مع كلفة استملاكها. وقد

ادت هذه السياسة الى انتشار الثروة بسرعة على عدد كبير من المواطنين عن طر يق بيع الاراضي الى الدولة باسعار مرتفعة جداً وانشاء المرافق السكنية والمراكز التجارية على اراضي تم شراؤها من الحكومة باسعار رمزية.

لقد تعرضت هذه السياسة في الواقع الى انتقادات حادة في الستينات لكونها غير عادلة ولعدم اسهامها بصورة فاعلة في انعاش الاقتصاد الكويتي بحجة ان القطاع الخاص استثمر في الخارج الجزء الاكبر من المبالغ التي حصل عليها عن هذا الطريق الا ان الكاتبين يعتقدان بان برنامج استملاك الاراضي لم ينجح فقط في تحقيق الهدف الاساسي وهو اعادة توزيع الثروة بل انه ساهم كذلك في انعاش الفعاليات الاقتصادية وخاصة في قطاعات السكن والتجارة واقامة الصناعات الصغيرة. وقد اعيد النظر في البرنامج على اساس اكثر عقلانية منذ عام ١٩٧٤ وتحددت تخصيصاته في الميزانية بحوالي ١٠٪ من مجموع الانفاق الحكومي.

اما فيما يتعلق بمسألة توزيع الدخل فيتسم بعدم المساواة. فاستناداً الى بيانات عام ١٩٧٢/١٩٧٣، فإن ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٣٠٪ من الدخل الكلي في حين ان اكثر من ٥٦٪ من السكان يحصلون على ٢٥٪ من الدخل الكلي. ويتضح من البيانات ايضاً بان درجة عدم المساواة تعتبر اكثر بين السكان الكويتيين حيث ان ١٠٪ من السكان يحصلون على اكثر من ٤٠٪ من الدخل الكلي.

ويبدو بان الكاتبين اکتفيا بعرض هذه النتائج للقياري دون محاولة تقويم الفلسفة الاقتصادية للدولة تجاه تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل والثروة بالرغم من ان مسألة سوء توزيع الدخل والثروة لا تنفرد بها الكويت كما هو معروف بل اصبحت اشبه بظاهرة عامة في اقطار العالم الثالث عموماً وذلك بسبب تركيز خطط التنمية الاقتصادية في معظم الاقطار النامية على تحقيق الجوانب المادية وعدم تعرضها بجدية لمسألة معالجة التفاوت الكبير في الثروات والدخول.

و يبحث الفصل الخامس العلاقات الخارجية حيث يبرز بعض السمات الاساسية للاقتصاد الكويتي ومنها اعتماده شبه الكلي على الواردات في مواجهة جميع احتياجاته من السلع الاستهلاكية والسلع المصنعة. وتشير بيانات تجارة الكويت الخارجية بانه في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات باكثر من اربعة اضعاف خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦، الا ان نسبة واردات الكويت من الاقطار العربية انخفضت من ٨٥٪ الى ٢٥٪ من مجموع الواردات خلال هذه الفترة. ويفسر الكاتبان هذا الاتجاه الى تباطؤ عرض السلع الزراعية في الاقطار العربية المصدر للكويت وهي لبنان، الاردن، سوريا والعراق. بينما ازدادت واردات الكويت من الاقطار الآسيوية (وخاصة من اليابان) من ١٨٤٪ الى ٣٧٤٪، في حين

انخفضت الولادات من اوربا الغربية من ٥٣% الى اقل من ٤٠% خلال للفترة المشار اليها. اما فيما يتعلق بصادرات الكويت غير النفطية واعادة التصدير الى الاقطار العربية، فقد ازدادت من حوالي (١٥) الى (٩١) مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ وحافظت على اهميتها النسبية بحدود ٥٠% من مجموع الصادرات غير النفطية.

و يستعرض الكاتبان في الفصل السادس التطورات النفطية العالمية حيث ركزا على مسألة هيمنة الولايات المتحدة على صناعة النفط العالمية وذلك بحكم كونها اكبر منتج ومستهلك للنفط في العالم قد مكنها من فرض سيطرتها على الاحداث في السوق العالمية في مجالات الانتاج ولتطوير والتسويق. فقد انتجت الولايات المتحدة حوالي ٥٠% من انتاج النفط في العالم في عام ١٩٥١ كما ان سيطرة شركات النفط الاحتكارية لم تقتصر على السوق الامر يكية بل شملت السوق العالمية ايضاً بحكم سيطرتها على انتاج النفط الخام وتسويق المنتجات النفطية. ويشير الكاتبان في هذا الفصل الى ان شركات النفط الثمان الرئيسية كانت تسيطر على ٩٢% من انتاج النفط الخام في العالم في عام ١٩٥٥ وان خمسا من هذه الشركات كانت امر يكية اما الشركات الثلاث الاخرى فهي بر يطانية هولندية وبر يطانية وفرنسية. وقد انخفضت حصة هذه الشركات الاحتكارية الى ٨٤% والى ٧٦% في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥ على التوالي. و يتطرق الكاتبان هنا الى العوامل التي ادت الى ظهور منظمة الوبك في عام ١٩٦٠ وكيف ان العديد من شركات النفط الاجنبية رفضت الاعتراف بالمنظمة ولم تستطع للمنظمة ان تحقق نجاحا ملموسا في تعاملها مع الشركات حتى عام ١٩٧٠ عندما استطاع العراق وليبيا والجزائر تنسيق مواقفهم في مواجهة الشركات. حيث بادرت ليبيا، التي كانت تتمتع بملف في ميزان مدفوعاتهما، بفرض شروطها على شركات النفط العاملة في اراضيها والتي انتهت بزيادة اسعار النفط المعلنة ونسبة الضرائب المتحققة للحكومة. كما استطاع العراق الحصول على مكاسب مماثلة. و يعتقد الكاتبان بان هذه الانجازات التي تحققت قد نقلت الصراع لأول مرة من صراع بين حكومات الاقطار المنتجة والشركات الى صراع بين حكومات الاقطار المنتجة والاقطار الصناعية ولم تعد المشاكل تتعلق بالاسعار والارباح وانما بمواز بين المدفوعات الدولية ونسب التبادل التجاري.

و يشير الكاتبان الى ان الوبك لم تظهر كقوة حقيقية بوجه شركات النفط الاحتكارية الا في عام ١٩٧٣ عندما قررت الوبك بصورة منفردة رفع اسعار النفط في ١٦ اكتوبر من ذلك العام كما قررت المجموعة العربية في الوبك في اجتماع منفصل في اليوم التالي المقاطعة النفطية. وهنا يلتفت الكاتبان انتباه القاريء الى

حقيقة مهمة وهي ان الانطباع السائد بأن موضوع المقاطعة النفطية وارتفاع الأسعار هما جزءاً من صفقة واحدة لم يكن سليماً وذلك لأن ارتفاع أسعار النفط كان نتيجة لسلسلة من الاجتماعات التي بدأت بفترة طويلة سبقت اندلاع حرب أكتوبر ومن ضمنها اجتماع جنيف الذي تقرر فيه ربط سعر النفط بسلة من العملات وذلك بسبب انخفاض سعر الدولار الأمر يكي. أما تأثير الحرب على أسعار النفط فقد جاء في فترة لاحقة عندما اظهرت المقاطعة النفطية مدى القوة التي تمتلكها الاقطار المنتجة للنفط

ويحدد الكاتبان أربع مراحل مرت به السياسات الحكومية تجاه شركات النفط. المرحلة الاولى وتمتد من ١٩٤٦ الى ١٩٦٠ وتتعلق هذه المرحلة باتفاقيات الامتيازات والمشاركة في الارباح، اما المرحلة الثانية، التي تتحدد بالفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ فقد شهدت بداية تأسيس منظمة الاوبك وظهور العمل الجماعي في مواجهة شركات النفط واستقرار الاسعار المعلنة حتى عام ١٩٧٠. اما المرحلة الثالثة الممتدة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ فقد اتسمت بتحولات في العلاقات بين الاوبك وشركات النفط الاجنبية تمثلت في التوصل الى اتفاقيتي طهران وجنيف حيث تقرر زيادة معدل ضريبة الدخل الى ٥٥٪ ومحاولة منع للتدهور في العائدات النفطية. اما المرحلة الاخيرة فتبدأ من عام ١٩٧٣ فصاعداً والتي شهدت أحداثاً عديدة أدت في النهاية الى سيطرة الحكومة على مواردها النفطية، حيث انتهت الحكومة امتيازات كل من شركة ابريتش بتروليم وشركة غالف اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/١ واصبحت العلاقة بين الكويت وشركات النفط منذ ذلك التاريخ تستند على اساس تجارية، حيث تقرر بموجب عقد تجاري مدته خمس سنوات قابلة للتجديد السماح لكل من الشركتين بشراء (٩٥٠) ألف برميل يوميا من النفط الخام بخصم قدره ١٥ سنتاً للبرميل من سعر السوق وبأثر رجعي اعتباراً من ١٩٧٥/٣/٦. كما تقرر في ١٩٧٧/٩/١٩ انتهاء امتيازات شركة النفط الامر يكية المستقلة (امينويل) وتأسيس شركة الوفرة محلها.

ويخصص الكاتبان الفصل السابع لتحليل خصائص الاقتصاد الكويتي، اعتماداً على نموذج قياسي تم تقديره استناداً الى بيانات احصائية للفترة من ١٩٦٦ - ١٩٧٦.

حيث يحددانها بارب خصائص رئيسية: الخاصة الاولى هي ارتفاع نسبة الادخار القومي في الناتج القومي الاجمالي حيث قدرت هذه النسبة بحوالي ٦٧٪ في عام ١٩٧٣ وتعتبر هذه النسبة من اعلى المعدلات في العالم. وتعزى هذه النسبة العالية الى ارتفاع معدل الدخل الفردي من جهة ومحدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي من جهة اخرى. ويعتقد الكاتبان بأن الادخارات الحكومية التي تشكل الجزء الأكبر من حجم الادخار القومي (حيث قدرت بحوالي ٧٥٪ في عام

١٩٧٥/١٩٧٦) سيتم امتصاصها في المستقبل في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك النفقات الدفلمية المتزايدة. اما فيما يتعلق بالادخارات الخاصة، فيعتقد الكاتبان بأنه بالرغم من انخفاض اهميتها النسبية بالمقارنة مع الادخارات الحكومية، الا انه مالم تتخذ الاجراءات للنسبة لتشجيع فرص الاستثمار المحلي، فسببستمر استغلال هذه الاموال في نشاطات المضاربة وستجد طريقها في النهاية الى الخارج. اما الخاصية الثانية للاقتصاد الكويتي فهي اعتماده على قطاع التجارة الخارجية. وينعكس هذا في ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلي والاجمالي التي بلغ معدلها حوالي ٧٥٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ والتي تعتبر من اعلى المعدلات في العالم. هذا بالإضافة الى اعتماد القطر شبه الكلي على الواردات لتلبية احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية. الخاصية الثالثة هي زيادة دور الحكومة في الحياة الاقتصادية، وخاصة بعد ان اصبحت ملكية الصناعة النفطية تعود الى الدولة بصورة كاملة. اما الخاصية الاخيرة فتتعلق بدور القطاع النفطي كمصدر للمحصلات الاجنبية هذا بالإضافة الى زيادة اهمية عوائد الاستثمارات في الخارج.

ويبحث الكاتبان في الفصل الثامن الفلسفة الاقتصادية التي تسير عليها الكويت والمتمثلة بنظام الاقتصاد الحر وكذلك قيام الحكومة بتقديم العديد من الخدمات المهمة من اجل تحقيق هدف دولة الرفاهية، عن طريق استعراض الجوانب التنظيمية للاقتصاد الكويتي والتي تشمل القطاع الحكومي والخاص والمختلط والقطاع التعاوني. ويتناول الفصل التاسع الطاقة الاستيعابية والقطاعات الانتاجية الرئيسية للاقتصاد الكويتي، حيث تعتبر هذه العامل المحدد بالنسبة للاقتصادات التي لا تعاني من نقص في رأس المال كما هي الحالة بالنسبة للكويت. ويشير الكاتبان الى ان تحديد هذا المفهوم يعتبر اكثر تعقيداً من مفهوم العجز في رأس المال وتعني عادة النقص في بعض او جميع المهارات والخدمات الضرورية التي تمكن الاقتصاد من استخدام رأس المال المتاح لتحقيق اقصى المنافع الممكنة فانها تعني النقص في التعليم المناسب للسكان، النقص في المهارات الفنية والادارية كما تعني النقص في البنية التحتية للاقتصاد التي تجعل من المتعذر الاستغلال الكامل للمهارات الاخرى.

اما بالنسبة للصناعة النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي وتشكل ٩٢٪ من مجموع القيمة المضافة للاقتصاد حسب احصاءات عام ١٩٧٤، فيشير الكاتبان الى نقطة مهمة طالما اكد عليها الكثير من كتاب التنمية الاقتصادية وهي ضرورة الاخذ بسياسة تنويع مصادر الدخل القومي. اي زيادة الاهمية النسبية للقطاعات غير النفطية في الناتج القومي. حيث أن سياسة تنويع مصادر الدخل ضمن الصناعة النفطية خارجها من شأنها تقليل اعتماد القطر على السوق

العملية وفي الوقت نفسه زيادة نسبة القيمة المضافة للاقتصاد الكويتي، وما يصاحب ذلك من تقليل المشكل الناشئة عن التقلبات في نسب التبادل التجاري. بالإضافة الى ذلك، فإن الزيادة في نسبة القيمة المضافة تعني بالنسبة للكويت لقربها من المستهلك وذلك بدخولها في عملية الانتاج، وبالتالي اقامة صلات مباشرة مع الاقطار المستهلكة للنظ الخام والمنتجات النفطية.

و يخصص الكاتبان الفصل العاشر لبحث دور القطاع المالي في الاقتصاد الكويتي. اما في الفصل الحادي عشر فيبحث دور الكويت في التمويل الدولي. حيث يتعرضا في هذا الفصل الى ناحية مهمة للغاية بالنسبة للاقطار النفطية المصدرة لرأس المال الا وهي ضرورة سماح الاقطار الصناعية باستثمار ما يسمى «بالفوائض المالية» في اصول حقيقية وبخلاف ذلك يعتقد الكاتبان بحق بأن السلطات المالية في العالم الصناعي ستستمر بمهاجمة مشاكل مغايرة بأسلحة خاطئة.. ويؤكد الكاتبان على حقيقة مهمة ايضاً وهي ان للمشاكل التي ظهرت في السنوات الاخيرة لا يمكن ان تعزى الى حجم الفوائض المالية، كما لا يمكن ان يشكل حجم هذه الفوائض اي تهديد للاقتصاد العالمي (كما تزعم اجهزة الاعلام الغربية) اذا ما قورنت بالاصول التي تمتلكها الولايات المتحدة في الخارج. حيث ان مجموع الاصول المالية المستثمرة في الخارج للاقطار النفطية مجتمعة (وليس العربية فقط) لا يتجاوز ٢٪ من مجموع الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة والتي تشكل ٤٠٪ من الطاقة الانتاجية العالمية.

ويتناول الكاتبان في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر موضوع نقل الموارد. اي عملية منح الاعانات والقروض للاقطار العربية والاقطار النامية من قبل الكويت بصورة منفردة وكذلك من قبل العديد من اقطار منظمة الاوبك خاصة منذ اواخر عام ١٩٧٢. فكما هو معروف فإن الجزء الاكبر من برنامج القروض الانمائية التي تقدمها الكويت يتم بصورة رئيسه عن طريق الاتفاقيات الثنائية ومن خلال القنوات الحكومية المتمثلة اساساً بوزارة المالية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. هذا بالإضافة الى ان الكويت تشترك بصورة بارزة في عملية تقديم القروض والمساعدات المالية لاقطار العالم الثالث عن طريق المؤسسات المتعددة الاطراف مثل الوكالات المنيقة عن منظمة الامم المتحدة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. اما بالنسبة لدور الكويت في تقديم القروض الانمائية والمساعدات الاقتصادية للاقطار العربية غير النفطية فقد ازداد عن طريق المؤسسات الإقليمية التي انشأت مؤخراً من قبل الاقطار العربية ومنظمة الاوبك. ومن ابرز هذه المؤسسات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبنك التنمية الاسلامي وصندوق النقد

و يشير الكاتبان الى ضخامة التدفقات المالية للكويت الى العالم الثالث، خاصة منذ عام ١٩٧٣، من الناجيتين المطلقة والنسبية... فقد بلغت التدفقات المالية الصافية حوالي ٤ر٥ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٦ والتي بلغت حوالي ١١٪ من الناتج القومي الاجمالي للكويت خلال تلك الفترة، بالمقارنة مع ٠,٨٪ بالنسبة للولايات المتحدة للفترة نفسها. و يشيد الكاتبان باهمية الدور الايجابي الذي يلعبه الصندوق الكويتي في بناء البنى التحتية لاقتصادات العديد من الاقطا النامية وزيادة قدراتها الانتاجية. الا انها في الوقت نفسه لا يغفلان حقيقة مؤلمة ترتبط بتجربة الاقتراض الانمائي الا وهي انخفاض نسبة السحب على القروض الممنوحة للاقطار النامية وذلك بسبب ضعف القدرات التنفيذية لهذه الاقطار لاسباب عديدة تحول دون الاستفادة القصوى من القروض المتاحة لها.

و يخصص الكاتبان الفصل الرابع عشر والاخير لتسليط الضوء على بعض المشاكل التي يتسم بها الاقتصاد الكويتي وفي مقدمتها هي ان التطورات التي حدثت في الصناعة النفطية منذ عام ١٩٧٣ قد غيرت ميزان القوى ضمن الصناعة، الا ان الصناعة نفسها لا تزال تعتمد على ظروف السوق العالمية التي يمكن ان تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات التكنولوجية ومصادر الطاقة البديلة. اي بعبارة اخرى ان الاعتماد الكلي على مورد واحد قابل للتخويف يعتبر بحد ذاته مسالة في غاية الخطورة، ومن جهة اخرى، فان اعتماد الكويت شبه الكلي على الخارج للحصول على ما يحتاجه من السلع الانتاجية والاستهلاكية يعرضه الى التقلبات التي تحدث في السوق العالمية. و يبدو ان محدودية القاعدة الانتاجية للاقتصاد الكويتي ستحتم عليه استمرار الاعتماد على الخارج في المستقبل. اما بالنسبة لسياسة استغلال النفط وتحويله الى شكل معين من الثروة (اي الاحتفاظ بالثروة النفطية في باطن الارض) الى شكل آخر (والمتمثل في تجميع الثروة النقدية) فيعتقد الكاتبان بان هذا المصدر البديل للثروة يقلل من الاعتماد على النفط الا انه يحمل في طياته مخاطر عديدة من نوع اخر. فبالاضافة الى التضخم وانخفاض قيمة الدولار، فاننا نعتقد ان تجربة الازمة الايرانية الامر يكية، والتي كان من نتائجها قرار تجميد الارصدة الايرانية في الولايات المتحدة والبنوك الامر يكية في الخارج، تعتبر ترجمة فعلية لطبيعة احدى هذه المخاطر التي لم تعد مجرد افتراضات نظرية. اما المشكلة الاخرى التي ترتبط بطبيعة الاقتصاد الكويتي فهي المشكلة السكانية والمتمثلة بوجود نسبة كبيرة (اكثر من ٥٠٪) من الابدئ العاملة غير الكويتية، حيث تحتم هذه الظاهرة ضرورة الاخذ بسياسة سكانية من شأنها ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي السياسي للقطر في المستقبل. وكم كنت اتمنى لو ان الكاتبين

لم يكتفيا بهذه الملاحظات العامة والسريعة بالنسبة للسياسة السكانية وتقدما بمقترحات محددة لمعالجة هذه المشكلة التي اصبحت تشكل تحدياً خطيراً للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في القطر وتتطلب حلولاً عاجلة تأخذ بنظر الاعتبار ليس المصالح الآنية للقطر وإنما المصالح الوطنية والقومية العليا في الاجل الطويل.

واخيراً اود ان استرعى انتباه القارئ الكريم الى ان المساهمة الاصلية التي برزها هذا الكتاب القيم تكمن في انتهاجه نهجاً جديداً في حسابات الدخل القومي بالنسبة للاقطار المصدرة للنفط حيث يدعو الكاتبان الى ضرورة النظر الى الموجودات القومية المتمثلة بالاحتياطيات النفطية للقطر كجزء من محفظة استثمارية واحدة للثروة القومية. والنظر الى مسألة نزوب النفط واستغلال الاحتياطيات النفطية كعملية نقل للثروة من شكلها الحقيقي الى شكلها النقدي، وضرورة مقارنة نزوب الخزين النفطي مع نمو الاشكال الاخرى للثروة القومية. اي بعبارة اخرى ، ان الناتج القومي للقطر النفطي كالكويت يجب الا ينظر اليه بمعزل عن استنزاف ثروته القومية المتمثلة في استخراج النفط في استخراج النفط من باطن الارض وتحويله الى ثروة نقدية.

وفي الختام لابد من الاشارة الى أن الكتب الجيدة تتميز اما بمتانتها التحليلية او بحجم الحقائق التي تعرضها. اما هذا الكتاب فيمتاز بأنه قد جمع بين الاثنين. وقد لانغالي اذا قلنا بأنه يعتبر بحق بمثابة انساكلو بيديا بالنسبة للاقتصاد الكويتي. كما أنه سجل اضافة قيمة للادب الاخرى التي تتشابه خصائصها من خصائص الاقتصاد الكويتي، ويعتبر في مقدمة المراجع المهمة والحديثة للباحثين في الاقتصاد الكويتي من العرب والاجانب وتجدر الاشارة ايضاً الى ان ظهور الكتاب باللغة الانكليزية قد خدم بلاشك بعداً آخراً وهو اضاءة طريق الحق العربي في العالم الغربي الذي عتمته اجهزة الاعلام الغربية .



شؤون فلسطينية

مجلة علمية متخصصة بالتعبئة الفلسطينية

رئيس التحرير : محمود درويش

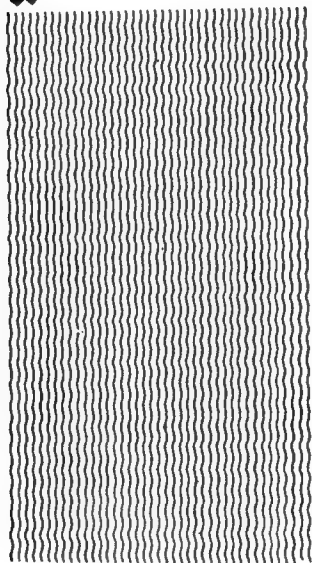
المجلة الفكرية الاولى لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر شهريا عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية •

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمختصين في القضية الفلسطينية •
/ ٢٢٠ / صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون
السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب
الفلسطيني ، الى جانب ملحق ادبي والابواب الشهرية الثابتة والمراجعات
والتقارير والرسائل والمؤتمرات التي تسجل الاحداث والنشاطات المختلفة •
توزع على جميع اقطار العالم ، وخاصة العالم العربي •

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا . ٧٥ ل.ل. في سائر
الاقطار العربية ، ١٠٠ ل.ل. في اورويا ، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم •

ترسل طلبات الاشتراكات الى : مجلة « شؤون فلسطينية » - ص.ب ١٩٩١
بيروت - لبنان •

تفتار



ندوة دور المواطن والبلدية في خدمة المدينة

د. عبد الله ابو عياش *

عقدت منظمة المدن العربية ندوة «دور المواطن والبلدية في خدمة المدينة» في مدينة المنستير في تونس خلال الممتد من ٢٠ أكتوبر الى الخامس من نوفمبر عام ١٩٧٨. وقد تعاونت مع المنظمة في التحضير للندوة «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم». وقد شارك في الندوة ما يقارب من ١٦٠ شخصا مثلوا البلديات والمؤسسات العلمية والجامعات التي دعيت للندوة.

وقد دارت مناقشات الدورة في المحاور التالية:

- ١ - دور منظمة المدن العربية في مواجهة مشكلات المدينة العربية.
- ٢ - المشاركة الشعبية في خدمة المدينة العربية.
- ٣ - دور التوعية ووسائل الاعلام في خدمة المدينة العربية .
- ٤ - دور الأجهزة المحلية والبلديات في تنمية المدينة العربية.
- ٥ - المؤسسات التعليمية في خدمة المدينة العربية.
- ٦ - المشكلات الاجتماعية للمدن وسبل مواجهتها.

وبدأت المناقشات بعرض قدمه طالب الطاهر المدير العام للمنظمة عن الأهداف والجهود التي تبذلها المنظمة لتنمية وتطوير المدينة العربية. وذكر أن الجهود الحقيقية تتبلور من حول صندوق التنمية التابع للمنظمة والمعهد العربي لانماء المدن. وفي الوقت الذي يقدم فيه الصندوق المساعدات المالية والقروض للمدن العربية، يسعى الانماء لتقديم الخبرات الفنية وتدريب الكوادر البلدية.

وفي ضوء العرض الذي قدمه الاستاذ الطاهر برزت الاتجاهات التالية:

- أ) تقدير الندوة للجهود التي تبذلها المنظمة في مواجهة المشكلات الحضرية والتنمية للمدن العربية.
- ب) التطلع الى انشاء جهاز تابع لمنظمة المدن يتولى العناية بالتوعية الحضرية.
- ج) زيادة التعاون مع منظمات المدن الدولية للاستفادة من خبرات وتجارب المدن العلمية.
- د) توثيق البحوث والدراسات التي تقوم بها المنظمة وتزويد البلديات بها.

ثم طرح الموضوع الثاني للمناقشة وهو للمشاركة الشعبية في خدمة المدينة. ونوقشت لهذا الغرض ثلاث ورقات الاولى مقدمة من الاستاذ احمد خالد رئيس

* محرس اجناريا بجامعة الكويت .

بلدية سوسة، وكانت بعنوان «مشاركة المواطن في العمل البلدي». أما الورقة الثانية فكانت مقدمة من الدكتور هدى بدران وهي بعنوان «المشاركة في حل مشكلات المدينة عن طريق النشاط الاهلي». والقى الاستاذ مصطفى خليفة ورقته «المشاركة الشعبية وأثرها في تنمية البيئة المحلية». وكانت هذه هي الورقة الثالثة ضمن الموضوع الثاني.

ثم طرح الموضوع الثالث الذي تركّز من حول «دور للتوعية ووسائل الاعلام في خدمة المدينة» وجرت مناقشة دراستين الاولى للاستاذ حسن محمد عواضه عن «توعية المواطن بدوره في خدمة المدينة» والثانية للاستاذ سعد لبيب عن «دور الاذاعة بالرايو والتلفزيون في قضايا النمو الحضري».

أما الموضوع الرابع فقد عالج «دور الأجهزة المحلية والبلديات في خدمة المدينة». ونوقشت خلال الجلسات المخصصة لهذا الموضوع خمسة بحوث. كان البحث الاول للدكتور عبدالرسول موسى من جامعة الكويت تحت عنوان «مفهوم التخطيط الاقليمي ومشاكل المدن».

وقدم البحث الثاني احمد الحسيني الكاشف، وتناول فيه «دور المجالس والبلدية في خدمة المدينة». وتناول البحث الثالث «الجوانب السلوكية للتخطيط الحضري في دول الخليج العربي». وقدم هذا البحث الدكتور عبدالاله ابو عياش من جامعة الكويت. وناقش الدكتور محمد الجديدي من جامعة تونس موضوع «النمو الحضري لمدينة سوسة والمشاكل الناجمة عنه وطرق معالجته»، وكان البحث الخامس للاستاذ احمد فوزي وعنوانه «تحديث الخدمات البلدية للمدن العربية».

ونوقشت من حول الموضوع الخامس «المؤسسات التعليمية ودورها في خدمة المدينة» ثلاث أوراق. الورقة الاولى للدكتور محمد صابر سليم وهي بعنوان «دور المدرسة في خدمة البيئة». وقدم الدكتور اسعد عبيد بحثا تناول فيه «الجامعات ودورها نحو نمو مدنها». وتناول البحث الثالثة «دور المؤسسات التعليمية في تعليم الكبار».

وكان الموضوع الاخير في الندوة «المشكلات الاجتماعية للمدن وسبل مواجهتها». وقد ناقش الموضوع من خلال بحثين. قدم البحث الاول الاستاذ جمعة البرزقي من بلدية طرابلس وكان بعنوان «دور المواطن والبلدية في خدمة المدينة». وقدم البحث الثاني الاستاذ علي حسين فهمي. وقد دار البحث حول «القلق والانحراف في المدينة العربية». وفي ضوء البحوث والموضوعات المقدمة والمناقشات التي دارت من حولها برزت مجموعة من التوصيات وقد جاء في مقدمة التوصيات:

ان ممثلي المدن العربية المجتمعين في المنستير بالجمهورية التونسية

ليسهرهم وقد قاموا بمراجعة شاملة لأهداف منظماتهم ووسائلها في تحقيق أهدافها أن يعلنوا عن بالغ ارتياحهم وتقديرهم للروح الأخوية التي سادت أعمال ندوتهم، والتي تآتت امتدادا للمؤتمرات والندوات العلمية السابقة الهادفة الى تدعيم التعاون بين مدننا ورفع مستوى خدماتها وتحقيق الأفضل لحاضرها ومستقبلها.

ان ممثلي المدن العربية وهم يدركون حق الادراك سير حركة الانتقال الى حياة المدن في عالمنا المعاصر، وبما يرافقها من سرعة وتبديل اجتماعي واسع، ونمو اقتصادي سريع، ليؤكدون ان سلامة هذه الحركة تتطلب ان تواصل مسيرتها في ظل تخطيط محكم يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل. كما يأخذ بعين الاعتبار عادات وتقاليد مجتمعاتنا العربية وتطورها الحضارى.

وفي ضوء هذا كله طرحت الندوة مجموعة من التوصيات نورد هنا أهمها:

- (١) ان تعمل منظمة المدن العربية على حث المدن الاعضاء على تآكو ين هيئة عليا للتوعية لتتولى العناية بالتوعية الحضرية للمواطنين.
- (٢) ان تمد منظمة المدن لآجان التوعية هذه بالمعلومات والبيانات والتنسيق بين الهيئات المختلفة لتنظيم تبادل المعلومات والخبرات.
- (٣) ان تعمل منظمة المدن العربية على مواصلة جهودها في التنسيق بين مواقف ممثلي المدن العربي في المحافل الدولية المتخصصة.
- (٤) ان تعمل بلديات المدن العربية على تدعيم روح انتماء المواطنين الى مدينتهم، وان تعمل البلديات بالتعاون مع الهيئات النشر رعية فيها على اعادة النظر في النظم واللوائح والقوانين التي تعيق مشاركة المواطنين في خدمة المدينة. وأن تقوم بلديات المدن العربية بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث لآجراء بحوث ميدانية عن معوقات المشاركة الشعبية.
- (٥) العمل على دعم التعاون والتنسيق بين الخدمات الاداعية والبلديات في تحديد أولويات وأهداف للتوعية البلدية، وذلك بانشاء لآجان استشارية تضم المتخصصين في الأنشطة الاجتماعية المختلفة. كما أكدت الندوة على أهمية المسجد والاستفادة من امكاناته في توعية المواطنين بدورهم ومسؤوليتهم عن تنمية مدينتهم من خلال القيم الخالدة للدين الاسلامي الحنيف.
- (٦) ان تتآبنى منظمة المدن العربية التخطيط لآجراء تجربة ميدانية في احدى المدن العربية بالتعاون مع الاجهزة المحلية والعربية والدولية، تكون بمثابة دراسة حالة للتخطيط الدقيق المتكامل بين مختلف هذه الاجهزة والاستفادة منها أثناء اجرائها وبعد الانتهاء منها في تدريب العاملين بالبلديات. ولهذا توصي الندوة بأن تعمل منظمة المدن العربية على التوسع في تنظيم الدورات التدريبية داخل الوطن العربي وخارجه.

(٧) ان تعنى منظمة المدن العربية بأن يتضمن المركز العربي للانماء الحضري الذي تزمع المنظمة انشاؤه، قسما للتخطيط الحضري تدرس فيه مشكلات المدن العربية واساليب التخطيط العلمي لمواجهتها وقسما آخر لتوثيق البيانات والمعلومات العلمية. كما توظي الندوة الهيئات المسؤولة عن التخطيط للانماء الحضري بمرحلة التخطيط قصير المدى ومتوسطة وطويلة في مواجهة المشاكل التي تعاني منها المدى العربية

(٨) ان تقوم منظمة المدن العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاتصال بوزارات التربية والتعليم في الدول العربية لاجراء الدراسات والاجراءات اللازمة لتضمين المناهج التعليمية توعية الناشئة بواجباتهم في خدمة منعم، وتنمية شعورهم بالمشاركة في مسؤولية التطور الحضري السليم لمجتمعهم واسلمهم في خدمة بيتهم وتوطيد انتمائهم اليها

(٩) التوسع في انشاء الجامعات الاقليمية بالتعاون مع البلديات وعلى اسس علمية مع الاهتمام بال تخصصات الاكاديمية المتوافمة مع الظروف الطبيعية وما تقدمه من امكانات البحث والدراسة. وان تعمل الجامعات العربية على التوسع في نشر البحوث والدراسات المتوفرة لديها عن مشكلات المدن العربية في المجالات الهندسية والاجتماعية الاقتصادية والصحية وتخطيط المدن، حتى تساهم هذه البحوث في اثراء المكتبات العربية في هذا الجانب وتوفير المراجع للباحثين والمسؤولين عن تنمية المدن العربية.

(١٠) الاهتمام باجراء دراسات مقارنة بين الاوضاع والمشاكل الاجتماعية في عدد من المدن في اقطار عربية مختلفة تمهيدا لصياغة استراتيجية ملائمة لمواجهة المشاكل المتشابهة في المدن العربية.

وقد اقرت هذه التوصيات من قبل المشاركين في الجلسة الختامية التي عقدت لهذا الغرض وقد شارك في الجلسة الختامية هذه السيد وزير الداخلية التونسي.



منظمة العمل الدولية

ملاحظات عامة حول الدورة الخامسة والستين لمؤتمر العمل الدولي
(جينيف/ سويسرا)

د . محمد يوسف علوان *

توطئة

انتهت اعمال الدورة الخامسة والستين لمؤتمر العمل الدولي، الجهاز الرئيسي لمنظمة العمل الدولية في جنيف بتاريخ ٢٧ حزيران الماضي. هذا ومعروف ان هذه المنظمة هي من اقدم المنظمات الدولية في النشأه ومن اكثرها تحقيقا للتعاون بين الدول في مجال العمل وكافة الامور الاجتماعية والاقتصادية والقانونية المرتبطة به. فقد انشئت هذه المنظمة عام ١٩١٩ انطلاقا من ان «السلام العالمي والدائم لا يمكن ان يقوم الا على اساس من العدالة الاجتماعية» كما جاء في مقدمة دستور المنظمة. وتعمل المنظمة عن طريق اجهزة ثلاثة هي حسب اهميتها : مؤتمر العمل الدولي ومجلس الادارة ومكتب العمل الدولي الذي يخضع لمجلس الادارة.

وتعقد دورات مؤتمر العمل الدولي مرة واحدة على الاقل سنويا. وهو يوضح كافة وفود الدول الاعضاء في المنظمة. اما مجلس ادارة المنظمة فهو يتكون من ٤٨ عضوا : اربعة وعشرين منهم يمثلون الحكومات واثنى عشر عضوا يمثلون اصحاب الاعمال واثنى عشر يمثلون العمال.

هذا وتعين الدول الاعضاء ذات الاهمية الصناعية الرئيسية عشرة اعضاء من بين الاربعة والعشرين الذين يمثلون الحكومات بينما يضم الاربعة عشر عضوا الباقين الدول الاعضاء المنتخبة لهذا الغرض بواسطة المندوبين الحكوميين في المؤتمر بعد استبعاد مندوبي الدول الاعضاء العشرة السابقين.

و ينتخب الاشخاص الذين يمثلون كلا من اصحاب الاعمال والعمال على التوالي بواسطة مندوبي اصحاب الاعمال ومندوبي العمال في المؤتمر وتستمر عضوية مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات. و يقوم مكتب العمل الدولي بالدور التنفيذي للمنظمة. و يترأس المكتب مدير عام يعين بقرار من مجلس الادارة.

وقد حضر هذه الدورة الخامسة والستين لمؤتمر العمل الدولي هذا العام وفود بلغ عدد اعضائها الف وثمانمائة شخص يمثلون الحكومات واصحاب العمل والعمال في مائة وتسع وثلاثين دولة (من بينها دولتان انضمتا الى عضوية المنظمة

* استاذ مساعد القانون بكلية الحقوق بجامعة الكويت .

مؤخرا هما الرأس الاخضر والكومور). واستمع الوفود الى خطابين من ضيفي شرف على المؤتمر هما الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا والسيد جوليو سيزار ثوربيه (وهو من اصل لبناني) رئيس جمهورية كولومبيا. وقد تميزت اعمال المؤتمر لهذا العام بجديتها وتنوع الموضوعات والمسائل التي تطرقت لها.

هذا وناقش المؤتمر العام الجهاز الرئيسي للمنظمة والذي ترأسه هذا العام السيد فارما الهندي الجنسية، كلا من تقرير مجلس الادارة وتقرير المدير العام للمنظمة. واستمع الوفود الى عديد من الخطباء الذين يمثلون الدول واصحاب الاعمال والعمال.

عالمية المنظمة

يبلغ عدد اعضاء منظمة العمل الدولية في الوقت الراهن مائة وتسع وثلاثين دولة. ومعنى ذلك ان منظمة العمل الدولية تضم الغالبية العظمى للدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة (١٥١). غير ان امريكا كانت قد انسحبت من المنظمة عام ١٩٧٧ وذلك احتجاجا منها على تسييس المنظمة ولعدم رضاها عن سياسة الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث التي كانت. كما تقول -تظهر كتلة واحدة في مواجهتها. والواقع ان السبب الحقيقي لانسحاب امريكا من المنظمة هو اصدارها لعدد من القرارات المدينة لاسرائيل.

وتشبه الدورة الخامسة والستين للمنظمة اعمال الدورة الرابعة والستين لها من حيث ان الدول الاعضاء اصبحت تذبذ كل جهدها من اجل عدم تسييس المناقشات الدائرة في المؤتمر. وعليه فانه من المتوقع ان تقوم امريكا بتغيير موقفها وتعود الى المنظمة كما كانت. وينيوي البيت الابيض اجراء تقييم شامل لوضع المنظمة قبل نهاية فصل الصيف الحالي. ويعتقد المراقب لاعمال المؤتمر انه ليس هناك ما يحول دون عودة امريكا مستقبلا الى المنظمة. ويسود هذا الاعتقاد كذلك لدى ممثلي عدد كبير من دول العالم من مختلف المناطق الجغرافية والايديولوجيات السياسية.

وقد اعرب المدير العام لمكتب العمل الدولي السيد فرانسوا بلانشارد عن امله في عودة امريكا الى حظيرة المنظمة لان ذلك يعتبر كما يقول -دليلا حاسما على حيوية المنظمة وعلى ديمقراطيتها في نفس الوقت.

ولكن يجب الإشارة الى ان جميع الذين يأملون في عودة امريكا الى عضوية المنظمة، سواء كانوا من ممثلي الدول أو اصحاب العمل أو العمال يريدون في نفس الوقت وضع حد لتغيب الصين الشعبية عن المنظمة. والحقيقة ان عالمية منظمة

العمل الدولية بالاضافة الى مبدأ التكوين الثلاثي لها (حكومة واصحاب عمل وعمال) هما أهم ما يميز المنظمة. فاذا فقدت احدهما تفقد عنصرا هاما من عناصر وجودها وفعاليتها.

التعاون الفني والبطالة

والواقع ان عودة امريكا الى المنظمة يعتبر ذى اهمية قصوى بالنسبة لميزانية المنظمة كما سيجيء، ذلك انها كانت تسهم بما معدله ٢٥٪ من ميزانية المنظمة، الامر الذي يترتب عليه حصول عجز في هذه الميزانية بنفس النسبة. ولكن عددا من الدول قدم تبرعات طوعية للمنظمة جعلت العجز في الميزانية لا يتجاوز الـ ٢٦٪.

اما فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة للتعاون الفني، فان المدير العام للمنظمة السيد بلانشارد يقول انها ستصل عام ١٩٨٠ الى مائة مليون دولار تقوم الدول المعنية بتنمية دول العالم الثالث مثل المانيا الغربية وهولندا والدول الاسكندنافية بتقديمها طوعا الى المنظمة.

وبفضل هذه المبالغ النقدية فان نشاط مكتب العمل الدولي في مجال التعاون الفني والبحث ستستمر كما اعرب مؤتمر العمل الدولي عن ذلك في احدى قراراته. واقترح المؤتمر مجموعة من الاعمال المحددة وذلك في اعقاب نقاش تكرر حول تنفيذ النتائج التي كان قد توصل اليها المؤتمر العالمي للتوظيف الذي عقد عام ١٩٧٦. وقد كانت هذه المسألة اكثر المسائل الفنية التي تطرقت لها الدورة الخامسة والستين لمنظمة العمل الدولية اهمية. هذا واتفق اعضاء المنظمة على الدور الذي يمكن ان تلعبه منظمة العمل الدولية في الكفاح ضد البطالة واحترام البعد الاجتماعي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

عمال الاراضي العربية المحتلة

كانت الوفود المشاركة في اللجان الفنية حريصة الى حد ما على ابعاد السياسة عن اعمالها. واكتفى المشاركون في الدورة بابداء ارائهم السياسية امام المؤتمر العام. هذا ولم تقدم الدول العربية اى مشروع قرار ضد اسرائيل. واكتفت الوفود العربية بالاعراب عن رضاهن عن تقرير السيد فالتيكوس الذي ترأس بعثة تابعة للمنظمة قامت بزيارة الاراضي المحتلة في الفترة ما بين ٢٥ شباط الى ١٠ آذار عام ١٩٧٩.

والواقع ان هذا التقرير يتضمن فقرات مختلفة تدّين سياسة الاستخدام التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة. فقد جاء في هذا التقرير ان «نمو السكان تباطأ بصورة ملموسة في السنوات الاخيرة (خاصة في الضفة الغربية). و يرجع سبب ذلك بصورة رئيسية الى حركات تنقل السكان التي تخلف رصيد هجرة سلبي بمعدل ٢٠٠٠ شخص تقريبا في العام منذ عام ١٩٧٥».

كما اشار التقرير الى «شدة انخفاض معدل نشاط السكان القادرين على العمل، الذي لايمثل في عام ١٩٧٨، الا ٣٤ بالمائة من السكان الذين هم في سن العمل، اي ١٩٪ فقط من مجموع السكان». واذ ان نسبة كبيرة من العمال العرب يتبعون عجلة الاقتصاد الاسرائيلي فان التقرير يؤكد على شدة تبعية حالة العمالة واليد العاملة في هذه الاراضي للاقتصاد الاسرائيلي. كما ان التقرير يوضح ان اسرائيل تفرق في المعاملة بين العمال في لاجيء علم ١٩٤٨ وباقي السكان.

و يشير التقرير الى ان «بعض فروع اوقطاعات الاقتصاد الاسرائيلي متوقفة بدرجات متفاوتة ولكن مرتفعة على الايدي العاملة العربية القادمة من الاراضي المحتلة». ففي قطاع البناء تمثل هذه الايدي العاملة الان اكثر من ربع مجموع الايدي العاملة. ولاشك ان الايدي العاملة العربية المستقدمة من الاراضي المحتلة سدت الى حد كبير النقص الحاد في الايدي العاملة في اسرائيل وزادت من سيولة سوق العمل، وكانت - اخيرا - عاملا هاما من عوامل نمو الاقتصاد الاسرائيلي».

كما ان التقرير يؤكد على ذبوع الاستخدام بغير الرسمية الامر الذي يفسح مجالا رحبا لاستغلال العمال. وقد استمعت اللجنة الى شهادات تؤكد «ان حالات تشغيل الاحداث الذين يقل سنهم كثيرا عن السن المذكور وفي احوال غير نظامية، ليست بالحالات النادرة، وخاصة في قطاع الزراعة او وحدات الانتاج الصغيرة». ثم ان عمال الاراضي المحتلة يعملون بشكل خاص في بعض القطاعات مثل قطاع البناء (٤٤٪). اما عمال الصناعة فلا يتعدون ٢١٪ من عمال الاراضي المحتلة. كما ان معظم العمال يصنفون كعمال غير مؤهلين. ولذا فان «معظم عمال الاراضي المحتلة العرب لايزالون في اسفل مراتب السلم المهني، اي في تلك الاعمال المؤقتة او الموسمية التي لا تدر الا القليل والتي يبدو ان اليد العاملة الاسرائيلية تتخلى عنها شيئا فشيئا».

كما ان التدرّيب الذي يوفر لهؤلاء العمال حاليا في المراكز المقامة في الاراضي المحتلة يبدو بسبب قلة تنوعه وعدم ذهابه بعيدا، قاصرا عن تيسير تكافؤ الفرص في الترقية.

وجاء في التقرير ان «بين العمال الفلسطينيين اقتناعا شائعا جدا بانهم

يعاملون بالمساواة على صعيد ما يخضع له اجرهم من اقتطاعات وحسميات، وبلا مساواة على صعيد المزايا او الخدمات..» وتؤكد اللجنة فعلا من استبعاد العمال العرب من الاستفادة من الاعانات في حالات الشيوخوخة وتعويض الورثة والعجز والبطالة والاعانات عن الاطفال.

وسجلت اللجنة ان «عمال الاراضي المحتلة الذين يأتون الى اسرائيل بهدف العمل لا يتمتعون بحق الاقامة في الاراضي الاسرائيلية الا في «حالات خاصة..». الامر الذي يجعل على هؤلاء العمال مغادرة منازلهم حوالي الساعة الرابعة او الرابعة والنصف صباحا، مما جعل مجموع الوقت المخصص للانتقال والعمل يرتفع الى اثني عشرة ساعة.

واصربت اللجنة عن استمرار قلقها ازاء مشكلة الممارسة الفعلية للحق النقابي واشارت الى «وجود ثغرة واضحة في امكانيات الانتساب النقابي المتاحة لعمال الاراضي المحتلة العرب المستخدمين في اسرائيل». وأكدت اللجنة على «ازدياد الشعور لدى العمال الفلسطينيين بعدم المساواة والاستلاب ووجود حاجة الى ان يعترف يهو يتهم وكرامتهم». وعليه فقد اوصت اللجنة بمواصلة بذل جهد اعلامي لجعل ارباب العمل يدركون كليا ضرورة ايلاء اهتمام خاص لاحترام كرامة العمال القادمين من الاراضي المحتلة.

وحول تحكم الاقتصاد الاسرائيلي في الهياكل الاقتصادية للاراضي المحتلة يشير التقرير الى ان «هذه التبعية قوية بوجه خاص في مجال تجارة المنتجات بين اسرائيل والاراضي المحتلة. فقد فتحت اسواق هذه الاراضي امام السوق الاسرائيلية وخضعت لحماية تعريفة خارجية مشتركة هي تعريفة اسرائيل.. ودلت الاحصاءات التي قدمت للجنة على أن مجموع ما استوردته الاراضي المحتلة، بلغ ٥١٨١ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٧ في حين بلغت الصادرات ٢١٣٨ و٦ مليون ليرة، اي بغائض في الواردات يبلغ ٢٥٤٢٥ مليون ليرة. وكانت الواردات الاتية من اسرائيل تشكل اكثر من ٩٠٪ من مجموع قيمة الواردات. وقد كان لانفتاح الاسواق اثار سيئة على نمو بعض القطاعات الاقتصادية في الاراضي المحتلة، لاسيما الصناعة، لسبب تعرضها، دون حماية، للمنافسة الاسرائيلية» «هذا و يعاني صغار المنتجين من منافسة الزراعة الاسرائيلية ذات الانتاجية الاعلى والتي تستفيد من الاعانات في بعض الحالات». «وحول قطاع الزراعة لاحظت اللجنة، هبوط العمالة الزراعية وتعرض هذا القطاع لخطر ينهما النقص الحاد في الايدي العاملة والقصور الشديد في موارد المياه والرى». ويشكل القطاع الصناعي ما يقل بقدر لا بأس به عن ١٠ بالمائة من الانتاج الاجمالي.

وحول الآثار الاقتصادية لضم القدس العربية لاحظت اللجنة «ان القسم الاكبر من الضفة الغربية قد نصب ينبوع دخله الرئيسي المتمثل في موارد السياحة».

وحول اثر المستوطنات الاسرائيلية على الاراضي المحتلة لاحظت اللجنة انه لايمكن استمرار هذه السياسة «دون ان تتعارض مع هدف تحقيق التنمية على يد السكان المحليين المعنئين ومن اجلهم، وبالتالي دون ان تعرض للخطر امكانيات توفير اعمال لهم». وكشفت اللجنة عن «ضعف مستوى العمالة في الاراضي المحتلة وضخامة نسبة العاملين في اسرائيل من السكان المحليين القادرين على العمل».

واعتبرت اللجنة «وضع العمال في الاراضي المحتلة مقلقا للغاية، فالاقتصاد المحلي لا يخلق اعمال جديدة، والسوق المحلية لا تستوعب الوافدين الجدد من العمال الذين يأتي بهم نمو عدد السكان القادرين على العمل، ولا العمال الذين يفقدون عملهم في اسرائيل...» وحول ظاهرة الهجرة من الاراضي العربية المحتلة يقول التقرير ان المهاجرين هم «بصورة اساسية من الشباب والعمال المؤهلين المدربين. وبالتالي، فان الهجرة تحدث تغيرا ملموسا في الهيكل الديموغرافي المحلي وتعوق تنمية الاراضي المحتلة بتجريدها من قواها الأكثر حيوية».

واخيرا تقدمت اللجنة بعدة اقتراحات لتلافي المشاكل السابقة التي يتعرض لها عمال الاراضي المحتلة وبخاصة فيما يتعلق بالحقوق النقابية وعدم التمييز.

اعمال اللجان المتخصصة للمؤتمر

بموجب لائحة النظام الاساسي لمؤتمر العمل الدولي فان المؤتمر يشكل في بداية اعماله لجنة للمقترحات وتتألف من اربعة وعشرين عضوا يرشحهم فريق الحكومات، واثنى عشر يرشحهم فريق اصحاب الاعمال، واثنى عشر عضوا يرشحهم فريق العمال. وتكمن مهمة لجنة المقترحات في اعداد برنامج المؤتمر، وتحديد مواعيد جلساته العامة وجدول اعماله، وتقديم الاقتراحات الخاصة بانشاء لجان اخرى وكيفية تكوينها.. الخ.

وهناك لجنة اخرى تسمى لجنة اعتماد العضوية. وتفحص هذه اللجنة اوراق اعتماد المندوبين ومستشاريهم، وتنتظر في اى طعن يتعلق بها وهناك لجان اخرى تشكل قانونيا في بداية كل دورة مثل لجنة المؤتمر للصياغة واللجنة المالية. لممثلي جميع الحكومات الدول الاعضاء ولجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

و يجوز للمؤتمر ان يشكل لجانا لدراسة اى موضوع وتقديم تقريرها عنه وقد قام المؤتمر منذ اليوم الاول لبداية اعمال الدورة (٥ حزيران) بانشاء اللجان

السابقة ولجان اخرى هي لجنة حماية عمال الموانئ، ولجنة النقل البري ولجنة العمال المسنين ولجنة متابعة اعمال المؤتمر العالمي للتوظيف الذي عقد عام ١٩٧٦ ولجنة بنیان المنظمة ولجنة القرارات ولجنة اللائحة.

ويهمنا في هذا الصدد ان نشير بإيجاز الى اعمال اهم هذه اللجان، هذا مع ملاحظة ان كافة النتائج التي توصلت اليها قد اعتمدها المؤتمر العام.

لجنة القرارات

وقد تبنى المؤتمر العام القرارات التي صدرت عن لجنة القرارات وهي على التوالي :-

- (١) قرار خاص باستخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.
- (٢) قرار خاص بالسنة الدولية للطفل وتحرير عمل الاطفال تدريجيا.
- (٣) قرار خاص بتطوير برنامج الامم المتحدة لتحسين العلاقات المهنية.
- (٤) قرار خاص بالمعاقين.

وقد فشلت اللجنة، في استصدار اى قرار بشأن انتهاك الحريات النقابية في تونس على الرغم من النقاش الطويل الذي دار حول الموضوع، وذلك بسبب عدم توفر النصاب وقت عقد الجلسة الاخيرة الخاصة بمبحث الموضوع.

لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات

وقد بحثت هذه اللجنة في الاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء لاعطاء قوة النفاذ لاحكام الاتفاقيات التي هي طرف فيها، والمعلومات التي تقدمها هذه الدول فيما يختص بنتائج التفتيش. كما بحثت اللجنة المعلومات والتقارير الخاصة بالاتفاقيات والتوصيات والتي تقدمها الدول الاعضاء وفقا لاحكام المادة ١٩ من الدستور (عرض الاتفاقيات والتوصيات على الجهات المعنية). ويهمنا في هذا الصدد ان نشير الى ان تقرير اللجنة جاء خاليا هذا العام من اى ادانة او اشارة للاردن وذلك قامت بالوفاء بكافة التزاماتها تجاه المنظمة. اذ انها ارسلت التقارير المطلوبة منها عن الاتفاقيات التي سبق ان صادقت عليها وعددها اربعة عشر اتفاقية، كما انها قامت بإرسال اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية الاخرى الى مجلس الوزراء، واوصت بالتصديق على عدد من هذه الاتفاقيات. وقد صدقت الاردن بالفعل على ثلاثة اتفاقيات عمل دولية جديدة مؤخرا. اما الدول التي تعرضت لبعض الهجوم

من جانب اللجنة بالنظر الى عدم وفاءها بالتزاماتها فيهما ان نشير بشكل خاص الى ليبيا ولبنان كأمثلة على هذه الدول.

لجنة عمال الموانئ، ولجنة النقل البري

وقد تبنت اللجنة الاولى الاتفاقية والتوصية الخاصتين بعمال الموانئ. وتنطبق الاتفاقية على عمليات تعبئة وتفريغ السفن وكل العمليات المتعلقة بها. وتستهدف الاتفاقية استخدام اساليب عمل توفر الضمانات الصحية والامنية الكافية لحماية العمال من حوادث العمل ومن تعرض لصحتهم للخطر.

كما ان المؤتمر تبني توصية خاصة بنفس هؤلاء العمال وهي تذهب الى ابعاد مما ذهبت اليه الاتفاقية السابقة فيما توفره من حماية لعمال الموانئ.

اما اللجنة الثانية فتبنت الاتفاقية والتوصية الخاصتين بمدة العمل وفترات الاستراحة في النقل البري وتنطبق هذه الاتفاقية على السائقين باجر سواء في عمليات نقل برية او دولية لنقل الاشخاص والبضائع. وبموجب هذه الاتفاقية فان السواقين لا يسمح لهم بالسير لكثر من اربعة ساعات متواصلة دون ان يأخذوا راحة يحددها التشريع الوطني.

كما ان المدة القصوى للقيادة لايجوز ان تتجاوز تسع ساعات يوميا وثمان واربعين ساعة اسبوعيا. وقد تبني المؤتمر توصية تتعلق بنفس الموضوع وتذهب الى ابعاد مما ذهبت اليه الاتفاقية فيما تتضمنه من احكام خاصة بالسائقين في النقل البري الداخلي والدولي. هذا ولم يوافق اصحاب العمل، الا في اللحظة الاخيرة على الاتفاقيتين السابقتين.

لجنة اعتماد العضوية

اشارت بعض الجهات النقابية الوطنية والدولية وعددا من الاعتراضات على وفود عمال كل من اسرائيل وارجواي وكوستاريكا وقطر وتركيا واسبانيا وشيلي في المؤتمر، وذلك بحجة ان هذه الوفود لا تمثل الحركة العمالية في هذه البلدان. ولكن المؤتمر رفض كافة هذه الاعتراضات.

لجنة العمال المسنين

وافق المؤتمر على قرار هذه اللجنة الذي يقضي باستشارة الحكومات بهدف عمل توصية خاصة بالعمال المسنين (العمل والتقاعد) وقد تقرر وضع هذا الموضوع على جدول أعمال المؤتمر للعام القادم من أجل استصدار هذه التوصية.

لجنة المالية

أقر المؤتمر تقرير لجنة المالية والذي يحدد انصبة الدول الاعضاء في ميزانية المنظمة لعام ١٩٨٠ - ١٩٨١. ويتبين لدى دراسة هذه الميزانية ان معظم دول العالم ومنها الدول العربية لا تصل نسبة مساهمتها في ميزانية المنظمة الى واحد بالمائة. وعلى سبيل المثال فان نسبة مساهمة الاردن هي ٠.١٪ والكويت ١.٥٪ والعراق ٠.٨٪ والامارات العربية المتحدة ٠.٧٪ ومصر ٠.٨٪ وجيبوتي ٠.١٪ والسعودية ٢.٣٪ والجزائر ٠.١٪ ولبنان ٠.٣٪ وليبيا ١.٦٪ والمغرب ٠.٥٪ والصومال ٠.١٪ والسودان ٠.١٪ وسورية ٠.٢٪ وتونس ٠.٣٪ وقطر ٠.٢٪ واليمن ٠.١٪ واليمن الديمقراطية ٠.١٪).

اما الدول التي تزيد نسبة مساهمتها عن ١٪ في ميزانية المنظمة فهي ألمانيا الغربية (٧.٦٥٪) واستراليا (١.٥٣) وبلجيكا (١.٠٧٪) والبرازيل (١.٠٣٪) وكندا (٣.٠٢) والصين (٥.٤٦٪) واسبانيا (١.٥٢٪) وفرنسا (٥.٧٨٪) وإيطاليا (٣.٣٦٪) واليابان (٨.٥٨٪) وهولندا (١.٤١٪) وبولونيا (١.٢٨٪) وألمانيا الديمقراطية (١.٣٢٪) والمملكة المتحدة (٤.٤٩٪) والسويد (١.٢٣٪) وأكرانيا (١.٥٢٪) والاتحاد السوفياتي (١.٥٣٪).

ويتضح من ذلك ان الدول الصناعية الأخرى هي التي تساهم بالكبر نصيب في ميزانية المنظمة. فاذا أضفنا الى ذلك ان أمريكا تساهم في ٢.٥٪ بميزانية المنظمة لتأكد لدينا ان الدول الكبرى هي التي تمول هذه المنظمة، وتتنطبق هذه الملاحظة كذلك على كافة المنظمات الدولية.

هذا وتقضي المادة ٤/١٣ من دستور المنظمة بان عضو المنظمة الذي يتخلف عن سداد حصته المالية يفقد حق التوصيت وذلك اذا كان مجموع المتأخرات المستحقة عليه مساويا او متجاوزا لمقدار الحصة الواجب اقتضاءها منه عن كامل السنتين السابقتين. ويجوز ان يسمح للمؤتمر لهذا العضو بالتصويت بأغلبية ثلثي الأصوات المسجلة للمندوبين الحاضرين اذا ما اقتنع ان تخلف العضو عن الدفع

انما يرجع لظروف خارجة عن ارادته.

وتطبيقا لهذا النص دعى المؤتمر العام للتصويت على اعطاء كل من جمهورية الدومنيكان وهايتي الحق في التصويت على الرغم من تخلفهما عن سداد التزاماتهما المالية وهكذا كان.

لجنة اصلاح بنيان المنظمة

تمت الموافقة على تمديد انتداب هذه اللجنة لمدة سنة اخرى. ولكن جرى التصويت على امكان اجراء التوصيت مستقبلا بشكل سري. وقد ووفق على الامر في بعض الحالات اذا ما تطلب الامر ذلك تحقيقا لفعالية المنظمة.

خاتمة: -

هذه خلاصة موجزه لاعمال الدورة الخامسة والستين لمؤتمر العمل الدولي. ونستخلص مما سبق الاهمية الخاصة لاعمال منظمة العمل الدولية بالنسبة لجميع الدول.

ومن الملفت للنظر ان التنسيق بين الدول العربية الاعضاء في المنظمة، خلافا لما يحدث بالنسبة للمجموعات الدولية الاخرى، يكاد يكون معدوما، وعليه فان من المأمول فيه مستقبلا قيام منظمة العمل العربية بتنسيق جهود ومواقف الدول العربية في اثناء دورات مؤتمر العمل الدولي. وعلى صعيد كل دولة عربية على حده فانه لابد من اعطاء اهمية اكبر لاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية وتبني احكامها في التشريعات الوطنية الداخلية.



مجلة الحقوق والشرعية

تصدرها كلية الحقوق والشرعية بجامعة الكويت

مجلة دورية

تقن بالبحالات القانونية والشرعية

رئيسة التحرير

الدكتورة بدرية العوي

سكرتير التحرير

الدكتور عادل الطنبلاني

الامتراكات

داخل الكويت للأفراد

٣ دينار

للمؤسسات الرسمية

وشبه الرسمية والشركات

١٥ ديناراً

في الخارج

١٥ دولاراً أمريكياً - بالبريد

الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق والشرعية

ص. ب. ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات
التالية :-

● أبحاث في القانون
والشرعية الإسلامية

● تعليقات على الأحكام
القضائية والشرعية

● مراجعات للكتب الجديدة

● تقارير عن المؤتمرات
الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
سكرتير التحرير

حول تأثير المجتمع في توظيف القانون

د. محمود ابو زيد *

نظرية تمهيدية:

لقيت العلاقة بين القيم الاجتماعية ومظاهر السلوك الواقعي الذي يتطابق -
اولا يتطابق - والمعايير والقواعد القانونية كثيرا من اهتمام علماء الاجتماع،
وبخاصة علماء الاجتماع القانوني الذين نظروا الى هذه العلاقة على انها واحدة من
اخطر قضايا الدراسة الاجتماعية للقانون.

وعلى الرغم من ان هذا الاهتمام قد امتد الى مناقشة قضية قبول للقانون
ذاتها، ومواقف الأفراد والجماعات واتجاهاتهم من المسائل القانونية والأخلاقية
عموما مما ساعد بغير شك في بلورة شخصية علم الاجتماع القانوني الحديث كما
نجدته على وجه الخصوص في كتابات علماء الاجتماع والاجتماع القانوني من امثال
أرلينج وجيرفيتش واو بيرت وسكولونيك وروسكو باوند وفولر وجيجر، فان الملاحظ
ان القضية برزمتها مازالت تثير كثيرا من الجدل بين فقهاء القانون من ناحية
وعلماء الاجتماع والمهتمين بعلم الاجتماع القانوني من ناحية ثانية. وهو جدل
يمكن بلورته على اى الاحوال في التساؤل عن المدى الذي نستطيع ان نعتبر مبدئ:
القيم مدخلا مناسباً لتوضيح وظيفة القانون وفهم محتواه، والتأثيرات التي يمارسها
في المجتمع. واذا لم يكن الأمر كذلك، فأين اذن تكمن مواقع القصور، وما هي بالتالي
العوامل التي لها دلالتها في صياغة النسق القانوني وتتدخل في فعل القانون المعين
في المجتمع المعين، وتحدد الاتجاهات والمواقف الواقعية التي قد يتخذها الأفراد
والشرائح والفئات والطبقات الاجتماعية من هذا القانون أو ذاك؟.

تشير الدراسات والمناقشات الدائرة الى أن هناك موقفين بصدد هذه القضية.
الأول يرى أن القانون هو تجسيد أو بلورة لقيم الجماعة الاجتماعية واحكامها
وتقديراتها بما يعبر عن مصالحها ومنافعها. ويعكس هذا الموقف التصور التقليدي
للقانون كما يراه الفقه القانوني المثالي (فلسفة القانون أو نظرية الدولة والقانون
كما يطلق البعض عليها) الذي يهتم اساسا بدراسة المسائل المجردة المرتبطة بالقيم
وباشكال القواعد والمعايير القانونية. و يرى اصحاب هذه النظرة للقانون شخصيته
المقدسة وأن هدف الدراسات القانونية هو البحث في ماهية القانون الخاصة وتحديد
التصور الأمثل للقانون كما ينبغي أن تقوم عليه المبادئ الصحيحة للدولة. وربما

* مدرس علم الاجتماع بكلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر

كان أهم ما تركزت عليه هذه الرؤية هو تصور الجماعة الاجتماعية على أنها معمل تصاغ فيه الاحكام والقيم والتقديرية النهائية وحيث يظهر النسق القانوني والاخلاقي كتعبير تام عن نسق القيم الذي تمتلكه الجماعة والذي يعبر تماما عن مصالحها ككل (١).

أما الموقف الآخر فتعكسه الكتابات الأكثر حداثة في عمل الاجتماع القانوني حيث يرى أن موضوع القيم الذي طالما ركز عليه الفقه القانوني التقليدي وهو يبحث في فكرة العمل وفي الاهداف البعيدة التي يسعى اليها القانون، قد حجب لفترة طويلة الفوائد التي يمكن تحقيقها اذا ما تحول اهتمام الباحثين الى تحليل الواقع الاجتماعي نفسه وإلى الدراسة الامبريقية للاتجاهات الواقعية التي تظهر لدى الفئات المختلفة تجاه قانون معين في مجتمع معين بالذات، وهو الاتجاه المأخوذ به اليوم على أى الأحوال

ولا ينصب هذا التمايز بين الموفقين على موضوع اهتمام كل منهما فحسب، ولكنه يظهر كذلك في كافة التصورات والمفاهيم المستخدمة وفي الأطر المعرفية والنظرية التي تقود الدراسة، وأيضاً في ماهج البحث وفي مستويات التفسير والتحليل وفي طبيعة المحكات والمعايير المستخدمة في هذه العمليات.

وقد ظل التصور التقليدي للقانون مسيطراً على الدراسات القانونية لأمد طويل. ومع أن العلماء كانوا قد انتبهوا منذ فترة إلى بعض العوامل التي تؤثر في القانون وتتدخل في تحديد مضمونه ونطاق فعله وتأثيره، وعينوا في هذا العوامل الجغرافية والمناخية والديمقراطية والسياسية والدينية، فإن التحليل الماركسي الذي أكد بطريقة قاطعة على دلالة العامل الاقتصادي في صياغة النسق القانوني ارتباطاً بمقولاتي الزمان والمكان المعينين، كان هو بلاشك ما مثل أعنف الانتقادات التي وجهت إلى هذا التصور. فلم يكتف هذا التحليل بما تضمنه من قضايا وأفكار، بل تحول الأنظار إلى أهمية تلك العوامل. ولكن الأهل من هذا أنه نبه بشدة إلى ضرورة عدم اعتبارها كلها على المستوى نفسه أو في درجة واحدة من الأهمية. وبذا أصبحت المسألة الملحة تتمثل في ضرورة التوصل إلى صيغة مناسبة توضح مدى تأثير هذه العوامل وتبين الوضعيات والمواقف التاريخية التي كان لهذا العامل أو ذاك الدور الأكثر حسماً ودلالة.

ولم يمتن من السهل على رجال الفقه القانوني التقليدي ورجال الاجتماع ذوي الخزعة المحافظة أن يتقبلوا هذا التحول الجذري الذي يركز على وصف وتحليل العلاقات البنائية والوظيفية بين هذه المتغيرات المتشابكة. ومع أن قد يعتبر بوجه عام استجابة للتحيزات والانتماءات الأيدلوجية، فإن البعض يرجعه كذلك إلى

وجود نوع من القصور في فهم طبيعة التفاعل والعمليات الاجتماعية التي تجري في داخل الجماعات الاجتماعية. تلك التي تصورها ان نسقها القانوني والاخلاقي يعبر بالضرورة عن انساق قيمها اصدق لا تعبير. وهو تصور لم يعد في الامكان تجاهل ما ينطوى عليه من نزعة مثالية متفائلة، خاصة وقد اصبح من المتفق عليه تماما انه يوجد في داخل الجماعات الاجتماعية من التجمعات والتكتلات ما يتغلغل في حياة الجماعة ومناشطها بما يجعلها قادرة على التدخل في صياغة وتشكيل نظامها القانوني والاخلاقي وفق مصالحها الخاصة التي كثيرا ما تكون متعارضة ان لم تكن متناقضة ومصالح وخير الكل الاجتماعي(٢). ولعل في حقيقة وجود جماعات الضغط التي كثيرا ما تشكل اجساما اشبه بالأورام السرطانية التي تهدد الجسم الاجتماعي بأكمله مايكفي لهجر هذا النموذج المعن في المثالية.

وبالرغم من أن هذا الادراك لطبيعة العمليات الاجتماعية الواقعية قد أصاب التصور التقليدي للقانون بهزة عنيفة، فمازال الكثيرون من فقهاء القانون ينظرون الى المعالجة الاجتماعية للقانون على انها اجترأ ينطوي على غير قليل من التهديد. ونتيجة لذلك فقد بقيت ظلال هذا الموقف المتشكك تحول دون الفهم الموضوعي لحقيقة التأثير الاجتماعي لوظيفة القانوني وفعله.

والواقع انه ازاء هذا الوضع فان البحث عن اسبابه لا يكون اذن في المواقف الجزئية التي قد تكون مستمدة من انتماء ايدلوجي من شكل أو آخر فحسب، ولكن ينبغي ان يمتد البحث الى المبادئ النهائية ذاتها التي يقوم عليها كل منها.

أن المتتبع للمراحل والظروف التي تطورت فيها هذه المواقف الخلافية سوف يلحظ على الفور ان فقهاء القانون يسلمون فيما بينهم بأنه اذا وجدت القاعدة القانونية مستمدة من أحد المصادر الرسمية وأصبحت نافذة، كانت واجبة التطبيق ويجب على الاشخاص المخاطبين بها ان يحترموها و يوجهوا سلوكهم على مقتضاها(٣). والسؤال الذي يطرحه علماء الاجتماع القانوني هنا هو : الى أى مدى يعتبر هذا صحيحا؟.

ويذهب علماء الاجتماع القانوني الى أن هذه المسألة تنطوي على قدر غير قليل من التناقض، لأنه في الوقت الذي يكرس المشرع جهده لاعداد قراره المعيارى، فانه لا يكاد -باعتمادهم- يهتم كثيرا بمدى فعاليته وكفايته. و يدللون على ذلك بأنه لما كان عالم التشريعات والاعلانات والقرارات القانونية هو ما يمثل الحقيقة الوحيدة بالنسبة اليهم، فانهم غالبا ما يفشلون في رؤية العالم الحقيقي الواقعي، ذلك على الرغم من أن هذه الاعلانات والقرارات والتشريعات من المفروض فيها انها ترتبط بهذا العالم الواقعي وتتجاوب معه.

ولقد كان بودجوركي على حق حين اشار الى أن هذا الموقف تسانده تصورات دوغماتية ومعيارية، ومن ثم فقد اعتبرت فرضيته ذات المستويات الثلاثة في فعل القانون محاولة رائدة لتوضيح العلاقة بين القانون والوقائع الاجتماعية المختلفة (٤).

لقد أكد بودجوركي أن القاعدة القانونية المجردة التي يقرها المشرع تؤثر في الفعل والسلوك الاجتماعيين من خلال ثلاثة مستويات أو علاقات أو متغيرات متداخلة هي أولاً، طبيعة النسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي توجد به القاعدة بمعنى أن أي تغيير يطرأ على النسق لابد أن يجد صده في القاعدة القانونية، وثانياً، محتوى النسق أي أنماط الثقافات القانونية الرئيسية والثقافات الفرعية التي تعمل في داخل النسق، وذلك على اعتبار أن هذه الثقافة القانونية هي الرابطة بين توجيهات المشرع والسلوك الواقعي للناس الذين توجه القاعدة القانونية اليهم. وباعتبار أيضاً أن هذه الثقافات قد تساعد النسق القانوني على القيام بوظائفه أو قد تعوق هذه العملية، وثالثاً الشخصية الفردية باعتبار أن الفرد هو الذي يقرر في النهاية ما إذا كان سيتحرك وفقاً لهذه القاعدة القانونية.

والواقع أن هذا الاتجاه كان حافزاً لاعادة النظر في المناهج المستخدمة في الفقه القانوني، وتغيير النظرة الكلاسيكية لوظيفة القانون. ففي ضوء الدراسات الميدانية التي قام بها أمثال أوبيرت الذي قدم دراسة قيمة موضوعها المعارضة الواعية أمام محاكم النزويج العسكرية وشيويير ودانلكسي للذان أنجزا إحدى الدراسات المقارنة الرائدة عن السلوك القضائي، تأكدت ضرورة اعتبار مظاهر التأثير والتأثير المتبادلين بين القاعدة القانونية وهذه المستويات الثلاثة كما أوضحت الدراسة كذلك أهمية أخذ البعد التاريخي في الاعتبار في الدراسة القانونية، وهو اتجاه وإن كان البعض مازال ينظر إليه بعين الحذر والتشكك إلا أن مما يؤكد مشروعيته هو أننا نسعى للوصول إلى مركب متكامل لعمليات التأثير والتأثير بين المعايير القانونية والعملية الاجتماعية المستمرة في ضوء الشواهد الامبريقية (٥).

ومادام الأمر كذلك فيتعين الابتعاد بالضرورة عن التفسير المثالي لأصل القيم وأن توضح بدورها في إطارها الاجتماعي والموضوعي ومن ثم فهي نسبية ومتغيرة. وبهذا فقط يتسنى وضع النظام القانوني في إطار الاجتماعي الصحيح بعيداً عن تحيزات الفكر المثالي الذي طالما أعاق الفهم الحقيقي لوظيفته الاجتماعية.

الحواشي

المواشى

N. Timasheff; "Introduction in Law and Morality," in Leon Petrazzchi, (١)
(Trans, by H. W. Babb, Cambridge Mass. 1955.

A. Podgorecki, *Law and Society* (London: Boutledge & Kegan Paul, (٢)
1974) P. 215.

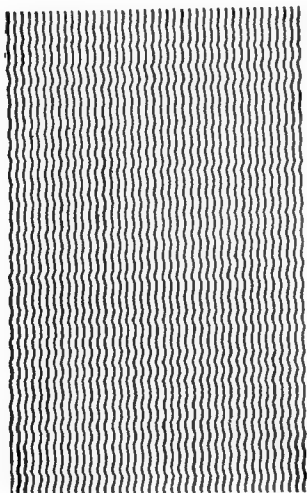
منصور مصطفى منصور، دورس فى المدخل لدراسة العلوم القانونية (٣)
(مبادئ القانون) (القاهرة. دار النهضة العربية. ١٩٧٢) ص ٢١٧

Padgorecki, *Op. cit.*, P.P. 224-225. (٤)

G. Schubert and D. Danelski, *Comparative Judicial Behavior* (New (٥)
York, 1969).



دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا



دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

مع صدور عدد نيسان/ ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات أكاديمية عن الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية العليا بها، متضمنة أوضاعها العلمية وأقسامها ونشاطاتها، ودورها في خدمة المجتمع.

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن جامعة قار يونس في الجماهيرية الليبية أملين أن يتحقق التعريف الذي أردناه بالجامعات العربية.

جامعة قار يونس

أولاً:

تاريخ تأسيس الجامعة وتطورها:

جامعة قار يونس هي امتداد للجامعة الليبية التي تأسست في مدينة بنغازي بتاريخ ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٥ م وكانت عند انشائها مؤلفة من كلية واحدة هي كلية الآداب والتربية، وعدد طلبتها واحد وثلاثون طالباً، وفي سنة ١٩٥٧ م تأسست كلية الاقتصاد والتجارة، وفي نفس العام أنشأت كلية العلوم بمدينة طرابلس..

هذا وقد تلاحق إنشاء الكليات فيما بعد حيث تأسست كلية الحقوق عام ١٩٦٢ م بمدينة بنغازي، وكلية الزراعة عام ١٩٦٦ م بمدينة طرابلس وفي عام ١٩٦٧ م ضم إلى الجامعة الليبية كليتا الدراسات الفنية العليا وكلية المعلمين العليا عرفتا فيما بعد بكلية الهندسة وكلية التربية ومقرهما مدينة طرابلس، وفي عام ١٩٧٠ تأسست كلية الطب البشري بمدينة بنغازي وفي نفس العام ضمت كليات الجامعة الإسلامية لتصبح كلية واحدة.. هي كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بمدينة البيضاء..

وفي أغسطس عام ١٩٧٣ تقرر فصل الجامعة الليبية إلى جامعتي بنغازي وطرابلس على أن تضم جامعة بنغازي الكليات الموجودة بمدينة بنغازي والبيضاء.

وفي نوفمبر عام ١٩٧٤ تقرر إنشاء كليات العلوم والهندسة وطب الأسنان بجامعة بنغازي.. وكذا أصبحت جامعة بنغازي تضم عشر كليات هي ...
«الآداب/ الاقتصاد والتجارة/ الحقوق/ الطب البشري/ اللغة العربية/ والدراسات الإسلامية/ التربية/ العلوم/ الهندسة/ طب الأسنان/ الزراعة».

وفي ١٧ أبريل ١٩٧٤ م افتتحت المدينة الجامعية الجديدة التي بنيت على أحدث الطرز العالمية من حيث الفخامة وحداثة المنشآت وطرق تزيينها.

«وفي عام ١٩٧٦ م تغير اسم جامعة بنغازي إلى جامعة قار يونس»
وتقوم جامعة قار يونس على مساحة من الأرض تبلغ ٦٢٥ هكتاراً وهي محصورة بين طريق طرابلس والبحر المتوسط جعلت المباني مركزة ومتصلة ببعضها بعمارات كبيرة مسقوفة وقد مر مشروع تشييد المدينة الجامعية بمراحل ثلاث هي:

المرحلة الاولى:

بدأت في مارس ١٩٦٦ ببناء منشآت علمية تستوعب لأكثر من «١٠٠٠ ر» طالب وطالبة بالإضافة الى مباني الادارة العامة ومباني الخدمات والاعمال الخارجية وقامت شركة اتحاد المهندسين المؤلفة من اتحاد عدة شركات يوغسلافية بتنفيذ المشروع..

المرحلة الثانية:

وقد شملت بيوتنا للطلبة تتسع لآلف طالب مجهزة تجهيزا كاملا من حيث قاعات الاكل والجلوس والمنافع العامة علاوة على مستوصف يقوم على رعاية الطلبة صحيا..

المرحلة الثالثة:

وتشمل بيوتنا للطلبة تتسع لآلف طالب آخر وقد تم خلال ١٩٧٢ انشاء المرحلة الاولى من الملاعب الرياضية.

وفيما يخص عقد المرحلة الاولى فإنه يعد من اكبر العقود المقردة لمبان جامعية في العالم ومساحة المباني في هذه المرحلة تزيد عن (٩٦) الف متر مربع.

والمنشآت بصفة عامة من الخرسانة المسلحة مزودة بوقاية ضد الزلازل الخفيفة وهي مكسوة من الخارج بمواد مختلفة تتكون اساسا من الرخام والبلات والفسيساء..

هذا وقد روعي في المساحة التي خصصت للمدينة الجامعية تطور منشآت الجامعة في المستقبل وتأمين الارض الكافية لها.

وتضم الجامعة مكتبة مركزية ضخمة انشأت على مساحة ٦٠٠٠ متر مربع مقسمة على اربعة ادوار وتحتوي على ما يزيد عن المائتي الف مجلد ٢٠٠٠٠٠ وعشرات الآلاف من الدوريات المختلفة وحوالي ١٦٨٠ مخطوطة في مختلف فروع العلم يضاف اليها حوالي ٢٠٠٠٠ وثيقة تم تجميعها في السنتين الماضيتين تختص بتاريخ ليبيا.

هذا بالإضافة الى الاقسام الأخرى مثل قسم الوسائل السمعية البصرية المجهزة بأحدث الاجهزة، وكذلك قسم المطبوعات الليبية ومطبوعات الامم المتحدة وغيرها.

و يجري العمل الآن على انشاء مطبعة خاصة بالجامعة...

ثانياً:

نشاطات الجامعة ودورها في خدمة المجتمع ووسائلها في ذلك:

انطلاقاً من مبدأ العلم والمعرفة وضماناً للرفع من المستوى العلمي والثقافي للانسان العربي ومواكبة السياسة الدولية الساعية الى خلق جو من الوعي العلمي.. فتحت الجامعة ابواب الترويج في الدراسة دون قيد او شرط فوفرت الكتب لابنائها دون — مراعاة لاي كسب مادي قد يكون على حسابهم بل والاكثر من هذا اقتطعت لهم منحا دراسية ضماناً لاستقرارهم وتغطية لما تحتاجه حياتهم الطلابية من التزامات مالية.. كما تكفل لهم الجامعة الاقامة المجانية الكاملة..

وتهدف الجامعة من وراء ذلك الى تزويد البلاد بما تحتاج اليه من الكفاءات العلمية والفنية المتخصصة..

كما تعنى الجامعة باجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها، وهذا مما دفع الجامعة الى انشاء مركزا للبحوث العلمية والاجتماعية يهدف الى ايجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع ومعاونة النشاط الانتاجي باقتراح افضل الوسائل العلمية التي تؤدي الى تطوير وايجاد اساليب يترتب عليها وفرة الانتاج وتحسينه.

كما يهدف المركز الى تيسير سبل الاطلاع للباحثين والدارسين كما يتعاون المركز مع الامانات المختلفة والاجهزة الحكومية للتعرف على اهم المشاكل التي تواجهها وايجاد حلول لها.

ولم يقتصر نشاط المركز في فترة الانشاء على الاعداد والتجهيز فقط بل اسهم في مجال البحث العلمي وذلك عن طريق اشتراكه منذ عام ١٩٧٤ في دراسة ميدانية مقارنة حول «الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التمدن» التي يشترك فيها عدد من مراكز البحوث والجامعات في مختلف دول العالم..

وقد اقام المركز حلقتين دراسيتين الاولى عن الحاسب الآلي واستخدامه في الادارة، والثانية عن المحاكاة كوسيلة للتعليم نظمها المركز بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العمالية بجنيف.. كما اقام ندوة عن تطوير المناهج التعليمية في ليبيا.

هذا جزء من نشاطات الجامعة في خدمة المجتمع بالاضافة الى ما تقيمه الجامعة من ندوات علمية ودورات تعليمية.

ثالثاً:

التطور المستقبلي للمؤسسة ودورها:

الجامعة كأي مؤسسة أخرى عرضة للتطور عاماً بعد عام واعداد الطلبة تتزايد بمرور السنين مما يحتم وضع خطط مستقبلية لمواجهة تطور الجامعة والتخطيط له. وسوف نتحدث بصورة موجزة عما تضمنته الخطة الخمسية التي تغطي الفترة ما بين عام ٧٦ الى عام ١٩٨٠م..

تضمنت الخطة الخمسية استكمال مشاريع انشاء مباني جديدة لكليات (التربية/ العلوم/ الهندسة/ الطب البشري/ الزراعة/ طب الاسنان).

كذلك استيراد المزيد من الآلات والاجهزة العلمية اللازمة لمختلف الكليات لمواجهة الزيادة في اعداد الطلبة.. كذلك التوسع في جلب المزيد من الكتب والمراجع العلمية وشراء المكتبات الخاصة لما تحويه من مصادر قيمة ومخطوطات وكتب نادرة..

كما تحرص الجامعة على ايفاد العديد من خريجيها المتفوقين للدراسة العليا بالخارج، وذلك من اجل توفير العدد الكافي من اعضاء هيئة التدريس الوطنيين لمواجهة الزيادة المستقبلية للطلبة.. اذ يتوقع المسؤولون بالجامعة زيادة عدد الطلبة في الخمس سنوات القادمة بنسبة ثلاث اضعاف الطلبة الحاليين اي ما يقرب من خمسة وثلاثين الف طالب وطالبة ٣٥٠٠٠ في كليات الجامعة بمدينة بنغازي والبيضاء...



المستقبل العربي

رئيس التحرير د. خير الدين حميد

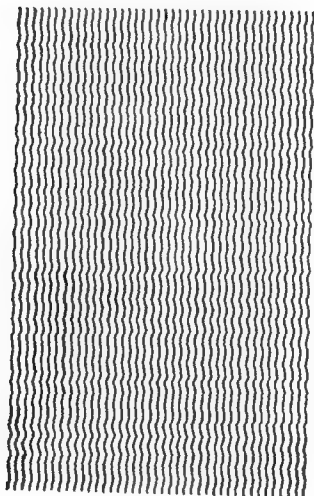
- وحدوية
 - موضوعية
 - مستقبلية
 - جدلية
- اهتماماتها من المحيط الى الخليج
قراءتها من المحيط الى الخليج

هدفها :

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

ص.ب ٦٠٠١ / ١١٢
بيروت - لبنان

بلیوغرافیا



اتنمية الادارية

نسيم حسن الداود *

اتخاذ القرارات

ابراهيم حمد التويجى. بعض الجوانب النظامية في سحب القرارات الادارية. (بحث مقدم لخليل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٥. ١٠١ ص.

ابراهيم عبدالله الخفيف «المفاهيم العامة والأسلوب المنهجي في اتخاذ القرارات» الادارة العامة، ع ٢، ذوالقعدة ١٣٩٧: ٧-٣٠.

احمد حسين عبد المنعم. «المعلومات وعملية اتخاذ القرارات». المجلة العربية للادارة، مج ٢، ع ٢، نيسان ١٩٧٨: ١٤-٢٢.

احمد محمد موسى. «تحليل تكلفة معدل دورات العمل كأداة فعالة لترشيد القرارات الادارية» التنمية الصناعية العربية، ع ٢٣، يونيو ١٩٧٥: ١٠٢-١١٤.

حمدى حسين عفيفي. بحوث العمليات واتخاذ القرارات الادارية. القاهرة، المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٧٠-٣٢ ص. (سلسلة الدراسات-٤٥).

زياد محمد بخيت. «اتخاذ القرارات كنظرية وتطبيق». الادارة العامة، ع ١١، محرم ١٣٩١: ٢٠-٢٨.

سامي خليل محمد. التكاليف واتخاذ القرارات الادارية. القاهرة، المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٧٢. ٤٢ ص. (سلسلة الدراسات-٦٢).

السعيد السيد شلبي. «الاسلوب العلمي لاتخاذ القرارات». المدير العربي، ع ٥٠، يناير ١٩٧٥: ٤٢-٥٠.

* معهد الادارة العامة بالرياض.

سمير حسين، «المنهج العلمي في اتخاذ قرارات التسويق». المدير العربي، ع ٣٤، يوليو ١٩٧١: ٦١-٦٦.

عبد الهادي قريطم. «العملية الادارية واتخاذ القرارات». التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥: ١١-٣٠.

على السلمي. اتخاذ القرارات الادارية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ٣١، ١٩٧٠، ٥٩ ص.

علي يحيى محمود مصطفى. «اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد: شجرة القرارات». التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥: ٣١-٤٣.

عوض عبد الله العنزى. سحب القرارات الادارية في المملكة العربية السعودية. (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ٧٦ ص.

فؤاد محمد القاضي. «الادارة بالمعلومات واتخاذ القرارات». المدير العربي، ع ٦٢، يناير ١٩٧٨: ٣٤-٣٧.

محمد حسن عمر. «اتخاذ القرارات على اساس احصائي». الادارة العامة، ع ١١، محرم ١٣٩١: ٥٤-٦١.

محمد حسن ياسين، وابراهيم درويش. المشكلة الادارية وصناعة القرار. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤. ٣٠١ ص.

محمد سعيد احمد. استراتيجيات اتخاذ القرارات في الادارة المالية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ١٩٣، د. ت ٦٢ ص.

محمد سعيد احمد (مترجم) ومحمد حامد ابراهيم (مترجم). مقومات اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية.. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، تموز ١٩٧٦: ١٢٦ ص. (سلسلة الفكر الادارى المعاصر - ٣).

محمد صلاح الدين صدقي. دور الادوات الاحصائية والرياضية في اتخاذ

القرارات الإدارية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية - ٨٦، ١٩٧٠ - ٦٧ ص.

محمود بن عبدالله المطرودي. العيوب الشكلية للمقرر الإداري. (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الأنظمة). الرياض، معهد الإدارة العامة، ١٩٧٢. ٥١ ص.

مقومات التنمية الإدارية الأنظمة والقوانين

ابراهيم درويش. «الاتجاهات الحديثة في تحقيق المسؤولية الإدارية». مجلة العلوم الإدارية، س ١٧، ع ١، ابريل ١٩٧٥: ٧ - ٢٧.
ابراهيم هميمي. أنظمة العمل وتصميم النماذج المستندية. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية - ٢١٤، حزيران ١٩٧٧: ٤٥ ص.

اهاب اسماعيل. «اثر تشابه تطبيقات سياسة الحماية العمالية في توحيد تشريعات العمل العربية». مجلة القانون والاقتصاد - القاهرة، س ٤٧، ع ١، مارس - يونيو ١٩٧٧: ١ - ٢١٣.

بكر القباني. العرف كمصدر للقانون الإداري. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦. ٨٨ ص.

سعاد الشرقاوي. المسؤولية الإدارية. القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١. ١٧٢ ص.

«القانون الإداري في دول الخليج العربي: تنظيم الاداره العلمه وعمالها وقراراتها، دراسه مقارنة «مجلة القانون والاقتصاد». القاهرة، س ٤٦، ع ١، مارس - يونيو ١٩٧٦: ١٨٣ - ٢٢٤.

سعيد عبد المنعم الحكيم. الرقابة على أعمال إدارة في التشريعة الاسلامية والنظم المعاصرة. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦. ٧٤٨ ص.

شفيق امام. نظام العاملين في الحكومة والقطاع العام. ط ٢. القاهرة، مطبعة حسان، ١٩٧٧. ٤٨٦ ص.

طعيمه الجرف. القانون الإداري: دراسه مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة. القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠. ٤٨٨ ص.

عبد الرحمن بن عثمان المنيعي. تطور التشريع الوظيفي في المملكة العربية السعودية. (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد لإدارة، د. ت. ٩٦ ص.

عبد السلام محمود ابو قحف. «التكنولوجيا والهيكل التنظيمي: عرض لنتائج بعض الدراسات التجريبية». المدير العربي، ع ٦٢، يناير ١٩٧٨: ٥٢-٥٨.

عبد العزيز عبد الله السالم. نظرية الظروف الطارئة في مجال العقود الإدارية ومدى الأخذ بها في المملكة العربية السعودية. (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الإدارة العامة، ١٣٩٣. ٨٤ ص.

عبد الفتاح حسن. التفويض في القانون الإداري وعلم الإدارة العامة. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠. ٢٥٥ ص.

عبدالله عباد الحربي العمري. الضبط الإداري (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الإدارة العامة، ١٣٩٨. ٨١ ص.

عواد عيد سويلم العطوي. الاستقالة من الوظيفة العامة حسب التشريع السعودي (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض، معهد الإدارة العامة، ١٣٩٥. ٦٥ ص.

فوزي حبيش. «التفويض». مجلة السودان للإدارة والتنمية، مج ١٢، ١٩٧٨: ٤٨-٥٣.

محمد السيد محمد الدماصي. «الجانب السلوكي بين الإدارة العامة والقانون الإداري». مجلة العلوم الإدارية، س ١٧، ع ٣، ديسمبر ١٩٧٥: ٧-٣١.

محمد عبد المنعم خميس. «الرقابة الإدارية مفهومها وأبعادها». الإدارة، ع ٣، يناير ١٩٧٣: ٥٣-٦٢.

محمد مختار محمد عثمان. الجريمة التأنيبية بين القانون الإدارى وعلم الإدارة العامة: دراسة المقارنة. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٣: ٤٧٦ ص.

مصطفى كمال وصفي. «جول سلطة الإدارة في تعديل شروط العقد الإدارى بارانتها المنفردة». مجلة العلوم الإدارية، ص ١٣، ع ١، أبريل ١٩٧١: ١٤٣ - ١٦٢.

العلاقات الانسانية

احمد محمد ابو زيد. العلاقات الانسانية وسيكولوجية التوافق في مجال العمل والإدارة. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠: ٣٥٩ ص.

زيدان عبد الباقي. «الجوانب الانسانية في إدارة القوى البشرية». الإدارة، مج ١٠، ع ٤، أبريل ١٩٧٨: ٢١ - ٤٦.

صالح الشبكشي. «تدريس العلاقات الانسانية عن طريق الأفلام السينمائية: بحث علمي لهذه الوسيلة». الإدارة العامة، ع ١٢، جمادى الآخرة ١٣٩١: ١٧ - ٣١.

العلاقات الانسانية. الرياض، معهد الإدارة العامة، د. ت. ١٠٧ ص.

«العلاقات الانسانية اهم عنصر في عناصر الإدارة». الإدارة العامة، ع ٢، شوال ١٣٨٣: ٧٠ - ٧٦.

العلاقات الانسانية في الإدارة. القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٩: ٤٠٢ ص.

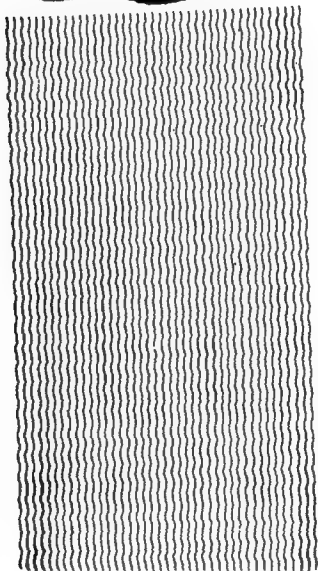
«العلاقات الانسانية في الاشراف». الإدارة العامة، ع ٥، رمضان ١٣٨٦: ٢٢ - ٣٣.

صلاح الدين جوهر. «علامات على طريق العلاقات الانسانية في الإدارة: عرض لأهم نتائج بحث ميداني». الإدارة، ع ١، يوليو ١٩٧٥: ٣٧ - ٥٠.

عبدالله محمد الحسن. «ماذا بعد مدرسة العلاقات الانسانية». مجلة السودان للإدارة والتنمية، مج ٩، ١٩٧٤: ٧ - ١١.

- علي السلمي. «دور العلاقات الانسانية في احداث التغير الادارى». الادارة، ع ١، يوليو ١٩٧٥: ٢١ - ٣٦.
- علي السلمي. السلوك الانساني في الادارة. القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢. ٣٢٧ ص.
- علي علام. «نظرة الادارة الحديثة للعلاقات الانسانية». الادارة، مج ٨، ع ٤، ابريل ١٩٧٦: ٧٢ - ٧٧.
- علي محمد عبد الوهاب. السلوك الانساني في الادارة. ط ٢. القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٥. ٢٦٠ ص.
- العلاقات الانسانية: النظرية والتطبيق. القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٠. ٥٠ ص.
- «العلاقات الانسانية في الادارة». المجلة العربية للادارة، س ١، ع ٢، ابريل ١٩٧٧: ١١ - ١٧.
- فاروق محتسب. العلاقات الانسانية. الرياض، معهد الادارة العامة، د. ت. ١٣ ص.
- كيف تتعامل مع رؤسائك؟. القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٦. ٢٠٠ ص.
- فتوح محمود ابو العزم. «الاتصالات والعلاقات الانسانية». الادارة العامة، ع ١٧، ربيع ثاني ١٣٩٥: ١٨٦ - ١٩٧.
- محمد عبد المنعم خميس. «العلاقات الانسانية والسلوك الاجتماعي وأثرها في الادارة». المجلة العربية للادارة، مج ٢، ع ٢، تموز ١٩٧٨: ٢٥ - ٣٩.
- محمد ماهر عlish. العلاقات الانسانية في الصناعة. القاهرة، مكتبة عين شمس. د. ت. ٤١٦ ص.
- ولنجز، ديفيد. عرض صالح الشبكشي. «العامل الانساني في الادارة» ع ١٠، جمادى الأول ١٣٩٠: ٨٦ - ٨٩.

ملخصات



«تطور السوق المالية في الاردن»

د. احمد عيسى

يهدف هذا البحث الى دراسة السوق المالية الاردنية وذلك بالنظر الى تركيبها وتطورها والامكانات المتاحة لها. وكقدمة لهذا البحث نستعرض خصائص ومنفعة السوق المالية النشطة، الشروط الاساسية اللازمة لخلق مثل هذا السوق بالاضافة الى توفير لمحة عامة مختصرة عن وضع الاقتصاد الاردني والمشاكل التي تواجهه.

شهدت الاردن خلال ربع القرن المنصرم نمواً اقتصادياً سريعاً، وقد رافق هذا النمو السريع تقدم ملحوظ في هيكله المالي. فقد تطورت السوق المالية الاردنية من مصرفين تجاريين فقط في اوائل الخمسينات لتضم شبكة تشمل بنكا مركزياً، ١٢ مصرفاً تجارياً، ستة مصارف متخصصة وخمسة شركات تأمين، وسوق اسهم منظم.

بالاضافة الى ذلك فقد اصبح المستثمر الاردني يتمتع بعدد متزايد من الاصول المالية انعدم وجودها في اوائل الستينات. ويرجع هذا التقدم السريع في تطور بنیان السوق المالية في الاردن الى حد كبير الى الدور القيادي والتخطيطي المنتظم التي اتخذته السلطات الاردنية. فقد رأت الاخيرة ان نمو السوق المالية سيساعدها في تخفيف مشكلة البلد الزراعية، في توسيع قاعدته الصناعية، ومن ثم في معالجة الازمة السكانية.

وبالرغم من اهمية هذه التطورات، فالسوق المالية في الاردن لا تزال في مهد حادثتها. فالبنوك التجارية التي تشكل جوهر هذه السوق لا تزال تنتهج سياسة ائتمانية واستثمارية تقليدية تتمثل في حفاظها على مستوى عال من السيولة، وفي تركيزها على تمويل التجارة، وفي موقفها السلبي بالنسبة لتشجيع وتجميع الادخار المحلي واستثماره في مشاريع طويلة الأجل. بالاضافة الى ذلك، فان اهمية النقد المتداول لدى الجمهور بالنسبة لعرض النقد وبالنسبة لحجم الانتاج القومي الاجمالي لا تزال كبيرة دلالة على تخلف السوق المالية في الاردن.

بعد الانتهاء من بحث خصائص السوق الاردني المالية بوجه عام. نستعرض بصورة اخص تطور ونمو سوق السندات والاسهم. اما بالنسبة للسندات فلم يبدأ التداول فيها حتى مطلع السبعينات وبعد ان اقرت السلطات الاردنية القوانين والتشريعات اللازمة لتسهيل هذا التداول. وبقرارها التاريخي هذا، اتاحت الحكومة للمستثمر الاردني ولأول مرة بديل استثماري محلي جديد يتميز عن البدائل التقليدية الاخرى كالاسهم والعقارات. اضافة الى ذلك، فقد مهدت الطريق

امام تطور سوق مالية ثانوية، تعتبر نقطة اساسية لارتفاع وتطور السوق المالية الزمنية.

بدأ التداول في الاسهم قبل بدايته في السندات، وقد اخذ حجم هذا التبادل بالتزايد تدريجياً مع اتساع قاعدة الاردن الاقتصادية وانتشار الشركة المساهمة كأداة لتنظيم العمل. وكان احدث التطورات في تاريخ الاردن المالي هو خلق «سوق عمان المالي» وبالرغم من صغر حجمه وحدائته، الا انه خطوة في الاتجاه الصحيح، فلن يقتصر نفعه على تسهيل التكامل المالي في الاردن فحسب بل سيساعد ايضاً في الاسراع بالتكامل المالي الاقليمي.



الاغتراب وتفسيراته المتعددة الابعاد

د. نوال الصايغ

لقد زاد اهتمام العلماء الاجتماعيين والانسانيين حديثا في دراسة الاغتراب وزاد معه بالتالي الاهتمام بتفسير معانيه المتعددة الابعاد. غير ان تلك المعاني بمختلف ابعادها خلت من تعريف شامل يجمعها في اطار واحد. وقد جاءت هذه الدراسة هادفة الى:

أولاً: ايجاد تعريف موحد شامل لمعاني الاغتراب المتعددة الابعاد ممثلة في ان الاغتراب عبارة عن تجربة يعيشها الفرد ويعبر عنها في انماط مختلفة وفق عملية فكرية واحدة جوهرها وعي الذات من الغير، مع الاعتبار أن الغير يمكن ان يكون فرداً او جماعة، مؤسسة او مجتمعاً، مادة او روحاً. وان ما يميز معاني الاغتراب العديدة هو نوعية الغير ونمط الوعي به.

ثانياً: لقد جاء البحث في مدفه الثاني محاولاً تطبيق تعريفنا للاغتراب على سبعة معاني مقترحة وتشمل الشعور بالابتعاد، بالقلق، بفقدان الانسانية، بفقدان القوة، بالعزلة، بالاضطراب، وبالعيب مستعينا في تحليله بمأ ورد من مفهوم لمعاني الاغتراب هذه ضمن نظريات المفكرين مثل هيجل وما ركس وروسو ودوركايم وميرتون وسارتر وغيرهم.

ثالثاً: يؤكد هذا البحث ان المفهوم المتكامل لمعنى الاغتراب لا يعني تعريفه فقط بل ايضاً عملية فهمه اي: ما هو الاغتراب وكيفية معرفتنا به؟

المنهج الديليكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس فؤاد البعلي وج . براين برايس

ينظر علم الاجتماع المعاصر الى المنهج التجريبي، الممثل في المدرسة الوضعية المحدثه، على انه الاساس الصحيح في تكوين النظريات الاجتماعية، ولكنه ينظر الى المنهج الديليكتيكي على انه منهج ميتافيزيقي غير علمي. غير ان الواقع يرينا ان بالامكان اعتبار الديليكتيكية منهجا تجريبيا، لأنها تعميم مستمد من الشواهد التاريخية والتجربة. وهذا ما يدعو البعض الى تسميتها بالديليكتيكية التجريبية. نجد مثل هذا النوع من الديليكتيكية في كتابات كارل ماركس وابن خلدون. لقد رفض ماركس طريقة هيغل في البحث التي تعتمد على التخمين واستبدلها الى حد كبير بمادية فويرباخ المستمدة من المشاهدة والوقائع. كما أن ابن خلدون انتقد الفلسفة المبنية على التجريد والتخمين فقط وأفرد فصلا كاملا لذلك في كتابه المقدمة. ان كتابات ماركس وابن خلدون تعتمد على تحليل القاعدة المادية للمجتمع وعلى التفاعل بين هذه القاعدة والعوامل غير الاقتصادية (كالعصبية) المرتبطة بمفهوم التغير والتناقض في المجتمع.

ان اهتمام ماركس وابن خلدون بالتغير الاجتماعي يعنى ان المنهج الديليكتيكي يتجنب مشاكل المدرسة (الاتجاهات) الوظيفية التي تعتمد على مفهوم تجانس اجتماعي لا يتعرض الى تغيرات جذرية.

لقد استخدم ماركس وابن خلدون المنهج الديليكتيكي بنجاح كبير. ونحن نعتقد ان بإمكان العلوم الاجتماعية ان تنتفع كثيرا من استخدام هذه المنهج (بعد تنقيحه) للتوصل الى نظريات اجتماعية تمثل واقع مجتمعاتنا الحالية المتغيرة.

The Bureaucratization of The Political Process

A. Rashad

The purpose of this essay is to illustrate the dimensions of the bureaucratization of the Political process especially in developing countries.

The analysis of the relationships between bureaucratization and the political process in these countries requires a study of political culture, input-institutions, such as political parties and interest groups, and output-institutions which include the military and civil bureaucracy. Political culture constitutes the psychological and attitudinal context surrounding the political process. In the new states, it is difficult to state that effective political parties and interest groups, such as unions, syndicates or associations based on professional or class solidarity exist. Instead, the political process has been carried out through both informal groupings based on personal relations, and bureaucracy, whereas the military adopts antipolitical view and tries to transform political roles into administrative ones.

Family Interaction as a Differential Dimension in a Scheme for the Psychological Evaluation of Handicapped Children

F. Abdul-Rahim

Isoe and Payne (1972) suggest that children may differ from what is considered "normal" along several basic dimensions: physical, adjustment, and educational status. Each of these dimensions is further divided into three sub-components that allow for measurement. The adjustment components include: peer acceptance, family interaction, and self-esteem.

The present study can be viewed as an imperical verification of family interaction as a differential dimension between normal and handicapped children.

The "Family"

The "Family Environment Scale" was applied on a group of 60 families of handicapped children. The results were statistically compared with the normative group of the scale which included 110 families of normal children.

The results of the study show statistically significant differences in family interaction between normal and handicapped individuals in cohesion and expressiveness in family relations. In personal development within the family, differences are found between the two groups in: independence, active recreational orientation, and moral-religious emphasis. Also, there are statistically significant differences between the two groups of families in the degree of control exercised on the part of family members. No differences are found between the sub groups of handicapped children.

One can conclude from the previous results that family interaction is a differential dimension between non-handicapped and handicapped children. Therefore, family interaction should be given consideration in any program for the psychological evaluation of handicapped persons.

Mass Communication and Stereotypes

Sohair Barakat

Recent developments in mass communication media have resulted in the increasing involvement of people in local as well as in world affairs and events. Consequently people often have to express their opinions or formulate judgements about issues and events of which their knowledge may be fragmented and/or grossly incomplete. The opinions and judgements expressed are then based on the person's own impressions, in the light of his own experience, or on the images of the world that might be popularly held in his society at that time.; i.e. stereotypes.

The purpose of this study is threefold:

First, to explore the ways in which stereotypes are formed, discuss their major characteristics, and evaluate their role in mass communication.

Second, to define the role mass media in turn play in creating, maintaining, and/or modifying stereotypes, and hence in forming, shaping, and changing attitudes and goals in society.

Third, to discuss some aspects of the role stereotypes play in international communication and hence in international relations.

The study is analytical-expository, and deals with the concept of stereotypes primarily from the viewpoint of mass communication. Further cross-disciplinary research is needed.

The Position of Women In Yemeni Society

S. Naji

The study is divided into two parts, the first one deals mainly with the position of women in the society of 'Natural' Yemen from the ancient time of the queen of Sheba until the occurrence of the two modern Revolutions in 'North and South Yemen in 1962 and 1963 respectively. Among the subjects covered in part one of this study are: women's autonomy in certain areas and limitations to their freedom in others; women's treatment as slaves and commodity; Kafaah marriage; early marriage; polygamy; bride-price; brides as an economic asset in rural areas; oppressive wedding night customs. The emigration of men and its psychological influence on women, and finally the new economic roles of women as a result of male emigration.

The second part of the study covers the beginning of Reform Movement in Aden; the effect of the Yemeni revolutions on the position of women and in particular, the emancipation of women in Democratic Yemen as embodied in the Constitution 1970 and the 1974 Family Law, pointing out the more interesting provisions in the law, such as for example article (9) where a marriage may not be concluded where the difference in ages is more than 20 years; and art. (11) which provides that the permission of the court is required before a second marriage may be concluded; or art. (25) Which abolishes extra-judicial talaq and provides that dissolution of a marriage must be judicial; or art. (29) which states that either spouse may petition for dissolution of the marriage, or (b and) which entitles a wife to petition for a judicial decree of dissolution.

ب. أما الأبحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب إجراء بعض التعديلات عليها أو الإضافات إليها قبل نشرها، فستعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على إعدادها نهائياً للنشر.

ج. وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، أو غير ذلك من الأسباب، فإن سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها.

٩. الأبحاث التي تصل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها.
٧. تبليغ سكرتارية التحرير أصحاب الأبحاث عن استلامها لأبحاثهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام، وتبليغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.
٨. يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعنية على مجلات علمية أخرى للنشر، أن يقوم بتبليغ سكرتارية التحرير المجلة بذلك. وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فإن المجلة سوف تعتمد عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث.
٩. يبلغ أصحاب الأبحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب. و يراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية:
- أ. تاريخ استلام سكرتارية التحرير للدراسة المعنية.
- ب. طبيعة الموضوع الذي تعالجه، تلك أن من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته.
- ج. مصدر البحث، تلك أن من سياسة «المجلة» تحقيق توازن بحيث تنشر لأكثر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد.

١٠. تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة.
١١. تنفع المجلة لأصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر بمكافأة مالية رمزية مقدارها (٦٠) ستين ديناراً كويتي.

ب -مراجعة الكتب:

وبالإضافة إلى نشر الأبحاث العلمية المختلفة، تقوم «مجلة العلوم الاجتماعية» بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع تقع ضمن اهتماماتها. و يراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:

١. أن تكون الكتب الخبوي مراجعتها حديثة النشر أى صادرة بعد العام ١٩٧٠، أو تقترحها المجلة وبهيئة الفحور ير للمراجعة.
٢. أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.
٣. أن يكون حجم النقد والمراجعة محدوداً صفحات فولسكاب والا يتجاوز (١٠٠) كلمة إلا في حالات خاصة يشهد معها الإيجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمني، إلى ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومنت واستنتاج.
٤. أن يرسل منها ثلاث نسخ.
٥. أن تحوي الصفحة الأولى عنوان الكتاب الدقيق، واسم المؤلف، ودار النشر، وتاريخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وضمنه أن امكن. وفي حال نشر الكتب في الأصل بلغة غير العربية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الأصلية ذاتها.
٦. تدفع «مجلة العلوم الاجتماعية» لكل باحث يقوم بعرض أحد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٠) ديناراً كويتي، علاوة على نسختين مجانييتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة.

ج -ندوة العدد:

ولإيماننا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها في نحو فعال إلا عبر الحوار وتعارض الآراء والاجتهادات وإدراكاً منها لضرورة زيادة النقاش بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار وندوات علمية شبيهة (بحدوده الأشخاص) تصالح مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة المجلة. وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحرير برعاية الاقتراحات شبه تلصيفية حول مواضيع مناسبة للحوار. ومما يجدر تذكرك أن المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٠) ديناراً كويتي باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٦٠) ستين ديناراً كويتي.

د - التقارير العلمية:

ومتابعة مذهبها للمنشريات والحقائق العلمية في الوطن العربي وخارجه. تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) ديناراً كويتيًّا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم أخبار وتنظيم وإنتاج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة.

هـ - دليل الجامعات:

تقوم المجلة بنشر مايرد إليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث وتغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة. هذا وقد باشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة إلى الجامعات العربية المختلفة بتقديم شبه مطولة عن نشأة وتطور وأفاق النشاط في هذه الجامعات.

قاموس الترجمة والتعريب:

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعميق المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الأكاديمية، شيئاً فشيئاً، نحو توحيد المصطلحات.

ج - مناقشات:

والخيرا، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لآراءهم العلمية فيما ينشر من أبحاث في المجلة. وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الأعداد المختلفة.



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

- مجلة أكاديميةصلية مختصة بالشئون النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية، وتنتشر مادتها بالعربية والانجليزية.
- تربطها صلات أكاديمية باساذة ومختصين في كل أرجاء الوطن العربي، ويساهم في مادتها ويقتنيها اساذة وقراء في كل من: اندونيسيا — باكستان — الهند — اليونان — تركيا — انجلترا — أمريكا — كندا — الاتحاد السوفياتي — اليابان — ايطاليا — ألمانيا — فرنسا — الدانمارك — السويد — استراليا.

- c- Renumeration for an article accepted for publication will be 60 KD (approx. \$180 US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
- d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

- 1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
- 2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
- 3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.
- 4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.
- 5- The remuneration for a book review is 20 KD. (\$ 60 US)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:
Editor

Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486
Kuwait University
Kuwait.



KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

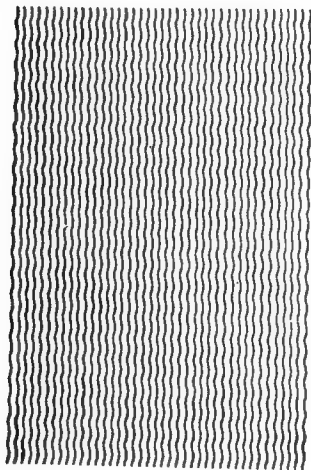
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication:

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows:
 - a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
 - b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

فهرس المجلة



فهرس المجسلة

أولا : المقالات العربية :

- د. اسكندر النجار ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ، الممد الأول / السنة الرابعة - أبريل ١٩٧٦ - ص ٥٢ - ٧٠ .
- د. توفيق مروح ، د. نيمس السالم ، الانقسام التحصيلي التقني في الكويت ولبنان ، الممد الأول / السنة الرابعة ، أبريل ١٩٧٦ ، ص ٢٨ - ٥٢ .
- د. ربحي محمد الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل ، الممد الأول / السنة الرابعة ، أبريل ١٩٧٦ ص ٢٢-٣٧ .
- د. مدنان النجار ، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية الممد الأول / السنة الرابعة - أبريل ١٩٧٦ ، ص ١٠-٢١ .
- د. منذر عبد السلام ، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشايخ التعاون العربي في النقل البحري ، الممد الأول / السنة الرابعة ، أبريل ١٩٧٦ ، ص ٧١-٩٠ .
- د. عاصم الامرجي ، حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الطبية الحكومية ، الممد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٦٦-٨٠ .
- د. عبد الله أبو مياش ، نموذج نظري واختبار عملي لبنية حصرية ، الكويت ، الممد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٤٥-٦٥ .
- د. عبد الحميد الخراشي ، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ، الممد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٢٧-٤٤ .
- د. محمد الشاب ، حول حجم وبنية العقلة العربية والكويتية ، الممد الثاني / السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ ، ص ٨١-٩١ .
- د. حبيب مديني ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ، الممد الثالث / السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ - ص ٤٠-٥٤ .
- د. مبسلى أحمد ، الممثل التكنيكي لدراسة المجتمع العربي ، الممد الثالث / السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ - ص ٦-٢٢ .
- د. محمد محروس اسماعيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد القامية، الممد الثالث / السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٢-٣٦ .
- د. اسماعيل صبري مخد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العلم ، الممد الرابع / السنة الرابعة - يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٤-١٢٦ .
- د. حسين حريم ، القيادة الادارية : مفاهيمها وتطبيقاتها ، الممد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢١-٤٠ .

- د. سمير شنافو ، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الإنمائي ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٢-٦٩ .
- د. عاقل أحمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢٠-٧ .
- د. ميار بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ - ص ٦٨-٤١ .
- د. محمد عيسى برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، العدد الأول / السنة الخامسة - أبريل ١٩٧٧ - ص ٣٦-٧ .
- د. حميد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، العدد الأول / السنة الخامسة - أبريل ١٩٧٧ - ص ٦٢-٣٧ .
- د. اسمعيل عبد الرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية القسطنطين ، العدد الأول / السنة الخامسة - أبريل ١٩٧٧ - ص ٧٨-٦٢ .
- د. محمد العوش جلال الدين ، السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع المسالم الثالث ، العدد الأول / السنة الخامسة ، أبريل ١٩٧٧ - ص ٧٩-٧٠ .
- د. محمود محمد العبيد ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٢٧-٦ .
- د. علي السليبي ، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الإدارية في الكويت ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٢٨-٥٢ .
- د. صلاح الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري - الأردني ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٥٣-٦٨ .
- د. عبد الرسول سليمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الإنمائي للاقطار النفطية ، العدد الثاني / السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦٩-٨٢ .
- د. مبد الله النقيسي ، معالم الفكر السياسي الإسلامي ، العدد الثالث / السنة الخامسة - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٦-٢٦ .
- د. عاقل أحمد نواد ، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ، العدد الثالث / السنة الخامسة - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٧-٢٤ .
- د. علي عبد الزعيم ، تكيف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية - العدد الثالث / السنة الخامسة - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٥-٤٥ .
- د. مصطفى السيد ، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ، العدد الثالث / السنة الخامسة - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٦-٦٦ .
- د. سليمان عطية ، أسس تقييم المشروعات والمراجعات في الدول النفطية ، العدد الثالث / السنة الخامسة - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٧-٨٨ .

- د. محي الدين توفيق ، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي - مدخل نظري ، العدد الرابع / السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦٦-٢٦ .
- د. هناء خير الدين ، اختيار قبلي لعمالية كل من قيد الانقار وقيد النقد الاجنبي على فنية بعض الدول العربية ، العدد الرابع / السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧-٥٧ .
- د. اسحق القطيب ، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ، العدد الرابع / السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ ، ص ٥٨-٧١ .
- د. محتر احمد صقر ، الانقار واستراتيجية التنمية في مصر ، العدد الرابع / السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ ، ص ٧٢-١٠٤ .
- د. مرنان شامي ، الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم نواتجها واهدافها ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ - ص ٧-٢٨ .
- د. فرح المسنبولي ، الاهياء التصديرية في المدن الشمال - افريقية ، العدد الاول / السنة السادسة - ابريل ١٩٧٨ ، ص ٢٩-٥٨ .
- د. ناهد رزقي ، المرأة والعمل المحلي : منظور سيكولوجي ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٦٩-٧٤ .
- د. محمد مدنان النجار ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥-٩١ .
- د. السيد محمد الحسيني ، نهو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٦ .
- د. اسكندر النجار ، الدول النامية وتجهيزات التكنولوجيا ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧-٤٤ .
- د. زيدان مبد الباني ، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥-٦٢ .
- د. يحيى حداد ، دراسة تقنية لنموذج التجهيز واستخدماته في الدول النامية ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٢-٨٢ .
- د. عبد الله التليسي ، الجماعية في دولة الاسلام ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧-٢٤ .
- د. صلوات نرج ، الابداع والفصل ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥-٥٠ .
- د. اسماعيل باغي ، العراق والتنمية الفلسطينية ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١-١٠١ .
- د. محمد يوسف علوان ، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢-١٢٨ .

- د. عبد الاله أبو عيش ، تطور النظرية الجغرافية ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩—١٤٤ .
- د. كمال المنوي ، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٨٧—٢٨٠ .
- د. أحمد عبد الباسط ، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩—٤٣ .
- د. حبيب الفتى ، د. تيسر نامر ، جميل عبده ، تقويم واقعي لوضع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥—٦٧ .
- د. سبيع أبو لبد ، مص الأصابع ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٦٩—٨٤ .
- د. محمد الليسي ، التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تطبيقية ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥—٩٩ .
- د. حميد القبي ، نحو سياسة بتروولية عربية مشتركة ، العدد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٧—٣٦ .
- د. عبد الستار إبراهيم ، التوجيه التربوي للمدعمين ، العدد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٢٧—٦١ .
- د. عاطف أحمد مؤاد ، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسولوجيا المعرفة ، العدد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٦٣—٨٢ .
- د. سامي خصاونة ، التخطيط التربوي والتنمية ، العدد الأول / السنة السابعة ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣—٩٤ .
- د. أمجد محمود ، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧—٣١ .
- د. سمير نعيم أحمد ، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٢٣—٤٤ .
- د. بدرية الموضي ، اتفاقية إطار العمل الصادران عن « كليب ديفيد » في ضوء القانون الدولي ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥—٦٢ .
- د. عماد الجواهري ، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٣—٨٠ .
- د. عبد الله الأشعل. محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض الخزعاطات الدولية، العدد الثالث/ السنة السابعة —تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٩، ص ٧—٤٤

- د. اسكندر النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد. العدد الثالث/ السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٥ - ٨٤.
- د. فيصل مرار مشاركة العاملين في الادارة. العدد الثالث/ السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩، ص ٨٥ - ١٢٣
- د. محمد السيد ابو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين، العدد الثالث/ السنة السابعة - تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ - ١٤٨.
- د. كمال المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمهجية، العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٧ - ٣٦.
- د. داود عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي، العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٣٧ - ٤٠.
- د. عواطف عبد الرحمن، الخليج وقضاياها في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٤١ - ٥٥.
- عبد ضمد الركابي، الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرفية والطبقية، العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٥٧ - ٧٦.

ثقبيا : ندوات

- ثبتت او تلم صورة المجتمعات القبلية في ليبيا، العلوم الاجتماعية في الغرب ، د. احمد سيد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١-٩٠ ط ١ .
- النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة الرابعة ، يوليو ١٩٧٦ ، ص ٦٢-١٢٤ .
- مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لطروف البيئة العربية ، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث / السنة الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥-٧١ .
- حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية ، د. محمد يوسف طوان (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨-١٥٢ .
- المعلم الثالث والنظام الدولي الجديد ، د. فمي الصدي (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٢-١٢٦ .

- الصراع حول البحر الأحمر ، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ١٠٩-٨٥ .
- التضرع ومشكلاته في الوطن العربي ، د. عيد الله أبو عيسى (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، أكتوبر ١٩٧٧ ، ص ١٠٦-٩١ .
- ضرورات التنمية الإدارية في البلدان العربية ، د. محمد صفوان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧-١٢٤ .
- أبعاد الهجرة الداخلية من الريف البادية إلى المدن في الوطن العربي ، واسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول / السنة السادسة ، أبريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥-١٢٠ .
- مشكلة التخلف في الوطن العربي ، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٩٨-٨٥ .
- التربية والتنمية الاقتصادية — الاجتماعية ، د. محي الدين توفيق (تنظيم وتحرير) — العدد الثالث / السنة السادسة — أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨-١٦١ .
- اتصاؤون الاقتصادي الخليجي ، د. اسكندر المنجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة السادسة — يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤-١١٧ .
- التنمية الاجتماعي في الوطن العربي ، د. كليل أبو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الأول / السنة السابعة — أبريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩-١٢٤ .
- دول العالم الثالث ، د. ملبر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة السابعة — يوليو ١٩٧٩
- التحذية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير) — العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٥٣ — ١٧٠.
- دور الجامعات في العالم الثالث، د. احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) — العدد الرابع/ السنة السابعة — كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ — ص ٨١ — ١٠٦.



— **A. Bourbouch**

Bureaucracy and its Impact on the Social Integration in the Arab World: *A Descriptive Analysis*, No. 4, Vol. 7, January 1980

— **S. Mahmoud**

American Aid to Israel: *A Patron - Client Relationship*, No.4, Vol. 7, January 1980

— **Y Haddad**

Ralf Dahrendorf, Takott Parsons, and Beyond: *Toward a Theory of Structural Functional Change*, No. 4, Vol. 7, January 1980.



- H. Ayesh, *Information is a Form of Energy*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 228-247.
- W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.
- J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.
- A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.
- S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview, 1950-1976*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36.
- M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.
- S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.
- H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.
- M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-55.
- F. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.
- E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
- W. G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.
- A. Al-Koubaisi, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.

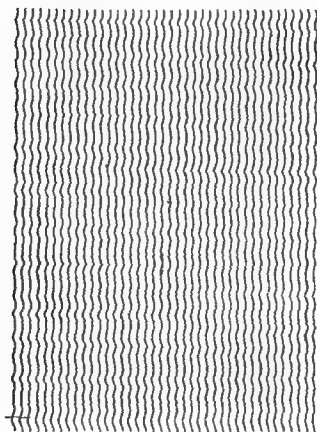
- S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 1-17.
- R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries*, No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 18-27.
- T. Farley & D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psycho-social Perspective on the Middle East*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 1-10.
- S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations*, No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 11-29.
- K. Nageeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 236-271.
- Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 221-235.
- W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 208-218.
- F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations*, No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 192-207.
- W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality*, No. 5, Vol. VI, April 1978, pp. 228-242.
- J. Prager, *Social Administration and Social Change*, No. 1, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227.
- S. Magee, *Tariff Preferences for Less Developed Countries*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 231-275.
- A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii*, No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 197-230.
- B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 273-293.
- G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH :

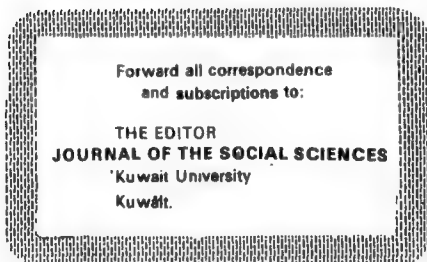
- A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 163-177.
- F. Sakri, *Hardened Beliefs and Substenance of the Political Order*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 150-163.
- G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 178-186.
- W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View*, No. 1, Vol. IV, April 1976, pp. 201-207.
- A. D. Issa, *Quantification of the Investment Risk*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 235-249.
- H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 175-206.
- I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World*, No. 2, Vol. IV, July 1976, pp. 207-234.
- C. Prager, *Reflections about Systems "Theorists" in Search of International Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 177-202.
- I. Harik, *Structural-functional Analysis and the Study of Politics*, No. 3, Vol. IV, October 1976, pp. 203-223.
- B. & S. Abu-Laban, *Female Education in the Arab World*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 257-276.
- T. Farah & F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States*, No. 4, Vol. IV, January 1977, pp. 241-256.
- E. A. Early, *The Emergence of an Urban Zaim: A Social Network Analysis*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 1-25.
- G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 26-42.
- H. Faris & J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation*, No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 44-59.

INDEX OF THE JOURNAL



withdraws its support and devotion to the common cause, but it becomes increasingly involved in conspiracies with other forces in order to effect a new change to its own benefit. Economic chaos and troubles aggravate the situation, which offers ample opportunity to another fresh and tough group seeking glory and urban luxury. With the downfall of the state and its conflicting factions, a new regime establishes itself in power, and the cycle goes on.

37. On another level of analysis the relationship of ideational, political, religious, and economic variables to each other in the process of change is a theoretical problem in itself.
38. *Ibid.*, pp. 54-55; Mahdi, *op. cit.*, p. 268.
39. Wardi, *op. cit.*, pp. 459-560.
40. Charles W. Tucker, "Marx and Sociology: Some Theoretical Implications," *Pacific Sociological Review*, Vol. 12 (Fall, 1969), p. 90.
41. See Israel, *op. cit.*, p. 328; Peter Berger and Stanley Pullberg, "Reification and the Sociological Critique of Consciousness," *History and Theory*, Vol. 4, (1965), p. 196.



26. John C. McKinney, "Methodology, Procedures, and Techniques in Sociology", in Howard Becker and Alvin Boskoff (eds.), **Modern Sociological Theory** (New York: The Dryden Press, 1957), p. 190.
27. Engels, *op. cit.*, p. 155.
28. See, for example, Irving M. Zeitlin, **Marxism: A Re-Examination** (Princeton: D. Van Nostrand, 1967), p. 8.
29. Abraham Kaplan, **The Conduct of Inquiry** (San Francisco: Chandler, 1964), p. 23.
30. Ibn Khaldun, *op. cit.*, Vol. 3, pp. 246-251.
31. This is indicated, for example, in Ibn Khaldun's statement that "difference of conditions among people are the result of different ways in which they make their living." *Ibid.*, Vol. 1, p. 249.
32. *Ibid.*, Vol. 1, pp. 13-14, 77-78, 79-93. See also Charles Issawi **An Arab Philosophy of History** (London: John Murray, 1950), pp. 36-37; Nathaniel Schmidt, **Ibn Khaldun: Historian, Sociologist, and Philosopher** (New York: Columbia University Press, 1930), pp. 27-33; Howard Becker and H. E. Barnes, **Social Thought From Lore to Science** (New York: Dover Publication, 1961), Vol. 1, pp. 271-276; Sati Al-Husri, "La Sociologie d'Ibn Khaldun," **Actes du XVe Congress International de Sociologie** (Istanbul, 1952), pp. 285-291; Abd El Aziz Ezzat, **Ibn Khaldoun Science Sociale** (Cairo: Imp. C. Tsoumas and Co., 1947), pp. 55-63; and P.A. Sorokin et al, **A Systematic Source Book in Rural Sociology** (Minneapolis: University of Minnesota Press), 1930, Vol. 1, pp. 54-55.
33. Issawi, *op. cit.*, pp. 27-29.
34. *Ibid.* p. 28
35. Ibn Khaldun, *op. cit.*, Vol. 1, p. 9
36. *Ibid.*, pp. 344-355; Muhammad Mahmoud Rabie, **The Political Theory of Ibn Khaldun** (Leiden, Netherlands: E. J. Brill, 1967), p. 42; and Mohammed Aziz Al-Hababi, "Isalat Al-Manhajyya ind Ibn Khaldun," in **Ibn Khaldoun: Colloque**. (Casablanca: Faculte des Lettres et des Sciences Humaines, Universite Mohammed V, 1962), pp. 11-12. Rabie (*op. cit.*, p. 45) sums up these conflicts concisely:

This theme can be found in the background of many of his arguments. There is first his principal conflict between primitive and civilized ways of living. From it several subordinate conflicts spring. Primitive groups collide till the one which leads the roughest way of life and thereby acquires the strongest feelings of group solidarity, wins and presides over other groups. The next conflict is that taking place between this newly unified tough group and a neighboring established civilized culture, which sooner or later results in a take over by the more vigorous and dynamic group. Personal ambitions and unfamiliar situations facing their newly founded political regime, engender a new conflict of power rivalries within the group itself. This unavoidably leads to estrangement between the members of the group and their leader who tries to consolidate and monopolize power in his hands. To strengthen his power against his own kinsmen, he imports mercenaries for military support. The new situation brings another conflict into being, i.e. between the excluded group and the mercenaries. This last conflict proves to be fatal since the old group not only

15. Ibn Khaldun, *The Muqaddimah, An Introduction to History*. Translated by Franz Rosenthal (Princeton: Princeton University Press, Second Edition, 1967), Vol. 1, pp. 77-78.
16. Richard Walzer, "Aspects of Islamic Political Thought: Al-Farabi and Ibn Khaldun," *Oriens*, Vol. 16, pp. 40-45.
17. H. A. R. Gibb, "The Islamic Background of Ibn Khaldun's Political Theory," in Stanford J. Shaw and William R. Polk (eds.), *Studies on the Civilization of Islam* (Boston: Beacon Press, 1962), pp. 173-174. For a detailed discussion of this problem, see Ali Wardi, "A Sociological Analysis of Ibn Khaldun's Theory: A Study in the Sociology of Knowledge." A dissertation, University of Texas, 1950.
18. Ibn Khaldun believes that religion strengthens group solidarity (*asabiyya*). This idea is to a great extent similar to that of Machiavelli's which "recognized the importance of religion in keeping people united." Mohamed Abdel Monem Nour, "An Analytical Study of the Sociological Thought of Ibn Khaldun." A dissertation, University of Kentucky, 1953, pp. 193-194. See also Umar Farrukh, *The Arab Genius in Science and Philosophy* (Washington, D.C.: The American Council of Learned Societies, 1954), p. 139; and Heinrich Simon, *Ibn Khaldun's Wissenschaft von der Menschlichen Kultur* (Leipzig: Vebotto Harrassowitz, 1959), p. 92.
19. It is important, however, that Marx not be labelled as an economic determinist, and as such, having a closed system of thought. Even when Marx says that social being determines consciousness, social being is not made synonymous with economic existence. See "Preface" to *A Contribution to the Critique of Political Economics*, in Marx and Engels, *Selected Works* (Moscow: Foreign Language Publishing House, 1962), p. 362. In the statements below we can see the sociological element in Marx's thought:

By social we understand the co-operation of several individuals, no matter under what conditions, in what manner and to what end. It follows from this that a certain mode of co-operation, or industrial stage, is always combined with a certain mode of co-operation, or social stage, and their mode of co-operation is itself a "productive force". (*The German Ideology*, p. 18)

We have to juxtapose the opposing ideas of determinism and free will and see them in their dialectical relationship to one another. As Israel states, "Man is certainly a product of social, especially economic, conditions, but it is man himself who creates and changes these conditions. There exists a dialectical interplay, seen in a historical perspective, between man as active, self-creating subject, and man as object of the conditions he creates". (Israel, *op. cit.*, p. 68).
20. O. Loyd Easton, "Alienation and Empiricism in Marx's Thought", *Social Research*, Vol. 37 (Autumn, 1970), p. 402-427.
21. Marx and Engels, *The German Ideology*, pp. 13-15
22. Karl Marx, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*. Edited by T. B. Bottomore (New York: McGraw-Hill, 1956), p. 68.
23. *Ibid.*, p. 203.
24. Engels, *op. cit.*, p. 15..
25. Easton, *op. cit.*, p. 410.

FOOTNOTES

1. **the Marxists** (New York: International Publishers, 1947), p. 130. Although in almost the same breath Mills (p. 129) says that "(Marx's) method is a signal and lasting contribution to the best sociological ways of reflection and inquiry available." It seems that Mills is taking issue with the "laws of dialectics." In this study we simply refer to the dialectic in terms of a principle of contradiction and interconnection. For further explanation of the meaning of dialectics see, for example, Louis Schneider, "Dialectic in Sociology," **American Sociological Review**, Vol. 36 (August, 1971).
2. Fuad Baali and J. Brian Price, "Ibn Khaldun and Karl Marx: On Socio-Historical Change." A paper presented at the Ohio Valley Sociological Society Meeting in London, Ontario, Canada, May, 1972.
3. Paul H. Furfey, "Sociological Science and the Problem of Values," in Llewellyn Gross (ed.), **Symposium on Sociological Theory** (Evanston, Illinois: Row, Peterson and Company, 1959), p. 509. W. H. Werkmeister also deals with values of the social sciences, values in the social sciences, and values for the social sciences. See his "Theory Construction and the Problem of Objectivity," in Gross, *ibid.*, pp. 495-507.
4. Joachim Israel, **Alienation from Marx to Modern Sociology** (Boston: Allyn and Bacon, 1971), p. 67.
5. Robert Cohen, "Marxism and Scientific Philosophy," **The Review of Metaphysics**, Vol. 4 (March, 1951), p. 449.
6. Karl Marx and Frederick Engels, **The German Ideology** (New York: International Publishers, 1947), p. 199.
7. Related to Frederick Engels, "Letter to Conrad Schmidt," **Basic Writing on Politics and Philosophy, Karl Marx and Frederick Engels**, edited by Lewis S. Feuer (New York: Anchor books, 1959), p. 396.
8. Henri Lefebvre, **The Sociology of Karl Marx** (New York: Vintage Books, 1968), p. 33.
9. Karl Marx, **The Economic and Philosophic Manuscripts of 1844** (New York: International Publishers, 1964), p. 63.
10. G. A. D. Soares, "Marxism as a General Sociological Orientation," **British Journal of Sociology**, Vol. 19 (December, 1968), p. 366.
11. Cohen, *op. cit.*, p. 454.
12. T. B. Bottomore, "Karl Marx: Sociologist or Marxist?" **Science and Society**, Vol. 30 (Winter, 1966), p. 15.
13. Frederick Engels, **Anti-Duhring** (New York: International Publishers, 1939), p. 36.
14. Muhsin Mahdi, **Ibn Khaldun's Philosophy of History** (London: George Allen and Unwin, 1957), p. 286.

- (2) There should also be a polarization, within each culture, between what it possesses and what it lacks....³⁹

CONCLUSION: CONVERGENCE IN METHODOLOGY

Thus, Ibn Khaldun and Karl Marx converged in their scientific methodology, which can simply be called empirical-dialectical. This methodology is abstracted from their analysis of the material, or empirical, base of society and the interaction between this base and non-economic factors such as *asabiyya* (group solidarity), which in turn is wedded to a conception of change and contradiction in society. Sociology has in the last decade emphasized again the importance of social change and conflict in society. However, empiricism alone has not provided us with a methodology which can adequately be used to study the flux of society. Speaking of the consequences of employing the dialectical reasoning, Tucker writes:

Many of our theoretical problems could be solved if this method were used. The first problem is attributing universal "cause and effect determinism" to social behavior. If one takes the dialectic seriously, this type of determination is seen as impossible. One becomes concerned with a process of **relationships**. A concern with how **relationships** affect other **relationships** eliminates the interest regarding which is the "cause" and which is the "effect."⁴⁰

This methodology in particular avoids the dilemmas of functionalism by emphasizing more historical, or changing, variations in society. Unlike dialectical sociology, functionalism sees society as the independent variable, or objective reality, with emphasis on social institutions and social structures as components of society. In this sense functionalism is a reified methodology.⁴¹ Karl Marx and Ibn Khaldun, on the other hand, proceed from a dialectical synthesis of sociological and psychological assumptions and are nonreified in their approach, yet still avoid any psychologistic or reductionist tendencies. From this perspective, functional and dialectical sociology are not mutually exclusive approaches to the study of social phenomena, but differ as to the level of critique on which they operate.

Karl Marx and Ibn Khaldun used an empirical-dialectical methodology with great success in the historical epochs in which they lived. Modern social science can benefit immensely by refining this methodology to the point where it could lead to the development of a social theory more isomorphic to changing societies.

Ibn Khaldun's empiricism, like that of Marx, is rooted in the concrete social and economic conditions of man.³¹ The science of society has as its object the study of all human social behavior.³² The empirical methods, or principles of historical criticism, used to determine the record of human society are delineated in Ibn Khaldun's exposition on the sources of error in historical writing. These errors include exaggeration, partisanship towards a creed or opinion, over-confidence in one's sources, the failure to understand what is intended, a mistaken belief in the truth, the inability to rightly place an event in its real context, and the desire to gain favor of those of high rank.³³ This is analogous to the critical thinking expressed by Marx. The most important error, however, is

... ignorance of the laws governing the transformations of human society. For every single thing, whether it be an object or an action, is subject to a law governing its nature and any changes that may take place in it. If, therefore, the historian understands the nature of events and of changes that occur in the world, and the conditions governing them, such knowledge will help him more than anything else to clarify any record and to distinguish the truths it contains from falsehoods.³⁴

For this reason, Ibn Khaldun criticized the "tradition-bound" historians who "disregarded the change in the conditions and in the customs of nations and races that the passing time has brought about."³⁵

Although an analysis of the substantive contributions of Ibn Khaldun and Karl Marx to the study of social change is not central to this paper, some discussion is necessary. We are relatively familiar with Marx's dialectical conception of the transformations which take place in human society in different historical epochs. Western scholars are less familiar, however, with the conflict approach to social change of Ibn Khaldun. Essentially, Ibn Khaldun analyzed the change in the mode of living from *badawa*, or nomadic desert life, to that of *hadara*, or sedentary life. The clash between nomads and sedentary people results in a cyclical rise and fall of dynasties which is also dialectical in that each new stage arises from the conflicting contradictions of the previous stage.³⁶ The change in dynasties is due to a complex dialectical interplay between the economic base of society and such factors as *asabiyya*, usually translated as group solidarity.³⁷ No strict causal determinism can be found in Ibn Khaldun's study of *asabiyya* (group solidarity) in the *badawa* (nomadic life) and *hadara* (sedentary life). In the transition from *badawa* to *hadara* causes become effects and effects become causes.³⁸ In Marxian theory, this is formulated as the difference in the material base of society and its superstructure. Suffice to say, that for Ibn Khaldun there are two basic conditions underlying the dialectical basis of change:

- (1) There should be a sort of polarization in the value systems of the two cultures between which the dialectical interaction takes place. Each culture should possess certain characteristics that the other normally lacks. Thus, a cyclical movement may arise as a result of the desire of each culture to seek in the other what it lacks in itself.

sensory but intellectual and deductive. Rationalism assumes the universality of natural laws; hence it appeals to sense perception only in its search for particulars.²⁶ Indeed, Engels has defined dialectics as "nothing more than the science of the general laws of motion and development of Nature, human society and thought."²⁷ However Marx's use of the dialectic is analogous to rationalism only in that it makes use of rationalistic mental constructs which have been formed after perception of empirical reality. The goal of any science is to find, eventually, that there are general laws in human history; but Engels goes further than Marx in claiming that these are identical to the laws of nature. We have established that Marx's use of the dialectic was not wholly deductive but is rooted in objective social conditions of man and did not, as with Hegel's use of it, "descend from heaven to earth". In other words, empirical methodology alone makes the dialectical framework meaningful. At times there was a noticeable tendency for Marx and Engels to postulate the dialectic almost as a metaphysical principle of contradiction in nature. This was not their intention, however. The element of conflict in the dialectic is derived from observation of the class struggles: the dialectic did not create the class struggle.²⁸

IBN KHALDUN: METHODOLOGY

For our purposes here, it is a useful distinction to designate the term methodology as a body of philosophical principles underlying research and the term methods as more the specific procedures of carrying out the research.²⁹ It is possible to speak both of the methodology and the methods of Ibn Khaldun more so than is the case with Marx. Both of these will be discussed below.

In terms of methodology, there would be little sense in imposing upon the *Muqaddimah* an eighteenth century philosophical scheme such as empiricism or idealism and discussing it in those terms. But for lack of more adequate terms we can use them for heuristic purposes to see how Ibn Khaldun handled the equivalent trends of his time. In his refutation of philosophy Ibn Khaldun rejects the abstract, speculative philosophy:

There are (certain) intelligent representatives of the human species who think that the essences and conditions of the whole of existence, both the part of it perceivable by the senses and that beyond sensual perception, as well as the reasons and causes of (those essences and conditions), can be perceived by mental speculation and intellectual reasoning. They also think that the articles of faith are established as correct through (intellectual) speculation and not through tradition, because they belong among the intellectual perceptions. Such people are called "philosophers." ... Philosophers think that happiness consists in arriving at perception of all existing things, both the *sensibilia* and the (things) beyond sensual perception, with the help of (rational) speculation and argumentation ... It should be known that the (opinion) the philosophers hold is wrong in all its aspects... the insufficiency lies in the fact that conformity between the results of thinking - which, as they assume, are produced by rational norms and reasoning - and the outside world, is not unequivocal.³⁰

secular in his science of society, but held religious values. He did not attempt to realize his moral values through the use of science; he rejected, as we have seen, the notion of using science for the realization of the "good" state.

KARL MARX: METHODOLOGY

In rejecting the abstract, speculative method, Marx turned to the materialism of Feuerbach. But at the same time he could not accept that aspect of Feuerbach's materialism which saw human activity as a flood of atomic perceptions. Marx simply wanted to portray man as a product of more earthly economic and social foundations and not as an instrument of pure thought. History is essentially a class struggle based on material interests;¹⁹ Feuerbach's materialism is "mere perception" and "mere sensation." For this reason Marx's work can be called historical empiricism.²⁰

Empirical observation must in each separate instance bring out empirically, and without any mystification and speculation, the connection of the social and political structure with production... This method of approach is not devoid of premises. It starts out from the real premises and does not abandon them for a moment. Its premises are men, not in any fantastic isolation or abstract definition, but in their actual, empirically perceptible process of development under definite conditions.²¹

Succinctly stated Marx's modification is that "Feuerbach, not satisfied with abstract thought, wants empirical observation, but he does not conceive the sensible world as **practical**, human sense activity."²² Marx's respect for empiricism is also evident in the questionnaire which he published in the *Revue Socialiste* in which he exhorts workers to reply to the questionnaire "with full knowledge the evils they endure." But his appeal is addressed to "socialists of all schools, who, claiming reform, must also desire **exact** and **positive** knowledge of the conditions in which the working class, the class to which the future belongs, lives and works."²³ Here we see a curious example of his attempted synthesis of empiricism to a radical critique of society. This empiricism, more specifically, is the methodology of the natural sciences wedded to the dialectical method. In 1885 Engels wrote: "Marx and I were pretty well the only people to rescue conscious dialectics from German idealist philosophy and apply it in the materialist conception of nature and history. But a knowledge of mathematics and natural science is essential to a conception of nature which is dialectical and at the same time materialist."²⁴ Marx used the dialectic to universalize the class struggle and the progressive transformation of human nature to full individual self-realization. The class struggle is something which was subject to empirical observation and verification; the transformation of human nature postulate is more philosophical and speculative in nature. Easton considers Marx's use of the dialectic as an example of rationalism and places it in opposition to his (Marx's) empiricism, saying that at different times and in different writings Marx would favor one or the other.²⁵ However, this is subtly misleading as empiricism and rationalism are integrally related in the work of Marx. McKinney writes that with rationalism "the criterion of truth is not

methodology but were quick to criticize the person, who, like Duehring,

...Offers us principles which he declares are final and ultimate truths, and therefore any views conflicting with these are false from the outset; he is in possession not only of the exclusive truth but also of the sole strictly scientific method of investigation, in contrast with which all others are unscientific.¹¹

This, of course, is one of the core problems of metasociology, and more generally, of the sociology of knowledge.

Just as there is some problem in determining Marx's status as a scientist or reformer, there is conflict over whether or not Ibn Khaldun can be considered a social scientist. Mahdi interprets Ibn Khaldun as a disciple of the Islamic Platonic tradition of political philosophy: "Ibn Khaldun seems to be the only great thinker who not only saw the problem of the relation of history and the science of society to traditional political philosophy, but also attempted to develop a science of society within the framework of traditional philosophy and based on its principles."¹⁴ Essentially Mahdi thought that Ibn Khaldun considered the end of the science of society to provide information to help the beneficent king rule. But Ibn Khaldun was quite conscious of his break with the past. After explaining his new science of human society he says:

It should be known that the discussion of this topic is something new, extraordinary, and highly useful. Penetrating research has shown the way to it. It does not belong to rhetoric...the subject of which is convincing words by means of which the mass is inclined to accept a particular opinion or not to accept it. It is also not politics, because politics is concerned with the administration of home or city in accordance with ethical and philosophical requirements, for the purpose of directing the mass toward a behavior that will result in the preservation and permanence of the (human) species. The subject here is different from those two disciplines which, however, are often similar to it. In a way, it is entirely original science.¹⁵

In addition to this, Walzer has contrasted the political thought of Al Farabi and Ibn Khaldun and concluded that the former followed the Platonic tradition of concern with the perfect or ideal state, while Ibn Khaldun represented the Aristotelian conception of political theory based on empirical reality.¹⁶ With these points in mind we hold that Mahdi's thesis understates the scientific emphasis of Ibn Khaldun's thought.

A more difficult criticism to handle is the accusation that Ibn Khaldun let religious values enter into his work. This is articulated by Gibb who claims that Ibn Khaldun believed that "the course of history is what it is because of the infraction of the *sharia* (religious law) by the sin of pride, the sin of luxury, the sin of greed"; and therefore Ibn Khaldun's "Pessimism" has "a moral and religious, not a sociological, basis."¹⁷ However, this does not appear to be a biasing factor in Ibn Khaldun's *Muqaddimah*. Although not denying the influence of the supernatural in worldly affairs, Ibn Khaldun restricted his analysis to the social effects of religion¹⁸—he was essentially

There are reasons which lead one to expect normative elements in Marx's work: "(1) his image of man as an active, goal-directed being, (2) his epistemology and the interplay of theory and praxis, (3) his messianic vision concerning future society, and finally (4) his notion of human self-realization."⁴ Marx was quite explicit in his commitment to humanistic values and to future communist society. This had made it fashionable for the term "Marxist" to denote some preconceived or unscientific moralistic assumption on the part of the faithful adherent of "marxism." On the other hand, a "Marxian" scholar may point to such a theme as the class struggle without being labelled as an apocalyptic visionary; i.e., he can still be scientific. Marx's humanism had led at least one writer to dub his work as philosophic sociology, as a "humanistic attempt to bring Hegelian idealism into scientific form"⁵ This is the essence of the Marxian emphasis on *praxis*, adequately summed in the dictum that "the philosophers have only interpreted the world, the point is, to change it."⁶ In other words, Marx has rejected the speculative philosophy of Hegel, but has substituted for it a form of scientific humanism. Regardless of his philosophical beliefs, Marx was a strong proponent of the scientific derivation of truth. He had such an independent mind that he scorned the professional revolutionary who substituted dogmatic ideology for critical objective analysis; so much that near the end of his life he claimed "all I know is that I am not a Marxist."⁷ Marx and Engels' conception of *falsches Bewusstsein* applies equally well to the dogmatic socialist. The Marxian emphasis on practical activity had led Lefebvre to admit that "Marx is not a sociologist, but there is a sociology in Marx."⁸ It is especially evident that Marx became more and more the scientist in his later works such as the *Grundrisse* and *Das Kapital*, although even in his early work he states that "it is hardly necessary to assure the reader conversant with political economy that my results have been attained by means of a wholly empirical analysis based on a conscientious critical study of political economy."⁹ In emphasizing the scientific quality of Marx's work we are not alone. Consider, for example, the following views of students of his work:

... It is perfectly legitimate to take Marxism as a sociological theory.¹⁰

The point of the Marxist predictive theory is that it claims to have found similarities in the flux of apparently dissimilar social facts ... operationally close to Popper's own description of natural science procedure...¹¹

... The general inclination of Marx's work, when it is traced from his earlier to his later writings, is clearly away from the philosophy of history and towards a scientific theory of society, in the precise sense of a body of general laws and detailed empirical statements.¹²

These quotes which represent only a few of many, attest to the growing awareness of the theoretical and scientific relevance of Marxian thought.

The third point of Furfey-assigning value to some particular approach in social science-appears to be an unavoidable part of any social science. Marx and Engels assigned obvious value to their own empirical-dialectical

IBN KHALDUN AND KARL MARX: ON DIALECTICAL METHODOLOGY

FUAD BAALI*

J. BRIAN PRICE**

Contemporary sociology has tended to think of the empirical method in the tradition of neo-positivists such as George Lundberg as the basis of theory construction within the discipline. Dialectical methodology is often dismissed as a vagary of metaphysical notions, or, in the words of C. Wright Mills, as "either a mess of platitudes, a way of doubletalk, a pretentious obscurantism—or all three."¹ In part, hostility to dialectical sociology results from its being identified with philosophy; with the feeling, for example, that Marx never really freed it from Hegelian metaphysics. The fact is that the dialectic of Marx can be shown to be an historical generalization which evolves from empirical observations. This generalization, embedded as it is in empirical reality, can be abstracted from its context and be posited as a methodology in itself; hence we may speak of an empirical-dialectical methodology.

In order to see how this methodology is developed, it is first necessary to clarify its roots in the history of social thought. In particular we can see its clearest expression in the work of Karl Marx. However, it is possible to go back to the fourteenth century to the great Arab thinker Ibn Khaldun (1332-1406), to find the beginnings of such a methodology. Elsewhere² the congruence of the work of these two men as to their conception of socio-historical change has been studied. That study suggested that their work converged into the rudiments of an empirical-dialectical methodology; in this paper we show in greater detail the ramifications of this finding. In addition, as the dialectic has been thought to be embedded in metaphysics or in value premises other than those premises relating to what is considered to be the criteria of scientific quality, we first turn our attention to a refutation of this point.

SOCIAL SCIENCE AND VALUES

Following Furfey, we can say that the social scientist (1) may choose values as subject matter for research; (2) may introduce statements of value as postulates into his own social system; (3) may assign values to some particular approach to social science.³ The first of these - values as subject matter for research - presents no real problem as it does not necessarily involve the introduction of bias into research. For example, Marx studied the values of capitalistic society, especially in the form of ideology; and Ibn Khaldun studied the values common to the nomadic Bedouins and sedentary peoples of Arabia and North Africa. Thus, any introduction of bias is due to the values which they hold themselves, which brings us to the second point of Furfey.

* Professor of Sociology, Kuwait University

** Of Rutgers University

JOURNAL OF ARAB AFFAIRS

Tawfic Farah,
Editor

Haha Abu-I uban
University of Alberta

Fouad Ajami
Princeton University

Juhana Al Easa
Qatar University

Ratha Al-Sabah
Kuwait University

Faisal Al-Salem
Kuwait University

Samir Anabtawi
Vanderbilt University

Mohamad Beshir
Akhurium University

James Bill
University of Texas, Austin

Abdul Wahab Bouhdouha
Tunis University

Muhammad Buzaid
Mohammed VI University

Narhi Choucri
Massachusetts Institute
of Technology

Michael Hudson
Georgetown University

Adnan Iskander
American University
of Beirut

Anis Kassar
Al-Saleh and Graham
and James

Malcolm Kerr
University of California,
Los Angeles

Ahmad Khalifa
Center for Criminological
and Social Research, Cairo

Yasumasa Kurada
University of Hawaii

Thomas Sorensen
Advest International

Michael Suleiman
Kansas State University

The Journal of Arab Affairs is an interdisciplinary journal published twice a year by the Middle East Research Group, Inc. (MERG). The first issue is scheduled for October 1981.

MERG was founded in 1975 in Lincoln Nebraska. It has since moved its headquarters to Fresno, California. MERG provides educational consulting, publishing and language training to private clients in the United States and the Middle East.

MERG does not solicit nor does it accept funding from any government or political organization; income is derived from three main sources: publications, educational consultancy fees and tuition.

The editor invites contributions on all aspects of Arab Affairs, especially the results of recent scholarly research. Manuscripts should be approximately 7500 words in length and should conform closely to *A Manual of Style*, 12th edition, by the University of Chicago Press. Address articles to the Editor, Journal of Arab Affairs, 2611 No. Fresno Street, Fresno, California 93703 U.S.A.

All other communications including advertising should be addressed to the Journal.

Subscription Form

NAME _____

ADDRESS _____

Individual \$15.00 per year • Institutions \$25.00 per year

All orders prepaid to: Journal of Arab Affairs

2611 No. Fresno Street/Fresno, California 93703/U.S.A.

- Free Press of Glencoe, 1957) pp. 200-202.
- (23) Emile Durkheim, *op. cit.*, Suicide. pp. 246-57.
 - (24) Emile Durkheim, *The Division of Labor*, translated by George Simpson (The Free Press of Glencoe, 1964) pp. 353-373.
 - (25) Robert M. MacIver, 'The Great Emptiness', reprinted in Josephson, *op. cit.* pp. 144-149.
 - (26) David Riesman, *The Lonely Crowd* (New Haven. Yale University Press, 1961) pp. 239-60.
 - (27) Jean - Paul Sartre, *Being and Nothingness*, translated with an introduction by Hazel E. Barnes (New York: The Citadel Press, 1971) p. 265.
 - (28) *Ibid.* p. 266.
 - (29) *Ibid.* p. 264.



- (1) F. H. Heinemann, *Existentialism and the Modern Predicament* (New York: Harper & Row, 1958) pp. 165-80.
- (2) D. Ogursov cited in Joactim Israel, *Alienation From Marx to Modern Sociology* (Boston: Allyn and Bacon, 1971) p. 5.
- (3) C. Wright Mills, *White Collar* (New York: Oxford Galaxy Books, 1956)
- (4) Jean Jacques Rousseau, *The Social Contract*, translated by Charles Frankel (New York: Hafner Publishing Co., 1951); see also *The Political Writings of Jean Jacques Rousseau* edited by C. E. Vough (Cambridge: The University Press, 1915) Vol. 1, pp. 180-90; J. Israel, *op. cit.* pp. 18-23.
- (5) G. W. F. Hegel, *The Phenomenology Of Mind*, translated by J. B. Baillie (New York: Harper & Row, 1967) p. 515.
- (6) *Ibid.* p. 516.
- (7) Karl Marx, *Economic and Philosophical Manuscripts of 1844*, Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1961; see also *Karl Marx: Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, translated by T. B. Boltomore (New York: McGraw Hill, 1964; Erich Fromm *Marx's Concept of Man* (New York: Frederich Ungar, 1961.
- (8) Marx, *Economic and Philosophical Manuscript*, *op. cit.* p. 79-80.
- (9) *Ibid.* pp. 72-73.
- (10) Susan K. Langer, *Philosophy in a New Key* (New York: Penguin Books, 1942) p. 234.
- (11) Soren Kierkegaard, *Fear and Trembling and the Sickness Unto Death*, translated by Walter Lowrie (Princeton University Press, 1970) see especially pp. 146-213.
- (12) Kurt Riezler, "The Social Psychology of Fear", *The American Journal of Sociology*, Vol. XLIX no. 2, 1944. Reprinted in *Varieties of Modern Social Theory* ed. by Hundrik M. Ruitenbeek (New York: E. P. Dutton Co., 1963) p. 133.
- (13) Paul Tillich, *The Protestant Era*, translated by James Luther Adams (The University of Chicago Press, 1966) pp. 192-205; references to Tillich's application of the causes of the prevalence of meaninglessness in our modern culture is found in Paul Tillich: "The Person in a Technical Society", in Ruitenbeek, *op. cit.* pp. 287-303.
- (14) Karl Jaspers, *Man in the Modern Age* (New York: Doubleday, 1957. p. 63-4.
- (15) *Ibid.* p. 40.
- (16) From Max Weber, *op. cit* pp. 196-244; The Theory of Social and Economic Organization, *op. cit.* pp. 329-54.
- (17) Albert Camus, *The Stranger*, translated by Stuart Gilbert (New York: Alfred A. Knopf, 1953).
- (18) Gabriel Marcel, *Being and Having*, translated by Katherine Farrer (London: Dacre Press, 1950) pp. 168-189; *The Mystery of Being*, translated by G. S. Fraser (Chicago: Henry Regnery Co., 1950) pp. 22-47.
- (19) Erich Fromm, *Escape From Freedom* (New York: Holt Rinehart and Winston, 1963) pp. 103-135.
- (20) Melvin Seeman, 'On the Meaning of Alienation', *American Sociological Review*, XXIV, December, 1959, pp. 783-91.
- (21) Robert Nisbet, *The Social Bond* (New York: Alfred A. Knopf, 1970) pp. 264-80.
- (22) Robert K. Merton, *The Social Theory and Social Structure* (The

	Detachment or Departicipation	Marx	Separation from effective control over economic testing.
		Weber	Separation of man from the means of bureaucracy.
	Withdrawal	Nisbet	Lack of commitment to any norm or rule.
	Over-conformity	Merton	The inauthentic response to norms, rules and values.
6.	Anomie (1) (Sociological) Rulelessness Normlessness De-regulation	Durkheim	Weak collective consciousness- suicide, economic crises, division of labor, loss of traditional authority.
(2)	(Psychological)	MacIver	Breakdown of the individual sense of attachment to society. Loss of all systems of values, disorienta- tion, meaninglessness.
	Anomie (self-alienation) (Loss of self)		
	(Psychological)	Riesman	Anxiety for the approval of the others.
7.	Shame	Sartre	An apprehension of the presence of the other.

Alienation : A Multi - dimensional Interpretation

	Significances of Alienation	Thinkers	Paraphrases
1.	Estrangement Self-estrangement	Hegel	Creative alienation. Meta-physical estrangement of Nature from Spirit.
	Self-estrangement	Marx	Alienation of productivity.
	Self-estrangement	Langer	Estrangement of labor. Estrangement from natural world.
2.	Anxiety Despair	Kierkegaard	Loss of self, internal happening within oneself, sickness unto death.
	Meaninglessness	Tillich	Man's reaction to the threat of non-being.
	Fear	Jaspers	Fear of meaningless life.
3.	Impersonalization Bureaucracy	Weber	The breakdown of relationship between human beings and other objects.
	Communication	Camus	Strangeness, uneasiness of insufficient communication.
	Meaninglessness Having	Camus Marcel	Man unrelated to anything. Destruction of the (being) brotherhood of man.
4.	Isolation		
	Loneliness	Fromm	Man's acts as products have become estranged.
5.	Powerlessness Detachment	Secman	Lack of participation.

complete knowledge of the meaning of the concept. The more adequate knowledge of alienation is the knowledge of its relation to self and the other. What counts for our investigation of alienation is not what is being thought but the process by which it has been thought (the how). We have been concerned with the broader sense of alienation, its role in revealing the thinking process which is the essence of man as a conscious being. Nothing is more distinctively human than the consciousness of self and the consciousness of the other. In the light of this interpretation, alienation has been viewed, throughout this paper, as an experience, lived experience, expressed in various modes and in view of various thinkers as summerized in the following:

sense of attachment to society. It is not simply loneliness, but a state of mind in which the individual's sense of social cohesion is broken or spiritually sterile. He is responsible only to himself, responsible to no one; he lives on the thin line of present situation between no future and no past, and has lost the dynamic unity of personality. MacIver suggests that there are three kinds of anomic persons: 1. those who have lost all system of values which might give their lives meaning and who thus live only in a meaningless present; 2. those who no longer have any personal or social values to which they can harness their drive to action and who, therefore, transfer their drive to the pursuit of means alone (especially the pursuit of power), rather than the pursuit of goals; 3. and a type characterized by a fundamental and tragic insecurity, the insecurity of those 'helplessly' disoriented. (24)

Similarly Riesman (in "The Lonely Crowd") calls attention to the fact that the pressure of a highly competitive individualistic society tends to make man exceptionally sensitive to the actions and wishes of his peer groups. In his anxiety for the approval of the others, he sacrifices his own individual autonomy and social freedom. As a conformist, he is fearful that he does not measure up to the role expected of him by other conformists. Such fear isolated him from his peers. (25)

7. Shame

Shame is the apprehension of the presence of the other. Shame is a unitary apprehension with three dimensions: "I am ashamed of myself before the other." (26) On the basis of this definition Sartre distinguishes between two attitudes towards the other or itself. I can consider myself as I know myself (Sartre calls this my knowing self as Being-for-myself) or I can consider myself or I can know myself as known by the other (knowing my Being-for-the other).

"There are two authentic attitudes : that by which I recognize the other as the subject through whom I get my objectness--this is shame; and that which I apprehend my-self as the free object by which the other gets his being-other. This is arrogance or the affirmation of my freedom confronting the other--as object. (27)

Shame is possible only in relation to the other: indeed, shame implies that I am ashamed of myself in the presence of the other. The other is a real existent being, completely independent of my thinking and through his look the other transcends me. The other's presence invests me with a feeling which I could certainly not acquire on my own or in solitude. Shame and (pride) are spontaneous reactions to the fact that we are looked at by the other, that the other's presence alters our presence. And because of this alteration we are dissatisfied that our presence is dependent upon the other presence's:

"Pure shame is not a feeling of being this or that guilty object but in general of being an object; that is of reorganizing myself in this degraded, fixed, and dependent being which I am for the other" (28).

To conclude, our analysis has shown that definition of alienation could refer to a variety of meanings and that definition alone does not give

than his own. In this connection Weber argues that the worker is only one case of powerlessness, for in the industrial technological society the scientist is also separated from control of the means of inquiry and the civil servant from control of the means of administration.

For Nisbet, alienation could be characterized as withdrawal. (20) This is a withdrawal of energy from social ends and purposes. There is lack of commitment to any norm or rule. The individual's relationship to social norms becomes meaningless. In contrast to withdrawal Merton characterizes alienation as overconformity. (21) Overconformity is an over response to norms and over identification with rules and values of society. Both withdrawal and overconformity are indicative of imbalance in the relative importance of maintaining personal self-esteem on the one hand and the attainment of socially assigned status on the other. This imbalance can result in a state of powerlessness.

6. Anomie

The concept of anomie as an aspect of alienation was introduced into the social sciences by Emile Durkheim. It refers to a state of normlessness or rulelessness, or de-regulation, which result from some change in the social order. It refers to a state of both society or group, or of individuals confronting that structure. Durkheim viewed the collective order as the external regulating force which defines and orders the goals according to which individuals should orient their behavior. If the collective order is disrupted or disturbed a kind of individual aspiration may then arise, which is incapable of fulfillment. Under these conditions, deregulation or 'anomie' ensues. Durkheim explains anomie in various modes and under various conditions.

In "Suicide" (22) he points out that man is distinctive in that the bonds which he accepts are not solely physical but moral, that is, social. The collective (normative moral) force restrains suicide; a weakening of this force results in an increase of suicide. In situations involving economic disasters, something similar to social declassification occurs; certain individuals are suddenly demoted to a lower status than their previous one. These individuals must then restrain their needs and learn greater self-control. When traditional rules have lost their authority of strength the de-regulation (anomie) is further aggravated by passions being less disciplined just at that time when they need to be more disciplined. The increased demands of these passions make fulfillment impossible. In "The Division of Labour" (23) Durkheim notes that as industrial functions become more specialized certain social functions lose their adjustment to each other. The conflict between capital and labor increases. In the past, as a craftsman, the worker lived at the side of his master, but with the birth of large scale industry, the worker becomes more separated from his employer. Under all these conditions anomie prevails. Anomie is alienating disorientation of the collective consciousness (social consciousness).

The psychological (more individual oriented) concept of anomie has been formulated by both MacIver and Riesman. Both formulations are similar. MacIver looks upon anomie as a breakdown of the individual's

who is moved by sympathy, favor, grace and gratitude, modern culture requires the emotionally detached and rigorously professional expert for its sustaining organization (15).

There is growing uneasiness because of insufficient communication. Modern man suffers from the loss of the sense of a real communication that arises in interaction and participation. Contemporary man knows togetherness but not community. Community here refers to communal relations that are based on affectual feeling and belonging, while togetherness refers to associative relations that are based on impersonal feeling and self-interest. And togetherness only isolates man from his fellows. Mass society weakens the bond of traditional human groupings and thereby leaves the individual at the mercy of the impersonal communication. Camus's novel, "The Stranger", (16) is perhaps the most notable modern attempt to describe a man unrelated to anything, a man for whom everything is meaningless, a man who murders and feels nothing. Marcel feels that we are living in a broken world. (17) an increasing specialization of life and growing powers of the state are invading the privacy of the person and destroying the brotherhood of men. This is a world in which human beings tend to become fonctionnaires who exercise isolated mechanical functions in human society, are reduced to statistical numbers, and are no longer free agents in their own right. In a society dominated by technology everything becomes a problem to be solved by calculation. In such a world having is more important than being. Everybody has employment, has possessions, and has certain functions to fulfill. Having (concentration on things rather than persons) is a source of alienation. Objects which we possess have us. Men are in danger of being possessed by these objects. Those who concentrate so much on having are in danger of becoming captive souls cut off from other persons.

4. Isolation

Fromm relates alienation to isolation. His approach is that of social psychologist and psychoanalyst. Modern capitalism has succeeded in producing a man who feels free and independent; but he is alienated in the sense that his acts and drives have become estranged from him. The worker has no part in planning the work process and he is hardly in touch with the whole product. The relation of man to his fellow men is one between abstractions: two living machines who use each other, everybody is to everybody else a commodity. In "Escape From Freedom", (18) Fromm shows that the modern man, freed from the bonds of a preindustrial society which had given him the security of a sense of belonging to the group, now finds himself alone and anxious in which he is unable to establish new and emotionally satisfying social relationships.

5. Powerlessness

Alienation may refer to a sense of powerlessness. The structure of the industrial society gives rise to feeling of powerlessness as Seeman suggests. (19) Powerlessness as a state of alienation was suggested by Marx in his discussion of the workers' separation from effective control over his economic destiny, of his helplessness, of his being used for purposes other

strengthening of the individual's feeling of being a self, or a strengthening of his perception of himself as distinct from the world of non-being of objects (physical non-being).

Karl Jaspers in his book "Man in the Modern Age" raises the problem whether man can present his self-hood or identity in a world dominated by giant technological and bureaucratic "apparatus" of his own creation, yet alien to him. The price we pay for progress he suggests is anxiety, a dread of life that the sufferer may feel himself to be nothing but a lost point in empty space in as much as all human relationships appear to have no more than a temporary validity.

"The sufferer from anxiety has confidence in no one; he will not enter into absolute ties with any other person. One who fails to participate in what others are doing is left alone. The threat of being sacrificed arouses the sense of having been utterly forsaken, and this drives the sufferer out of his frivolous ephemeralness into cynical hardness and then into anxiety. In general, life seems full of dread. (13).

A dread of life in its intensity is modern man's companion. It is felt and threatened in the masses. Today man is alarmed with a dread concerning his selfhood. Man as a member of a mass is no longer his isolated self. The individual is merged in the mass, to become something other than he is when he stands alone. On the other hand in the mass the individual becomes an isolated atom:

"The masses are our masters; and for every one who looks facts in the face, his existence has become dependent on them, so that the thought of them must control his doings, his cares, and his duties. (14)

Once modern man cannot escape the dread of being he is left afraid, anxious and isolated in a world based on impersonal relationship.

3. Impersonalization

Alienation refers to impersonalization, the breakdown in the differentiation between human beings and other objects. The theme of impersonalization is a central problem of modern man. Man finds himself isolated, anxious and uneasy. He is confused as to his place in the scheme of a world on which he is increasingly dependent but which is more impersonal, more densely populated yet in face-to-face relationship more dehumanized. It is a world which is more open for communication but in which man is isolated from his next door neighbor. Today man has become mechanized, routinized, made comfortable as an object. This type of alienation could be seen in various spheres of life; bureaucracy and specialized communication are examples.

Bureaucracy, as described by Max Weber, has increased the power of alien forces over man. Weber noted that bureaucracy became appropriate for capitalism because the more bureaucracy depersonalizes itself, the more completely it succeeds in achieving the exclusion of love, hatred, and every purely personal (especially, irrational and incalculable) feeling from the execution of official tasks. In the place of the old personal type ruler.

2. *Anxiety*

In philosophical terms anxiety arises as the individual is aware of being as being faced with the ever present possibility of non-being. Kierkegaard (10) concerned himself with the anxiety concept as individual self-alienation. Loss of self can produce anxiety for Kierkegaard. He felt that the self could only be asserted by identification with God. In the "Concept of Dread" this sort of alienation finds a most profound and penetrating psychological analysis as being dominated in a state of anxiety by an alien power which threatens man. He goes one step further in his analysis of alienation as an internal happening within oneself in his "The Sickness Unto Death"; anxiety becomes despair, and despair is the sickness unto death.

Despair, Kierkegaard says, is the imbalance in the relation of the self to itself, or every disturbance in the process of becoming a self. It is a sort of self-consumption, a specific illness of man as a spiritual being which arises from his attempt to separate himself from the power which created him, or from his neglecting or forgetting his spiritual nature. Whoever has no God has no self, and he who has no self is in despair. The despair of not willing to be oneself is the despair of weakness; the despair of willing desperately to be oneself is defiance (of God)

Anxiety is contrasted to fear for Kierkegaard. Fear refers to something/one definite (e.g. I fear him). Anxiety refers to something/one indefinite; it is apprehension about a foreign power.

"Man, as a striving being, finite, in a world that is never entirely of his own making, is forever in between some kind of fear and some kind of hope, some kind of knowledge, and some kind of ignorance. Fear and hope are at odds: hope wants fear removed; it demands action. Fear lets hope dread its end. Fear, mingling in our hope, hope mingling in our fear—each pleads for knowledge against the other's weakness for ignorance." (11)

Both fear and knowledge have a social dimension. We cannot start from 'man', the isolated individual man. No man is an individual man. Everyone is this or that man among other men. A man's fear does not depend on his individual knowledge and ignorance alone.

For instance within the universe other's knowledge serves to reassess one's own ignorance; other's ignorance can shake one's confidence in one's own knowledge.

Paul Tillich describes anxiety as man's reaction to the threat of non-being. Man is the creature who has self-conscious awareness of his being, but he is also aware that at any moment he might cease to exist. (12) Non-being does not mean simply the threat of physical death (although physical death probably is the most common form of non-being). The threat of non-being lies in the psychological and spiritual realms as well, namely, the threat of meaninglessness in one's existence. Generally, when this form of anxiety is confronted, when the individual realizes the threat of meaninglessness and takes a stand against this threat, the result is a

result of alienated labor, i.e. of the external relation of the worker to Nature, to man's products, to himself:

"In the real practical world, self-estrangement can only become manifest through the real practical relationship to other men.... Through estranged labor, man not only engenders his relationship to the object and to the act of production as to powers that are alien and hostile to him; he also engenders the relationship in which other men stand to his production and to his product, and the relationship in which he stands to these other men. (8)

However, alienation for Marx shows itself not merely in the result but also in the process of production, within productive activity itself. What, then, constitutes the alienation of labor?

"..... the fact that labour is external to the worker, i.e., it does not belong to his essential being; that in his work, therefore, he does not affirm himself but denies himself, does not feel content but unhappy, does not develop freely his physical and mental energy but mortifies his body and ruins his mind. The worker therefore only feels himself outside his work, and his work feels outside himself. He is at home when he is not working, and when he is working he is not at home. His labour is therefore not voluntary, but coerced; it is forced labour. It is therefore not the satisfaction of a need; it is merely a means to satisfy needs external to it. The external character of labour for the worker appears in the fact it is not his own, but someone else's, that it does not belong to him, that in it he belongs, not to himself, but to another.

For Marx the social conditions and the process of alienation give rise to certain psychological consequences and individual states of alienation (estrangement): the worker becomes alien (estranged) to his own activity as well as to his social world.

Estrangement may be characterized as estrangement not only from the social communities in which man lives, but also from the natural world. Loss of community isolates man, far from sharing his being, only intensifies the alienative process: it separates him from self and from others. Modern man is uprooted. He is not close to earth.

Susanne Langer wrote in her "Philosophy in a New Key":

".... We have put many stages of artifice and device, of manufacture and alteration, between ourselves and the rest of nature. The ordinary city-dweller knows nothing of the earth's productivity; he does not know the sunrise and rarely notices when the sun sets; ask him in what phase the moon is, or when the tide in the harbor is high, or even how high the average tide runs, and likely, as not he cannot answer you. Seed-time and harvest are nothing to him. If he has never witnessed an earthquake, a great flood, or a hurricane, he probably does not feel the power of nature as a reality surrounding his life at all. (9)

Today man does not simply coexist with nature; rather he is estranged from nature.

estrangement and overcoming of estrangement) is always continuing. The spirit must detach itself from its (subjective) totality and create objects in order to reach self-consciousness. The alienation of the spirit from itself through the creation of objects has a central function for the striving of the spirit to self-realization. Alienation is the necessary consequence of the antagonism between (abstract subjective) totality and realized self-consciousness. The spirit needs the objects in order to be able to realize itself.

This kind of analysis presupposes a distinction between subject and object and the relationship between them. The self-conscious object is seen as distinct from the alienated 'outer' object (both being ways in which the spirit has expressed itself in its creative activity). The self-conscious spirit experiences the objective world as something alienated and conceives the experience of that which occurs outside itself as something alien.

An important part of Marx's thought is played by the Hegelian idea of 'alienation'. Marx derived from Hegel the notion of self-creation, but in opposition to Hegel he conceived this self-creation as not the activity of pure spirit but a social development based upon the human mastery of nature. For Marx the history of mankind is the history of the increasing development of man, and at the same time of increasing alienation. Marx's theory of human alienation, as presented in the philosophical and economic manuscripts, differentiates his own thinking from Hegel, but he still uses the same terminology. He uses the term alienation in the sense of 'estrangement' as well as in the sense of 'detachment'. (7)

Unlike Hegel, Marx transforms the concept of alienation from an 'alienation of creativity' to 'alienation of productivity', that is, relations of productivity which occur in the process of production and which organize this process. This corresponds to his replacement of idealism by humanistic materialism. Marx's theorizing of alienation starts with a critical survey of Hegel's thought. Of central concern in Marx's theory of alienation is the human being and the chance he has in controlling his social and natural environment. The problem of alienation introduces a humanistic aspect into the analysis of social processes. This humanistic aspect (the emancipation of man, his self-realization) remains in Marx's writing although the emphasis later shifts. Whereas Marx's earlier concept of man leads him to socio-humanistic attitudes, he shifts later to socio-economic concepts. Therefore, Marx has two theories of alienation. The first one (developed in the Economic and Philosophical manuscripts) builds upon a philosophical anthropological theory of human nature. His later theory of alienation is based upon a socio-economic concept of human nature. His concern is with the fate of the human being. The human being and his social role lies at the nucleus of Marx's thinking.

In contrast to Hegel, Marx assumes that it is not spirit but man who becomes alienated. In the process of alienation and in the return to himself man becomes man, and not, as in Hegel's case, spirit becomes man. The alienation of productivity becomes 'alienation of labor' and then 'alienation of classes' (as relations of labor) or class struggle. On the basis of these assumptions, Marx interpreted the history of capitalism as the history of the self-alienation of man. Private property is the necessary

dimensional meaning and suggest a wide range of meanings including estrangement, anxiety, impersonalization, isolation, powerlessness, anomie and shame. This implies that man can be seen as alienated from his nature, from his god, from his creative and productive potential or from his institution, from his body and from his self. He may suffer fear and anxiety or feel powerlessness and isolation; he may be a stranger to himself and to others; he may have mechanized or impersonalized relationships with others or too often he may be unable to achieve an identity or communication with others. In dealing with all these meanings of alienation our analysis does not solely refer to its state (definition), but more important, to the process of this state which implies the relationship of man to the other. Without this relationship and the necessary existence of both the self and the other the meaning of alienation remains insufficient.

1. *Estrangement*

Hegel's conception of alienation is a purely spiritual alienation and one which he terms "Creative Alienation". The absolute in Hegel's system is spirit. Nature is defined as one form of "self-estranged spirit". This spirit is objective reality. In "Phenomenology of Mind", he devotes a whole chapter to "spirit in self-estrangement: culture". Once again it is assumed that reality is essentially and consequently cultural reality can be estranged of the spirit: "The estrangement on the part of spirit from its natural existence is the individual's true and original nature.... (5)

Man is a spiritual being or in Hegel's language spirit produces culture and civilization. Man's own creations, works of arts, religions, philosophies, science, law, and the state become members of the realm of the objective or of the absolute spirit. In creating these worlds man can lose his soul and live in imaginary, purely subjective realms. His creations, as embodiment of his own mind, are in a certain sense outside him, and yet they form part of his own self. This alienation, Hegel maintains, prevails in the whole sphere of culture. Therefore, Hegel sees that in every act an element of estrangement is involved; this element could be called a creative alienation."

The transformation of the world-spirit into external objects is called by Hegel the 'self-detachment of the spirit'. The creative activity of the spirit causes parts of its essences to be detached from itself. The detached part becomes object outside the spirit. Nature and man are two different aspects of spirit. Nature is that part of the spirit which had detached itself from the (spirit) totality. But this detached part is not conscious of itself as being a part of the totality. Man is that part of the spirit which gains self-consciousness through thinking. The spirit which manifests itself in man becomes self-conscious:

"This world although it has come into being by means of individuality, is in the eyes of self-consciousness something that is directly and primarily estranged from total spirit as culture. (6)

Self-detachment and subsequent alienation are necessary if the spirit is to achieve full (cultural) self-consciousness. The dialectical process (of

power, a stranger to himself and to others. Apathy, indifference, feeling of emptiness or lack of a sense of purpose in life represents a set of terms describing the experience of alienation. These experiences are products of tension consciousness in relation to the other.

Heinemann, (1) suggests that the feelings to which the term "alienation" refers are, objectively, different kinds of dissociation, break or rupture between human beings and their objects, whether the latter be other persons, or the natural world, or their own creations in art, science and society; and subjectively, the corresponding states of disequilibrium, disturbance, strangeness and anxiety. Ogursov (2) maintains that alienation is a philosophical-sociological concept. It refers to a process characterized by the fact that the individual's productive activity, his work, and the result of his activity have become independent and have gained command over the producing agent. For any given social structure, one important task is to study processes which affect the individual's relation to his work, affect his social relations and the relations he established to non-human objects.

Various social scientists have noticed the depersonalization, indifference, and joylessness in what they call the "bureaucratized mass society" which treats workers like standardized parts of a machine and deprives persons of individuality, freedom and pleasure in their occupations and amusements. Life in a society of masses, wrote Wright Mills in his book "White Collar", (3) implants insecurity and furthers impotence; it makes man uneasy and vaguely anxious; it isolates the individual from the social group; it destroys group standards. Acting without goals, man in the mass feels pointless.

This means that the individual's experience of self-alienation is not only due to his orientation towards the other, but is also due to his being cut off from the other or failing to achieve a meaningful relationship with the other. Man feels the anxiety or despair when he loses the status through which he identifies himself or which offers him his security. Conflict becomes conflict in a relationship between the I and the other.

Although Rousseau did not develop an explicit theory of alienation, we find in his work a description of a lived experience in the social world as alienated. He provides evidence of how inauthentic human existence is in such a world. For Rousseau the awareness of alienation in the social world prompts a change from self-love to selfishness; the individual wants to 'pretend' to be someone other than he really 'is' and as a consequence his life becomes "inauthentic". This is the nucleus of human alienation. Interpreted in that way Rousseau's theory of alienation can be characterized as being individual-oriented. He makes assumptions concerning individual human nature. This nature when socialized and subjected to societal demands, can no longer express its true human self. Rousseau speaks of man's being disengaged from his original, natural freedom by entering into social contract. (4)

Alienation And Its Meanings:

We turn now to a discussion of the concept of alienation as a multi-

Alienation: A Multi - dimensional Interpretation

N. Sayegh

In view of the increasing interest in the concept of alienation today, and in addition to the usual treatment which deals with its theories that are based on certain assumptions and assumed views of the attitude towards the other, the purpose of this paper is two-fold : First, it intends to interpret the meaning of the concept of alienation in a socio-psychological context which indicates the individual feeling of dissociation from the other; second, based on this interrelationship of self and the other it argues that alienation is a multi-dimensional concept and suggests seven different yet interrelated meanings for it including estrangement, anxiety, impersonalization, isolation, powerlessness, anomie and shame.

Alienation And The Other

One might argue that one of the major problems of man is that of human interrelatedness. This problem is one of the individual society relationship. The problem concerning the concept alienation has been growing and various disciplines have endeavoured to define it. However, the issue is not so much what alienation is, but more important, how is our knowledge of alienation possible? Man discovers his knowledge in relation to the other since the key to our knowledge is the other, therefore, knowledge is not possible without the other. The other is an element in the consciousness process that constitutes knowledge. The world is experienced by the self as being inhabited by other selves, as being a world of others and for others.

Considering the significant role which the other plays in understanding and clarifying the meaning of the concept of alienation, we limit the term to mean the individual feelings of dissociation from the other. Such feelings, although, they are products of conditions that produce them, should not be confused with the conditions themselves. Therefore, it seems necessary to distinguish between alienating conditions and feelings of alienation. We are concerned, primarily, with describing and analyzing the process of the feelings of alienation. What matters in this sense, are problems that are lived and directly experienced. This implies that if one uses the term alienation, one has to ask: "From what is it that man is alienated?" One's answer is: "From his true nature", which means from the nature of man and the nature of the other. Alienation arises from a heightened awareness and tension consciousness of relationship to the other.

Following the long history of alienation, and its usage by various philosophers, sociologists and psychologists the analysis of the concept could be conceived to describe man as alienated from himself, and this self - alienation is interpreted as a penetration of the other person into the self. It refers to the alienated man as being every man and no man, drifting in a world that has little meaning for him and over which he exercises no

* Former Head of Research Dept. at Kuwait University.

New Publications on the Arab World

Arab Studies Quarterly

With articles written from the perspective of Middle Easterners, this journal presents critical works on Arab society, politics, economy and history with the aim of combating entrenched misconceptions and distortions. *Subscriptions: \$16.00 for one year; \$30.00 for two years.*

Palestinian Dilemma: University Education and Radical Change Among Palestinians in Israel, by Khalil Nakhleh

An anthropological study of the role of intellectuals in Palestinian political life in Israel, exploring dynamics of conflict and change in Palestinian educational patterns and systems. 134 pages: \$5.00 in paper.

The World of Rashid Hussein: A Palestinian Poet in Exile, edited by Kamal Boullata and Mirene Ghreinein

The human dimensions of the Palestinian tragedy are vividly portrayed in the poems of Rashid Hussein. The volume includes recollections by people such as Uri Averbach, Sami Jayousi, I.F. Stone, Mahmoud Darwish and Edward Said. 208 pages: \$6.50 in paper.

Also Available:

South Lebanon: Special Report No. 2. Focusing on the history and geopolitics of southern Lebanon. 38 pages: \$3.50 in paper.

Camp David: A New Balfour Declaration: Special Report No. 3. Includes a comprehensive collection of articles and documents. 90 pages: \$3.50 in paper.

Reaction and Counterrevolution in the Contemporary Arab World. 55 pages: \$4.00 in paper.

Write To: Assoc. of Arab-American University Graduates,
P.O. Box 456, Turnpike Station, Shrewsbury, MA 01545.



Add \$1.40 for each book for postage and handling.
Catalogue of publications available upon request.

FOOTNOTES

1. Jordan was chosen not only because it is a nation emerging from a state of economic and financial underdevelopment but also because it is among those nations of the Middle East whose leaders realize the necessity of an efficient system of financial institutions and markets.
2. For further discussion see Arnold W. Sametz, "The Capital Market", and Paul S. Nadler and H. L. Engberg, "The Money Market", in *Financial Institutions and Markets*, edited by Murray E. Polakoff (Boston: Houghton Mifflin Co., 1970).
3. By means of the Agricultural Credit Corporation, founded in 1959.
4. By means of the Industrial Development Bank, established in 1965.
5. By means of the Housing Agency and the Housing Bank, created in 1965 and 1974, respectively.
6. See discussion in Edward Nevin, *Capital Funds in Underdeveloped Countries* (New York: St. Martin's Press, Inc., 1961), pp. 2-3.
7. For one case study, see E. K. Hawkins, "The Growth of the Money Economy in Nigeria and Ghana", *Oxford Economic Papers*, Vol. 10 (October 1958), pp. 350-354.
8. See the Public Debt Law No. 1 of 1971.
9. The Law of the Central Bank of Jordan, Law No. 23 of 1971, Provisional Law No. 4 of 1975.
10. As of May 1978, 1 JD = \$3.1949.
11. The size of individual bond holdings is not published separately. It is included in "others" as in Table III.
12. As Table V indicates, as of September 30, 1977, Jordan's business community consisted of 502 privately-held companies. As these companies grow and prosper, some of them will probably go public and qualify for listing.
13. For an elaborate discussion of the Kuwait Financial Market, see A. D. Issa and H. Elsaid, "Toward a Viable Financial Market in Kuwait", *The Journal of the Gulf*, vol. IV, no. 15 (July 1978).

TABLE V
TYPE OF BUSINESS ORGANIZATIONS
Number and Amount of Capital
1977 vs. 1973

TYPE OF BUSINESS ORGANIZATION	Number of Companies		Capital in Million JDs	
	1973	1977*	1973	1977
I. Partnerships				
General	2570	6032	22.3	49.5
Limited	259	714	4.5	11.3
Sub-Total	2829	6746	26.8	60.8
II. Corporations				
Publicly-Held Corps	63	117	52.0	176.3
Privately-Held Corps	183	502	13.4	106.1
Sub-Total	246	619	65.4	282.4
Grand Total	3075	7365	92.2	343.2

*As of September 30, 1977

Source: Ministry of National Economy, *The Second and Third Annual Reports on Jordanian Companies for 1972 and 1973. Quarterly Statistical Release for 3rd Quarter of 1977.*

TABLE IV
TERM STRUCTURE OF INTEREST RATE
Selected Rates (%)
1972-1977

	1972	1973	1974	1975	1976	1977
I. Central Banks Rates on:						
Time Deposits	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
Construction Bonds	-	-	-	-	6.5	6.5
Development Bonds	-	-	-	-	-	-
Banks	-	-	-	6.25	6.25	6.25
Individuals and Public Corp.	-	-	-	7.8	7.8	7.8
II. Commercial Banks Rates on:						
Demand Deposits	4.0	4.0	4.0	4.0	5.0	5.6
Savings Accounts	4.5	4.5	4.5	4.5	5.25	5.5
Time Deposits	5.5	5.5	5.5	5.5	6.05	5.1
III. The Housing Bank Rates on:						
Demand Deposits	-	-	5.0	5.0	5.0	5.0
5000-10,000 JD	-	-	5.5	5.5	5.5	5.5
More than 10,000 JD	-	-	4.5	4.5	5.0	5.0
Savings Account	-	-	-	-	-	-
Time Deposit	-	-	5.0	5.0	5.5	5.5
6 months	-	-	5.5	5.5	5.75	5.75
12 months	-	-	-	-	-	-

Source: Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulletin* February, 1978.

TABLE II
Outstanding Debt Assets: 1972-77
(million JD)
As of December 31

	1972	1973	1974	1975	1976	1977
I Government Securities						
Treasury Bills	20.3	23.0	28.0	29.0	35.0	38.0
Long-term Bonds	8.0	12.0	20.0	23.0	32.0	41.0
Total	28.3	35.0	48.0	52.0	67.0	79.0
II Public Corporations Bonds	—	—	—	—	2.0	2.0
Total	28.3	35.0	48.0	52.0	69.0	81.0

Sources: Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulletin*
December 1977 and February 1978

TABLE III
Ownership Distribution of Outstanding Debt Assets
(%)

	1972	1973	1974	1975	1976	1977
Central Bank	22	31	44	21	27	25
Commercial Bank	56	49	31	47	32	39
Total	78	80	75	68	59	64
Others	22	20	25	32	41	36
Total	100	100	100	100	100	100

Sources: Calculated from Table II above.

TABLE I
Currency as a % of Money Supply and GNP
Jordan, U.S.A., U.K., Japan, Germany
(1970-1972)

YEAR	Currency as a % of Money Supply					Currency as a % of GNP				
	Jordan	Germany	Japan	U.K.	U.S.	Jordan	Germany	Japan	U.K.	U.S.
1970	78	36	24	34	22	37	5.4	7.2	6.4	5.1
1971	77	35	22	32	22	35	5.3	7.5	6.2	5.0
1972	71	35	22	32	22	31	5.5	8.5	6.4	4.9
1973	70	36	23	33	22	33	5.2	8.2	6.0	4.7
1974	68	35	24	35	24	31	5.2	8.1	6.1	4.8
1975	64	33	23	34	25	35	5.5	8.0	5.7	4.9
1976	61	34	23	34	26	30	5.4	7.8	5.5	7.8
1977	60	34	23	33	26	—	5.7	7.7	5.5	4.8
Average	69	35	23	33	24	33	5.4	7.9	6.0	4.8

Sources: Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulletin* selected issues, IMF, *International Financial Statistics* June, 1978.

to go public, (3) allowing the listing of well-established regional companies, and (4) inviting "Arab" investors to participate in the Amman Financial Market. Stock ownership by Arab investors should, at least at the outset, be subject to maximum limits. Furthermore, Jordan should insist on reciprocity. For instance, if Jordan allows Kuwaitis to purchase stocks in the Amman Financial Market, then the Jordanians should be accorded similar privileges on Kuwait Stock Exchange. This will not only broaden and deepen the two markets but will also enhance their prospects for integration. The problem of capital shortage in Jordan could be somewhat alleviated by the flow of capital from Kuwait. The Kuwaiti investor could, in turn, add a new dimension to his investment portfolio and diversify it across national boundaries. (13)

CONCLUSION

During the last quarter century, Jordan faced multifarious challenges. Its compact size, its population distribution, its limited resource-base, the exodus of its skilled labor and professionals, shortage of capital, political instability, chronic trade deficit and high rate of inflation have all acted to restrain the Jordanians' desire to transform and modernize their economy. Despite all these problems, Jordan has ranked near the top among the developing countries in terms of growth.

Concurrent with its rather rapid economic growth, Jordan has experienced a dramatic change in its financial terrain. From only two banks in the early 1950s, Jordan is presently the home of a network of financial institutions and an organized security exchange. From virtually no financial instruments in the 1960s, Jordan now has a limited but a growing number of both debt and equity issues. This rapid pace of financial development may be partly attributed to deliberate and systematic planning by the Jordanian authorities coupled with a conscientious policy of investment restriction liberalization.

The most recent development in the Jordanian financial history is the creation of the Amman Financial Market. Even though it is small and fragile, it is a step in the right direction. It will not only facilitate the integration of financial activities in Jordan but it may serve, as suggested in this article, as a stepping stone for regional financial integration.

these, as Table V indicates, only 63 companies were publicly-held. They had a total of 13.8 million shares, 44% of which (or about 6 million) was held by the government. By the end of 1977, the number of business corporations swelled to 619. Of these, only 117, with total capital of JD 176 million were publicly-held. While no accurate estimate of the number of shares currently outstanding is available, it would be safe to assume that it does not exceed 30 million shares. If we assume that the government maintained its own proportionate interest in these companies as in 1973, then the number of shares available for trading would not exceed 12 million, particularly if we take account of those shares held by the founders. As a result, one cannot escape the conclusion that the Jordanian equity market lacks both "depth" and "breadth".

Despite the relatively small market size, the Jordanian authorities have for some time been studying the feasibility of establishing an organized security exchange where stocks and bonds can be easily exchanged, where trading activity and price quotations can become visible, and where the investor can monitor market activity regularly and directly. In November 1975, the Governor of the Central Bank of Jordan submitted a proposal for the creation of what is called "The Amman Financial Market". A year later, The Amman Financial Market Law was enacted and at the onset of 1978 the market started its operations.

The Law seems to be modelled after those governing the NYSE and AMEX. It calls for the establishment of central physical facilities for security trading in Amman. It aims at (1) encouraging financial investment, (2) regulation and supervising trading in securities, and (3) assimilating and publishing pertinent statistics for the purpose of informing the investment community and enhancing the visibility of the market. As in the case of the NYSE, only members of the exchange can trade on the floor of the exchange; only listed securities can be traded, and all trading in such securities must take place on the floor of the exchange.

While the establishment of the Amman Financial Market may be a step in the right direction, it is imperative that it be accompanied by a stringent body of regulations, listing and membership requirements aimed, first, at protecting the interest of the investing public and, second, at increasing market efficiency. For instance, it is essential that security brokers meet the highest standards of financial integrity and professional competence and conform to a stiff code of ethics. It is also essential that investors' accounts with brokerage firms be insured in order to protect investors against any speculative and fraudulent behavior by these firms. No short-selling or margin-trading should be allowed at the outset and no company should be listed on the exchange unless it agrees to disclose its financial and operating conditions fully and regularly.

Even with the implementation of the foregoing rules and regulations, the Amman Financial Market will remain rather fragile and volatile for years to come. It will continue to be thin as the number of companies eligible for listing (12) and the volume of trading will be restricted by the country's limited resource-base and capital shortage. Nevertheless, the Jordanian government could gradually broaden its security market by (1) unloading its shareholdings, (2) encouraging some of the privately-held companies,

the government to issue an additional JD/75 million bonds.(10) During the first two year of the plan, government securities increased by JD 27 million. A careful analysis of Table III leaves one with some mixed feelings. First, nearly two-thirds of the outstanding debt issue were at the end of 1977 held by the banking community-the central bank and commercial banks. Actually the commercial banks are the major participants in the treasury bill market, a truly vital step for the development of the local money market. Second, the individual investor participation even though growing, is still at a low level. (11) Third, private corporate entities have not so far tapped the debt market as a possible source of capital, a fact that confines the debt market to purely government issues.

A possible explanation for the apparent reluctance of the individual investor to participate more fully in the government bond market is the low yield on those bonds relative to those that can be garnered in the real estate or equity markets. Table IV shows the term structure of interest rates in Jordan during the 1972-77 period. Despite the upward adjustment in certain rates in 1976, the term structure may be characterized by its low level, relative stability and apparent insensitivity to the inflationary pressures gripping the economy. With a double-digit inflation rate as the rule, with land and real estate values trending upward at unprecedentedly high rates, and with his relative unfamiliarity with debt instruments, it is no wonder that the Jordanian investor has been less than forthcoming in his participation in the government debt market despite the multifaceted incentives accorded him by the government. In order to induce the individual investor into the bond market, it may be necessary that both inflation and land speculation be arrested. A fundamental consideration for the development of a viable bond market is a climate of relative price stability and a term structure that is flexible enough to adequately reflect the risk associated with these bonds. In other words, if relative price stability lies beyond the realm of possibility, then the yield structure must not only be reflective of the investment community's inflationary expectations but must also be competitive with yields on other investment vehicles. More precisely, with a double-digit inflation, a bond yield of 8-9% can hardly be adequate to an investor who is concerned about the preservation and growth of his real wealth. In a nutshell, for the bond market to survive and grow, it is necessary to (1) control inflation (2) introduce a more flexible rate structure (3) encourage other public agencies and private corporations to become active participants whether as borrowers or lenders and (4) attract the individual investor into the market, first, by educating him as to the investment attributes of bonds and secondly by allowing him the opportunity to garner a net rate of return commensurate with the level of risk involved.

The Equity Market

The Jordanian equity market predates its bond market and goes back to the time when the first public shareholding company was established. Trading activity in common stock grew gradually with the expansion of the country's economic base and the increased popularity of the corporation as a form of organization. By the end of 1973, the number of business corporations stood at 244, capitalized at JD 65.4 million. Of

A second index that points in a broad and general sense to the underdevelopment of the Jordanian financial market is the importance of currency in circulation as a component of total money supply. There seems to be a discernible tendency for this ratio to decline as the country moves up the development scale (6). While such trend is evident in the case of Jordan, there is still much room for improvement. Table I shows that the ratio of currency/money supply declined from 78% in 1970 to 60% in 1977. It nevertheless remains too high compared to the ratios prevalent in developed financial markets such as those of West Germany, Japan, the U.K. and the U.S.

A third index that may be used to depict the level of financial development in a given country is the ratio of currency to GNP. As the economy of the country develops, currency is expected to decline relative to GNP.(7) Table I shows that the ratio of currency to GNP in Jordan is, on average, about five times as high as those prevailing in the four industrial nations. Furthermore, there has been no discernible downtrend in this ratio during the 1970's.

The relative importance of currency in countries such as Jordan may be explained by (1) their underdeveloped banking habits (2) the heavy concentration of banking facilities in the major urban centers and (3) the almost passive attitude of bankers towards depositors and customers.

The Debt Market

It was not until the early 1970's that the Jordanian authorities passed the necessary legislation (8) authorizing the Central Bank to (1) issue debt instruments in the form of Treasury bills and long-term bonds and (2) manage the public debt. The introduction of this legislation constitutes a landmark in Jordan's financial history. First, it introduced the Jordanian investor, for the first time, to new domestic investment alternatives with different risk-return combinations from his traditional real estate ventures and common stocks. Second, it paved the way for the development of a secondary financial market in Jordan, particularly in view of the Central Bank's willingness to trade or accept as collateral government securities or securities issued by public agencies. (9) The development of a secondary financial market is essential for the promotion and development of the primary financial market. Third, a well-developed financial market tends to enhance the liquidity and marketability of government securities and, ultimately encourage local banks to scale down their liquidity position and undertake a more active role in the developmental effort of the country. Finally, as the Jordanian investor - residing in or outside Jordan - becomes familiar with the basic attributes of debt instruments, he will increasingly find a place for them in his asset portfolio. Such a tendency will probably encourage other corporate entities in Jordan to issue their own debt claims in order to tap a new source of funds and avail themselves to the benefits of financial leverage.

The size of public debt issues nearly tripled during the period 1972-77 with long-term bonds growing five-folds (Table II). The current five-year plan calls for the modification of the Public Debt Law in order to enable

THE JORDANIAN FINANCIAL MARKET

The Jordanian financial terrain has changed substantially during the last quarter century. From only two commercial banks headed by a Currency Board in the early 1950's, the financial market of Jordan currently houses a network of financial institutions which comprises a central bank, about twelve commercial banks - with over 75 branches - six specialized institutions, five insurance companies and a security market that facilitates trading in local stocks and now bonds. From virtually no financial instruments in the 1960s, Jordan enjoys a limited but widening menu of both debt and equity assets. This rapid pace in the development of such a financial network may be partly attributed to a deliberate and systematic planning by the Jordanian authorities. Faced with a lop-sided economy, with a low-level of per capita income, with a low labor participation rate, with a low savings rate, and with a conservative banking community, the government of Jordan found itself compelled to take the initiative and exercise some leadership by establishing a central bank and creating a specialized financial infrastructure. It was hoped that the latter would (1) alleviate the country's agricultural problem (3), (2) broaden its industrial base (4) and (3) tackle its housing shortage (5). The mission of these specialized credit institutions was seen to transcend all of the above. They were envisaged as possible outposts for the mobilization of local savings and for attracting international capital to finance the country's budgetary requirements. In addition, they would compete for funds with the commercial banking sector, and would, as a result, act as catalysts for change in its traditional practices and passive behavior.

Signs of Underdevelopment

Despite these and other important developments, the Jordanian financial market is still in its formative stage. Commercial banks which constitute the heart of the financial market are primarily interested in trade financing. They adhere rather closely to their traditional role of providing short-term, self-liquidation commercial loans and shy away from intermediate or long-term investment projects. This conservative posture is reflected not only in their maintenance of high liquidity but also in their passive attitude toward the mobilization of local savings and the infusion of these savings in long-term development projects. Nearly 25% of commercial banks assets and over one-third of their total deposits are held in liquid form, i.e., in the form of deposits with the central bank or foreign banks or in the form of cash on hand or with other banks. This apparent preference for a high level of liquidity is but one index of the relative underdevelopment of the Jordanian financial market. The Central Bank of Jordan was a late comer to the financial scene. Hence, despite the fact that it was armed with all the conventional weapons of central banking, it remained virtually powerless for several years. Firstly, commercial banks were reluctant to utilize the discount window to satisfy their short-term needs for liquidity lest they tarnish their own public image. Secondly, open market operations were impossible to conduct due to the absence, at least until the early 1970's, of any suitable financial instrument. Thirdly, manipulation of the reserve ratio was rendered somewhat ineffective as commercial banks maintained, as a matter of policy, a high level of liquidity.

AN OVERVIEW OF THE JORDANIAN ECONOMY

Jordan is a small country by almost any standard. It comprises an area of about 92,000 square kilometers and supports slightly less than 3 million people. Its population has been growing at 3.5% annually and has been moving towards the country's major urban centers. Presently, over 60% of the Jordanian population live in the country's three major cities and over 50% of them are under the age of 15. Only one out of five Jordanians participate in the labor force and only 10% of the labor force is female. Furthermore, some 250,000 skilled Jordanians live abroad, particularly in the Gulf region - a fact which poses a severe constraint on the developmental efforts of the country.

Apart from its relatively compact size, the population density of its major cities, the age distribution of its population, and the exodus of its skilled workers and professionals in search for higher wages and salaries, Jordan has also been beset by several major economic and political problems. The country's limited resource-base, shortage of capital, its political instability, and the amputation of a significant part of its economy by Israel, have debilitated its efforts to balance its budget and reduce the magnitude of its chronic trade deficit. The net outcome of these problems is a relatively high rate of inflation (about 12% annually) coupled with a heavy reliance on international transfers and borrowing.

Despite all of the above problems, Jordan has ranked near the top among the developing countries in terms of growth. This success may be attributed partly to its highly motivated and highly educated people - at least relative to those in other developing countries - partly to large amount of capital transfers and aid from the outside, and partly to a series of rather ambitious developmental plans implemented by the government in its attempt to broaden and diversify the country's economic base. As a result of economic planning, the country's GNP (in current dinars) has grown at about 12% per annum since 1970. Concurrently, per capital income rose from \$270 in that year to over \$450 by the end of 1976.

The most recent development plan covers the 1976-80 period. It aims at (1) achieving a 12% rate of growth in real gross domestic product, (2) reducing the country's chronic trade deficit, and (3) scaling-down the country's reliance on international aid and borrowing. Whether these rather ambitious targets are realizable within the time-span of the plan is questionable. Even more questionable is the ability of the country to achieve economic independence within the foreseeable future. Jordan's chances for survival will be greatly enhanced if the Palestine question is resolved and if the current trend toward Arab economic integration continues unabated.

With this brief expose' of the Jordanian economy and of the multifarious challenges facing it, we may be more able to understand the evolution and potentials of the Jordanian financial market. The remainder of this paper is devoted to an analysis of this subject.

utilization of these tools, particularly open market operations, virtually impossible. As a result, central banks have a vital interest in the creation and the development of financial markets, for such a market will potentially facilitate their function of money management.

In addition to its interest in seeing that its monetary policy is executed more effectively, the government is also concerned with the ease with which it can carry out its fiscal policy. As a matter of fact, a major concern of the governments of the industrialized world is to choose the optimum "mix" of monetary and fiscal policies that would promote sustainable economic growth, price stability and high level of employment. Most of the less developed countries, however, have not reached such a degree of sophistication and their immediate ambition may be limited to their desire to construct a financial market which facilitates their deficit financing. As public debt increases in its relative importance to the economy, the financial market becomes increasingly more important. Without the presence of an active financial market, the government may not be able to sell its own obligations, let alone manage the economy. It is a well-known fact that the acceptance and popularity of government securities depend upon their relative safety and their degree of marketability and liquidity. While the element of safety is generally taken for granted, the degree of marketability and liquidity is greatly influenced by the level of financial market development, i.e., by its "depth", "breadth" and "resiliency".²

Basic Prerequisites of a Financial Market

In order to perform its function of capital allocation efficiently and inexpensively, a financial market requires the existence of a set of basic prerequisites. Its performance is enhanced as more of these prerequisites are met. Among the most important of such pre-requisites are: (1) political and economic stability, (2) a sound and stable currency system, (3) protective legislation to safeguard the rights of investors, (4) a large volume of savings seeking investment outlets, (5) independence of saving and investment units, (6) a broad variety of financial instruments tailored to meet the risk-return preferences of present and potential investors, and (7) a broker-dealer network to maintain a fair and orderly market.

The foregoing list, even though inexhaustive, names the most important prerequisites for the smooth functioning of a financial market. The absence of one or more of these prerequisites may narrow its scope and impede its growth and development.

With this brief introduction, we are now in a better position to study the evolution of Jordan's financial market and assess its potentials. However, before we do that it may be appropriate at this point to preface our discussion of the Jordanian financial market by a brief reference to some of the basic attributes of the Jordanian economy for an understanding of a country's economic base and the major forces shaping its structure may provide some valuable clues to the future direction of the country's economy in general and its financial market in particular.

of maturities, with all kinds of risk gradations, and with all types of investors. Actually, the segmentation of the financial market into money and capital markets, even though conceptually useful, is at best arbitrary. Well-developed financial markets are highly integrated and closely interlinked. Impediments to fund flows from one segment of the market to another are usually minimal. For instance, transfer costs are usually quite low, information about yield differentials is normally readily available, and participants in the various segments of the market are often the same.

The Utility of an Active Financial Market.

If the development of a financial market is to be actively promoted, its utility to the economy as a whole must be understood. In general, efficient markets are absolutely essential to assure the optimal allocation of both capital and managerial talent and, hence, lead to adequate capital formation and general economic growth. Therefore, a national government bent upon the optimization of its monetary resources and upon the promotion of the welfare of its citizens will find it appropriate to undertake positive and deliberate steps to initiate and encourage the evolution of its financial market. More specifically, an efficient financial market is in the best interest of every participant economic unit, be it public or private.

From the viewpoint of the surplus economic units endowed with excess monetary resources, an efficient financial market may provide them with an array of investment possibilities compatible with their risk-return preferences and, hence, help them augment their wealth. In the absence of a financial market, their excess funds would probably remain relatively idle. Deficit economic units, on the other hand, view the financial market as a provider of funds needed to maintain or expand their production capacity. Furthermore, the realization that their financial requirements are reasonably assured would certainly induce them to manage their liquid resources efficiently.

In brief, an active and well developed financial market provides all economic units with a scheme for optimization. The more developed the financial market is, the greater are the possibilities for the efficient utilization and management of available monetary resources.

The interest of central banks in an active financial market should be obvious. As lenders of last resort, central banks are looked upon as the ultimate providers of liquidity for the economy. A well-developed financial market may, nevertheless, function as an immediate source of liquidity and, thus, as a first line of defense. The utility of the financial market to central banks transcends, however, its function as an immediate source of liquidity. It aids the central bank in carrying out its primary function, namely, the regulation of the cost and availability of credit. Through the manipulation of its major credit tools—open market operations, reserve requirements, and rediscounting—a central bank can expand or contract the country's money supply and, hence, control the volume and cost of credit. However, the absence of a well-developed financial market in most of the less developed countries has rendered the

THE FINANCIAL MARKET IN JORDAN

Development And Potentials

A.D. Issa*

Introduction

The basic impetus for the creation and development of financial markets is the dichotomy between saving and investing functions. In an economy where all the constituent economic units are self-sufficient, i.e., they finance all their potential investments internally, there will be no need for a financial market. In most modern economies, however, such is not the case. Here some economic units tend to generate more savings than they desire to invest internally while others save less than they need to meet their planned investment requirements. The net result is the emergence of two groups of economic units: the surplus and the deficit units. In a setting such as this one, a financial market is indispensable to facilitate the transfer of excess funds from surplus to deficit economic units or from investors to borrowers. Financial assets are, as a result, issued by deficit units in exchange for the funds borrowed. In order to perform this exchange process efficiently, a financial market must have both an allocative guide and a transfer mechanism. In market economies, the main allocative guide is the productivity of capital. According to this guide, surplus funds are channelled to those investment possibilities promising the highest yield. The transfer process, on the other hand, is performed mainly by a network of financial institutions that varies in its complexity and sophistication from one country to another.

The purpose of this article is to examine the anatomy, development and potentials of Jordan's financial market. (1) First, however, it may be appropriate that we (1) provide a clear definition of the term "financial market"; (2) discuss the utility of an active financial market; and (3) identify the basic prerequisites for the creation of a well-developed financial market.

What is a Financial Market?

A financial market is simply a mechanism or place where financial assets are exchanged. While it may or may not have a specific geographic location, it facilitates the trading of all types of financial claims: new and old, short and long, riskless and risky. In other words, it encompasses primary and secondary issues and has a wide spectrum of maturities and risk-return gradations.

The term "financial market" as used in this article is a broad and encompassing concept. It includes both the money and capital markets and, hence, deals with all types of financial assets, with the entire spectrum

* *Professor of Finance at Western Mich. University.*

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

*** Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.**

Subscriptions:

- * For individuals - KD 1.000 per year in Kuwait, KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail): \$U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.**
- * For public and private institutions - \$ U.S. (35) or £ 12 (Air Mail).**

*** Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.**

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD:

H. AL-IBRAHEEM
A. ABDUL RAHMAN
H. SHARABI
K. NAQEEB
A. AL-AMEEN
H. BISHAY
E. ZUREIK
I. ZABRI

Chairman
Chief Editor

A.F. MASRI
Assistant Editor

* Forward all correspondence and subscriptions to:

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. 8

NO. 1

APRIL 1980

